

كتاب الإيضاح العضدى تأليف

أبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى رحمه الله
رواية الشيخ الأجل الإمام العالم الأوحد صاحب عصره فى علمه وفريده وقته
فى فضله أبى منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجوالبقى (١)

-
- (١) ولد أبو منصور الجوالبقى سنة ٤٦٦ هـ وتوفى سنة ٥٣٩ هـ . ترجمته فى :
نزهة الألباب فى طبقات الأدبا لابن الأتبارى مصر ١٢٩٤ ص ٤٧٣ .
إرشاد الأديب لياقوت تحقيق د . س مرجيليوث مصر ١٩٢٥ ج ٧ ص ١٩٧
السكامل لابن الأثير إيدن — أو بساله — ١٨٥١ ج ١١ ص ٧٠ .
اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير القاهرة ١٣٥٧ ج ١ ص ٢٤٤ .
وفيات الأعيان لابن خلكان مصر ١٢٩٩ ج ٣ ص ٣٥ .
تذكرة الحفاظ للذهبي حيدر أباد الدكن ١٣٣٤ ج ٤ ص ٧٨ .
المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء استانبول ١٢٨٦ ج ٣ ص ١٨ .
البداية والنهاية فى التاريخ لابن كثير مصر ١٩٣٢ ج ١٢ ص ٢٢٠ .
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى مصر ١٩٣٥ ج ٥
ص ٢٧٧ .
بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى مصر ١٢٢٦ ص ٤٠١ .
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى القاهرة ١٣٥٠ ج ٤
ص ١٢٧ .

Brockelmann, GAL Suppl. vol. I, P. 492.

E.I. vol. I (Part 2) Leiden 1913, P. 1026.

عن الشيخ الإمام أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (١) وأخبره أنه قرأ منه إلى آخر أبواب العدد على الشيخ أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني (٢) بالبصرة سنة أربع وخمسين وأربعمائة وأخبره أنه قرأ من باب المقصور والممدود إلى آخره على الشيخ أبي القاسم بن برهان (٣).

(١) ولد أبو زكريا التبريزي سنة ٤٣١ هـ وتوفي ٥٠٢ هـ . ترجمته في :

نزهة الألبا . لابن الأنباري ص ٤٤٣ .

إرشاد الأديب لياقوت ج ٧ ص ٢٨٦ .

وفيات الأعيان لابن خلسكان ج ٣ ص ٢٠٤ .

بغية الوعاة للسيوطي ص ٤١٣ .

شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٤ ص ٥

البداية والنهاية في التاريخ لابن كثير ج ١٢ ص ١٧١ .

Brocklmann., GAL Suppl. vol. I, P. 492.

E. I. vol. IV (Part 2) Leiden 1937, P. 743.

(٢) ترجمته في نزهة الألبا لابن الأنباري ص ٤٢٤ وبغية الوعاة للسيوطي

ص ٣٧٣ .

وفيهما وردت وفاته سنة ٤٤٤ هـ وكانت القراءة بعد هذا التاريخ .

(٣) هو عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم العكبري توفي ببغداد سنة

٤٥٦ هـ . ترجمته في :

نزهة الألبا لابن الأنباري ص ٤٢٨ .

بغية الوعاة للسيوطي ص ٣١٧ .

شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٣ ص ٢٩٧ .

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي مصر ١٩٣١ ج ١١ ص ١٧ .

إنباه الرواة على أنباه النجاة للقفطي القاهرة ١٩٥٢ ج ٢ ص ٢١٣ .

فوات الوفيات للكتبي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مصر ١٩٥١ ج ٢

ص ٤١ .

وهذه النسخة منقولة من نسخة شيخنا أدام سعاداته المقروءة على
أبي زكريا المقابلة بأصل القصباني التي عليها خط أبي زكريا بقراءة هذا
الكتاب لشيخنا في سنة ثمان وثمانين وأربعمائة .

قرأ^(١) على الحاجب الفاضل أبو شجاع سعيد بن الحاجب صافي بن
عبد الله الحمالي^(٢) نفعه الله هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة صحيحة
ونقل من أصلى وعارض به . وكنت قرأته على الشيخ أبي زكريا يحيى
بن علي رحمه الله وقرأه على ابن برهان وعلى القصباني كملت قراءته عليهما .
وكتب موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر سنة اثنتين وثلاثين
وخمسمائة .

(١) من هنا إلى آخر الفقرة بخط الجواليقي .

(٢) لم نعث له على ترجمة .

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نستعين^(١)]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على (سيدنا^(٢)) محمد و (على^(٣))
آله الطيبين^(٤) .

أما على إثر ذلك أطال الله بقاء الأمير^(٥) (الجليل^(٦)) عضد الدولة
(مولانا^(٧)) وأدام عزّه ، وتأييده ، ونصره ، وتمكينه . وأسبغ عليه
طوله ، وفضله . فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريراً
[في^(٨)] جمعها على ماورد به أمره أعلاه الله^(٩) . فإن وافق اجتهادى
مارسّم ، فذلك ييمن نقيته ، وحسن تنبيهه ، وهدايته وإن قصر إدراك
عبده عما حده (مولانا أدام الله ارشاده ورشده^(١٠)) رجوت أن يسمنى
صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحرى موضوع عن الخطأ .

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقطة من أ ، ح ، د .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ح : الطاهرين .

(٥) في أ ، د : الملك :

(٦) ساقطة من د .

(٧) ساقطة من د .

(٨) زيادة من أ .

(٩) في د : على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة .

(١٠) ساقطة من د .

الكلام (١) يتألف من ثلاثة أشياء اسم ، وفعل ، وحرف (٢) .
فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم (٣) . ومثال الإخبار عنه ،
كقولنا : عبدُ الله مقبلٌ ، وقامَ بكرٌ . فمقبل خبر عن عبد الله ، وقام خبر
عن بكر . والاسم الدال على معنى غير عين نحو : العلم ، والجهل في هذا
الاعتبار كالاسم الدال على عين تقول : العلمُ حسنٌ ، والجهلُ قبيحٌ .
فيكون حسن خبراً عن العلم ، كما كان مقبل خبراً عن عبد الله في
قولك : عبدُ الله مقبلٌ .

ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين له
كقولنا : الغلام والفرس ، وفرس ، وغلام .

(١) في حاشية الأصل : الكلام ما أفاد من الأصوات المنتظمة من الحروف
المسموعة المتمايزة فائدة تامة وهي التي يحسن السكوت عليها . وهو الذي يسميه
النحويون جملة .

(٢) قال أبو البركات بن الأنباري (أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار
دمشق ١٩٥٧ ص ٣) : فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟
قيل : لانا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم
في الخيال . ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه .
ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير
عنه بإزاء ما سقط . فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا
هذه الأقسام الثلاثة .

(٣) في حاشية الأصل : ما لم يحسن الإخبار عنه يجوز أن يكون اسماً
وأن لا يكون اسماً نحو الظرف غير المتمكن مثل عند ، وما أشبهه .

وأما الفعل (١) فما كان مسنداً إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء
مثال ذلك : خرج عبدُ الله ، وينطلقُ بكرٌ ، واذهبُ ولا تضربُ فقولنا :
خرج ، وينطلقُ كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده وكذلك
قولنا : اذهَبْ ولا تضربُ الفعل فيه مسند إلى ضمير الخاطب المسأور
أو المنهى ، وهو مضمَر فيه . ولو أسند إلى الفعل شيء فقيل ضحكُ خرج ،
أو كتبُ ينطلقُ ، وما أشبه ذلك لم يكن كلاماً .

فالإسم في باب الإسناد (إليه (٢) والحديث (عنه (٣) أعم من
الفعل لأن الإسم كما يجوز أن يكون مخبراً عنه فقد (يجوز أن (٤) يكون
خبراً في قولك : زيدٌ منطلقٌ ، واللهُ إلهنا . والفعل في باب الأخبار
أخص من الإسم لأنه إنما يكون [أبداً (٥)] مسنداً إلى غيره ، ولا يسند
غيره إليه .

والفعل ينقسم بانقسام (٦) الزمان : ماض ، وحاضر ، ومستقبل فالماضي
نحو : ذَهَبَ ، وسَمِعَ ، ومَكَثَ ، واستخرجَ ، ودحرجَ والحاضر نحو :
يكتبُ ، ويقومُ ويقرأُ ، وجميع ما لحقت أواه زيادة [من الزيادات المهمة ،
والنون ، والتاء والياء (٧)] وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل . فإذا

(١) في حاشية أ : حد الفعل : الفعل كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان
محصل . وقيل ما أسند إلى غيره ، ولم يسند إليه غيره . وإنما سمي الفعل فعلاً
لأنه يدل على الفعل الحقيقي . ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب دل على نفس
الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة .

- | | |
|-----------------------------|------------------|
| (٢) ساقطة من أ . | (٣) ساقطة من أ . |
| (٤) ساقطة من أ . | (٥) زيادة من أ . |
| (٦) في ب ، ج ، د : باقسام . | (٧) زيادة من أ . |

دخلت عليه السين ، أو سوف إختص به المستقبل ، وخلص له (١) وذلك نحو : سوف يكتبُ ، وسيقرأُ .

والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم (٢) ولا فعل ، نحو لام الجر وبائه ، وهل ، وقد ، وتم ، وسوف ، وحتى ، وأما .

(١) في حاشية الأصل : يخلص الفعل المستقبل من فعل الحال بالسين ، وسوف ، وبفعل الامر للدوامة ، وللغائب باللام ، وبأن المفتوحة لأنها لا تدخل إلا على الفعل المستقبل ، وبنون التأكيد الثميلة ، والخفيفة ، والشرط والجزاء .

(٢) في حاشية الأصل : والحرف ما جاء لمعنى ليس غير قال علي بن عيسى (المعروف بالرماني . ولد سنة ٢٩٦ ، وتوفي سنة ٣٨٤ عن نزهة الألبا في طبقات الأدبا لابن الأنباري ص. ٣٨٩) : « إنما قال ليس غير لأن من الأسماء ما يدل على الزمان معنى والفعل مأخوذ من المصدر ودل على زمان فقد صلح الشبه ووجه آخر في قوله ليس غير أنه لا يزول عن ذلك المعنى ولا ينتقل كما تنتقل الأسماء فيكون تارة فاعلا وتارة مفعولا وتارة مضافا إليه . »

قال أبو القاسم الزجاجي : الحرف ما دل على معنى في غيره (الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن المبارك مصر ١٩٥٩ ص ٥٤) . قال ابن يعيش عن الحرف : قولهم ما دل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول : ما جاء لمعنى في غيره لأن قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره . شرح المفصل لابن يعيش المطبعة المنيرية . مصر . بدون تاريخ ج ٨ ص ٢ .

في حاشية أ : إنما سمي الحرف حرفا لأن الحرف في اللغة هو الطرف . ومنه يقال : حرف الجبل أى طرفه . فسمى حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام . وحده ما جاء لمعنى في غيره .

باب

ما إذا إيتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً

فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً كقولنا : عمرٌ وأخوك ، وبشرٌ صاحبك . ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا : كتب عبدُ اللهِ ، وسرٌّ بكرٌ . ومن ذلك : زيدٌ في الدارِ

ويدخل الحرف على كل واحد^(١) من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : إن عمراً أخوك ، وما بشرٌ صاحبك ، وهل كتب عبدُ اللهِ ، وما سرٌّ بكرٌ ، ولهلٌ زيداً في الدارِ . وماعدا ما ذكر^(٢) مما يمكن إيتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو : يا زيدُ ، ويا عبدَ اللهِ . فإن الحرف والاسم قد إيتلف منهما كلام مفيد في النداء .

(١) في ب ، ج ، د : واحدة .

(٢) في أ : ما ذكرنا .

باب (حدٌ (١)) الإعراب

الإعراب (٢) أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل (٣) مثال ذلك : هذا رجلٌ ، ورأيتُ رجلاً ، ومررتُ برجلٍ فالآخر من هذا الاسم قد اختلفُ بأعتقاب الحركات (على آخره (٤)) واعتقَاب هذه الحركات (المختلفة (٥)) على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي : هذا ، ورأيتُ ، والباء في : مررتُ برجلٍ . فهذه عوامل كل واحد منها غير الآخر . وهذا الاختلاف الذي يكون في الأواخر على ضربين أحدهما اختلاف في اللفظ . والآخر اختلاف في الموضع فالاختلاف في اللفظ على ضربين أحدهما بتعاقب الحركات والآخر (٦) بالحروف .

وحركات الإعراب ثلاث رفع ، ونصب ، وجر وقد تقدم ذكر ما يختلف آخره بها قبل .

(١) ساقطة من أ

(٢) في حاشية الأصل : الإعراب الإبانة عن المعاني وترجم عنها اختلاف أواخر الكلم .

(٣) في أ ، د : العوامل .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) في أ : والثاني .

والاختلاف الآخر بالحروف [مثاله (١)] في الأسماء كقولهم : أخوك ، وأبوك ، وفوه ، وذو مال (وحموها (٢)) وتثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية وهو جمع السلامة نحو : مسلمان ، ومسلمون وكلاً إذا أُضيف إلى المضمَر نحو قولهم : جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما .

وفي الأفعال نحو : يضربان ، ويضربون ، وتضربين يا امرأة .
والاختلاف الكائن في الموضع دون اللفظ مثاله في الأسماء نحو : عصا ، ورحى ، ومشي ، وممطى (٣) . وفي الأفعال نحو : يخشى ويغشى [ويسعى (٤)] :

والعرب من الكلم صنفان ، الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة .
والحروف كلها مبنية .

فالأسماء المتمكنة مالم تشابه الحروف ، ولم تتضمن معناها وهي في الأمر العام لا تخلو من أن تكون اسم جنس كأسد وثور وفهم وفضل وضرب وأكل وبياض وسواد أو مشتقة من ذلك كفاهم وفاضل وآكل وضارب وأسود وأبيض أو منقولة [من ذلك (٥)] كرجل يسمى بأسد ،

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في أ ، ب ، ج ، د : معلى .

(٤) زيادة من أ ، د .

(٥) زيادة من أ ، ج ، د .

أو ثور ، أو فضل وهذه الأسماء المعربة تكون على ضربين منصرف وغير منصرف . فالمنصرف ما دخله الجر والتنوين نحو : مررتُ برجلٍ وذهبت إلى عمرو . وغير المنصرف ما كان ثانياً من جهتين ^(١) من الجهات التسع التي تمنع الصرف ، فلم يدخله الجر مع التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً نحو : رأيتُ إبراهيمَ ، ومررتُ بإبراهيمَ ، (يا هذا ^(٢)) وقوله عز وجل : « فحيوا بأحسنَ منها ^(٣) » . وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف ، أو أضيف إجمراً ، كقولك : مررتُ بالأحمر ، وبأحر القوم ، وبإبراهيمهم ، لأن هذا موضع قد أمن فيه التنوين .

والأفعال المضارعة ما لحقت أوائلها زيادة من هذه الزيادات الأربع التي هي الهمزة في أفعل أنا ، و [النون في ^(٤)] نفعل نحن و [التاء في ^(٥)] تفعل أنت ، أو هي ، و [الياء في ^(٦)] يفعل هو . فهذه الأفعال أعربت لمضارعتها الاسم ، ومشابهتها له [وذلك ^(٧)] أنه إذا قيل : هو يفعل ، صلح أن يكون للحال والاستقبال . فإذا ألحقت السين ، أو سوف ، فقيل :

(١) في حاشية أ : قوله : ما كان ثانياً من جهتين يريد به ما اجتمع فيه علتان فرعيتان .

(٢) سأقطه من د .

(٣) سورة النساء ٤ : ٨٦ ،

(٤) زيادة من أ ، ب ، د ،

(٥) زيادة من أ ، ب ، د ،

(٦) زيادة من أ ، ب ، د ،

(٧) زيادة من أ ، ب ، د ،

سيفعلٌ ، أو سوف يفعلٌ ، خلصت (١) للاستقبال ، وزال بدخول الحرف عليه الشَّيَاحُ الذي كان فيه قبل فصار كالاسم إذا دخل عليه لام التعريف نحو : الرجلُ [والغلام (٢)] فقصرته على مخصوص بعد أن كان شائعاً ففزارعتها الاسم أوجبت لها جملة إعرابها الذي هو الرفع ، والنصب ، والجزم . فأما الرفع فيها خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة كقولنا : مرتُ برجلٍ يكتبُ . فيكتبُ ارتفع لوقوعه موقع كاتب . فالمعنى الذي رُفِعَتْ به غير المعنى الذي أُعْرِبَتْ به .

(١) في د : خلص .

(٢) زيادة من أ .

باب البناء

البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل^(١) .
ولا يخلو البناء من أن يكون على سكون ، أو على حركة فالبناء على السكون
يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف .

فالبناء على السكون في الاسم نحو : كَمْ ، وَمَنْ ، وَإِذْ . تقول :
بِسْمِ رَجُلًا مَرَدًا ، وَكَمْ رَجُلًا^(٢) جَاءَكَ ، وَكَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ ، فتختلف
العوامل ، ولا يختلف الآخر كما اختلف آخر العرب حيث اختلف العامل^(٣) .

والبناء على السكون في الفعل جميع أمثلة الأمر للمخاطب إذا لم يباحق
أوله حرف المضارعة نحو : إقرأ ، واجلس واكتب ، وقل وبع .
وفي الحرف نحو : قد وهل ، وبل .

والمبنى على الحركة [من الكلم^(٤)] ينقسم بانقسام^(٥) الحركات التي
هي الضمة ، والفتحة ، والكسرة . فالبناء على الفتحة يكون في الكلم
الثلاث ، كما كان البناء على السكون كذلك . فالمبنى على الفتحة من الأسماء
نحو : أين ، وكيف ، وحيث . وفي الأفعال جميع أمثلة الماضي نحو :

(١) أ ، د : العوامل .

(٢) في أ : رجل .

(٣) في أ ، د : العوامل .

(٤) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

(٥) في أ ، ب ، ج ، د : بأقسام .

ذهب ، وعلم ، وظرف [وشرف ^(١)] واستخرج ، ودحرج ، واحر نجم
وفي الحروف نحو : إن ، وايت ، وامل ، (وثم ^(٢)) ، وسوف ، والبناء
على السكسر يسكون في الاسم ، والحرف [دون الفعل ^(٣)] فالاسم نحو :
هؤلاء ، وأمس ، وحذار ، وبداد . والحرف نحو باء الجر ولامه في لزيد ،
وزيد . وكذلك البناء على الضم يسكون فيهما دون الفعل . فمثال الاسم
المبنى على الضم أول ، وقبل ، وبعده ، وياحكم في النداء .
ومثاله في الحروف منذ فيمن جر بها .

-
- (١) زيادة من ب .
 - (٢) ساقطة من ب .
 - (٣) زيادة من أ .

باب من أحكام أو آخر الأسماء المعربة

الأسماء المعربة على ضربين صحيح ، ومعتل . فالصحيح في هذا الباب ما لم يكن آخره ألفا ، ولا ياء ولا واوا وذلك نحو : رجل ، وفرس ، ووعد ، وثوب ، وعلم ، وذكر . فهذا الضرب تتعاقب عليه حركات الإعراب .

والمعتل ما كان آخره ياء ، أو ألفا ، أو واوا ولا يخلو ما قبل هذه الحروف المعتلة من أن يكون ساكنا ، أو متحركا فإذا سكن ما قبل الواو والياء جريا ^(١) مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليهما اعتقباها على الصحيح ^(٢) وذلك [قولك ^(٣)] : ظبي ونحى ، وغزوي ، وحقوي . والمدغم فيهما كذلك نحو : كرسى وولى [ومرضى ^(٤)] ، (ومرمى ^(٥)) . وعتو ، وعدو ومغزو . لأن المدغم يكون ساكنا فسكون الياء الأولى في كرسى ومرمى والواو الأولى في عتو ومغزو كسكون الباء في ظبي

(١) في أ : جرى

(٢) ولهذا يسمى في اصطلاح النحويين شبيهاً بالصحيح .

(٣) زيادة من أ

(٤) زيادة من د

(٥) ساقطة من أ ، ب ، د .

والزاي في غَزْو . ويجرى هذا الجرى (كساء ورداء^(١)) وآى ورأى .
وإذا تحرك ما قبل هذه الحروف^(٢) التى تقع فى أواخر الأسماء المعتلة فلا تخلو
الحركة من أن تكون فتحة أو كسرة أو ضمة . فإذا كانت الحركة
فتحة كان الآخر ألفا وإذا كان ألفا كان^(٣) فى الأحوال الثلاث^(٤)
على صورة واحدة^(٥) تقول : هذه رعى . ورأيت رعى ، ومررت برعى .
وهذه الأسماء التى [يكون^(٦)] [فى^(٧)] [وأخرها^(٨)] الألف على ضربين
منصرف وغير منصرف . فالمنصرف يلحقه التنوين فيلتقى مع الألف
فتحذف الألف لالتقاء الساكنين فى الدرج تقول : هذه رعى [يا غلام^(٩)]
فاعلم وهذه نوى ياقى . فإذا وقفت وقفت على الألف .

وغير المنصرف لا يلحقه التنوين فتثبت الألف فى الوقف والوصل
تقول هذه حُبلى ، وهذه بُشْرِى ياقى ، وذَكَرته ذِكْرِى . وإن كانت

(١) ساقطة من د

(٢) أى حروف العلة .

(٣) فى د : صار

(٤) فى د الثلاثة

(٥) لأن الألف لا تقبل الحركة

(٦) زيادة من أ

(٧) زيادة من د

(٨) فى أ : آخرها

(٩) زيادة من د

الحركة التي قبل الآخر كسرة كان الآخر ياء فإذا صار آخر الاسم ياء قبلها كسرة كان في الرفع والجر على صورة واحدة تقول : هذا قاضي ، وذلك غازي ، ومررت بقاضي وغازي فيكون لفظ الجر والرفع واحداً (١) وكذلك : هذا قاضيك ، وذلك غازيك ، ومررت بقاضيك وغازيك .

وكذلك إذا لحق الألف واللام نحو : (هذا (٢) القاضي ، وهذا الداعي ، ومررت بالقاضي والداعي .

فأما في النصب فإن الياء تتحرك في هذه المواضع بالفتح وليس في الأسماء (٣) اسم في آخره حرف علة وقبلها (٤) ضمة فإذا أدى قياس إلى ذلك رفض ، فأبدلت من الضمة كسرة فصار الآخر ياء مكسورا ما قبلها فإذا صار كذلك كان بمنزلة القاضي والغازي وذلك قولهم : حقو وأحق ، وجرز وأجر ، وقلنسوة وقلنس ، وعرفوة قال الشاعر :

(١) في د : فيكون لفظ الرفع كلفظ الجر

(٢) ساقطة من أ

(٣) في أ : الاسم

(٤) في أ : قبله

لَيْثُ هَزِيرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ (١)

(١) البيت من قصيدة لمالك بن خالد الحناعى الهذلى (ديوان الهذليين دار المكتب القاهرة ١٩٥٠ القسم الثالث ص ١) مطلعها :
ياى إن تفقدى قوما ولدتهم أو تخاسيهم فإن الدهر خلاس
عمرو وعبد مناف والذى علمت ببطن مكة أبى الضيم عباس
وهذان البيتان من شواهد سيوييه (المكتاب بولات مصر ١٣١٦ ج ١
ض ٢٢٥) .

نسب القيسى البيت إلى أبى ذؤيب الهذلى (إيضاح شواهد الإيضاح مخطوط
الأسكوريال ٤٥ ق ٢) وقال : الشاهد فيه قوله : أجر وذلك تقديره : أجر
كأكلب فلما كان اسما آخره حرف عله وقبله ضمة كسر ما قبل الواو فانقلبت ياء
فصار تقديره : أجرى الآخر ياء مكسور ما قبلها فصار بمنزلة قاض وغاز . وهذا
الباب استمر فيه القلب واطود نحو : حقو وأحق ودلو وأدل وعرقوة وعرق
وقلنسوة وقلنس .

باب التثنية والجمع

لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً
فإن كان مرفوعاً لحقته ألف وفون نحو : رجلان ، وفرسان ، وشجرتان
وحجران (وضربتان ^(١)) وإن كان مجروراً ، أو منصوباً لحقته بدل
الألف باء نحو : مررت برجلين ، ورأيت رجلين فالنون مكسورة
وما قبل الألف والياء مفتوح .

فأما الاسم المجموع فلا يخلو من أن يجمع جمع التفسير أو (جمع ^(٢))
السلامة . فجمع التفسير يشمل أولى العلم وغيرهم تقول : رجل ورجال
كما تقول : سبع وسباع مَلَكٌ وملائكة ودرهم ودرهم وإنسان وأناسي .
فأما جمع السلامة فهو الجمع الذي على حدّ التثنية . ونسبى جماعاً على حدّ التثنية
لأنه يَسَلِّمُ فيه بناء الواحد كما يسلم ^(٣) في التثنية ولا يغير نظمه هما كان عليه
في الأفراد فإنه يكون في الأمر العام لأولى العلم . وتلحقه في الرفع واو مضموم
ما قبلها . وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها . وتلحق بعد الواو والياء
نون مفتوحة ، وذلك قولك : هوؤلاء المسلمون ، وجاءني الصالحون ،
والزيدون ، والمعمرون ومررت بالصالحين ، وَالزَّيْدِينَ (والمعمرين ^(٤))

(١) ساقطة من أ ، ب

(٢) ساقطة من ب

(٣) في ب : سلم

(٤) ساقطة من ب

والنصب كالجر في (هذا ^(١)) الجمع ، وهو جمع السلامة كما كان
[مثله ^(٢)] في التثنية . وهذه النون التي تقع في أواخر هذه الأسماء
المنثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد . فإن
كان المجموع مؤنثا ألحق ألفا وتاء ، وكانت التاء مضمومة في موضع
الرفع ، ومكسورة في موضع الجر . والنصب كالجر . في هذا الجمع ، كما
كان مثله في جمع المذكر . وتلحق التاء نون ساكنة بمنزلة النون
[التي ^(٤)] في « مسلمون » ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمات ، وصالحات ،
ومررت بمسلمات [وصالحات ^(٥)] ورأيت [مسلمات ^(٦)] وصالحات .

(١) ساقطة من أ

(٢) زيادة من أ

(٣) نون ساكنة المراد بها تنوين المقابلة أى المقابلة للنون في جمع المذكر السالم .

(٤) زيادة من أ

(٥) زيادة من أ

(٦) زيادة من أ

باب إعراب الأفعال (١)

الأفعال على ضربين معرب ومبني :

فالمعرب ما كان مضارعا للاسم ، والمضارع ما كان في أوله همزة ،
أو نون ، أو تاء ، أو ياء وذلك [نحو] (٢) : أفعل أنا ، ونفعل نحن ،
وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو . وإعرابه على ثلاثة أضرب رفع ،
ونصب ، وجزم .

فالرفع خاصة يسكون فيها لما تقدم ذكره من وقوعها موقع الأسماء
وأما النصب فيها فبالحروف الناصبة لها وهي : أن ، وأن (وكى (٣))
وإذن ، ذلك نحو : إن يقوم زيد ، وأمرك أن تذهب ، وجئتُ كي
تعطيني ، ويقول القائل : أنا أرعى حقلك ، فأقول له : إذن أكرمك .
وينتصب أيضا بعد حتى ، واللام في (نحو (٤)) قولك : سرت حتى
أدخلها ، وما كنتُ لاضربك . وبعد الفاء في جواب النفي [والاستفهام (٥)]
وما أشبهه مما كان غير واجب في نحو : ما جئتني فأكرمك . وبعد
الواو في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

(١) في د : الفعل

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

(٣) ساقطة من أ مع أنه قد مثل لها

(٤) ساقطة من د

(٥) زيادة من أ

والجزم فيها بالحروف الجازمة وهى : لم ، ولما ، ولا فى النهى واللام فى الأمر وذلك نحو : لم يذهب عبدُ الله ، ولما بقم زيدٌ ، ولا تضرب أحداً ، وليذهب عبد الله وليمثل ذلك الأمر . . . وحرف (١) الجزاء وهو (نحو (٢)) . إن تكرمنى أكرمك وإن تعطى أعطيك . فإن تثبت الفاعل فى الفعل المضارع المرفوع ألحقت لعلامة التثنية ألفاً (وعلامة (٣)) الرفع نوناً مكسورة وذلك نحو . هما يضربان وبذهبان . وإن جمعه فى الفعل المضارع المرفوع ألحقت للجمع واواً . وعلامة الرفع نوناً مفتوحة وذلك نحو . هم يضربون ويذهبون . فإن كان هذا الفعل لمخاطب مؤنث ألحقت (٤) علامة التانيث ياء مكسوراً ما قبلها ، وللرفع نوناً مفتوحة فقلت . أنتِ تذهبين يا هذه . فإن ألحق الفعل حرفاً ناصباً أو جازماً حذف هذه النونات فقلت . لم تفعلوا ، ولن تفعلوا ولم يفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولم تفعلوا يا امرأة .

فإن كان الفعل لجماعة مؤنث قلت . أنتن تفعلن ، ولم تفعلن ، ولن تفعلن ، وهن يفعلن (ولم يفعلن ، ولن يفعلن) (٥) فتثبت هذه النون فى [حالة (٦)] الرفع والجزم والنصب ولم تحذف لأنها علامة جمع وليست بدلالة الرفع كالنون التى تقدم ذكرها .

-
- | | |
|--------------------|------------------|
| (١) فى ب : وحروف . | (٢) ساقطة من أ |
| (٣) ساقطة من ب | (٤) فى أ : ألحقت |
| (٥) ساقطة من ب . | (٦) زيادة من أ |

وإذا كان آخر الفعل واواً ، أو ياء ، أو ألفاً نحو : يغزو ويرى ،
ويخشى فإن هذه الحروف كلها تثبت ساكنة في الرفع وتحذف كلها في
الجزم نحو : لم يخش ، ولم يغز ولم يرِ وتتحرك الواو والياء في النصب
بالفتح ^(١) نحو : نن يدعو زيداً ، ولن يرى عمرو . والألف تبقى في
النصب على سكونها نحو : لن يخشى فيكون لفظ النصب كلفظ الرفع .

والمبنى من الأفعال على ضربين عبنى على الفتح ^(٢) وهو جميع أمثلة
الماضي نحو : ذهب ، وسمع (مكث ^(٣)) ومبنى على السكون
وهو جميع أمثلة الأمر للمخاطب نحو : اذهب ، واضرب .

(١) في أ ، ب ، ج ، د : بالفتحة .

(٢) وقد يكون هذا الفتح مقدرأ كذهبوا وذهبت ، وبعضهم لا يقدرالفتح
ويجمله مبنياً على الفتح أو على الضم أو على السكون .

(٣) ساقطة من أ ، ب ، د .

باب إعراب الأسماء^(١)

إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب رفع ، ونصب ، وجر ، فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر . وذلك أن الرفع يستغنى عن النصب والجر نحو : قام زيدٌ ، وعمرٌ ومنطلقٌ . والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع نحو : قام زيدٌ قِيامًا ، ومر زيد بعمرٍ راجبًا وعمرٌ ومنطلقٌ اليوم .
فأما قولهم : إن زيداً ذاهبٌ ، فشبهه بالمفعول به المقدم نحو : ضرب زيداً عمرٌو . وكذلك قولهم : ما بكرٌ خارجاً مشبهه بالفعل والفاعل^(٢) . وإذا كان الرفع في الرتبة قبلهما وجب أن يقدم عليهما في الذكر .

(١) هذا الباب ساقط من د .

(٢) في ب : شبهه بالفعل والمفعول .

باب الابتداء

الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به . وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة ، ومسنداً إليه شيء ومثاله : زيدٌ منطلق ، وعمرو ذاهبٌ ، والعلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ ، فزيدٌ ارتفع بتعريفه من العوامل الظاهرة [من (١)] نحو : إن ، وكان ، وظننت ، وإسناد الانطلاق ، والذهاب ونحو ذلك إليه .

ومن الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسمُ الوقعُ بعد لولا في نحو قولك : لولا زيدٌ أذهبَ عمروٌ . فزيدٌ رفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، كأنه قال : لولا زيدٌ حاضرٌ أو مقيمٌ ، ولولا هذه هي التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره ، وذلك أن ذهاب عمرو امتنع لوجود غيره . وليست لولا هذه التي معناها التحضيض (نحو قولك : لولا أعطيت زيدا ، ولولا أخذت عمراً (٢) .

كقوله :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بني ضَوْطَرَى لولا الكِبيُّ الْمُتَمَنِّعا (٣)

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقط من أ . وفي د . أجزت مكان أخذت .

(٣) البيت لجريز بن عطية الخطفي (ديوانه المطبعة العلمية مصر ١٣١٣

لأن الاسم بعد لولا هذه لا يرتفع بالابتداء من حيث كان معناها التحضيض . والتحضيضُ يقع على الفعل ، والابتداءُ يختص به الاسم . فإذاً لا يقع الاسم (المبتدأ^(١)) بعد لولا هذه التي للتحضيض كما لا يقع بعد أن التي للشرط والجزاء نحو: **إن الله أمكنني من فلان [قتلته^(٢)]** ولا بعد إذا في نحو: **إذا السماء انشقت^(٣) .** فإما هذه الأسماء بعد هذه الحروف محمولة على الفعل دون الابتداء [كأنه إذا قال: **إن أمكنني الله ، فتقديره: إن أمكنني الله أمكنني ، فأخر الفعل لأن ما ظهر يدل عليه وبغنى عنه^(٤)]** .

وبما يرتفع من الأسماء بالابتداء زيد في قولهم: **أين زيدٌ وكيف عمرو** فعمرو وزيد يرتفعان بالابتداء وكيف وأين خبران لمبتدأ قدا عليهما لما فيهما

= أوردته عبد القادر البغدادي في خزائن الأدب (سلفية ، القاهرة ١٣٤٩ ج ٣ ص ٤٩) شاهداً على أن الفعل قد حذف بعد لولا بدون مفسر: **أى لولا تعدون** . قال البغدادي: وكذلك قدره أبو علي في إيضاح الشعر في باب الحروف التي يحذف بعدها الفعل وغيره وقال: **فالنائب للسكى هو الفعل المراد بعد لولا ، وتقديره . لولا تلقون السكى ، أو تبارزون ، أو نحو ذلك ، إلا أن الفعل حذف بعدها لدلائها عليه .** وقدره ابن السجري في أماليه (طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٤٩ ج ١ ص ٢٧٩) فقال: **أراد لولا تعدون السكى أى ليس فيكم كى فتعدوه .** والبيت من شواهد اللسان في (ضطر) .

(١) ساقطة من أ .

(٢) زيادة من د .

(٣) سورة الانشقاق ٨٤ : ١ .

(٤) زيادة من أ .

من معنى الاستفهام . والاستفهام لا يتقدم عليه ما كان في حيزه .
وتقول : متى الخروج ، ومتى الصيام ولا يجوز : متى زيد^(١) ، كما لا يجوز :
زيد يوم الجمعة ، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث^(٢) ، وظروف
الأمكنة تتضمن الأحداث والجثث^(٣) .

ومما يرتفع بالابتداء قولهم عبد الله في نحو : عبد الله ضربته
وبكر^٤ سرت^٥ به . والاختيار (الجيد^(٤)) في عبد الله الرفع ، وضربته
في موضع خبره . ويجوز أن تنصب عبد الله بفعل مضمرب يكون [جوابه^(٥)]
الذي ظهر تفسيره كأنه قال : ضربت عبد الله ضربته ، أو أهنت عبد الله
ضربته . فاستغنى عن إظهار هذا الفعل لدلالة الثاني عليه . فاجاء على
ذلك قوله تعالى : « والقمرَ قدَرنا مَنَازِلَ^(٦) » فإن عطف هذا الاسم
الذي يختار فيه الرفع بالابتداء على فعل وفاعل اختيار فيه النصب وذلك
قولك : قام عبد الله وزيدا ضربته ، وسرت اليوم وبكرأ لقيته . ومثل
ذلك قوله عز وجل : « وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رَأْفَةً وَرَحْمَةً
ورَهْبَانِيَةً ابْتَدَعُوهَا^(٧) » فقوله : « ورهبانية » محمول على فعل كأنه
(١) لأن متى دالة على الزمان ولا يخبر بالزمان عن الذات ويخبر به عن المعنى
فتقول : متى الخروج ، ومتى الصيام لأن الخروج والصيام من المعاني لا من
النوات

(٢) فلا يصح الأخبار بالزمان عنها (أى الجثث) فلا نقل : زيد اليوم .

(٣) فيصح الأخبار بظرف المكان عنهما (الجثث والأحداث) فتقول :

أين زيد وأين الامتحان .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) سورة يس ٣٦ : ٣٩ . (٧) سورة الحديد ٥٧ : ٢٧ .

قال : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها . ألا ترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلنا مع وصفها بقوله : ابتدعوها لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم ^(١) . وجعل هذه هي التي تعدى إلى مفعول واحد لأنه بمنزلة عمل ، كقوله عز وجل : « وَجَعَلَ الظلمات والنورَ ^(٢) » « وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرَّ وسرابيل تقيكم بأسكم ^(٣) » . وجعل فعل استعدّل على ثلاثة أضرب :

أحدها يتعدى إلى مفعول واحد وهو ما تقدم ذكره .

والثاني أن يكون بمعنى التسمية فيتعدى إلى مفعولين كقوله عز وجل : « وَجَعَلُوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً ^(٤) » وكقول القائل : جعلت البصرة بغداداً ، وجعلت حسي قبيحاً . فهذا في الأعمال كسبت وظننت في أن المفعول الثاني هو المفعول الأول .

والثالث أن يكون بمعنى أقيت كقولهم : جعلت متاعك ^(٥)

(١) في البحر المحيط لأبي حيان النحوي الأندلسي (مصر ١٣٢٨ - ١٣٢٩ ج ٨ ص ٢٢٨) : وجعل أبو علي الفارسي « ورهبانية ، مقتطعة من العطف على ما قبلها من رافة ورحمة فاتصّب عنده « ورهبانية ، على إضمار فعل يفسره ما بعده فهو من باب الاشتغال أي وابتدعوا رهبانية ابتدعوها . وتبعه الزخشي (الكشاف مصر ١٣٤٥ ج ٢ ص ٤٣٧) فقال : واتصّبا بفعل مضمّر يفسره الظاهر تقديره : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها يعني وأحدثوها من عند أنفسهم وقدروها ، .

(٢) سورة الأنعام ٦ : ١ . (٣) سورة النحل ١٦ : ٨١ .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ : ١٩ . (٥) في أ : متاعي .

بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ . أَى أَقِيْتُ (١) . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ
بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ (٢) » فهذا الضرب تتعدى فيه جَعَلَ إلى مفعولين وليس
الثانى فيه هو الأول كما كان فى الباب الذى قبله ولكن كقولهم :
أمرتك بالخير واستغفرُ اللهُ من ذنبِ (٣) ، فى أن الفعل يتعدى إلى
المفعول الثانى بحرف جر .

ولجعل قسم آخر وهو أن تستعمل استعمال الأفعال التى لمقاربة الفعل ،
والأخذ فيه (٤) كقولهم (٥) : جعل يقول ، وطفق يفعل ، وأخذ يقول ،
وكربت تعيب . وقال الشاعر :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قَمْتُ يُثْقِلُنِي
ثَوْبِي فَأَهْضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ (٦)

(١) فى أ : أقيته .

(٢) سورة الأنفال ٨ : ٢٧ .

(٣) فى أ : ذنوبى .

(٤) فى أ : والأخبار فيه .

(٥) فى أ : كقولهم .

(٦) نسب الجاحظ هذا البيت إلى أبى حية النيرى (كتاب الحيوان ، تحقيق

عبد السلام هارون ؛ مصر ١٩٤٤ ج ٦ ص ٤٨٣) وأنشده :

وقد جعلت إذا ما قمت يوجعنى ظهرى فقامت قيام الشارب السكر

وكنت أمشى على رجلين معتدلاً فصرت أمشى على أخرى من الشجر

قال العيني : هو لأبى حية النيرى ، وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج ، =

وأنشدَ سيبويه :

وقد جعلتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَعْمَةَ

لَضَعْمِهَاهَا يَتَقَرُّ العَظْمَ نَابِهَا (١)

ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء قولهم : ضَرَبِي زِيدًا قَائِمًا ، وأكثُرُ

شُرْبِي السُوبِقِ مَلْتَوْتًا ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا . فضربِي ،
وأكثُرُ ، وأخطبُ يرتفع بالابتداء وقائمًا سدَّ مسدَّ خبرِ المبتدأ والتقديرُ :
ضَرَبِي زِيدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا أو إِذَا كَانَ قَائِمًا . ومن ذلك قولهم :

= وليس بصحيح (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني مصر ١٢٩٧

ص ١٠٨) .

ونسبه القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح مخطوط الاسكوريال ٤٥ ق ٨)

إلى الحكم بن عبدل .

الشاهد فيه استعمال جعل كاستعمال الأفعال التي لمقاربة الفعل والأخذ فيه .

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٨٤) . قال الأعم

الشنتمري في هامش الكتاب : الشاهد في قوله : لضعفهاها وكان وجه الكلام

لضعفهاها لأن المصدر لم يستحکم في العمل والإضمار استحکام الفعل ونسب

البيت إلى مفاص بن لقيط الأسدي وأنشده صاحب اللسان في (ضعف) ولم ينسبه

إلى قائله .

والشاهد فيه عند أبي علي إن جعل من أفعال الشرع (شرح شواهد

الإيضاح لابن بري مخطوط بدار الكتب المصرية ٢٠ نحو ق ٣) .

أَقَامُ أَخْوَاكَ (١)، وَأَذَاهِبُ الزَّيْدَانَ . فَقَامْتُ ، وَذَاهَبَ يَرْتَفَعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ
وَأَخْوَاكَ ، وَالزَّيْدَانَ (يَرْتَفَعَانِ) (٢) بِفَعْلِهِمَا . وَقَدْ سَدَّ الْفَاعِلَانِ
فِي كُلِّ وَاحِدٍ (٣) مِنَ الْمَسَائِمِينَ مَسَدًا خَبَرَ الْمَبْتَدَأَ وَحَسُنَ ذَلِكَ وَجَازًا
مِنْ حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى : أَيَقُومُ أَخْوَاكَ ، وَيَذْهَبُ الزَّيْدَانِ .

ومما يرتفع بالابتداء قولهم : كلُّ رجلٍ وضيعتهُ (٤) [أى

(١) فى حاشية الأصل : المبتدأ يحتاج إلى الخبر ، والخبر يحتاج إلى المبتدأ
وقد جاء فى العربية مبتدآت يسيرة لا أخبار لها لأن معها ما يسد مسد خبر المبتدأ
فن ذلك : أقام أخواك ، وأقل رجل يقول ذلك .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) فى أ ، د : واحدة .

(٤) فى حاشية الأصل : فأما كل رجل وضيعته ، فلأبى على فيه قولان :

أحدهما أن الخبر محذوف مقدر تقديره مقرونان .

والقول الآخر أن الواو إن كانت عاطفة ففيها معنى « مع » ، فصار التقدير :
كل رجل مع وضيعته . وأجاز فى قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات » (سورة
الحديد ٥٧ : ١٨) مثل هذا . وقالوا : الرجال وأعضاها والنساء وأعجازها .

يجرى هذا مجرى كل رجل وضيعته . وفى قوله : حسبك أيضاً قولان : أحدهما
أن له خبراً مقدرأ محذوفاً . والقول الآخر أنه لا خبر له لأنه فى معنى اكتف .

ومن الأخبار المحذوفة التى لم يستعمل إظهارها قولهم . حملك مسمطاً أى
مرسلاً فالمعنى على . ومن ذلك : ائمن الله لأفمن ولعمرك لأفمن ، وائمن الله
لأقوم تريد فى ذلك كله : قسمى وقد حذف الخبر ولا يستعمل لإظهاره ومن ذلك :

وبل زيد . الويل مرفوع بالابتداء والخبر محذوف لا يظهر . وكذلك أيضاً
من المبتدآت ما حذف ولم يستعمل لإظهاره كقولك : نعم الرجل زيد ، تقديره
فى أحد الوجهين : نعم الرجل هو زيد ولا يستعمل لإظهاره . ومن ذلك ما يجوز =

مع ضيغته (١)]

فكُلُّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مَحْذُوفٌ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ وَحَسَنَ
حَذْفُ الْخَبَرِ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ ، وَكَانَ مَعْنَى الْوَاوِ كَمَعْنَى « مَعَ »
وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ ، فَتَعَطَّفُ الْعَدَمَ عَلَى الْمَضْمَرِ
فِي سَوَاءٍ وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُؤَكِّدَ . وَإِنْ شَدَّتْ رَفَعْتَ سَوَاءً فَقُلْتَ : سَوَاءٌ هُوَ
وَالْعَدَمُ ، فَيَرْتَفِعُ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْعَدَمُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ . وَسَوَاءٌ خَبَرٌ
مَقْدَمٌ .

وَمَا يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ قَوْلُهُمْ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، وَعَرٌّ لَا تَكْرِمُهُ فزَيْدٌ
يَرْتَفِعُ [هَا (٢)] هُنَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْأَحْسَنُ فِيهِ النَّصْبُ . فَأَمَّا زَيْدٌ ضَرْبُهُ
وَزَيْدٌ لَمْ أَضْرِبْهُ ، فَالِاخْتِيَارُ فِيهِ الرَّفْعُ وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ
فَعَلٍ يَفْسِرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ .

== نَصْبُهُ عَلَى الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ ، أَوْ الشَّتْمِ وَالتَّحْقِيرِ وَيَجُوزُ فِيهِ بَعْضُهُ الرِّفْعُ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي
أَيْضاً فَإِذَا انْتَصَبَ بِفَعَلٍ لَا يَسْتَعْمَلُ لِظَهَارِهِ .

(١) زِيَادَةٌ مِنْ ب .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ أ ، ب ، ج .

باب خبر المبتدأ

خبر المبتدأ يكونُ على ضربين مفردٌ ، وجملهٌ . فالمفردُ على ضربين : أحدهما اسم لا ضميرَ فيه يرجع إلى المبتدأ . والآخر ما احتمال ضميراً راجعاً إلى المبتدأ . وإعرابه إذا كان مفرداً رفعٌ (١) .

فالأول كقولنا (٢) : بكرٌ غلامك ، وعبدُ الله أخوك ، وهندٌ أمٌ

عمرٍ .

والثاني ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ ، وذلك نحو (٣) : عبدُ الله ذاهبٌ ، وبكرٌ ضاربٌ ، وعمرٌ كريمٌ ، وهندٌ حسنةٌ . ففي هذه الأسماء الجارية على الفعل نحو : ضارب وذاهب ، والصفات المشبهة بها ضمير يعود إلى المبتدأ ، وذلك الضمير مرتفع بأنه فاعل .

ويدلُّ على تضمن هذه الأسماء لهذا الضمير الذي وصفتُ قولهم : مرتٌ بقومٍ ضاربٍ أبوهم ، ومررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون (٤) فلولا

(١) في ب : الرفع .

(٢) في أ : كقولك .

(٣) في ب : وذلك قولك .

(٤) في حاشية الأصل : اختلف سيديويه وأبو الحسن [هو سعيد بن مسعدة المعروف بالآخفش الأوسط سنة ٢٠٥ هـ عن بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ص ٢٥٨] في إسم الفاعل هل يعمل عمل الفعل إذا كان معتمداً على شيء وإذا لم يكن معتمداً على شيء . فذهب سيديويه إلى أنه لا يعمل إلا أن =

أن في عرب ضميراً مرفوعاً يعود إلى الموصوف ما جاز^(١) أن يرتفع
أجمعون لأنه ليس في هذا الكلام شيء يصح أن يحمل عليه أجمعون
غير هذا الضمير . وقالوا : مررتُ بقاعِ عَرْفَجِ كُلهُ . كأنهم قالوا :
مررتُ بقاعِ خشنِ كُلهُ أو صُلْبِ كُلهُ^(٢) . ولما كان اسم الفاعل يتضمن
هذا الضمير الذي ذكرت ولم يكن كالضمير الذي في الفعل في البيان
والظهور [الذي^(٣)] في اللفظ بالعلامات الموضوعية للمضمين أبرزوه إذا
جرى على غير من هوله^(٤) وذلك نحو قولهم : هُنْدٌ زَيْدٌ ضارِبُهُ هِي .

== يكون معتمداً على شيء مثل أن يعتمد على مبتدأ أو على موصوف أو على
ذی حال أو على همزة استفهام . فإذا لم يكن معتمداً على شيء لا يجوز أن يعمل
فاعتاده على المبتدأ قولك : زيد قائم أبوه . واعتاده على الموصوف أن تقول :
مررت برجل قائم أبوه . واعتاده على ذی الحال قولك : جاءني زيد جالساً أبوه .
(١) في ب : لما .

(٢) في حاشية الأصل : ذهب الكسائي إلى أن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً فلا
بد فيه من ضمير يعود إلى المبتدأ في جميع أحواله سواء كان فيه معنى الفعل أو
لم يكن فيه معنى الفعل . وقال الزجاج مثله . قالا : فإذا قلت : بابك ساج وفصك
عقيق ، وزيد هذا . ففي ساج وعقيق وهذا ضمير يعود إلى المبتدأ واستدلوا على
ذلك بقول العرب : مررت بقاع عرفج كله ، ومررت بقوم عرب أجمعون فكله
وأجمعون تأكيد للضمير في عرفج ، وعرب إذ لم يجوز أن يكون تأكيداً لعرفج
ولا عرب لأنهما نكرتان . وكله وأجمعون معرفتان . قالوا : فإذا احتمل عرفج
وعرب ضميراً كذلك يحتمل ما ذكرناه . وأكثر النحويين على خلاف هذا .

(٣) زيادة من ب ، د .

(٤) في حاشية الأصل : الفعل يقع خبراً لمن هو له ولغير من هو له فوقوعه =

== خبرا لمن هو له كقوالك : زيد قام ، فزيد، مبتدأ وقام خبر وفيه ضمير يعود إليه وقد وقع خبرا عنن هو له . ووقع خبرا لغير من هو له كقوالك : زيد ثوبك يلبسه زيد مبتدأ أول ، وثوبك مبتدأ ثان ويليه فعل وهو خبر عن ثوبك وضمير الفاعل في يلبسه يعود إلى ثوبك فقد وقع يلبسه خبرا عن غير من هو له . وسواء وقع الفعل خبرا لمن هو له أو لغير من هو له فإنه يحتمل ضمير الفاعل ويستتر فيه .

واسم الفاعل قد يقع خبرا عنن هو له كقوالك : زيد قائم . زيد مبتدأ وقائم خبره وفيه ضمير يعود إليه فقد وقع خبرا عنن هو له ، وإذا وقع خبرا عنن هو له فإنه يحتمل ضمير الفاعل ويستتر فيه . وإذا وقع اسم الفاعل قد يقع خبرا عن غير من هو له فلا يحتمل ضميرا بل يفصل عنه ويبرز منه نحو قولك : زيد الدار ساكنها هو . زيد مبتدأ والدار مبتدأ ثان وساكنها خبر عن الدار والضمير في ساكنها يعود إلى زيد فقد جرى على غير من هو له . فلا بد من إبراز الضمير فهو اسم مضمرة فاعل لساكن وقد خلا من ضمير . وما ذكرناه في الخبر فمثل قولك في الوصف ، والصفة ، والحال . ويلزم فيه من إبراز الضمير عند جرى اسم الفاعل صفة ، أو صلة ، أو حالا على غير من هو له ما يلزم في الخبر . ولا يلزم في الفعل إبراز الضمير سواء وقع لمن هو له ، أو لغير من هو له خبرا ، أو صفة ، أو حالا .

والعلة في استتار الضمير في الفعل الواقع لغير من هو له ، وفي إبرازه من اسم الفاعل إذا وقع خبرا لمن هو له ، لأن الفعل هو الأصل في العمل . فهو يعمل في الظاهر ، والمضمرة ، والضمير المتصل والمنفصل ، والمستتر فيه . ويتصرف ، ويحتمل هذا الضمير سواء جرى على من هو له ، أم على غير من هو له . واسم الفاعل فرع على الفعل فإذا جرى على من هو له صفة ، أو صلة ، =

فمند يرتفع بالإبتداء وزيد ابتداء ثان . وضاربتُه لهند وقد جرى على زيد
فقد جرى على غير من هو له إذ هو لهند وقد جرى على زيد فلذلك
أظهرت الضمير الذى كان فى ضاربتُه وهو هى فى قواك : ضاربتُه هى

== أو حالا، أو خبرا احتمل الضمير . وإذا جرى على غير من هو له ضعف عن
حمل الضمير ولم يستتر فيه .

واعتل بعض أصحابنا فى ذلك بأن قال : الفعل فيه علامات تدل على
الفاعلين ، كحروف المضارعة . وليس فى اسم الفاعل ما يدل على ذلك بإذا
قلت : أنت زيد تضربه ، علم أن الضارب هو المخاطب . وإذا قلت : أنت زيد
ضاربه ، لم يعلم أن المخاطب هو الضارب حتى تقول : أنت زيد ضاربه أنت .
وليس هذه العلة بشئ . لأن الأفعال الماضية لا يوجد فيها هذه الدلالة ، والعلة
ما ذكرت لك قبل اسم الفاعل وإن كان فيه ضمير فإنه مفرد لا يسد مسد الجملة ولذلك
لم تستقل الصلة به مثل قولهم : زيد قائم ، زيد مبتدأ وقائم خبره وفيه ضمير يعود
إلى زيد ومع هذا فالخبر هنا مفرد ليس بجملة .

وقوله لا تستقل الصلة به يعنى أن الأسماء الموصولة لا تكون صلاتها إلا
جملا وكلاما تاما . ولا تكون صلاتها الأسماء المفردة تقول . الذى أبوه منطلق
زيد ، والذى قام غلامه عمرو ، والذى خلفك خالد . لأن التقدير : الذى يستقر
خلفك . فاستقر جملة .

ولا يجوز : الذى قائم زيد ، لأن الذى لا يكون صلته إلا جملة . فلو كان
اسم الفاعل إذا احتمل الضمير يسد مسد الجملة لجاز هذا الكلام . فلما لم يجوز
دل على أنه فى حكم المفرد وإن احتمل الضمير . ويجوز هذا على وجه آخر
وهو أنك تريد : الذى هو قائم زيد ، ثم حذف هو كما حذف من
قوله تعالى فى قراءة بعضهم « تماما على الذى أحسن » (سورة الأنعام

فهي ترفع بأنها فاعلة ولو ثبتت لقلت : الهندانِ الزيدانِ ضاربتُهما
ولم تنّ ضاربة فتقول : ضاربتاها لأنه يجري مجرى الفعل المقدم^(١)
كقولك : مررتُ بامرأةٍ ضربتُ بنتاها ، وتضربُ بنتاها ولا تقول :
ضربتا بنتاها ولا تضربان بنتاها [ولو قلت : ضاربتاها ثنيتيه لم يحز إلا
على قول من يقول : أكلوني البراغيث^(٢)] لأن الأول أكثر في استعمالهم
ومن قال : ضربتا بنتاها قال في هذه المسألة إذا ثنّى : الهندانِ
الزيدانِ ضاربتاها فجعل هما إظهارا لذلك الضمير وارتفاعهما بأهما
فاعلان لضاربة .

وتقول : زيدٌ الخبز آكله هو ، فنظهر الضمير الذي في آكل
لأنه جرى على الخبز وهو لزيد فإن نصبت على [قول^(٣)] من قال :
زيداً ضربته قلت : زيدٌ الخبز آكله^(٤) ولم يلزم إظهار الضمير

(١) في ب : المتقدم .

(٢) زيادة من ب . في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق محمد
حى الدين عبد الحميد مصر ١٩٥٥ ج ١ ص ١٧٠ : وحكى بعض النحويين
أنها لغة طي ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة . والفعل على هذه اللغة - لغة
أكلوني البراغيث - ليس مسندا لهذه الأحرف بل هو (للظاهر بعد مسند) .
وهذه الأحرف دالة على ثنيتية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في : قامت هند على
تأنيث الفاعل :

(٣) زيادة من أ .

(٤) في حاشية الأصل . قوله وتقول : زيد الخبز آكله ، زيد مبتدأ أول
والخبز مبتدأ ثان وآكله خبر عن الخبز والضمير الفاعل في آكله يعود إلى زيد =

== لأنه الآكل والخبز ما كوله فقد وقع اسم الفاعل خبراً عن غير من هوله فلا
تصح هذه المسألة إلا بإبراز الضمير فتقول: زيد الخبز آكله هو فهو اسم مضمّر
مرفوع بقولك آكله على حد ارتفاع الفاعل بفعله وقد خلا آكله في هذه المسألة
من الضمير وتبجه فيه أن تجعل زيدا مبتدأ أولاً، والخبز مبتدأ ثانياً وهو
مبتدأ ثالثاً وآكله خبراً له وقد تقدم عليه وهو مع خبره خبر للخبز والخبز مع
خبره خبر لزيد وفي آكله ضمير يعود إلى هو .

وتقول في التثنية: الزيدان الخبز آكله هما . والزيدون الخبز آكله هم ،
والهندان الخبز آكله هما ، الهندات الخبز آكله هن ، هذا إذا جمعت هو وأخواته
إبرازاً للضمير .

فأما إذا جعلته مبتدأ ثالثاً قدم خبره عليه . فإنك تقول الزيدان الخبز آكله
هما ، والزيدون الخبز آكله هم ، والهندات الخبز آكلته هن . ومن قال :
أكلوني البراغيث ، نفي آكلا مع إبراز الضمير وجمعه وتقول : زيد الخبز
آكله ، رفعت زيدا بالابتداء ، ونصبت الخبز بفعل مضمّر ، وجمعت آكلا
تفسيراً للنائب المضمّر ، ورفعت آكله لأنه تفسير لخبر المبتدأ ، فأعرب
بإعرابه . ولا يلزم في هذا إبراز الضمير لأن آكلا غير جار على الخبر ،
ولأنما هو في حكم الجارى على زيد من حيث كان تفسيراً لهما هو خبر
عن زيد .

وأعلم أن اسم المفعول يجرى في هذا مجرى اسم الفاعل كما كان يجرى فعل ،
ويفعل مجرى فعل ، ويفعل . فتقول : زيد الجبة مكسوها هو . أبرزت الضمير
لوقوع مكسوها عن الجبة . والضمير الذى للمفعول القائم مقام من مكسوها
يعود إلى زيد ، فقد وقع مكسوها عن غير من هو له فلزم إبراز
الضمير منه .

وذهب الكوفيون إلى أن اسم الفاعل والمفعول إذا جرى خبراً على غير
من هو له فلزم إبراز الضمير منه . وذهب الكوفيون إلى أن اسم الفاعل ==

[ها هنا (١)] .

وأما الجملة التي تكون خبرَ المبتدأ فعلى أربعة أضرب :
الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .
والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .
والثالث أن تكون شرطاً وجزاء .
والرابع أن تكون ظرفاً .

فالأول كقولنا : زيدٌ قامَ ، وزيد قام أبوه . فزيد مرتفع بالإبتداء وقام في موضع خبره وفيه ذكر مرتفع بأنه فاعل . وهذا الذكر يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبراً عن هذا المبتدأ (الذي هو زيد^(٢)) ألا ترى أنه لو قال : زيدٌ قامَ عمرو لم يحز وإنما كان (قام^(٣)) خبراً عنه من أجل الذكر العائد منها إلى المبتدأ . وموضع قام مع الذكر الذي فيه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ^(٤) .

= والمفعول إذا جرى خبراً على غير من هو له كنت مخيراً إن شئت أبرزت وإن شئت لم تبرز .
أما البصريون فلا يجيزون إلا الأبراز . وقد يجوز ترك الأبراز في ضرورة الشعر .

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقطة من أ ، ب ، د .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في حاشية الأصل : كل جملة وقعت موقع اسم فلها موضع من الإعراب والإعراب المقدر لها هو إعراب ذلك الاسم الذي وقعت موقعه وهذا يكون =

والثاني أن يكونَ خبرُ المبتدأِ جملةً مركبةً من ابتداءٍ وخبرٍ وذلك نحوُ : زيدٌ أبوه مُنطلقٌ ، وعمرٌو غُلامُهُ خارجٌ . فزيدٌ ابتداءٌ أولٌ وأبوه ابتداءٌ ثانٍ ، ومنطلقٌ خبرُ المبتدأِ الثاني ، والمبتدأُ الثاني وخبره جميعاً في مَرَضِعِ رَفْعِ لَوْعَوْعِهَا مَوْقِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ كما كان قولك : [زيدٌ^(١)] قام ، وقام أبوه كذلك في المسألة الأولى . ولا بد من ذكر يعود من الجملة إلى المبتدأ . لو قلتَ : زيدٌ عمرٌو منطلقٌ لم يحز كما أنه لو قيل : زيدٌ قامَ عمرٌو لم يحز . وقد محذف الرواجع من هذه الجمل إلى المبتدأِ الأولِ كقولهم : السمنُ منوانٍ بدرهمٍ^(٢) والتقدير : منوانٍ منه بدرهمٍ . لا بد من تقدير هذا في النفس ليعود الضمير الذي

== في خمسة مواضع : في خبر المبتدأ ، وإن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وما النافية ولا ولاوات وفي الصفة لأن الجملة تكون صفة للنكرة ، وفي الحال لأن الجملة قد تقع موقع الحال كقولك : خرج زيد يده على رأسه وكذلك الجملة إذا وقعت مفعولاً ثالثاً لأعلنت وأريت وكذلك الفعل في قولك : كاد زيد يفعل . يفعل فعل وفاعل وهما مجموعهما في موضع نصب لوعوعهما موقع الاسم لأن الأصل : كاد زيد فاعلاً ، إلا أنه أصل مرفوض .

وكاد وعسى يجريان مجرى كان . وإذا وقعت الجملة مستأنفة أو في الصلة فلا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد . وكذلك الجملة المعترضة لا موضع لها من الإعراب .

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) في حاشية الأصل : قال ابن كيسان [هو أبو الحسن محمد بن أحمد ت سنة ٢٩٩ . عن نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٣٠١] تقول : السمن منوان بدرهم ترفع السمن بالابتداء ، ومنوان خبره ، وفي الكلام حذف تريد : سمر ==

في « منه » إلى المبتدأ الذي هو السمن . ومثل ذلك قوله تعالى (١) :
« وَأَمِنْ صَبْرٍ وَغَفْرٍ إِنْ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٢) » .

التقدير : إن ذلك الصبر منه أى من الصابر لأن « ذلك » ابتداء .
وقوله [عز وجل (٣)] : « لمن عزم الأمور » في موضع الخبر ولم يرجع
إلى المبتدأ لذي هو : « ولمن صبر وغفر » ذكر من اللفظ وهذا النحو
كثير . وقد جاءت هذه الجملة بأسرها محذوفة إذا كانت خبرا فإذا جاز
حذف الجملة كلها كان حذف شيء منها أسهل وذلك قوله عز وجل (٤) :
« وَالسَّالِمِينَ يُبَيِّنُ مِنَ الْخَيْضِ مِنَ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبِعْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةٌ
أَشْهُرٌ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ (٥) » والتقدير : واللأئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة
أشهر فحذفت الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني لدلالة ما تقدم عليه كما
يحذف المفرد لذلك في نحو : زيدٌ منطلقٌ وعمرو .

= السمن منوان ، بدرهم من صلة المنوين . وإن شئت رفعت السمن بالابتداء
ورفعت المنوين بابتداء ثان ، وجعلت بدرهم خبر المنوين ، والجملة خبر السمن
وفي الكلام حذف تريد : منوان منه بدرهم . وكذلك : الخلان حمل بدرهم ، الورق
عشرون درهما بدينار ، وربما وضعوا الواو مكان الباء فقالوا : الخلان حمل
ودرهم ، والبرقفيزان ودرهم ، والسمن منوان ودرهم . والجواب فيه كالجواب
في الباء إلا أن ما بعد الواو نسق على ما قبلها ، وهى بمعنى الباء في حكمها .

(١) في أ : قوله عز وجل .

(٢) سورة الشورى ٤٢ : ٤٣ .

(٣) زيادة من أ .

(٤) في ب ، د . قوله تعالى .

(٥) سورة الطلاق ٦٥ : ٤ .

وما حُذِفَ خبره من المبتدأ والخبر جملة قولهم : زيدٌ ضَرَبْتُ أباهَ
 وَعَمْرُوهُ ، وتقول : أنتم كلُّكم بينكم درهمٌ^(١) ، فيكون كلُّ بمنزلة أجمعين
 كأنك قلت : أنتم أجمعون بينكم درهم . فان جمعت كلًّا ابتداءً
 ثانياً على قياس من قرأ [قيله^(٢)] « قُلْ إِنْ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ »^(٣)

(١) في حاشية الأصل : أنتم مبتدأ وكلُّكم يجوز أن يكون تأكيداً لأنتم
 ويجوز أن يكون مبتدأ ثانياً لأنه يجوز أن يلي العوامل وأجمعون لا يجوز
 أن يلي العوامل ولا يكون إلا تأكيداً . وإذا جمعت كلُّكم تأكيداً لأنتم فأنتم
 مبتدأ وكلُّكم تأكيد له ودرهم مبتدأ ثانٍ وبينكم ظرف خبر لقولك درهم على مذهب
 سيبويه مقدم عليه ، ودرهم وبينكم جملة مركبة من مبتدأ وخبر لقولك أنتم
 والراجع لكم ، من قولك : بينكم وبينكم متعلق بمحذوف تقديره : كأن بينكم
 درهم ، وما أشبهه . وعلى قول الأخفش درهم يرتفع بينكم رفع الفاعل بفعله
 وهذا الظرف خال من ضمير لأنه قد ارتفع به الدرهم . وهذا الظرف مع ما ارتفع
 به خبر لأنتم وإذا جمعت كلُّكم مبتدأ ثانياً ، فأنتم مبتدأ ، وكلُّكم مبتدأ ثانٍ ، وهو
 اسم للغمية ، وليس للخطاب . ألا ترى أنك تقول : كلُّكم قام . فلذا كان هكذا
 وجب أن تقول : أنتم كلُّكم بينهم درهم . فأنتم مبتدأ ، وكلُّكم مبتدأ ثانٍ ، وبينهم
 ظرف خبر عن درهم مقدم عليه ، ودرهم مع بينهم خبر عن قولك : كلُّكم ،
 والراجع إليه هم ، من قولك : بينهم ولا يحتاج إلى عائد إلى أنتم لأنه ليس بخبر
 عنه بل هو خبر عن كلُّكم . وكلُّكم مع الجملة التي هي خبر عنه خبر لأنتم والراجع
 إلى أنتم فيها «كم» من قولك : كلُّكم .

يجوز أن تقول : أنتم كلُّكم بينكم درهم ، إذا جمعت كلُّكم مبتدأ ثانياً نرد
 الضمير الراجع إلى كل على نغز الخطاب في الجمع لأن قولك : كلُّكم هو في المعنى
 أنتم ، والجيد بينهم لأن لفظه لفظ الغمية .

(٢) زيادة من أ .

(٣) سورة آل عمران ٣ : ١٥٤ .

قلت : أنتم كُتُّكم بينهم درهمٌ ، كأنك قلت : أنتم غلمانُكم بينهم درهمٌ
لأن كُلاًّ إسم موضوع للغيبة كالغلمان . وإن شئتَ قلتَ في هذا
الوجه : أنتم كُتُّكم بينهم درهمٌ ، فحملتَ على المعنى لأن كُلاًّ هو أنتم
في المعنى ولا يجوز ذلك في الغلمان لأنهم ليسوا الأوّل .

والثالثُ أن يكونَ خبر المبتدأ شرطاً وجزءاً . وذلك نحو : زيدٌ إن
تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ ، وبشرٌ إن تُعْطِهْ يَشْكُرْ عَمْرُو . فزيد ابتداء ،
وقولك : إن تكرمه يكرمك جملة في موضع خبره ، وقد عاد الذكر
منها إلى المبتدأ . والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر .

والرابع الظرفُ^(١) . والظرفُ على ضربين ظرفٌ من المكانِ

(١) في حاشية الأصل : اعلم أن الظرف قد يقع خبراً للمبتدأ فإذا وقع خبراً
عنه انتصب نصب الظرف . تقول : زيد أمامك ومقدم الحاج غدا . نصبت أمامك
نصب الظرف ، وناصبه محذوف تقديره : مستقر أمامك ، أو استقر أمامك .
وهذا الناصب للظرف المحذوف كان الخبر في الأصل ، لكنه حذف ، فصار
الظرف هو الخبر ، وناب مناب المحذوف وانتقل الضمير الذي كان في مستقر إليه ،
فاحتمله وتضمنه وصار يرتفع به ، كما كان يرتفع باسم الفاعل ، أو الفعل . هذا
على مذهب سيديويه وأصحابه . وذهب غيره إلى أنه حذف الناصب له ، ولم ينقل
الضمير إليه واختلف أصحابه في الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ وما أشبهه . هل
هو من أقسام الجملة ، أو من أقسام المفرد . فزعم أبو علي أنه من أقسام الجملة .
وزعم أبو الفتح [هو عثمان بن جني توفي سنة ٣٩٢ عن نزهة الألباء لابن الأنباري
ص ٤٠٦] والعبدي [هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدي عن نزهة الألباء
لابن الأنباري ص ٤١٠] وغيرهما أنه بمنزلة المفرد لا الجملة . والاختلاف في
ذلك مبني على المحذوف . فمن زعم أن المحذوف في الأصل مستقر ، أو كأن ، =

وظرف من الزمان . وظروف المكان تكون أخباراً عن الأحداث والأشخاص .

مثال كونها أخباراً عن الأحداث قولنا : البيع في السوق ، والصلاة في المسجد ، والركض في الميدان .

ومثال كونها أخباراً عن الأشخاص : زيد في البيت ، وعمرو في الدار ، واللص في الحبس .

فأما ظروف الزمان فتكون أخباراً عن الأحداث دون الأشخاص

== حذف مستقر وجعل أمامك في موضعه . فأمامك بمنزلة المفرد لمنابته عنه ومن زعم أن الأصل . استقر أمامك ، فحذف استقر وجعل الظرف مكانه ، فالظرف إذن بمنزلة الجملة لمنابته عنها . فحجة من زعم أن المحذوف مفرد ، وهو مستقر ، هو أن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً . فإذا لم نجد واحتمنا إلى تقديره قدرناه مفرداً . وحجة من زعم أن الأصل : زيد استقر أمامك ، أن الظرف منصوب باستقر أو بمستقر ، والأصل في العمل للفعل ، فلما لم نجد العامل منصوباً به قدرناه فعلاً لأن الأصل في العمل الأفعال واحتمنا إلى تقديره .

واعلم أنك إذا قلت : زيد أمامك ، لا تقدر له ناصباً بمعنى ضحك ، أو أكل وما أشبه ذلك بل تقدر له معنى الاستقرار والخلول .

فإذا قدمت الظرف على المبتدأ ، فقلت : أمامك زيد . فسيبويه يجعله خبراً عن المبتدأ مقدماً عليه ، وحكمه فيما ذكرنا ذلك الحكم . وزعم الأخصس أنك إذا قدمت فإنك ترفع زيدا ، وما أشبهه بالظرف رفع الفاعل بفعله ويخلو الظرف حينئذ من ضمير ارتفاع الظاهر به . وحكم الجار والجرور في هذا حكم الظرف . والخلاف فيه إذا تقدم مع الأخصس كالخلاف في الظرف .

وذلك نحو: الخروجُ غداً ، ومَقْدَمُ الحاجِ المُحْرَمِ ولو قيل : زيدٌ غداً ،
وعمرو أمسٍ لم يستقم لأن ظروفَ الزمانِ تكونُ اخباراً عن الجِثْثِ^(١) .
فأما قولهم الليلةُ الهلالُ^(٢) ، فعلى معنى : الليلةُ حدوثُ الهلالِ
فحذفَ الحدثَ ، وأقامَ الهلالَ مقامه ويجوز أن ترفعَ الليلةُ فتقول :
الليلةُ الهلالُ على تقدير : الليلةُ ليلةُ الهلالِ فتحذفُ المضافُ الذي هو
الليلةُ كما حذفَ الحدثَ .

وخبرُ المبتدأ لا يخلو من أن يكون مفرداً ، أو جملةً . فإذا كان
مفرداً كان هو هو (أو (٣)) منزلاً هذا التنزيل ، كقوله عز وجل :
« وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ »^(٤) وكقوله : أبو يوسفُ أبو حنيفةُ أى يَسُدُّ
مسدَّهُ وكقول النابغة يصف دروعاً :
عَلَيْنِ بِكَذْيُونٍ وَأَشْعِرْنَ كُرَّةً فَهِنَّ إِضَاءُ صَافِيَاتُ الْفَلَائِلِ^(٥)

(١) المراد بالجِثْثِ : الذوات

(٢) في حاشية الأصل : قال ابن درستويه [هو عبد الله بن جعفر بن محمد
ابن درستويه المرزباني ولد سنة ٢٥٨ ومات سنة ٣٤٧ . عن بغية الوعاة للسيوطي
ص ٢٧٩] : يقال : هل الهلال يهل هلولاً ، وهله وهلالاً فيكون الهلال مرة
اسماً ، ومرة مصدرأً فعلى هذا قولك : الليلة الهلال ، الزمان ظرف لحدث لاجئمة .
ومثلها : اليوم نحر وغداً أمر أى اليوم شرب نحر وغداً حدث أمر . وكذلك
الجباب شهرين أى لبسها شهرين .

(٣) ساقطة من أ

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦

(٥) البيت في ديوان النابغة الديباني تحقيق كرم البستاني بيروت ١٩٦٠

==

ص ٩٥ .

وإذا (١) كان جملة فلا بد من ذكر يعود منه إلى المبتدأ فان قلت
فقولهم : سواء على أقت أم قصدت ، وقد خلا (من (٢)) أن يكون
من هذين الضربين قيل هذا كلام محمول على المعنى والتقدير فيه : سواء
على القيام والعود (فيكون (٣)) سواء على هذا التقدير خبر مبتدأ .
ولما كان خبر المبتدأ إذا كان مفرداً هو المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزله
لم يجز : علمي يزيد كان ذا مال (٤) لأن علمي يرتفع بالابتداء ويزيد
في موضع نصب بالمصدر . ولما كان في موضع خبر المبتدأ فيجب من أجل
الشاهد فيه قوله : فهن إضاء . فإضاء خبر المبتدأ منزل منزلة الأول وتقديره :
فهن مثل إضاء (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ١٠) .

(١) في ب : فإذا .

(٢) ساقطة من أ

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في حاشية الأصل : علمي يزيد كان ذا مال تصحيحها أن تجعل علمي مبتدأ
وبزيد خبره أي علمي كائن يزيد وكان ذا مال حال لزيد وفي كان ضمير يعود إلى
زيد ، وقد أضمرت قد وحذفها أي علمي يزيد كان ذا مال وهذا على مذهب
أبي الحسن فإنه يجوز أن يكون الفعل الماضي في موضع الحال وقد حذف قد ،
وتأول على ذلك قوله تعالى « أو جاءكم حصرت صدورهم ، (سورة النساء ٤ : ٩) »
ووجه آخر هو أن تجعل علمي مبتدأ وبزيد خبره وكان زائدة وذا مال
ينتصب على الحال . أي : علمي يزيد في وقت كونه ذا مال .

ابن برهان يجوز أن يزيد فيها اسماً يكون خبراً لعلمي فقول : علمي يزيد
كان ذا مال حق أو صحيح ، وتحذف الخبر وأنت تريده . ويجوز أن تضمير
اسماً ويكون علمي خبره فقول : الصحيح علمي يزيد كان ذا مال فيكون الصحيح
مبتدأ ، وعلمي يزيد كان ذا مال خبره . وإذا أردت أن الضمير يعود إلى علمي لم
يجز المسألة . وإن أردت أن الضمير يعود إلى زيد صححت .

ذلك أن يكون في كان ضمير يعود إلى المبتدأ وذلك الضمير هو علمي في المعنى وذا مال خبر كان واستحالت المسألة من حيث لم يكن (قولك ^(١)) ذامال هو علمي . ولو قلت : علمي يزيد كان يوم الجمعة ، كان مستقيماً لأن يوم الجمعة يكون خيراً من علمي لأني أقول : كان علمي يزيد يوم الجمعة فيكون ظرفُ الزمانِ خيراً من الحدثِ الذي هو علمي ولا أقول : كان علمي ذامال .

واعلم أن خبر المبتدأ قد يحذف فما حذف من ذلك خبر المبتدأ بعد لولا في قولك : لولا زيدٌ لكانَ خروجنًا اليومَ . فزيدٌ بعد لولا يرتفع بالابتداء والخبر محذوف . وليس قولك لكانَ خروجنًا اليومَ من المبتدأ في شيء إنما هو حديث متعلق بلولا ^(٢) ، ولو كان خبر المبتدأ [الذي بعد لولا ^(٣)] لوجب أن يكون إياه في المعنى أو يكون له (فيه ^(٤)) ذكر مظهر أو مقدر ففي تعريفه من ذلك كله دلالة على أنه ليس بخبر له وكما حذف خبر المبتدأ في هذا النحو كذلك حذف في (نحو ^(٥)) قوله عز وجل : « لا يَغْرِبُكَ قَلْبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ . متاعٌ قليلٌ » ^(٦) أي تَقْلِبُهُمْ متاع قليل . وقوله عز وجل : « بَشْرٌ مِنْ ذَاكُمْ النَّارُ » ^(٧) أي هي النار . ومن ذلك قوله عز وجل : « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ^(٨) » أي أمرى أو شأنى صبر جميل . أو يكون [قد ^(٩)] حذف الخبر فأراد : صبر

- | | |
|-------------------------|-----------------------------------|
| (١) ساقطة من أ ، د | (٢) أي جواب لولا |
| (٣) زيادة من ب . | (٤) ساقطة من أ |
| (٥) ساقطة من أ ، ب . | (٦) سورة آل عمران ٣ : ١٩٦ ، ١٩٧ . |
| (٧) سورة الحج ٢٢ : ٧٣ . | (٨) سورة يوسف ١٢ : ٨٣ . |
| (٩) زيادة من أ ، د . | |

جميل أمثل أو أجمل ، أو ما أشبه ذلك .

وقد يجوز أن تقدم خبر المبتدأ ^(١) فتقول : منطلقُ زيد ، وضربته
عمروُ تريد : عمروُ ضربته . ويدل على جواز تقديمه ^(٢) قول الشماخ :
كَلَّا يَوْمَئِى طَوَالَةَ وَصَلُ أَرْوَى ظَنُونُ أَنْ مُطَّرِحِ الظَّنُونِ ^(٣)

(١) فى حاشية الأصل : « خبر المبتدأ يجوز تقديمه على المبتدأ تقول : زيد
ضربته ، وضربته زيد إلا أنه قد يمتنع فى مواضع تقديمه عليه . فمنها أن يكون
المبتدأ اسماً من أسماء الاستفهام كقولك : من فى الدار وما هذا . ومنها أن يكون
المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين فلا يجوز تقديم الخبر عليه إذا لم يكن هناك دليل
لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ فتقول : زيد أخوك ولا يجوز : أخوك زيد على أن
يكون أخوك خبراً مقدماً . ومنها أن يكون الخبر فعلاً فلا يجوز أن تقدمه
على المبتدأ . ومنها أن يكون المبتدأ اسماً من أسماء الشرط كقولك : من يزرني
فعبده حر ، لا يجوز : يزرني فعبده حر من » .

فى الأنصاف لابن الأنبارى تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مصر ١٩٤٥
ج ١ ص ٤٨ : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان
أو جملة . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة .
(٢) فى أ : تقدمه .

(٣) البيت للشماخ (ديوانه . شرح أحمد بن الأمين الشنقيطى مصر ١٣٢٧
ص ٩٠) أورده صاحب اللسان فى « طول » وقال : وطواله موضع وقيل بتر :
وجاء فى حاشية الأصل : وجه الشاهد من هذا البيت أن قولك : وصل
أروى مبتدأ ، وظنون خبره . وقوله : كلاً يومى طواله ظرف منصوب العامل
فيه ظنون فهو متعلق به وقد قدمه على المبتدأ وهو معمول للخبر . فإذا جاز
تقديم معمول كان تقديم العامل أولى . ولما رأينا معمول خبر المبتدأ مقدماً
على المبتدأ علينا أن خبر المبتدأ يجوز تقديمه عليه .

باب من الابتداء بالأسماء الموصولة

الأسماء [المبتدأة (١)] على ضربين ضربٌ عارٍ من معنى الشرطِ والجزاء وضربٌ يتضمنُ معنى الشرطِ والجزاء .

فالأول نحو : زيد، وعمرو، وعبد الله فما كان من هذا النحو لم تدخل الفاء في خبره [لأن الفاء إنما تدخل لتمطف أو لتكون جواباً (٢)] تقول : زيدٌ منطلقٌ ولا يجوز : زيدٌ فنطلقُ فإن جعلتَ زيداً خبر مبتدأٍ محذوفٍ كأنك قلتَ : هذا زيدٌ فنطلقُ أى فهو منطلقٌ لم يمتنع وعلى هذا قولُ الشاعر :

وقائلةٍ خولانُ فانكحُ فتاتهمُ واكرومةُ الحيينِ خلواً كما هيأ (٣)
أى هؤلاء خولانُ فانكحُ فتاتهمُ .

وما كانت متضمناً لمعنى (٤) الشرطِ والجزاء فالأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة .

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) زيادة من أ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٧٠) ولم ينسبه إلى قائله .

واستشهد به أبو علي ، على أنه يجوز دخول الفاء في مثل هذا الأسلوب على أن تجعل ما قبل الفاء خبراً . والمبتدأ محذوف ولا يصح جعل ما قبل الفاء مبتدأً ومدخولها خبراً . (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ٥) .

(٤) في أ : معنى .

فالأسماء الموصولة نحو قولهم : الذى واتى والألف واللام فى نحو :
القائم ، والضارب ، والمعطى ، وما كان فى حكمها (١) ومنّ وما وأى .
ومعنى الموصولة أنها تتم بصلات [وعوائد (٢)] تضم إليها وصلاتها
لأن تكون إلا جملة محتملة للصدق والسكذب (٣) ولا بد أن يرجع منها إلى
الموصولات ذكر . فإذا استوفت الموصولات وصلاتها على هذه الشرائط (٤)
كانت بمنزلة اسم مفرد نحو : زيد وعمرو [وعبد الله (٥)] وتحتاج
الأسماء الموصولة إلى ما يحتاج إليه زيد وعمرو حتى يستقل كلاماً .

والجمل (٦) التى يوصل بها هى التى ذكرت قبلُ أنها تكون
أخباراً لمبتدأٍ قنال وصل الذى بالفعل والفاعل : الذى قام ، والذى قام
غلامه ، والذى ضربته . فالذى اسم موصول وقام صلته وفى قام
ذكر (٧) مرفوع بأنه فاعل وهو يعود إلى الذى . وإذا قلت :
الذى قام غلامه ؛ والذى ضربته فالعائد إلى الاسم الموصول الماه فى
غلامه ، وضربته . والذى قام ، والذى ضربته بمنزلة زيد يحتاج إلى جزء
آخر يسند (٨) إليه حتى يكون كلاماً مستقلاً نقول : الذى قام صاحبك

(١) فى ب : حكمهما .

(٢) زيادة من د .

(٣) أى جملة خبرية .

(٤) فى أ ، ب : الشريطة .

(٥) زيادة من أ ، ب ، ود .

(٦) فى أ : والجمله .

(٧) فى أ . ضمير .

(٨) فى ب ، ذ : ينفضم .

والذي ضربته منطلق فيكون بمنزلة: زيد منطلق

ويجوز دخول الفاء على الخبر ^(١) إذا كان المبتدأ موصولا بالفعل أو الظرف كقوله عز وجل : « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ » (الخبير : فلمهم أجروهم عند ربهم ^(٢)) ومثال الموصول بالظرف قوله : الذي في الدارِ فله درهم كقوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله ^(٣) » ولا يجوز : الذي إن يكرمني يكرمك فمُحسِنٌ ، لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة فلا يكون له جزاءان . ولا يجوز : ليت الذي يأتيني فله درهم ،

(١) في حاشية الأصل : وقوله : يجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولا بالفعل أو الظرف يريد أن الشرط إنما جاز دخول الفاء في جوابه لما كان الثاني مسبباً عن الأول فإذا كان هذا المعنى موجوداً في الصلة حسن دخول الفاء كقولك : الذي يأتيني فله درهم ، ألا ترى أن الدرهم إنما وجب له من قبل الإتيان فقوله تعالى : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، (سورة البقرة ٢ : ٢٧٤) يدل على صحة قياس من شبه الشرط بالصلة فالفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ إذا كانت صلته مشابهة للشرط . فأما إذا كان معنا صريح الشرط فلا حاجة بنا إلى دخول الفاء إذ لا صريح شرط ولا شبهه فدخول الفاء في الامتناع هنا كدخولها في خبر المبتدأ الذي ليس موصولا موصوفاً .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سورة النحل ١٦ : ٥٣ .

ولا لعل الذي في الدارِ فمكْرَمٌ^(١)

وأما النكراتُ الموصوفة فكقولنا : كل رجلٍ يأتيني فله درهمٌ
وكل رجلٍ في الدارِ فمكْرَمٌ محمولٌ : فإذا أدخلت الفاء في خبر
المبتدأ الموصول والنكرات الموصوفة آذنت^(٢) بأن ما بعد الفاء مستحق بالفعل
المقدم أو معناه . وإذا لم تكن الفاء في خبرها احتتمل أن يكون
مستحقاً بفعله المتقدم أو بغيره .

(١) في حاشية الأصل : إذا دخلت كان ، وغيرها من العوامل على الذي
وأخواتها لم تدخل الفاء في خبره تقول : كان الذي يزورني له درهم ولا يجوز :
فله درهم ، لأن الذي يزورني مشبه بالشرط . فإذا دخلت عليه كان ، أو غيرها
من العوامل بطل شبهه بالشرط فلم يسغ دخول الفاء في خبره .
فأما إن المسكورة في قولك : إن الذي يزورني فله درهم ، ففهم من يجيز
دخول الفاء ، ومنهم من لا يجيز . فمن أجاز قال لأنه لا يغير معنى . فأما أخوات
إن نحو . ليت ولعل فلأنها تغير معنى . فأما قوله تعالى : « قل إن الموت الذي
تفرون منه فإنه ملائكم (سورة الجمعة ٨٢ : ٨) فإن لم تدخل على الذي ، وإنما
دخلت على الموت ، والذي صفة له سوى أنه إنما جاز دخول الفاء في هذا على
الخبر من حيث كان الموت شائعاً فلم يبطل معنى الشرط معه . ولو قلت : إن زيدا
الذي يزورني فله درهم ، لم يجز . وقد حكى عن أبي علي إن الفاء في قوله تعالى :
« فإنه ملائكم ، زائدة ، وليست الداخلة على خبر المبتدأ للمعنى الذي شرحته
لأن تلك تؤذن أن ما بعدها يجب بما قبلها . والموت ملائهم فروا « أو لم يفروا .
وهذا وجه لا يمنع أن تكون الفاء في هذه الآية هي الداخلة في خبر المبتدأ وإن
كان الموت يلقاهم فروا أو لم يفروا . ألا ترى أنه يجوز أن يقال : إن فررت
من الموت فإنه يدركك ، وهو يدركه فر ، أو لم يفر . وجه هذا أن المعنى :
إن ظننت بفرارك أنك تنجو من الموت كذب الله ظنك بإدراك الموت لك
عند الفرار .

(٢) آذنت : أعلنت .

باب الاخبار بالذی وبالآلف واللام

اعلم أن قول النحويين في نحو : قام زيد ، وعمرو منطلق اخبر عن زيد من قولك : قام زيد^١ واخبر عن عمرو من قولهم : عمرو منطلق واخبر عن منطلق إنما يريدون الحق الكلام^(١) الذي أو الألف واللام وضح من قام زيد^٢ كلاما يكون زيد فيه خبر مبتدأ وكذلك في قولهم : زيد^٣ منطلق .

والاخبار^(٢) بالذی أعم من الاخبار بالآلف واللام لأنك تخبر بالذی عما كان أوله فعلا منصرفا أو اسما محدثا عنه ، ولا تخبر بالآلف واللام إلا عما كان أوله فعلا [متصرفا^(٣)] فإن كان مبتدأ لم تخبر عنه بالآلف واللام وإنما تخبر بالذی تقول إذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : قام زيد^٤ : الذی قام زيد^٤ وبالآلف واللام : القائمُ زيد^٤ فالذی اسم موصول وقام صلته وفيه ذكر مرفوع يعود إلى الذی وقد تم الذی بصلته ، وزيد خبر المبتدأ الذي هو الذي وكان قبل الاخبار فاعلا^(٤) .

(١) الحق الكلام : أى : اجمل الكلام محمولا على الذى أو الآلف واللام .

(٢) في ب : فالأخبار .

(٣) زيادة من أ ، ب .

(٤) في حاشية الأصل . لا يجوز الإخبار عن الاسم المنادى ولا عن اسم

هو جزء من جملة ولا عن الضمير الذى هو فصل نحو : كان زيد هو القائم . هو

فصل لا موضع له من الإعراب .

وتقول : ضربت زيداً ، فإن أخبرت عن اسمك بالآلف واللام قلت : الضارب زيداً أنا ، وبالذى : الذى ضربَ زيداً أنا فى كل واحد من ضرب ، والضارب ذكر مرفوع يعود إلى الذى (١) .

== وكل اسم يلزمه التنكير فلا يجوز الإخبار عنه نحو الحال والتمييز لأنك تحتاج أن تجعل مكانه ضميراً والضمير لا يكون إلا معرفة .

وكل راجع إلى مبتدأ أو إلى موصوف أو إلى ذى حال أو إلى موصول فلا يجوز الإخبار عنه . ولا يجوز الإخبار عن الأفعال ولا عن حروف المعاني ، ولا الجمل . وإنما يخبر عن الأسماء المعربة والمبهمة ، والمضمرة والموصولة نحو : الذى والى وتثنيتهما وجمعهما وما ، ومن ، وأى . ولا يجوز الإخبار عما عدا ذلك من الأسماء الموعلة فى شبه الحروف نحو : أين وكيف وصه ومه . ولا يجوز الإخبار عن الظروف غير المتمكنة والمصادر غير المتصرفة نحو : سبحان ولا عن الموصوف ولا صفته ولا عن المضاف . فأما المضاف إليه فيجوز الإخبار عنه .

فإذا قيل لك أخبر عن زيد بالذى فالمراد أن تجعل الذى فى أول كلامك مبتدأً وتجعل زيداً فى آخر الكلام خبراً عن الذى .

وتركيب هذه المسألة ونظائرها فى الكلام أن تلحق أول الكلام الذى ، وتجعله مبتدأً ، وتضع الاسم الذى قيل لك أخبر عنه من مكانه ، وضع مكانه اسماً مضمراً بمنزلة ، ويكون له من الإعراب مثل ما للاسم الذى انتزعت ، وتجعل هذا الضمير عائداً إلى الذى ، وضع زيداً فى آخر الكلام ، وتجعله خبراً عن الذى وتدع بقية المسألة للحال . فإذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : زيد منطلق ، قلت : الذى هو منطلق زيد .

(١) فى حاشية الأصل : والإخبار بالآلف واللام لا يكون إلا عن اسم قد عمل فيه فعل متصرف ، فإذا أخبرت عنه بالآلف واللام صغت من الفعل اسماً للفاعل ، أو المفعول بحسب المعنى ، وزدت فى أوله ألفاً ولأما على معنى الذى وجعلت

فإن أخبرت عن زيد بالألف واللام قلت : الضاربةُ أنا زيدٌ فالهاء في الضاربة ترجع إلى ما دل عليه الألف واللام من [معنى ^(١)] الذي وأنا يرتفع بضارب وأظهرت الضمير الذي هو أنا لأن ضارباً لك وقد جرى على الألف واللام الذي هو زيد في المعنى .

فقد جرى اسم الفاعل على غير من هو له فلهذا أبرزت الفاعل ^(٢) ولو أخبرت بالذي لقلت : الذي ضربتهُ زيدٌ فلم تذكر أنا لظهور الضمير في الفعل . وإن شئت حذفت الهاء فقلت : الذي ضربتُ زيد تريد : ضربتهُ فتحذف العائد الذي هو الهاء الراجع إلى الذي وتقول :

== الألف واللام مبتدأ واسم الفاعل بمعنى الفعل تجعله صلة الألف واللام ، وتترجع الاسم الذي قيل لك أخبر عنه من مكانه ، وتجعل مكانه ضميراً يعود إلى الألف واللام ، وتدع الاسم الذي انتزعت في آخر الكلام ضميراً عن الألف واللام . فإذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : قام زيد قلت : القائم زيد ، فالألف واللام في موضع مبتدأ وقائم صلة لهما وفي قائم اسم مضمون فاعل يعود إلى الألف واللام وزيد خبر عن المبتدأ الذي هو الألف واللام .

فإن قيل لك أخبر عن : عسى زيد أن يقوم ، بالألف واللام لم يجوز لأن عسى لا يصاغ منه اسم فاعل

فإن قيل لك أخبر عن : زيد من قولك : عسى زيد أن يقوم ، بالذي لم يجوز أيضاً لأن عسى لا يصلح أن يكون صلة كما أن لعل لا يصلح أن يكون صلة .

الألف واللام من حروف المعاني . فإذا جعلت بمعنى الذي اختلفوا فيها هل هي حرف أم صار اسماً . فأبو علي والمأزني يقولان لأنها حرف كما كانت . وغيرهما من النحويين يقول لما صارت بمنزلة الذي صارت اسماً وتنزلت منزلة الأسماء .

(١) زيادة من ب :

(٢) في ب ، د : الضمير .

يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ فإن أُخبرت عن الذباب بالذى قلت :
الذى يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ (فإن أُخبرت عن زيد قلت : الذى
يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ^(١)) ففي يغضب (٢) ذكر مرفوع يعود إلى
الذى ، وزيد خبر المبتدأ الذى هو الذى . فإن أُخبرت عن الذباب بالألف
واللام قلت : الطائرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ . ففي الطائرُ ذكر يعود
على الألف واللام والذباب خبر المبتدأ . فإن أُخبرت عن زيد بالألف
واللام قلت : الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ . فالراجع إلى الألف واللام
الذكر الذى فى : فيغضب وعطفت يفعل الذى هو يغضب على فاعل^(٣)
حملا على المعنى لأن معنى الطائرُ [الذباب (٤)] الذى يطيرُ الذباب
فيغضب [زيد^(٥)] ولو قلت : يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدُ ، فأخبرت
عن الذباب لم يجز : الذى يطيرُ ويغضبُ زيدُ الذبابُ ، ولا : الذى
يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدُ ، إذا أردت الإخبار عن زيد كما جاز مع
الفاء^(٦) لأن إحدى الجملتين حينئذ أجنبية من الصلة .
ولو قلت : كان زيدُ منطلقاً . فأضمرت القصة والحديث لم يجز^(٧) :

(١) ساقط من أ .

(٢) فى أ . فى يطير .

(٣) فى أ ، ب : الفاعل .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ب .

(٦) لأن الفاء تختص بعطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح وبالعكس

يراجع شرح قول ابن مالك (شرح ابن عقيل ٢ : ١٨٠) :

واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذى استقر أنه الصلة .

(٧) فى حاشية الأصل : لم يجز الإخبار عن قولهم : كان زيد منطلقاً لأننا =

الكائن زيد منطلق هو ولا : الذي كان زيداً منطلقاً هو فهذا ونحوه
فما يجوز فيه الاخبار بالذی وبالآلف واللام .

فأما ما يجوز فيه الاخبار بالذی ، ولا يجوز [فيه ^(١)] بالآلف واللام
فالمبتدأ أو خبره نحو : زيدٌ منطلق . تقول إذا أخبرت عن زيد .
الذی هو منطلقٌ (زيدٌ ^(٢)) وإن أخبرت عن منطلق [قلت ^(٣)] .
الذی زيدٌ هو منطلق . وإن أخبرت عن الذکر الذی فی منطلق لم يجز
[فاعلم ^(٤)] .

وتقول : السمنُ منوانٍ بدرهمٍ فإن أخبرت عن السمن قلت :
الذی هو منوانٍ بدرهمٍ السمنُ . وإن أخبرت عن المنوين قلت :

== قد أضربنا الشأن والقصة فيه . ولا يجوز الإخبار عن ضمير الأمر والقصة لأنه
ضعيف ولم يتمكن في باب الضمير . ألا ترى أنه لا يعطف عليه ولا يبدل منه
ولا يؤكد . فلما ضعف لم يجز الإخبار عنه . كما لا يجوز الإخبار عن الظروف
غير المتمكنة . وأيضاً فإننا لو أخبرنا عنه لاحتملنا أن ننتزعه من مكانه وتجعل
مكانه ضميراً ويحتاج أن يكون الضمير عائداً إلى الذی وضمير الأمر والشأن
مضمر لم يتقدم له ذكر وإنما يفسر بما بعده فلم يصح هذا لأن الضمير الذي أتى به
في موضعه هو هو .

(١) زيادة من أ

(٢) ساقطة من أ

(٣) زيادة من أ ، ب

(٤) زيادة من ب

الذان السمنُ هُمَا بدرهمٍ منوان . فإن أخبرت عن الدرهم قلت :
الذى السمنُ منوانٍ به درهمٌ . وإن رددت (١) « منه » المحذوفة من أصل
المسألة قبل الإخبار قلت : الذى السمنُ منوانٍ منه به درهمٌ . والحذف
في الحسن في الإخبار مثله قبل الإخبار . وإن أخبرت عن الضمير الذى فى
« منه » لم يحز كما لم يحز الإخبار عن الضمير الذى فى منطلق من قولك :
زيدٌ منطلقٌ .

وتقول : زيدٌ ضربته فإن أخبرت عن زيد قلت : الذى هو
ضربته زيدٌ فقيرت ما فى ضربته من الضمير . وإن أخبرت عن
التاء قلت : الذى زيدٌ ضربته أنا [فقيرت ما فى ضربته من الضمير (٢)]
وإن أخبرت عن الهاء من قولك : زيدٌ ضربته لم يحز . وتقول : ضربى
زيداً قائماً فإن أخبرت عن زيد قلت . الذى ضربته قائماً زيدٌ . وإن
شئت . الذى ضربى إياه (قائماً) (٣) فتفصل الضمير العائد إلى الذى .
وإن أخبرت عن ضربى لم يحز وكذلك إن أخبرت عن قائم (لأن
الحال لا ترتفع (٤)) .

(١) فى أ : أردت

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

(٣) ساقطة من أ

(٤) زيادة من أ ، د

باب الفاعل (١)

إعراب الفاعل رفع . وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه ومثاله :

(١) في حاشية الأصل : إعلم أن الفاعلي في اللغة هو الموجد فأما عند أهل العربية فهو اسم صناعى نقله النحويون عن معناه في اللغة إلى معنى وضعوه له . وحقيقته في صناعة النحو أنه كل اسم تقدمه فعل مقرر على صيغته مسند إليه فإسناد الفعل إلى الاسم تركيب الجملة العامة منهما . وهذا الحد يشتمل على خمس شرائط : أحدها أن يكون معك اسم . والثاني أن يكون معك فعل . والثالث أن يكون الفعل قبل الاسم . والرابع أن يكون الفعل مقرأ على صيغته لم يغير كما غير ضرب ويضرب . والخامس أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الذى بهسده . وهذه الشرائط الخمس مجتمعة في قولك : ذهب زيد وقام عمرو . وأما الفاعل في عبارة المتكلمين فاسم لمن وجد مقدوره وكل من وجد مقدوره فهو فاعل .

والفلاسفة يعبرون بالفاعل عن المؤثر . والفعل لا بد له من الفاعل أو ما يقوم مقامه . ولا يكون للفعل الواحد في الوقت الواحد إلا فاعل واحد لا يرتفع به إلا فاعل واحد . فإن قلت فقد تقول : ذهب زيد الظريف ، وانطلق زيد وعمرو قيل هذه توابيع فلا عبرة بها .

وفي إعراب الفاعل والمفعول به قولان : منهم من يقول إنهم قصدوا الفرق بين معنى الفاعل ومعنى المفعول به . ومنهم من يقول إن الإعراب قد وقع في الكلام لا للفرق بل كما اتفق . والصحيح الأول .

فإن قيل فلم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب وهلا كان بالعكس من ذلك ففيه وجوه :

منها أن الفاعل أشبه المبتدأ لأن كل واحد منهما يحدث عنه فرفع كما يرفع

المبتدأ

جَرَى الفرس ، وغَم الجيش ، وبَطِيبُ الخبير ، ويُخْرِجُ عبدُ اللهِ . وبهذا المعنى الذى ذكرت يرتفع الفاعل لا بأنه أحدث شيئاً على الحقيقة فلهذا يرتفع فى النفى إذا قيل (١) : لم يخرج عبدُ اللهِ كما يرتفع فى الإيجاب وكذلك : أَيُقَوْمُ زيدٌ . وضروب الأفعال الثلاثة الماضية والحاضرة ، والمستقبلية فى ارتفاع الفاعل بها سواء .

ومرتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول نحو : ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيداً ويجوز أن تُقدِّمَ (٢) المفعول على الفاعل كقولنا . ضَرَبَ زيداً عبدُ اللهِ وفى التنزيل : « إِنَّمَا يُخَشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » (٣) وكذلك : جاز : ضَرَبَ غلامه زيدٌ ، (٤) ولم يمتنع كما يمتنع الإضمار قبل الذكر لان

= وقيل خصوا الفاعل بالضممة من حيث كان الفاعل أقوى من المفعول ألا ترى أنه مؤثرفيه . والضممة أقوى من الفتحة لأنه يعتمد فيها على عضوين والفتحة يعتمد فيها على عضو واحد فأعطوا الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف اعتماداً للمشكلة .

وقيل الفاعل فى الرتبة قبل المفعول به بدلالة تقدمه عليه فى مثل قولك : ضربته . والضممة فى الرتبة قبل الفتحة والكسرة فأعطوا الأول للأول اعتماداً اضرب من المشكلة . وقيل إن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فأعطوا الضممة الثقيلة الفاعل والفتحة الخفيفة المفعولات ليعتدل الكلام

(١) فى أقلت

(٢) فى د : يتقدم

(٣) سورة فاطر ٣٥ : ٣٨

(٤) أى لكون رتبته التقديم جاز : ضرب غلامه زيد .

التقدير به (١) التأخير . فكما أنك لو قلت ضَرَبَ زيدٌ غلامه لكان إضمار زيد بعد جرى ذكره ، فكذلك إذا قدم والنية به التأخير . ولو جعلت الغلام الفاعل في هذه المسألة فقلت : ضَرَبَ غلامه زيداً لم يحز كما جاز ذلك في المفعول به [فإذا قال : ضرب زيداً غلامه جاز لتقديم ذكره . وفي التنزيل : « واذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلماتٍ (٢) » و « لا ينفع نفساً إيمانها (٣) » (٤)] .

وتقول : ما أردت ، فتكون ما في موضع نصب بأنه مفعول به (وما مررت في الجر (٥) وما جاء بك فتكون ما في موضع رفع بالابتداء وفي جاء ضمير يعود إلى ما وذلك الضمير فاعل جاء ، وبك في [موضع] نصب (٦) بأنه مفعول به . وكذلك : ما أسخطك ، وما أرضاك ، وتقول : أكرمني وأكرمك عبد الله ، وأكرمك وأكرمني عبد الله فتحمل الاسم المذكور بعد الفعلين على الفعل الآخر ولا تحمله على الأول لأن الثاني من الفعلين أقرب إليه فتقولك : أكرمني في المسألة الأولى فعل فاعله مضمَر فيه على شريطة التفسير : المعنى : أكرمني عبد الله وأكرمك

(١) في د ، التقدير فيه

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٢٤

(٣) سورة الأنعام ٦ : ١٥٦

(٤) زيادة من أ ، د

(٥) ساقطة من أ

(٦) هذا الجزء ساقط من الأصل حتى نهاية هذا الباب والتكملة من > .

عبدَ اللهُ ، إلا أن الفاعل أضر قبل الذكر لأن المفعول يفسره ويدل عليه . فإن أعمل الفعل الأول قال : أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُهُ عَبْدُ اللَّهِ تقديره : أَكْرَمَنِي عَبْدُ اللَّهِ وَأَكْرَمْتُهُ .

وجاء القرآن بإعمال الثاني من الفعل^(١) في قوله عز وجل : « قال آتوني أفرغ عليه قطراً^(٢) » ولو أعمل الأول لكان : آتوني أفرغه عليه قطراً أي آتوني قطراً أفرغه عليه . وكذلك قوله [تعالى^(٣)] : « هاؤم اقرأوا كتابه^(٤) » على إعمال الثاني .

ومن إعمال الثاني قوله :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيَمِهِ وَعِزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيَمِهَا^(٥)

(١) في ب : من الفعلين

(٢) سورة الكهف ١٨ : ٩٦

(٣) زيادة من ب

(٤) سورة الحاقة ٦٩ . ١٩

(٥) البيت لكثير عزة (شرح ديوانه الجزائر ١٩٢٨ ج ١ ص ١٧٧)

في حاشية الأصل : الجملة « مطول معنى غريمها » خبر عن الأول وجاز ذلك لأن فيها عائداً إلى عزة وهي الهاء والألف من غريمها . وقد يتجه فيه وجه آخر يدخله في باب إعمال للفعلين وهو أن تكون عزة مبتدأ ومطول معنى خبران لعزة وغريمها مرتفع بمطول أو بمعنى على حد ارتفاع ما لم يسم فاعله بالفعل المصوغ للمفعول نحو : ضرب العبد لأن اسم الفاعل يعمل عمله واسم المفعول أيضاً يعمل عمله فصار ب يعمل عمل ضرب ويضرب . ومضروب يعمل عمل ضرب ويضرب . فمطول ومعنى يعملان عمل يطل ويعنى فقوله : وعزة مطول معنى غريمها بمنزلة عزة يطل ويعنى غريمها . فقريمها مرفوع إما بمطول أو بمعنى فهو من إعمال الفعلين لأن الغريم في المعنى قد مطل وعنى .

(ومن إعمال الأول قوله :

فلو أن ما أسعى لأذني معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(١))

[وما أعمل فيه الفعل الثاني قوله :

== فقد اشترك الفعلان في العمل في معناه وإنما يرتفع بأحدهما لا بهما فإن رفعتها بمعنى وهو الثاني جعلت في مطول اسماً مضمراً قبل الذكر يعود إلى غيرهما ويلزمك عند ذلك إبراز هذا الضمير فتقول : وعزة بمطول هو معنى غيرهما . ألا ترى أن مطولاً قد جرى على عزة خبراً وهو لغيرها لأن فاعله في المعنى هو غيرهما فإذا جرى اسم الفاعل أو المفعول على غير من هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل ولا ضمير المفعول القائم مقام الفاعل بل يلزم لإبرازها منه . هذا إذا رفعت غيرهما بمعنى . فإن رفعتها بمطول صار التقدير : وعزة بمطول غيرهما معنى . فيكون في معنى اسم مضمّر مرفوع يقوم مقام الفاعل وليس بإضمار قبل الذكر لأن مرتبة غيرهما أن يكون مقدماً على هذا التأويل لاسكتنه يلزمك إبراز هذا الضمير لأن معنى قد جرى خبراً على عزة وهو لغيرها فيحتاج أن تقول : وعزة بمطول معنى هو غيرهما ، وإبراز الضمير لازم لك في كلا الوجهين . والمخلص من هذا أن ترفع غيرهما بمطول ولا تجعل معنى خبراً عن عزة بل تجعله حالاً لغيرهما فيكون في موضع نصب تقديره : وعزة بمطول غيرهما في حال غنائها بها . فلا يلزمك إبراز الضمير لأنه قد جرى على من هو له حالاً .

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر (ديوانه تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط . دار المعارف مصر ١٩٥٨ ص ٣٩) وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٤١)

قال الأعمى الشنتمري في هامش الكتاب : أراد : كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك وعليه معنى الشعر . ولو أعمل الثاني ونصب به التقليل فسد المعنى . وهذا الجزء ساقط من ب .

وَكُتْمًا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنًا مُذْهَبًا (١)
فأعمل فيه استشعرت ولم يعمل فيه جرى لأنه أنشده بنصب لون
ومثله قول الفرزدق :

ولكن نصقاً لوسببتُ وسبني بنوعيد شمس من منافٍ وهاشم (٢)
وعلى هذا قول عمر بن أبي ربيعة في إعمال الأول :
إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتِكْ بَعُودَ أَرَاكَ تَنْخُلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودٌ إِسْحَلِ (٣)

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٩) ونسبه إلى
طفيل الغنوي .

قال الأعمى الشنتمري في هامش الكتاب : استشهد به سيبويه على إعمال الفعل
الثاني وهو استشعرت . ولو أعمل الأول وهو جرى لرفع اللون وأضمر في استشعرت
فقال : واستشعرت به لون مذهب .

(٢) ورد هذا البيت في اللسان وفي أساس البلاغة للزمخشري في (نصف)
منسوباً إلى الفرزدق ولم أعر عليه في ديوانه ولا في النقائض . كذلك نسبه الأعمى
الشنتمري في هامش الكتاب إليه (الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٣٩) وقال :
استشهد به سيبويه على إعمال الفعل الثاني وهو سبني لقربه من الاسم وحذف
المفعول من الفعل الأول للاستغناء عنه لدلالة ما بعده عليه .

ما بين الزاويتين زيادة من أ ، ب

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٠) ونسبه إلى
عمر بن أبي ربيعة .

قال القيسى (لإيضاح شواهد الإيضاح ق ١٣) : البيت لطفيل الغنوي ، وقيل
هو لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي .

الشاهد فيه إعمال الفعل الأول وهو قوله . تنخل عود اسحل فاستاكت به
ولو أعمل الثاني لقال : تنخل فاستاكت بعود اسحل . ولا سبيل إلى إعمال الثاني
في هذا البيت لضرورة انكسار البيت . المرجع السابق

باب الفعل المبني للمفعول به

الأفعال على ضربين فعل غير متعد وفعل متعد (١)

فالأفعال التي لا تنعدي لا تبني للمفعول به [وذلك (٢)] نحو : ذهب ،
وجلس ، وقام ، ونام .

والتنعدي ما نصب مفعولاً به وذلك نحو : عَرَفْتُ زَيْدًا ، وَأَكْرَمْتُ بَكْرًا

(١) في حاشية الأصل : والفعل ضربان لازم ومتعد . وقد يعن للبتكلم الأيسمى
الفاعل إما جهالة به أو خشية أو أنفة أو لغير ذلك . فلذا لم يسم احتاج الفعل إلى
ما ينوب مناب الفاعل ولإلا بق حديثاً عن غير محدث عنه ومسنداً إلى غير مسند
إليه . والذي يجوز أن يقام مقام الفاعل لا يكون إلا واحداً كما أنه لا يكون للفعل
إلا فاعل واحد ولا يكون إلا أحد معمولات الفعل ويحتاج أن يعرب بإعراب
الفاعل لنيابته منابه . ويجرى على أحكامه اللفظية كلها ويعامل معاملة الفاعل
ويعامل الفعل معه معاملة فعل الفاعل إلا أن الفعل تغير صيغته حينئذ لأنك
لو لم تغيرها ورفعت المفعول به لم يقع فرق بين الفاعل والمفعول البتة .

والذي يجوز أن يقام مقام الفاعل من معمولات الفعل المفعول به ، والظرفان
المتصرفان والمصدر المتصرف ، والجار والمجرور إذا تنزل منزلة المفعول به
أو أحد الظرفين أو المصدر .

فأما الذي لا يجوز أن يقام مقام الفاعل من معمولات الفعل فالحال والتمييز
والمفعول له ، والمفعول معه والجار والمجرور إذا تنزل منزلة الحال أو التمييز
أو المفعول له ، ولا يقوم الظرفان ولا المصدر مقام الفاعل حتى يجعل مفعولاً على
السعة ويخرج عن حكم الظرف والمصدر .

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

وَصَرَبْتُ خَالِدًا . فعرفت وأكرمت [وضربت (١)] مبنى للفاعل ، فإن
بنيته للمفعول به قلت : أكرم زيدًا ، وعرف خالدًا ، واستخرجت
الدرام (٢) وهذا المفعول (به (٣) في المعنى يرتفع بإسناد الفعل إليه
كما يرتفع الفاعل بذلك .

وقد ينقل الفعل الذي لا يتعدى إذا أريد تعديته بالهمزة فيقال :
أذهبت زيدًا . ويوصل أيضاً إلى المفعول به بحرف الجر فيقال :
ذهبتُ به . ونضعف العين من الفعل الذي لا يتعدى فيتعدى بذلك
(نحو (٤)) : فرح زيدًا وفرحته ، وخرج المتاعُ وخرجته . فإذا
تعدى بأحد هذه الأشياء جاز أن يبنى للمفعول به (٥) فتقول في أذهبتُ

(١) زيادة من أ

(٢) في خاشية الأصل : إذا أردت ألا تسمى الفاعل عملت ثلاثة أشياء :

أحدها أن تضم أول الفعل ليكون دالاً على المحذوف الذي هو الفاعل
والثاني أن تحذف الفاعل لأن الفعل بنى للمفعول لأنه جائز أن تجعل النياية تارة
بالفاعل وتارة بالمفعول كقتل الخارجي .

والثالث أن يكسر ثاني الفعل ليكون مخالفاً لغيره من الأفعال .

(٣) ساقطة من ب

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في خاشية الأصل : والفعل اللازم نحو . قام زيد لا يجوز ألا يسمى فاعله

لأنك لو فعلت ذلك لبقى « قيم » حديثاً عن غير محدث عنه فإن اتصل به ظرف

أو مصدر أو جار ومجرور جاز ألا يسمى فاعله فتقول : قيم خلفك ، وجلس =

زيداً : أَذْهَبَ زَيْدٌ وفي ذهبت يزيد : ذُهِبَ بِزَيْدٍ (١) وفي فَرَّحْتُ
زيداً : فُرِّحَ زَيْدٌ.

والأفعال التي لا تتمدى إذا نقلت بهمزة تعدت إلى مفعول واحد .
فإن (٢) الفعل يتمدى إلى مفعول فنقل بالهمزة [أو بحرف الجر
أو بالتضعيف امين الفعل (٣)] تعدى إلى مفعولين وذلك نحو :
أضربتُ زيداً عمراً . فإن كان يتمدى إلى مفعولين فنقل بالهمزة تعدى
إلى ثلاثة مفعولين وذلك نحو : أرَيْتُ زيداً عمراً خيراً الناسِ فتعدى
إلى ثلاثة مفعولين لأنه كان قبل النقل يتمدى إلى مفعولين في قولك :
رأى زيدٌ عمراً خيراً الناسِ .

فالنقل بالهمزة عكس بناء الفعل للمفعول به لأن بناء الفعل للمفعول
به ينقص معه مفعول ألا ترى أن قولنا : ضربتُ زيداً إذا بنيت به

ممكانك : وضربت ضربة وما أشبه ذلك . وإذا كان معك مفعول به عار من حرف
جر أفته مقام الفاعل ولم تقيم الظرف ولا المصدر ولا الجار والمجرور مقامه .
وأجاز الكوفيون أن تقيم الظرف أو المصدر مقام الفاعل وإن كان معك مفعول
به عار من حرف جر .

(١) في أ : ذهب به

(٢) في أ : فإذا

(٣) زيادة من أ

للمفعول به قلت : ضرب زيد ، فلم يتعد^(١) إلى مفعول به .
وأعطيتُ زيداً درهماً فإذا بنيت للمفعول به قلت : أعطيتُ زيداً درهماً (٢)
فنقصت أحد المفعولين .

والنقل بالهمزة في التعدى يزيد معه مفعول كما تقدم . وتقول :
أعطيتُ زيداً درهماً ، فإن بنيت الفعل للمفعول به قلت : أعطيتُ زيداً
درهماً ، فترفع زيداً بالفعل . فإن قدمت زيداً قلت : زيد أعطيتُ درهماً ،
فارتفع زيد بالابتداء ، وفي أعطيت ضمير يعود عليه . فإن قدمت الدرهم
مع تقديمك زيداً قلت : زيد الدرهم أعطيتُهُ وإن ثبتت قلت : الزيدان
الدرهمان أعطياهما ، وفي الجميع : الزيدون الدراهم أعطوها . وتقول .
أعطيتُ زيداً الدرهم ، فتقيم زيداً مقام الفاعل وهو أحسن . ويجوز :

(١) في ب : لم يتعدى

(٢) في حاشية الأصل : وإذا تعدى الفعل إلى مفعول به واحد سم لم يسم
فاعله أقت ذلك المفعول مقام الفاعل نحو : ضرب زيد ، وأهين عمرو ، وإن كان
الفعل يتعدى إلى مفعولين ، وكان من باب ظننت أقت الأول مقام الفاعل لاغير .
وإن كان من باب أعطيت فالأجود إقامة الأول من المفعولين مقام الفاعل .
ويجوز إقامة الثاني منهما مقام الفاعل إذا لم يوقع ذلك لبسا ، فإن أوقع لبسا
لم يقيم الأول منهما مقام الفاعل .

فأما الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين نحو : أعطيت ، ورأيت في مقام المفعول
الأول مقام الفاعل إجماعاً ، ولا يجوز إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل إجماعاً .
واختلفوا في إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل في هذا على قولين .

أَعْطَى الدَّرْهَمُ زَيْدًا (١) . لأنهما جميعاً مفعول بهما ، فجاز لذلك أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل . ولو قلت : ضَرَبَ (٢) زَيْدُ الضَّرْبِ ، لم يستقم أن ترفع الضرب ، وتنصب زيدا لأن الضرب مصدر ، وليس بمفعول كالدرهم . وتقول : ذَهَبَ بَزِيدٌ وَجُلِسَ إِلَى عَمْرٍو ، فيكون الجار والمجرور في موضع رفع لإسناد الفعل إليهما كما تقول : ما جاءني من رجلٍ ، فيكون قولك من رجلٍ في موضع رفع . ومن قرأ : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْأَصْوَالِ وَالْأَصْوَالِ رِجَالٌ (٣) » فارتفاع رجال

(١) في أ : زيد

(٢) في حاشية الأصل : اختلفوا في ضرب . ففهم من قال أنه موضوع من ضرب ، والأصل فيه ضرب ، فغيرت صيغته عندما لم يسم فاعله ، فصار ضرب . وذهب قوم إلى أن ضرب وضرب أصلان يقوم كل واحد منهما بنفسه ، وليس ضرب مصوغا من ضرب ، ولا مغيرا منه ، ولا ناشئا عنه ، ولا قرعا عليه بل كلاهما مشتق من المصدر الذي هو الضرب . وقد أجمعوا على حاجة الفعل إلى الفاعل ، فإذا رأيت الفعل فالتمس الفاعل ، فإن وجدته مظهرا ، وإلا فاحكم بأنه مضمرفيه . فإذا كان مضمرفاً فإما أن يكون ضميراً منفصلاً كقوله :

ما فطر الفارس إلا أنا

[صدره : قد علمت سلبى وجاراتها

ورد البيت في كتاب سيبويه (ج ١ ص ٢٧٩) منسوبا إلى عمرو بن معدى كرب . وعلق عليه الأعمى الشنتمري بقوله : الشاهد في إظهار أنا وانفصاله بمد لإحیث لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل]

(٣) سورة النور ٢٤ : ٣٦

بشيء (١) مضمّر دل عليه بسبح ، كأنه قال : يسبحه فيها رجال ،
كما قال [الحارث بن نهبك (٢)] :

لِيُبِكَ زَيْدٌ ضَارِعٌ لِحِصْوَةٍ وَتُخْتَبِطُ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَامِحُ (٣)

(١) في أ ، ب ، د : بفعل

(٢) زيادة من د

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ا ص ١٤٥) ونسبه إلى
الحارث بن نهبك . ونسبه الأعم الشنتمري في هامش الكتاب إلى لبيد ، وعلق
عليه بقوله : الشاهد فيه رفع الضارع بإضمار فعل دل عليه ما قبله كأنه لما قال :
لبيك يزيد ، علم أن ثم با كيا يبكيه يجب بكأوه عليه ، فسكأنه قال : لبك ضارع
لحصومة ومختبط محتاج .

قال القيسى في إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٦ هذا البيت للحارث بن نهبك
النهشلي ، وينسب لمزرد أخى الشماخ ، ويروى لنهشل بن حرى .

باب الأفعال التي لا تنصرف

وهى : ونعم وبئس وفعل للتعجب .

فأما : عسى فإن فاعله على ضربين :

أحدهما أن يكون اسماً كزيد وعمرو . فإذا أسندت إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرها أن . وذلك قولك : عسى زيد أن يخرج ، وعسى عبد الله أن يفهم^(١) وقال الله عز وجل^(٢) : فمضى الله أن يأتي بالفتح^(٣) فموضع أن مع صلتها نصب^(٤) . والدليل على ذلك قولهم

(١) في أ : أن بقم . وفي د : أن يقوم

(٢) في أ ، ب ، د : وقال الله تعالى

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥٢

(٤) في حاشية الأصل : قال سيديويه : عسى ولعل طمع وإشفاق ، عسى فعل

ماض وفي قوله تعالى : د فعل عسىتم ، (سورة محمد ٤٧ : ٢٢) دلالة على الأمرين . ألا ترى أن د تم ، هذا الضمير لا يصل على هذه الصورة إلا بالأفعال الماضية خاصة . وحكى : أعس به وفي ذلك أيضاً دلالة على الأمرين إلا أن هذا قليل في كلامهم . وعسيت وعسىتم كثير في كلامهم فالاستدلال به أوفق وأولى .

وعسى فعل فلا بد له من فاعل . وفاعله قد يكون اسماً مضمراً أو مظهراً بمنزلة زيد ، وعمرو ، وأخيك ، وغلامك ، فيتعدي حينئذ عسى إلى مفعول هو خبره ، ولا يكون له بد من التعدي إليه . وبكون عسى من أخوات كان المحتاجة إلى الاسم والخبر وذلك المفعول هو : أن يفعل ، كقولك : عسى زيد أن يذهب فعسى فعل ماض ، وزيد فاعله ، وهو اسمه ، وأن يذهب مفعوله وخبره ، وأن يذهب في موضع نصب بعسى ، وتقديره عسى زيد الذهاب ، لأن أن مع الفعل الذى =

[في المثل (١)] :

عسى الغوير أبوسا (٢)

ينصبه في تقدير مصدر. ولو قلت : عسى زيد الذهاب ، لم يجوز وإن كان هو الأصل لأنه مرفوض . وإنما رفض لأن عسى لما كانت للطمع والإشفاق اقتضت الاستقبال لأن ما يطمع فيه ، أو يشفق منه لا يكون إلا مستقبلا لم يقع بعد . فأما ما وقع أو ما هو واقع في الحال فلا يتعلق به طمع ولا إشفاق . والمصدر مجهول للزمان لا يدل لفظه على زمان ماض أو حاضر ، أو مستقبل ، ولذلك قيل : وحده إنه اسم يدل على حدث ، وزمان مبهم فأرادوا أن يكون خبر عسى وهو الذى به يتعلق الطمع والإشفاق يصلح للاستقبال ، فعدلوا عن المصدر إلى الفعل المضارع خاصة لأنه يكون مستقبلا ثم زادوا أنه يصلح للزمان الحاضر ، والمستقبل ، وهم يريدون المستقبل ، فألزموها أن لأنها تخص الفعل المضارع إلى الاستقبال ، فقالوا : عسى زيد أن يذهب .

(١) زيادة من أ

(٢) ورد هذا المثل في مجمع الأمثال للبيداني (مصر ١٣١٠ ج ١ ص ٣١٢) في حاشية الأصل : عسى الغوير أبوسا مثل قائته الزباء . والغوير تصغير غار وأبوس جمع بأس . والمعنى أنه كان لها سرب تلجأ إليه إذا حزبها أمر فلما لجأت إليه في قصة قصير ارتابت واستشعرت فقالت : عسى الغوير أبوسا . وفيه من الشذوذ أنها أتت بنجر عسى اسما والمستعمل أن يقال : عسى الغوير أن يهلك ، أو ما أشبه ذلك فأخرجته على الأصل المرفوض لأنها أخرجه مخرج المثل والأمثال كثيرا ما تخرج على أصولها المرفوضة .

وفي هذا المثل دلالة على صحة ما ذهب أصحابنا إليه من أن قولك أن يذهب من قولك : عسى زيد أن يذهب في موضع نصب ، ألا ترى أنه لما وضع مكانه يذهب اسم يظهر فيه الإعراب انتصب فدل ذلك على أن قولك : أن يذهب لو كان مما يعرب لانتصب . ورأيت أبا محمد الصولى النحوى وهو من أصحاب أبي علي =

[ولا ينتصب في خبر عسى غير أن مع صلتهما وغير أبوس بالانصب
في هذا المثل ^(١)].

والضرب الآخر من فاعل عسى أن تكون أن مع صلتهما في موضع
اسم مرفوع ^(٢) وذلك قولك : عسى أن يذهب عمرو فإن يذهب

== صاحب مصنفات كثيرة في النحو عدل عن طريقة أصحابنا في هذا فزعم أن أبوسا
منتصب بـ يكون : عسى الغوير أن يكون أبوسا ، وهو مناف لطريقة أصحابنا في
الشدوذ أيضاً .

قم قائماً قم قائماً لاني عسيت صائماً

[يروى هذا البيت :

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن لاني عسيت صائماً
قال أبو حيان : هذا مجهول ولم ينسبه الشراح إلى أحد . وقال العيني : وقد
حرف ابن الشجري هذا الرجز فأنشده :

قم قائماً قم قائماً لاني عسيت صائماً

قال وإنما : قم قائماً ، صدر رجز آخر ولم يذكره . الشاهد فيه أن صائماً
وقعت خبراً لعسى وهي مفرد وخبر عسى في الأصل لا يكون إلا جملة مضارعية
(فرائد القلائد للعيني ص ١٠٧)]

وفي بيت تأبط شراً روايتان :

فأبت إلى فهم ولم أك آتياً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

(ورد البيت في شرح ديوان حماسة أبي تمام لأبي علي المرزوقي ج ١ ص ٨٣

القاهرة ١٩٥١)

ويروى : وما كدت آتياً . وهذا أيضاً شاذ في باب كاد لأنه يقال : كاد زيد

يفعل ، ولا يقال : كاد زيد فاعلاً ، وإن كان هو الأصل .

(١) زيادة من أ

(٢) في حاشية الأصل : وقد يكون فاعل عسى أن مع الفعل المنصوب بأن ==

في موضع رفع بأنها الفاعل (١) وقال تعالى (٢) : « عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » (٣) وربما اضطر الشاعر (٤) لحذف أن من خبر عسى تشبيهاً لها بكاد كما أشبهه كاد بعسى (٥) .

== فاستغنى عسى بفاعلها حينئذ ولا يحتاج إلى مفعول أو خبر وتصير ككان المستغنية لا خبر لها تقول : عسى أن يذهب فعلى فعل ماض وأن يذهب فاعل لعسى وهو في موضع رفع بعسى . وإذا قلت : عسى زيد أن يذهب فأن يذهب في موضع نصب بعسى وهو مفعوله وخبره ولا بد منه .

(١) في أ : بأنه فاعل عسى

(٢) في ب : قال عز اسمه وفي د : وقال جل وعز

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢١٦

(٤) في أ : شاعر

(٥) في حاشية الأصل : واعلم أنهم يشبهون عسى بكاد في ضرورة الشعر فيحذفون أن منها لأن أن لا يكون مع كاد فيقولون : عسى زيد يذهب ، ولا يجوز حذف أن من عسى إذا كانت أن فاعلة فإذا قلت : عسى أن يذهب ، لم يجوز أن تحذف أن في الشعر فتقول : عسى يذهب : لأن الفعل لا يلي الفعل إلا وبينهما اسم ويجوز بينهما فاعرف ذلك .

وأما كاد فيقال : كاد بفعل . ولا يكون معها أن إلا في ضرورة الشعر لأنها للدقابة . وإذا تقربت الشيء الغائب وما لم يقع بعد جعلته في لفظ الحاضر ، فلمذا جئت بالفعل المضارع مع كاد بغير أن لأن أن تخلصه للاستقبال ، وتبعده من الحضور إلا أنهم قد شبهوا أيضاً كاد بعسى ، فأدخلوا أن على الفعل بعدها ، قال :
قد كاد من طول البلى أن يمحصها

ولما نشبه أحدهما بالآخر لأن الطمع في الشيء يقربه والياس يبعده ، فأشبه معنى عسى معنى كاد من هذا الوجه فيمتدأخل البابان عند الشعر في الضرورة . فأما في الكلام فلا بد مع عسى من أن كقوله تعالى : « عسى الله أن يأتي ، المائدة ٥ : ٥٢ ولا يجوز في كاد دخول أن كقوله تعالى : « ولم يكذبها ، النور : ٢٤ : ٤ وكاد فعل متصرف ، وعسى جامد لم يصغ منه مضارع ، واسم فاعل فاعرف ذلك .

== خبر عسى لا يتقدم عليها . لا يجوز : أن يذهب عسى زيد وكذلك إذا قلت :
عسى أن يذهب ، لم يجوز تقديم أن يذهب على عسى لأن فاعل عسى والمرفع بالفعل
لا يتقدم عليه . فإذا قلت : زيد عسى أن يذهب ، فزيد مبتدأ ، وعسى أن يذهب
جملة هي خبره ويتجه في هذه المسألة تقديران :

أحدهما أن تجعل في عسى ضمير الفاعل يعود إلى زيد وأن يذهب خبر لعسى ،
فيكون عسى ، واسمها ، وخبرها خبراً عن زيد ، وأن يذهب في موضع نصب
على هذا التقدير . وعدد أسماء المسألة حيثئذ أربعة . زيد ، والضمير في عسى ، وأن
يذهب ، والضمير في يذهب .

وأما التقدير الثاني فإن يكون زيد مبتدأ ، وعسى فارغ من الضمير ، وأن
يذهب في موضع رفع بعسى على أنه فاعله وعدد الأسماء في هذا التقدير ثلاثة
زيد ، وأن يذهب ، والمضمر في أن يذهب . وقولك : زيد عسى أن يذهب ،
اللفظ واحد والتقدير مختلف فإن ثنيت ، أو جمعت اختلف اللفظان باختلاف
التقديرين فتقول في التثنية على التقدير الأول : الزيدان عسياً أن يذهبا ،
والزيدون عسوا أن يذهبوا ، وهند عست أن تذهبا ، والهندان عستا أن تذهبا ،
والهندات عسين أن يذهبن . وتقول في التقدير الثاني الذي يكون عسى فيه فارغة
من الضمير . الزيدان عسى أن يذهبا ، والزيدون عسى أن يذهبوا ، وهند عسى
أن تذهبا ، والهندان عسى أن تذهبا والهندات عسى أن يذهبن : وكذلك
إن قلت : عسى أن يذهب زيد ، قد احتمل أيضاً تقديرين :

أحدهما أن يكون أن يذهب مرتفعاً بعسى : وزيد مرتفع بيذهب ، وعسى
غير متعدية .

والتقدير الآخر أن يكون زيد مرتفعاً بعسى ، وأن يذهب في موضع نصب
بعسى ، وعسى متعدية ناصبة للخبر .

فإن ثنيت ، أو جمعت في التقدير الأول قلت : عسى أن يذهب الزيدان ،
وعسى أن يذهب الزيدون ، وعسى أن تذهب هند ، وعسى أن يذهب الهندان ،
وعسى أن يذهب الهندات ولا يجوز في هذا الوجه والتقدير حذف أن في ضرورة
الشعر لأنها فاعلة .

قال [الشاعر (١)] :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءه فرجٌ قريبٌ (٢)
وكما قال : قَدْ كَادَ من طولِ البلي أن يَمَصْحَا (٣) أى يذهب .
والاختيار في كاد ألا تستعمل معها أن المقاربة الحال ، وفي عسى أن تذكر
معها أن [لتراخيها عن كاد (٤)] .

== وتقول في التقدير الآخر الذي يكون فيه زيد مرفوعاً بعسى : عسى أن يذهبها
الزيدان ، وعسوا أن يذهبوا الزيدون ، وعست أن تذهب هند ، وعست
أن تذهب الهندان وعست أن يذهبن الهندات ، وإن شئت : عسى أن يذهب
الهندات . ولا يمتنع عندي في هذا الوجه أن تحذف أن في ضرورة الشعر لأنها
مع الفعل الذي بعدها خبر لعسى وقد ذكرت ذلك فيما تقدم .
(١) زيادة من أ

(٢) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) ونسبه إلى هذبة
ابن خشرم . قال الأعمى الشنتمري في هامش الكتاب : هو شاهد في إسقاط أن
ضرورة ورفع الفعل ، والمستعمل في الكلام : عسى أن يكون . ومثله استشهد أبو علي .
(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) ونسبه إلى
رؤبة بن العجاج وقيله : ربح عفاء الدهر دأبا وامتحى
قال ابن السيد البطليوسي (الاقْتَضَابُ في شرح أدب الكاتب ، المطبعة الأدبية
بيروت ١٩٠١ ص ٢٩٦) : انه لم يره في ديوانه .
قال سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) قد جاء في الشعر : كاد أن يفعل
شبهوه بعسى ، قال رؤبة :

قد كاد من طول البلي أن يمصحا

نسب الأعمى الشنتمري البيت في هامش الكتاب إلى رؤبة ؛ وأورده شاهدا
على دخول أن على كاد ضرورة ، والمستعمل في الكلام إسقاطها ودخلت عليها
تشبيها بعسى ، كما سقطت من عسى تشبيها بها لا اشتراكا في معنى المقاربة .
(٤) زيادة من أ ، د . وفي ب : لتراخيها عن الحال

باب نعم وبتس

نعم وبتس فعلان ماضيان^(١) وفاعلاهما على ضربين :

(١) في حاشية الأصل : نعم وبتس فعلان ماضيان بدلالة قولك : نعمت المرأة ، وبتست الجارية . ألا ترى أن تاء التأنيث هذه المفردة التي ليس أحد من العرب يبديل منها هاء في الوقف لانتصل إلا بأواخر الأفعال الماضية خاصة كقولك : قامت المرأة ، وقعدت الجارية إلا أنهما فعلان جامدان لم يصغ منهما مضارع ولا اشتق من لفظهما اسم فاعل . والعلة في جهودها وامتناع تصرفها أن نعم موضوعة لغاية المدح وبتس موضوعة لغاية الذم فأشبهتا فعل المتعجب من حيث كان فعل التعجب أيضاً للبالغة في المدح والذم كقولك : ما أحسن زيداً ، وما أقيح عمراً . وبؤكد ذلك أيضاً أن قولك : نعم الرجل زيد يراد به الآن وذلك أن الممدوح لا يمدح بما كان فيه وزال عنه ولا بما سيكون فيه ولم يقع . فلما كان : نعم الرجل زيد معناه الآن لم يصغ منه مضارع ولا غيره وذلك أن المضارع يصاغ من الماضي ويتكلف في زيادة حروف المضارعة للحاجة إلى ذلك . ووجه الحاجة أن يدل على الزمان الحاضر أو المستقبل .

فإذا كان نعم وهو على لفظ المضى قد أفاد حمل المعنى على الآن كما بيناه سقطت الحاجة إلى اشتقاق مضارع منه يراد به الآن ولم يجوز أن يشتق منه مضارع أيضاً يراد به الاستقبال لأن المدح لا يكون بما سيكون فلم يقع بعد . ومن ثم لم تشتق منه مثال الأمر لأنه للاستقبال ، ولم يشتق منه اسم الفاعل أيضاً لأن اسم الفاعل يحمل أيضاً على الآن ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، فظاهر أنه قائم في حال أخبارك بقيامه . فلما كانت نعم وهي ماضية تسكون للزمان الحاضر لم يحتاج إلى اشتقاق فعل مضارع يراد به الحال ، ولا اسم فاعل أيضاً ولا فعل مضارع يراد به الاستقبال ، ولا مثال له . فهذه علة نعم ، وبتس في امتناع تصرفهما ، وهذه العلة بعينها منعت فعل التعجب وليس من التصرف . وإذا استقر هذا وثبت فالفعل لا بد له من فاعل سواء تصرف ، أو لم يتصرف .

أحدهما أن يكون الفاعل مضمراً قبل الذكر فيفسر بنكرة منصوبة
والآخر أن يكون مظهرأ^(١)

= فاعلم أن جود الفعل ، وامتناع تصرفه بما يوهن عمله ، ويضعف فعليته لأن
من خصائص الفعل نقله من الأزمنة وتصرفه في الصيغ والأينية كقولك : ضرب
يضرب ، وأضرب ، ونضرب ، وتضرب ، وأنا ضارب ، وما أشبه ذلك . وبين
لك أن التصرف من خصائص الأفعال أن عامة الأفعال متصرفة . وأن الجماد
هنها يسير ، كـأفعال التعجب ، ونعم وبئس وأشباه قليلة . وإذا ضعف الفعل ،
وضاق تصرفه في نفسه ضعف عمله ، وضاق تصرفه في معمولاته . فقد اعترض
الآن نعم وبئس قياسان :

أحدهما أنهما من حيث هما فعلاّن يجب أن يرتفع بهما الفاعل . ومن حيث
هما جامدان أن يضيق تصرفهما ويضعف عملهما . ولما انتهى القياس إلى هذا
الموضع انقسمت الأسماء إلى قسمين . فمنها ما يصلح أن يرتفع بنعم وبئس فيكونان
عاملين فيه . ومنها ما يتمتع ذلك فيه .

(١) في حاشية الأصل : فأما ما يجوز أن يرتفع بنعم وبئس فقد يكون مضمراً
ومظهرأ . فاما المضمّر فيكون مضمراً في نعم وبئس قبل الذكر على شريطة
التفسير ، ولا يعود إلى متكلم ، ولا مخاطب ، ولا غائب قد تقدم ذكره بل بضمير
قبل الذكر ويلزمه التفسير بما هو من جنسه وذلك قولك : نعم رجلا أي نعم الرجل
رجلا . ففي نعم اسم مضمّر فاعل يرتفع بنعم أضمير قبل ذكره وهو ضمير الرجل .
وقولك : رجلا نفسير له ، وأنصبت رجلا لأنه متعلق بنعم متعلق الفضلات أي تعلق
بالفعل بعد انعقاده بفاعله وتركبه معه ، وأنصبت نصب التمييز لأنه مفسر ، كما كان
في قولك : تصبب زيد عرفاً مفسراً مبيناً ، وكذلك درهما من قولك : عشرون
درهماً وهو أيضاً مفسر ، وكذلك : كبرت كلمة ، (السكف ١٨ : ٥) أي
كبرت الكلمة كلمة .

وتقول : نعم رجلين ، ونعم رجالا . توحد الضمير ، ولا تثني ولا تجمع لأنه
يشبه ضمير الأمر والشأن فاعرف ذلك .

فالمضمر نحو : نعمَ رجلاً عبدُ الله ، وبئسَ غلاماً عمرو ، ففي كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل الذكر ، فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير في تبينة المضمر بمنزلة تقدم الذكر له .

والضرب الآخر من فاعل نعم [وبئس^(١)] أن يكون مظهراً فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام^(٢) وذلك

(١) زيادة من أ

(٢) في حاشية الأصل : فأما فاعل نعم وبئس إذا كان اسماً مظهراً فلا يكون إلا معرفاً باللام على معنى الجففس لا على معنى العهد أو مضافاً إلى ما هذه سبيله تقول : نعم الرجل ، ونعم وافر العشيبة .

وقد يجوز أن تقول : نعم الرجل رجلاً وإن شئت لم تقل رجلاً إن أنيت به فهو تفسير مؤكد كما تقول : أخذت من الدراهم عشرين درهما ولو لم تقل درهما لفهم المعنى .

وأما الأسماء التي لا يجوز ارتفاعها بنعم فنحو : زيد وعمرو وأختك وغلامك والعباس والحارث والأسماء النكرات نحو : رجل وغلام . ولا يجوز : نعم رجل ، وبئس غلام .

وقد حكى أن قوماً يقولون : نعم صاحب قوم وأنشدوا :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفاننا
وهو مدفوع عندنا غير ثابت .

ولما كان نعم موضوعاً للمدح . لم يكن بد أن تأتي باسم يتصرف إليه المدح ، ويكون هو المقصود به وكذلك حكم بئس فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، ونعم رجلاً زيد ، فزيد هو المقصود بالمدح وكذلك إذا قلت : بئس الغلام مفلح ، أو بئس غلاماً مفلح ، فمفلح هو المقصود بالذم . فالإسم المقصود بالمدح أو الذم لمعابه الرفع وفي رفعه وجهان :

قولك (١) : نعم الرجلُ عبدُ الله ، وثبت المرأةُ هندُ والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو قولك : نعم غلامُ الرجلِ عمرو ، وبئس صاحبُ القومِ بكرٌ .

= أحدهما أن يرتفع بالابتداء ، ويكون نعم الرجل خبراً له مقدماً عليه ، والخبر جملة مركبة من فعل وفاعل فنعيم هو الفعل والرجل هو الفاعل ، والجملة إذا كانت خبراً عن المبتدأ احتاجت إلى ضمير يرجع منها إلى الخبر عنه ، فيربطها به ونعم الرجل لا ضمير فيه يعود إلى زيد وجاز ذلك لأن الرجل جنس يستغرق زيدا وغيره فقام استغراقه لزيد مقام الذكر الراجع إليه ونظيره :

فأما الصدور لاصدور لجمع
وأما القتال لا قتال لديكم

وقوله : لاصدور لجمع ، ولا قتال لديكم جملة قد جعلت خبراً عن المبتدأ وهي خالية من الضمير الذي يعود إلى المبتدأ وجاز ذلك لأن قولك : لاصدور ، ولا قتال عام للجنس يستغرق القتال الأول ، والصدور المتقدمة فقام ذلك مقام رجوع الذكر من الجملة إلى الخبر عنه .

والوجه الآخر في ارتفاع المقصود بالمدح أن تجعل نعم الرجل جملة قائمة بنفسها ثم كأن سائلاً قال قتال : من المحمود من الرجال فقال المتكلم : زيد أى هو زيد ، فزيد على هذا خبر مبتدأ محذوف . فهذان وجهان ولا يجوز أن يكون زيد بدلاً من الرجل لامتساع وقوع زيد موقع الرجل ، ألا ترى أنه لا يرتفع بنعم وقد بيناه فيما تقدم .

وتقول : نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة وفي ذلك علتان .

أحدهما أن نعم لما جمد جرى مجرى غير الفعل ولم يلزم لحاق تاء التأنيث به مع المؤنث ، كما يلزم ذلك في : قامت المرأة .

والعلة الأخرى أن المرأة وما أشبهها لما كانت جنساً على ما بيناه صارت بمنزلة الجمع فجاز نعم المرأة ، كما يجوز نعم النساء .

(١) في أ ، د : قولهم

وقد حكى أنه (قد^(١)) جاء فاعله مظهراً على غير هذين الوجهين
وليس ذلك بالشائع وأنشد في ذلك :

فنعيم صاحب قومٍ لا سلاح لهم
وصاحب الركبِ عمان بن عَفَّاناً^(٢)

فأما عبد الله في قولك : نعم الرجل عبد الله فارتقاءه على
أحد وجهين :

أحدهما أن يكون أراد به الإبتداء فأخره كأنه كان قبل التأخير :
عبد الله نعم الرجل فأخر عبد الله والنية فيه التقديم كما تقول :
مررتُ به المسكينُ تريد : المسكينُ مررتُ به

فأما الرواجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعاً ينتظم الجنس
[ويجمعه^(٣)] كان عبد الله داخل تحتها فصار بمنزلة الذكر الذي يعود

(١) ساقطة من أ

(٢) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٨) : نسب هذا البيت لجماعة
نسبه السيراني في أبيات الإصلاح لكثير بن عبد الله بن العزيرة ، وكذلك
أبو الفرج الأصبهاني . ونسبه الفارسي في كتابه البصريات لحسان بن ثابت
من قصيدته التي فيها :

لتسمعن وشيكا في ديارهم الله أكبر يا ثادات عثمانا

(شرح ديوان حسان بن ثابت عناية عبد الرحمن البرقوقي . ص ١٩٢٩ .
ص ٤١٠) ونسب إلى أوس بن مفرأ . الشاهد فيه دخول نعم على اسم عار
من الألف واللام مضاف إلى مالا ألف ولا لام فيه .

(٣) زيادة من أ .

عليه ولذلك شبهه (سيبويه^(١)) بقولهم^(٢): زيدٌ ذهبٌ أخوه . ومثل ذلك قول الشاعر :

فأما الصدورُ لاصدورَ لجمعفَرٍ . ولكن أعجازاً شدِ بدأ ضَريرُها^(٣)

وقال آخر :

فأما القتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمْ . ولكن سَيرَ في عَرَاضِ المَوَارِكِ^(٤)

(١) ساقطة من أ .

(٢) في ب : بقوله .

(٣) قال القيسى فى إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٩ هذا البيت يفسب لتوبة

ابن الخير . وقيل لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب .

الشاهد فيه رفع الصدور بالابتداء ولم يعد عليها من اللفظ شيء . لكنه عاز من المعنى لتكون الصدور الثانية غير الأولى إذ هي أعم منها فيكون الصدور الأولى داخلة تحت الثانية كما كان زيد فى قولك : زيد نعم الرجل داخلة تحت الألف واللام . وهذا ظاهر قول أبى على الإيضاح لاستشهاده به على قوله : زيد نعم الرجل . ويحتمل أن تكون الصدور الثانية هى الأولى إذ الأولى مستغرقة الجنس بالألف واللام ، والثانية منفصلة نفيًا عاما فأوقع الظاهر موقع المضمحل وكان الوجه أن يقول : فأما الصدور فليس لجمعفر .

(٤) أورده البغدادى فى الخزانة (ج ١ ص ٤٠٨ ، ٤٠٩) وقال : وقبل

هذا البيت بيت وهو :

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم قدون سودان عظام المناكب

والبيتان للحارث بن خالد المخزومى .

ومحل الشاهد حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) ضرورة .

قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح) ق ٢٠ : هذا البيت للوليد بن نهيك .

=

وينسب إلى السكيت بن زيد بن معروف بن الكميث .

والوجه الآخر أن يكون عبد الله في قواك : نعم الرجلُ عبدُ الله ،
خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل : نعم الرجلُ قيل من هذا الذي
أثنى عليه فقال : عبد الله أى هو عبد الله .

واعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور
بعد نعم وبئس (١) كعبد الله وزيد ونحوها من الرجال . وإذا كان
كذلك كان المضاف إلى القوم في قوله عز وجل (٢) : « ساءَ مثلاً
القوم الذين كذبوا (٣) » محذوفاً وتقديره : ساءَ مثلاً مثلُ القومِ
الذين كذبوا ولا يكون الكلام على ظاهره .

فأما قوله تعالى : « بئسَ مثلُ القومِ الذين كذبوا بآياتِ الله (٤) »

== الشاهد فيه كالشاهد في البيت الذى قبله من كون القتال الأولى في ضمن القتال
الثانى . أو يكون القتال الأول هو الثانى على نحو ما تقدم .

(١) في حاشية الأصل : واعلم أن المرتفع بنعم وبئس لا يكون إلا من جنس
المقصود بالمدح والذم لو قلت : نعم الرجل زينب لم يجوز وكذلك لو قلت : بئس
البغل فرسك فإذا استقر ذلك حمل قوله تعالى : « ساءَ مثلاً القوم » على حذف
المضاف تقديره : مثل القوم ألا ترى أن ساء بمنزلة بئس وتقدير الآية : ساء
المثل مثلاً مثل القوم ، ليكون فاعل ساء من جنس المقصود بالذم وهذا لا بد منه .
(٢) في أ : قوله تعالى .

(٣) سورة الأعراف ٧ . ١٧٧ .

(٤) في حاشية الأصل : فأما قوله تعالى : « بئسَ مثلُ القوم الذين كذبوا
بآياتِ الله » (سورة الجمعة ٦٢ : ٥) فالذين يحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون في موضع رفع فيكون مقصوداً بالذم وليس من جنس ==

فقد يكون مثل قوله : « ساءَ مثلاً القومُ الذين كَذَّبوا » في حذف المضاف منه فيكون موضع الذين رفعا وقد يكون موضع الذين جرأ والمقصود بالذم محذوفاً^(١) كما كان (المقصود بالمدح^(٢)) محذوفاً في قوله تعالى : « نعمَ العبدُ إِنَّه أوابٌ^(٣) » ولم يذكر أيوب^(٤) (لتقدم ذكره . وتقول : نعم الرجل زيد فإن لم تذكر رجلاً^(٥)) جاز ، وإن ذكرته فتأكيد .

قال جرير :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(٦)

== المثل فيحتاج في هذا الوجه إلى مضاف محذوف تقديره وتقديره : بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا .

والوجه الثاني من الذين أن تكون في موضع جر على أنه نعت للقوم فإذا كان كذلك لم يكن في الآية ذكر المقصود بالذم كأنه ترك للعلم به تقديره : بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مثل هؤلاء .

(١) في أ : محذوف .

(٢) ساقطة من ب

(٣) سورة ص ٣٨ : ٤٤ .

(٤) في ب : ولم يذكر رجلاً .

(٥) ساقطة من ب

(٦) البيت من قصيدة له يمدح بها عمر بن عبد العزيز (ديوان جرير ج ١

ص ٥٣) مطلعها :

أبت عيناك بالحسن الرقادا وأفكرت الأصادق والبلادا

الشاهد فيه اجتماع التمييز والمميز على جهة التأكيد وأجاز ذلك أبو العباس

المبرد والفارسي وجماعة من النحويين (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢١) .

باب التعجب

التعجب يكون بلفظين أحدهما قولك : ما أحسن زيداً ، وما أعلم عمراً .

والآخر ما كان على أفعل به نحو [قولك ^(١)] : أكرمُ زيدٍ وأحسنُ بعمرو .

فأما قولهم : ما أحسن زيداً ^(٢) فإن ما في موضع رفع بالإشداء ولا صلة لها في هذا الموضع كما لم توصل في قوله تعالى : « إن تُبدؤا

(١) زيادة من ب .

(٢) في حاشية الأصل : قولك : ما أحسن زيداً جملة واحدة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر . فما مبتدأ مرفوع الموضع بالابتداء ولم يظهر فيه رفع لأنه مبني . واحسن زيداً خبره وقولك : أحسن زيداً أيضاً جملة مركبة من فعل وفاعل وهي بأسرها في موضع رفع لأنها خبر المبتدأ هذا مذهب سيديويه وأصحابنا فيه . فأحسن فعل ماضٍ لزم آخره الفتح وفي أحسن اسم مضمَر فاعل مستتر يعود إلى ما ، فانتصب زيد انتصاب المفعول به بأحسن لأن أحسن فعل قد تعدى إلى مفعول وهو زيد فنصبه وقولك : ما أحسن زيداً ، يتنزل عند سيديويه منزل قولك : شيء أحسن زيداً إلا أنه لا تعجب في قولك : شيء أحسن زيداً ، فإنما التعجب في قولك : ما أحسن زيداً ، وليس ذلك بمستنكر فقد يكون اللفظان بمعنى واحد في أصل موضوعهما ، ثم يدخل على أحدهما معنى لا يدخل على الآخر . ألا ترى أن العمر والعمر كلاهما البقاء فأنت تقول : العمرك ، فيكون قسماً ، ولا تقول : لعمرك فتجعله قسماً . دخل معنى القسم على العمر بفتح العين ، ولم يدخل على العمر بالضم وإن كانا بمعنى واحد فكذلك دخل معنى التعجب في قولك : ما أحسن زيداً ، ولم يدخل على قولك : شيء أحسن زيداً وإن كان في معناه . ومثله : شهد وحضر بمعنى واحد تقول : أشهد لزيد منطلق ، فيكون قسماً ، ولا يجوز : أحضر لزيد منطلق على أن (ما) =

الصَّدَقَاتِ فَتَعْمَانِ هِيَ (١) « فكَأَن مَافِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا صَلَةَ لَهَا وَهِيَ
وَحَدَهَا اسْمٌ ، كَذَلِكَ فِي التَّعْجِبِ لَا صَلَةَ لَهَا .

== لحق التعجب لأنها أنكر من شيء وأبهم . والتعجب مبنى على الإبهام ، وما هذه
خبره لا صلة لها . فإن قلت : فما إذا كانت خبراً لزمها الصلة ، كقولك : رأيت
ما عندك ، أي الذي عندك . والجواب أنها قد جاءت في الخبر موصولة كما ذكرت
وجاءت غير موصولة كقولهم : دقت دقا فمما أي نعم الدق .

وفي قوله : دفنمها هي ، قولان قبل تقديره : دفنم الشيء هي . والآخر : دفنم
شيئاً هي . وعلى كلا القولين فما ، ونعم في الإبانة في الخبر بغير صلة . ولذلك
تكون مافي التعجب أيضاً ولا صلة لها على هذا في التعجب أولى . وذلك إنما
يتعجب من حسن شيء ، أو قبحه ، أو غير ذلك من أحواله إذا جهلت سبب
الحسن ، واستهيمت علته فإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون لما في التعجب صلة
لأن الصلة موصولة للموصول وموضوع التعجب على الإبهام . وهذه الصلة لم تكن
لما في الاستفهام والجزاء صلة لأنهما مبهمان فلو جعل لهما صلة لأوضحتهما وأزالتهما
عن أصلهما .

وزعم أبو الحسن أن مافي التعجب خبرية بمعنى الذي وأن أحسن زيدا صلة
لها ، وأنها هي مع صلتها في موضع رفع بالإبتداء ، والخبر محذوف تقديره : الذي
أحسن زيدا شيء . ومذهب سيديويه في هذا أقوى لأن سيديويه لم يحتج في مذهبه إلى
تقدير خبر محذوف لا يجوز إظهاره ، وأيضاً كان من شريطة خبر المبتدأ أن يستفاد
منه مالا يستفاد من المبتدأ . فإذا كان تقدير التعجب : الذي أحسن زيدا شيء ،
وليس في قولك : شيء فائدة البتة لم تكن معلومة من قبل إلا أن الذي جعل زيدا
حسناً شيء لا محالة . ولا يلزم مثل هذا سيديويه ألا ترى أن قوله : شيء أحسن
زيداً ، قد أفاد الخبر ما لم يفده المبتدأ .

يجوز أن تقول . شيء أحسن زيدا ، أو شيء قبح زيدا ففي الخبر على قول
سيديويه فائدة لا تحصل إلا منه ، وليس كذلك الخبر في قول الأخفش . فهذا يبين
لك قوة مذهب سيديويه في هذا وضعف مخالفه .

وقولك : أعلم فعل ماض ، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو ما . وذلك الضمير رفع بأنه فاعل ، وزيد ، وما أشبهه نصب بأنه مفعول به وتقديره : شيء أحسنَ زيداً . وهذه الهمزة التي في أحسن هي الهمزة التي تدخل فتنتقل الفعل من غير التعدي إلى التعدي إلى المفعول به وقد تقدم ذكرها (١) .

والضرب الآخر من لفظي التعجب نحو : أكرمَ زيدٍ وأعلمَ به وأطيبَ به . فاللفظ في هذا لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر

(١) في حاشية الأصل : وأعلم أن الهمزة في قولك : أحسن هي همزة النقل التي في قولك : خرج زيد وأخرجته . فلهمذا كان معنى قولك : ما أحسن زيداً شيء أحسن زيداً أي جمل زيداً حسناً . وأحسن في التعجب زعم بعض النحويين أنه لاسم ، واحتج بقولهم : ما أحسنه . قال والتصغير من خواص الأسماء . ومذهبنا أنه فعل ماض بدلالة لزوم الفتح في آخره ولو كان إسماً لارتفع لأنه خبر المبتدأ .

فأما ما احتجوا به من التصغير فالجواب عنه إن فعل التعجب لامتناع صرفه أشبه الأسماء حتى جرى عليه شيء من أحكامها . ألا ترى أنك تقول : ما أقومه وأبيع ، تصحح العين كما تصححها في الأسماء إذا قلت : هذا أقوم منك وأبيع منه ، ولم تعمل العين فتقلبها ألفاً ، كما تفعل في الأفعال إذا قلت : قام ، وباع . فأفعل إذا كان فعلاً اعتلت عينه فكانت واواً ، أو ياء انقلبنا ألفاً كقولك : أقام ، وأباع . وإذا كان أفعل اسماً وكانت عينه معتلة صحت كقولهم : هو أقوم منك . وقد رأيناهم صححوا العين في التعجب فقالوا : ما أقومه . فدل ذلك على أن فعل التعجب وإن كان فعلاً على الحقيقة فقد جرى مجرى الأسماء من هذا الوجه ، فلذلك أيضاً دخل التصغير وإن كان التصغير من خواص الأسماء فقالوا : ما أميلحه .

والمعنى (١) : صار زيدٌ ذَا علمٍ وذَا كرمٍ ، والجار والمجرور في موضع رفع
بأنه فاعل كما أنهما في قولهم : كُنِيَ بِاللَّهِ ، وما جاءني من
أحد (٢) كذلك .

ولا يدخل في هذا الباب من الأفعال إلا ما كان على ثلاثة أحرف (٣)
[في اللفظ (٤)] فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف في اللفظ أو ما كان في
حكم اللفظ فإنه لا يدخل في هذا الباب (٥) . فما زاد على ثلاثة أحرف

(١) في ب : وتقديره .

(٢) في أ : وما جاءني من رجل .

(٣) في حاشية الأصل : واعلم أن فعل التعجب لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي
على فعل أو فعل أو فعل فتقول : ما أحسن زيدا ، وهو من حسن . وما أعلم
بشراً ، وهو من علم . وما أضرب خالداً وهو من ضرب . على أنا نعتقد أن هذه
الأفعال الثلاثية تجعل أولاً على فعل بضم العين في التقدير فيكون التقدير : ضرب ،
وعلم ، وحسن ثم يبنى منها فعل التعجب فقال : ما أحسنه ، وما أعلمه .
(٤) زياده من أ .

(٥) في حاشية الأصل : ولا يجوز أن يصاغ فعل التعجب من فعل يجاوز
الثلاثة نحو : دحرج ، وانطلق . وكذلك ما كان من الأفعال على ثلاثة أحرف ،
وهو في حكم المجاوز للثلاثة نحو : عور ، وصيد ، وحول . لو قلت ما أعوره ،
وما أصيد بعيرك ، لم يجوز ذلك ، وإن كانت هذه الأفعال كما تراها على ثلاثة
أحرف لأنها في حكم المجاوز للثلاثة . ألا ترى أن عور يراد به أعور ، وصيد
يراد به أصيد . والدليل على ذلك تصحيح الواو ، والياء . ولو لم يريدوا معنى
أعور ، وأصيد ، لقالوا : عار ، وصاد ، كما قالوا : هاب ، وخاف . وأصلهما
هيب ، وخوف . فلهاذا لا يجوز أن يصاغ منهما فعل التعجب فيقال : ما أعوره .
وعكس هذا أنك تقول : ما أفقره وما أشده . والفعل المنطوق في هذا أفقره ، =

فلم يدخل في هذا الباب فنحو : انطلق واقتدر ، واستخرج (ودخرج^(١)) .
وكذلك لم تدخل الألوان في هذا الباب نحو : احمر وإشهاب
لأنها زائدة على ثلاثة أحرف^(٢) .

فأما عَوَرَ وَحَوَلَ وَصَيَدَ فهو في الحكم زائد على ثلاثة أحرف
يدل على ذلك أن الياء والواو صحتا فيه كما صحتا في أسود وأبيض ولولا
ذلك لا اعتلما كما اعتلما في هاب وخاف . فإن أريد التعجب من شيء
من هذا النحو قيل فيه : ما أشدَّ استخراجه ، وما أحسن احمراره ،
وما أشدَّ دحرجته .

وعما يجري مجرى التعجب قولهم : هذا أفضلُ من هذا ، وزيدٌ
أعلمُ من عمرو . ولا يستعمل قولهم أفعلُ من هذا فيما لم يستعمل منه
ما أفعله ولا أفعل به فلا يقال : هذا أعورُ من هذا ، كما لم يقل :
ما أعوره ولا أعورُ به . ولكن : هذا أشدُّ من هذا حرَّةً ، وأزيدُ

واشدُّ ، وهو مجاوز للثلاثة . ولا يجوز أن يبني من اقتعل ما أفعله ، وإنما جاز
هذا لأنهم قد قالوا : فقير ، وشديد . وفميل فعسله فعل ككرم ، فهو كريم .
فشبهه فقير ، وشديد . فإن هناك فعلا هو فقير ، وشدد إلا أنه لم ينطق به ، فبني
من ذلك الفعل فعل التعجب فقالوا : ما أفقره ، وما أشده .

(١) ساقطة من ب

(٢) في حاشية الأصل : واعلم أن الألوان وعيوب الجسد لا يبني منها فعل
التعجب لا يجوز : ما أسوده ، ولا ما أبيضه ، ولا ما أعشمه ، وما أطرشه .

منه صمماً^(١) [وأكثرُ درجةً وما أشبه ذلك^(٢)] .

وفي ذلك علمتان . أحدهما أن هذه تجرى مجرى الخلق الثابتة كاليد والرجل فإنه لا يتعجب من اليد والرجل لذلك لا يتعجب من الألوان والعيوب والعلل الثانية أن أفعال الألوان تجسى . على أفعال ، وأفعال ، تقول : أسودو أبيض ، وأسود ، وأبيض ، فلماذا لم يصنع منها فعل التعجب وحكى أبو العباس في الجامع الكبير أن قوماً أجازوا بناء فعل التعجب من الألوان وأنشدوا :

جارية في درعها الفضااض أبيض من أخت بني أباض

[ينسب هذا البيت إلى رؤفة بن العجاج ، انظر الجمل للزجاجي تحقيق محمد ابن شنب باريس ١٩٢٧ ص ١١٥ . وهو في اللسان ، وفي التاج في (بيض) غير منسوب إلى قائله) ولم أعثر عليه في ديوانه ط برلين] .

ورد هذا أبو العباس وأنكره ، وزعم أنه موضوع على فساد . والامر على ما ذهب إليه . فأما قول المتنبي (ديوانه تحقيق عبد الوهاب عزام القاهرة ١٩٤٤ ، ص ٢٩) : لأنت أسود في عيني من الظلم .

[هذا عجز بيت وصدده : أبعد بعدت بياضاً لا بياض له] .

فإنه نظير قوله : وأبيض من ماء الحديد صقيل .

[ورد هذا البيت في الإنصاف لابن الإباري ص ٩٨ غير منسوب إلى قائله . وروى هكذا : لما دعاني السمري أجيته بأبيض من ماء الحديد صقيل] .

[وما ذكرنا هذا في هذا الفصل لأن ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعال من . لذا فالتعجب من غير عيوب الجسد جائز نحو كأن تقول : ما أجيته ، وما أبخله وما أفصحه ، ولا يجوز ذلك في عيوب الجسد فتقول : ما أفقمه ، وما أضره ، وما أشبه ذلك .

(١) في حاشية الأصل : فإن احتجت إلى التعجب من لون ، أو عيب ، فصغ فعل التعجب من فعل ثلاثي من غير الألوان والعيوب ، وأرقمه على الألوان والعيوب ، فتقول : ما أشد بياضه ، وما أشد عرجه . وكذلك إن احتجت إلى التعجب من حرجت واستخرجت قلت : ما أشد حرجته ، وما أعظم استخراجه .

(٢) زيادة من أ .

باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر^(١)

وهي كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وحسبت ونحوها^(٢) .
فأما كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات [وأضحى^(٣)]
وما انفك وما زال وما دام وما برح وما قىء وليس^(٤) فإنها تدخل
على الابتداء والخبر فيصير ما كان مرتفعاً بالابتداء قبل دخول هذه
الأشياء عليه مرتفعاً . كان وما كان مرتفعاً بأنه خبر مبتدأ منتصباً بأنه

(١) في أ : وخبره .

(٢) في حاشية الأصل : المبتدأ وإن كان معرى من العوامل اللفظية فإنه
معرض لدخولها عليه . والعوامل اللفظية ثلاثة أجناس : كان وأخواتها ،
وظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها . فإذا دخل شيء من هذه العوامل على المبتدأ
بطل الابتداء وزال ارتفاع الإسم بالابتداء وحدث فيه الإعراب [ما رفع
من طريق الابتداء وإما غير رفع .

(٣) زيادة من أ .

(٤) في حاشية الأصل : أما كان وأخواتها فأفعال لفظية لأنها تتصرف
في لفظها تصرف الأفعال تقول : كان يكون كما تقول . قام يقوم ، وأصبح يصبح ،
وبات يبيت . إلا ليس فإنه فعل ماض جامد وأصلها ليس ، فسكنت الياء كما يقال
في علم فقلوا ليس ، وألزموه السكون بجموده ، وشبهت بالحروف . ولا يجوز
أن يكون أصله ليس لأن الفتح لا تسكن . ولا يجوز أيضاً أن يكون أصله ليس
لأن ذوات الياء لا تجيء على فعل ، وفعل لا يكون متعدياً أيضاً . وليس تنصب
الخبر ، وينزل خبره منزلة مفعوله . وهذه الأفعال غير حقيقية لأنها تدل على الزمان
حسب ، ولا تدل على الحدث ومن شرط الفعل الحقيقي أن يدل على حدث ، وزمان
نحو : قام ، وقعد والدلالة على أنه ليس في كان دلالة على الحدث أن قولك : كان زيد =

== قائما . يفيد ما يفيد زيدا قائم ، إلا أن تجعل ذلك فيما مضى من الزمان فحسب ، فلم يستفد بكان إلا الزمان .

واعلم أن أبا علي ، وأصحابه يذهبون إلى أن كان مجردة من الدلالة على الحدث . كأن الأصل كان فيها أن يدل على حدث وزمان ، فجردت من دلالة الحدث ، وخلع ذلك عنها ، ولذلك لزمها الخبر ، كأن الخبر جعل عوضا فيما خلع عنها من دلالة الحدث ولذلك قال أبو علي إلى امتناع حذف أخيار كان وأخواتها من حيث كانت الأخبار في هذا الباب عوضا من تجريد هذه الأفعال عن دلالة الحدث هذا مذهبه . وله قول آخر وهو أن خبر كان يجوز حذفه ، كما يجوز حذف خبر المبتدأ ، وهذا قول غيره أيضاً . إلا أنه على القول الأول يمتد ، وهو أعجب لإينا من القول الثاني .

كان تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

زمانية محتاجة لا بد لها من إسم وخبر ، وهي المقصود بالذكر في هذا الباب .
والقسم الثاني كان المستغنية التي لها فاعل ، ولا خبر لها كقوله تعالى : « وإن كان ذا عسرة » (البقرة ٢ : ٢٨٠) .

والقسم الثالث كان الزائدة ، ما لها فاعل ، ولا خبر . ولا ترفع ولا تنصب ، ودخولها كخروجها كقوله : على كان المسومة العراب .

[وصدرة : سراة بنى بكر تسمى]

ورد هذا البيت في لسان العرب في « كين ، غير منسوب إلى قائل . قال العيني (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ص ٩٢) : لم يعرف إلا من قبل الفراء ، ولم ينسجه إلى قائل . وروى الشطر الأول منه :

جياذ بنى بكر تسمى

واستشهد به على زيادة كان بين الجار والجرور [

قال ومذهبي في كان الزائدة إنه لا يصاغ منها مضارع لأن حروف المضارعة =

خبر كان وذلك قولك : كان عبدُ الله ذاهباً ، وكان بكرٌ خارجاً (١) ،
وما زال أخوك كريماً ، ولا أكلك [اليوم (٢)] ما دمت مقيماً ،
وأسمى زيدٌ مسروراً .

وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل
اسم كان منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة (٣) [والخبر

= تدل على الفاعلين . ولا فاعل لها . ولا يصاغ منها مثال أمر ولا إسم فاعل لهذه
العلة . وقد أنشد أبو علي بيتاً فيه « يكون » ، وذكر أنها زائدة .

[اهله يشير إلى بيت أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل

شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك . عناية محي الدين عبد الحميد . القاهرة

١٩٦٢ ج ١ ص ٢٥٢] .

وأورد فيه حجة وهو شيء غريب خارج عن القياس .

(١) في حاشية الأصل : واعلم أن كان إذا دخل على المبتدأ وخبره بطل
الابتداء . وارتفع الإسم الذي كان مرفوعاً بالابتداء بكان نفسها وصار اسمها
وانتصب الخبر الذي كان خبراً للمبتدأ وصار خبراً لكان ومفعولاً لها ، تقول :
كان زيد صالحاً . ولا بد من الخبر ، كما لم يكن من المبتدأ بد .

(٢) زيادة من أ .

(٣) في حاشية الأصل : واعلم أن ما صلح أن يكون خبراً للمبتدأ فإنه يصلح
أن يكون خبراً لكان . وخبر كان ينقسم انقسام خبر المبتدأ من المفرد والجملة
والظرف والجار والمجرور . وإذا وقعت الجملة خبراً لكان فلا بد أن تتضمن
ذكراً يرجع إلى اسم كان كما كانت تتضمن راجعاً إلى المبتدأ إلا أن الجملة إذا وقعت
خبراً لكان كانت في موضع نصب . وإذا كانت خبراً للمبتدأ فهي في موضع
رفع . والظرف إذا كان خبراً لكان فهو على لفظه . وإذا كان خبراً للمبتدأ فهو =

النكرة^(١) [وذلك قولك : كان زيدٌ منطقاً فالذى شغلت به كان المعرفة] كما كان المبتدأ المعرفة^(٢) [والنكرة الخبر] ولو قلت : كان زيداً منطقاً فصار الذى شغلت به كان النكرة والخبر معرفة^(٣) [وقد يحىء في الشعر للإضرار بالإسم نكرة والخبر معرفة ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية^(٤) .

قال الشاعر^(٥) .

==منصوب اللفظ على الظرفية بمحذوف على ما بيناه في خبر المبتدأ الا أنه الآن في موضع نصب بـكان ، وهو في باب المبتدأ في موضع رفع ، وكذلك حكم الجار والمجرور .

وأما الاسم المفرد إذا وقع خبراً لكان ، فإنه ينتصب بكان ويلزم أن يكون هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلاً منزله على ما بيناه في باب خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون معرفة ونكرة ، فينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون الإسمان معرفتين أو نكرتين ، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة . فإن كان أحد الإسمين معرفة ، والآخر نكرة رفعت المعرفة وجعلته اسم كان ونصبت النكرة وجعلته خبر كان فتقول : كان زيد قائماً .

(١) زيادة من أ .

(٢) زيادة من أ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) في حاشية الأصل : ولا يجوز أن تجعل النكرة الإسم فترفعه والمعرفة الخبر فتنصبه فتقول : كان قائم زيداً ، وقد جاء ذلك في ضرورة الشعر ، كما قال القطامي :

ولا يك موقوف منك الوداعا

(٥) في ب : كقول القطامي .

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَأْضِبَا عَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ (١) مِنْكَ الْوَدَاعَا (٢)
فإذا (٣) اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الإسم تقول :
كان أخوك زيدا ، وكان زيدٌ أخاك . وكذلك قرىء : « فما كان
جواب قومٍ إلا أن قالوا (٤) » وما كان جواب قومٍ إلا أن
قالوا [بالرفع والنصب (٥)] .

(١) في أ : موقفاً بالنصب والصواب الرفع لأنه لإسم كان .
(٢) البيت مطلع قصيدة للقطامي في مدح زفر بن الحارث الكلابي (ديوانه
تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، بيروت ١٩٦٠ ص ٣١) وهو من
شواهد سيويوه في السكتاب (ج ١ ص ٣٣١) . قال الأعلم الشنتمري في هامش
الكتاب : الشاهد فيه ترخيم ضباعة والوقف على الألف بدلا من الهاء . واستشهد
به الزنجشري (المفصل الإسكندرية ١٢٩١ ص ١٤٠) على أن ما بعد كان من إسم
وخبير الأصل فيهما أن يكون الإسم معرفة والخبير نسكرة على حدهما في المبتدأ
والخبير . وقول القطامي : قفي ... الخ من المقلوب أي بما جعل الإسم فيسه نسكرة
والخبير معرفة . وهذا نفس ما ذهب إليه أبو علي في الاستشهاد بهذا البيت .
(٣) في أ : وإذا .

(٤) في حاشية الأصل : وإذا كان الإسمان معرفتين كنت خيرا أهمسا شئت
رفعته وجعلته اسم كان وجعلت الآخر خبرها فقول : كان زيد أخاك ، وكان
أخوك زيدا ومن ذلك قوله تعالى : وما كان جواب قومٍ إلا أن قالوا ، (سورة
النمل ٢٧ : ٥٦) جواب قومٍ معرفة ، وأن قالوا معناه : قولهم ، فهو أيضا معرفة .
وأصحابنا يختارون نصب جواب قومٍ لأن أن قالوا أعرف عندهم من جواب
قومٍ فأما إلا في الآية فدخلت بين الإسم والخبير في المعنى ولا تغير الإعراب فقول :
ما كان زيد إلا أخاك ، وما كان أخاك إلا زيد .

وإذا كان الإسمان نسكرتين مع كان وهذا قليل فأنت أيضا خبير أيهما شئت
فاجعله اسمها والآخر خبرها .
(٥) زيادة من ب .

ويستقيم أن تقدم الخبر على الاسم^(١) فتقول كان أخاك زيد ،
وكان منطلقاً عمرو ، وقال [الله^(٢)] تعالى : « وكانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

(١) في حاشية الأصل : فصل : أخبار كان وأخواتها يجوز عندنا تقديمها
على أسمائها فتقول كان قائماً زيد ولا خلاف في ذلك إلا في الجمل فإن الخبر إذا
كان جملة فالسكوفيون ممنعون من تقديمه ، لا يجيزون : كان أبوه منطلق زيد . وأجاده
أصحابنا قياساً لاسماعاً .

فأما تقديم أخبار هذه الأفعال عليها أنفسها فيجوز جميعه إلا ما استثنيه لك
فن ذلك قولك : أنا عندك مادام زيد مقبياً . لا يجوز أن تقدم مقبياً على مادام
لأن ما هذه مصدرية والخبر من صلتهما فلا يتقدم عليها لأن الصلة لا تتقدم
على الموصول وتقدير مادام دوام أي أنا عندك دوام زيد مقبياً فما هذه مصدرية
ظرفية زمانية ولا يستعمل في موضع دام يدوم وليس وذلك لوجود هذا الفعل .
ولكنهم لم يستعملوا في هذا إلا الماضي دون المضارع ولا ينبغي في امتناع تقديم
خبر دام على ما خلاف .

وأما تقديم خبر ليس عليها ففيه خلاف . فأما سيبويه فلم ينص فيه على شيء
سوى أن مفرعه من المسائل يدل على جواز ذلك فلك على قياس قوله أن تقول :
قائماً ليس زيد ، وامتنع أبو العباس من ذلك ولم يمتنع من قولك : ليس قائماً
زيد بل هذا جائز لإجماعاً . وبما اختلفوا فيه قرارك : ما كان زيد قائماً إذا وقعت
ما النسافية في أول الكلام فقد تلت على كان أو أحد أخواتها فأكثر أصحابنا
لا يجيز : قائماً ما كان زيد وأجازه ابن كيسان .

فأما : ما كان قائماً زيد ، فجمع على جوازه وكذلك سائر أخواتها . وإذا كان
الخبر جملة فقد منع السكوفيون من تقديمها على كان وأخواتها فلم يجزوا : أبوه
منطلق كان زيد ، وأجازه أصحابنا قياساً لاسماعاً .

(٢) زيادة من أ .

المؤمنين^(١) » وقال تعالى : « أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا (٢) »
ويجوز أيضاً : منطلقاً كان زيدٌ ، وشاخصاً صارَ بكرٌ^(٣) لأن العامل
متصرف وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي
القياس فتقول : منطلقاً ليس زيدٌ . وقد ذهب قوم إلى أن تقديم
خبر ليس على ليس لا يجوز ، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على
اسمها نحو : ليس منطلقاً زيدٌ وتقول : زيدٌ كان أبوه منطلقاً ، فترفع
زيداً بالابتداء ، وكان وما بعدها في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وأبوه
مرتفع بأنه اسم كان ، ومنطلقاً نصب بأنه خبرها . وإن شئت قلت :
زيدٌ كان أبوه منطلقاً^(٤) ، فجعلت^(٥) في كان ذكراً عائداً إلى
زيد وجعلت^(٦) الجملة التي هي : أبوه منطلق ، في موضع نصب بأنه
خبر كان وكذلك الحديث المروي : « كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ
حتى يكونَ أبواه ما للذنان يهودانه وينصرانه » وما للذين .

وكذلك قول الشاعر :

(١) سورة الروم ٣٠: ٤٧ .

(٢) سورة يونس ١٠: ٢ .

(٣) في أ : عمرو .

(٤) في أ : زيد كان أبوه منطلقاً . والصواب رواية رفع منطلق لأنه على هذا

خبر أبوه .

(٥) في أ . فتجعل .

(٦) في أ : وتجعل .

أَمِنْ كَانَ مَرَعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضُ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْرُولا (١)

[وقوله :

إذا ما المرءُ كانَ أبوهَ عَبَسُ فَحَسْبُكَ مَا تَرِيدُ مِنَ الْكَلَامِ] (٢)

(١) البيت من قصيدة لأبي تمام في مدح نوح بن عمر السكسكي (ديوانه بشرح الخطيب التبريزي تحقيق محمد عبده عزام مصر ١٩٥٧ ج ٣ ص ٦٧) ومطلعا :

يوم الفراق لقد خلقت طويلا لم تبقي لي جلدأ ولا معقولا
وقد أخذ علي أبي علي في الاستشهاد بهذا البيت لأن أبا تمام لم يكن من
يستشهد بشعره وهذه الملاحظة عدت عليه لكن قيل الحامل عليها إن عضد الدولة
كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً فلهذا استشهد به في كتابه (وفيات الأعيان
لابن خلكان ج ١ ص ٢٢٣) .

وقيل إنما استشهد به لسكان حبيب من الأدب والعلم فأراد التنويه به والتعظيم
لشأنه (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢١) .

واستشهد الزمخشري في تفسيره (الكشاف ج ١ ص ٣٥) ببيت لأبي تمام
وقال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية
فاجمل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة
فيقنعون بذلك لو ثوقهم بروايته وإتقانه . الشاهد في البيت رفع قوله : مرعى
بالاتداء وروض الأمانى خبره والجملة خبر كان واسم كان مضمرة فيها عائد إلى
المبتدأ الذي هو من (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٢١) .

(٢) البيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٩٦) قال الأعمل
الشتمري في هامش الكتاب : وأنشد في الباب لرجل من بني عبس : إذا
المرء . . . لمخ

والشاهد فيه عنده لإضمار اسم قبلها والجملة خبرها . ولو ذلك لنصب أحد
الإسمين بعدها . ما بين الزاويتين زيادة من أ .

وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك . فإذا رفعت قولك :
أخوك كان مَنْ في موضع نصب . وإذا نصبت أخاك كان مَنْ في
موضع رفع بالابتداء وفي كان ذكر يعود إلى من . وإذا وضعت موضع
من أيّاً ظهر الإعراب فيه تقول : أَيُّهُمْ كان أخاك وأَيُّهُمْ
كان أخوك .

وقد أجازوا في الابتداء : هو زيدٌ منطلق على أن يكون هو
ضمير القصة والحديث^(١) والجملة في موضع الخبر .

(١) في حاشية الأصل . واعلم أن في الأسماء المضمرة ضميراً يسميه البصريون
ضمير الأمر والشأن والقصة والحديث ويسميه الكوفيون ضمير المجهول . وهذا
الضمير يخالف غيره من الضمائر في أحكام كثيرة . من ذلك أنه لا يكون متسكماً
ولا مخاطباً ولا يكون لما فوق الواحد أو الواحدة فهو أبداً إما أن يكون لواحد
غائب فيسمى ضمير الأمر والشأن . وإما أن يكون لواحدة غائبة فيسمى ضمير
القصة والحديث . وهذا الضمير يضر قبل ذكره على شريطة التفسير . فلا بد
من التفسير . وتفسيره لا يكون إلا جملة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر أو فعل
وفاعل أو شرط وجوابه . ولا يكون هذا الضمير إلا مبتدأ أو بمنزلة المبتدأ
وتفسيره خبره . ولا يعود عليه من تفسيره ذكر البتة كما يعود من الجمل إذا
وقعت أخباراً راجع إلى ما هي فيه خبر عنه ومثال ما ذكرنا قولك : هو زيد
منطلق هو أسم مضمير مبتدأ وهو ضمير الغائب وليس بضمير متسكلم ولا بمخاطب
وهو الواحد ولم يعد إلى شيء قد تقدم ذكره واسكنه يتضمن قبل الذكر على
شريطة التفسير .

وقولك : زيد منطلق جملة خبرية وهي بأسرها تفسير لقولك هو وخبر عنه
فهى في موضع رفع من حيث هي خبر للمبتدأ ولا ضمير فيها يعود إلى هو . فأما
الضمير في منطلق فيعود إلى زيد . والمعنى : الأمر زيد منطلق ، أو الشأن زيد =

فإذا دخل على هذا الكلام كان استتر الضمير فيها ، وارتفع زيد بالابتداء ، ومنطلق بأنه خبر ، والجملة في موضع نصب لكونها خبراً لسكان ، وذلك قولهم : كان زيدٌ منطلقاً^(١) ، ونظير هذا في إن إنه زيدٌ منطلقٌ ، قال الله عز وجل : « إنه من يأت ربّه نجراً ما فإن له جهنم^(٢) » وقد جاء هذا الضمير مؤنثاً ، قال الله عز وجل : « فإنها

= منطلق وإنما وجب خلو هذه الجملة من راجع إلى المبتدأ من حيث كانت هي المبتدأ في المعنى . فإذا كان خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى لم يحتاج إلى راجع كقولك : هو زيد ، وإنما يحتاج إلى راجع إذا كان خبر المبتدأ غير المبتدأ في المعنى ، فيلزم أن يتضمن ذكراً منه يكون رباطاً بين المبتدأ وخبره ليصير لأحدهما تعلق بالآخر .

فأما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، فلا يحتاج إلى ضمير يعود منه إلى المبتدأ . فلهاذا كانت الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن هي خبر عنه خالية من الضمير الذي يعود منها إليه . وقد قيل في قوله سبحانه : « قل هو الله أحد ، (سورة الإخلاص ١١٢ : ١) هو مبتدأ ، وهو ضمير الأمر والشأن . وقوله : الله أحد جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وهي مجموعها خبر عن هو ، وهي خالية من ذكر يعود منها إلى هو . وقيل غير ذلك . وليس الغرض الكلام على هذه الآية فنستقصيه .

(١) في حاشية الأصل : وتقول : هو قام زيد أى الأمر قام زيد ، وتقول : هي هند منطلقة ، وهي قامت هند ، قياس هذا كله واحد . فإن أدخلت على هذا الضمير كان ، أو إن ، أو ظننت ، أو أحد أخواتهن بطل الابتداء وعمل هذه العوامل في الضمير فتقول : كان زيد منطلق ، لما دخل كان بطل الابتداء وارتفع ضمير الأمر والشأن بكان فاتصل بها واستتر فيها لأنه ضمير واحد غائب . وقولك : زيد منطلق جملة هي خبر كان فهي على لفظها إلا أن موضعها الآن نصب بكان ، وهي تفسير ضمير الأمر والشأن . فقولك : كان زيد منطلق ، معناه : كان الأمر زيد منطلق ، ومن ذلك قوله : وإن كان الحليم حليم .

لا تَعْمَى الأبصار^(١) » وعلى هذا قول من قال (٢) : « أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل^(٣) » ففي تكن ضمير القصة ، وآية خبر مبتدأ مقدم والجملة في موضع نصب . ولا يكون التأنيث في تكن لآية ، لما تقدم من أنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالإسم المعرفة . ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَا نَبِيَّ أَنْ وَجْهَكَ شَانَهُ خُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ^(٤)

(١) في حاشية الأصل : فإن أدخلت على هذا الضمير إن ، انتصب واتصل بيان ، تقول : لأنه زيد قائم ، أى إن الأمر زيد قائم ، وتقول في المؤنث : كانت هذه قائمة ، أى كانت القصة هذه قائمة ، ولإنها قامت هند ، أى وإن القصة قامت هند . من ذلك قوله تعالى : « فإنها لاتعمى الأبصار » (سورة الحج ٢٢ : ٤٦) وتقول في ظننت : ظننته زيد قائم ، أى ظننت الشأن زيد قائم ، وظننتها هند قائمة ، أى ظننت القصة هند قائمة .

(٢) في أ ، ب ، د : وعلى هذا قرأ من قرأ .

(٣) في حاشية الأصل : وأما قوله تعالى : « أولم تكن لهم آية أن يعلمه ، [الشعراء ٢٦ : ١٩٧] فمن نصب آية جعلها خبر ليكون ، وجعل اسم يكون : أن يعلمه لأنه في معنى علمه . فإن يعلمه في موضع مصدر مرفوع بيبكون لأنه اسمها ونصبت آية لأنه الخبر وقد تقدم . وأما من قرأ : « أولم تكن لهم آية ، برفع الآية ، والعلم فلا يجوز أن يكون جعل الآية اسم يكون ، وجعل أن يعلمه الخبر لأن الآية نكرة ، وأن يعلمه معرفة . وهذا لا يجوز مثله إلا في ضرورة . ولكن جعل في يكون ضمير القصة والحديث . وقوله : أن يعلمه مبتدأ ، وآية خبر عن المبتدأ مقدم عليه . والجملة المركبة من المبتدأ وخبره مجموعهما تفسيرا للقصة ، وخبر ليكون تقديره : أولم تكن القصة علم بني إسرائيل لهم وعلامة .

(٤) البيت لعبد قيس بن خباب البرجمي كما في إيضاح شواهد الإيضاح

[وربما اضطر شاعر لحذف الضمير من إن وليت، قال الشاعر وهو
عدى بن زيد :

فليتَ رَفَعْتَ الممَّ عَنِّي ساعةً فَبِتَمَنَّا على ما خَيَّلَتْ نَاعِيَّ بِالِ (١)

ولا يجوز : كانت زيدا الحمي تأخذ (٢) . إن رفعت الحمي بكانت

= الشاهد فيه أنه جعل اسم كان ضمير الشأن . والحميم مبتدأ ، وحميم خبره والجملة
في موضع نصب خبر كان .

(١) الشاهد في البيت حذف اسم ليت للضرورة فالتقدير : ليتك ، وروى
دفعت بدل رفعت . (شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد
عبد الباقى القاهرة ١٩٥٧ ص ١٤٨)
ما بين الزاويتين زيادة من أ ، ب

(٢) في حاشية الأصل . أعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي
لوقلت : ضرب زيد راكباً فرسك . ضرب فعل ماض وزيد فاعل وراكباً
مفعول به والفرس منصوب براكب . فإن أوقعت فرسك بين ضرب وزيد حتى
تقول : ضرب فرسك زيد راكباً لم تجعل الفرس مضروباً ولكنه جهاته مركوباً
لم يجوز لوقوعه وهو أجنبي بين الفعل وفاعله . وإذا قلت : كانت الحمي آخذة زيدا
فالحمي اسم كانت وهي في موضع رفع بكانت ، ونصبت آخذة لأنها خبر كانت
ونصبت زيدا بأخذة . فزيد أجنبي من كان . فلو أوقعت زيدا بين كانت والحمي
حتى تقول : كانت زيدا الحمي آخذة ، لم يجوز . وكذلك إن قلت . كانت الحمي تأخذ
زيداً ، ثم قدمت فقلت : كانت زيدا الحمي تأخذه ، لم يجوز لفصلك بين كان وإسمها
بأجنبي ، وكذلك أخوات كان . ولو قلت : كانت زيدا الحمي تأخذ ، فجعلت في
كانت ضمير القصة ، كما أنك أردت : كانت القصة الحمي تأخذ زيدا ، ثم حذف
زيداً ، فأوقعته بعد كانت جاز لأن كانت على هذا التأويل فيها إسمها مضمر لم
يفصل بالأجنبي الذي هو زيد بين كان وإسمها .

لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منها وهو زيد الذي هو مفعول مفعولها .
فإن جعلت التأنيث في كانت للقصة ورفعت الحمى بالابتداء وجعلت تأخذ
خبر المبتدأ جازت المسألة [لأن زيدا حينئذ أجنبي وهو مفعول مقدم
ولم يفصل به بين الفاعل وفعله (١)] .

باب ما (١)

(١) في حاشية الأصل : ما في الكلام على ضربين إسم وحرف .
فالإسم قد يكون إستفهاماً وجزاء وخبراً بمعنى الذي موصولة وخبراً في
التمجيد لاصلة لها كقولك : ما أحسن زيداً وقد وقعت خبراً في قوله تعالى :
« فنعما هي » (سورة البقرة ٢ : ٢٧١) واصله لها في هذا الموضع وما أشبهه .
وأما الحرفية فتكون زائدة دخولها كخروجها كقوله تعالى :
« فبما نقضهم ميثاقهم » (سورة النساء ٤ : ١٥٥) « فبما رحمة من الله »
(سورة آل عمران ٣ : ١٥٩) وتكون كافة كقوله تعالى : « ربما يود الذين
كفروا » (سورة الحجر ١٥ : ٢) وتكون عوضاً كقول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

[وعجزه : فإن قومي لم تأكلهم الضبيع

البيت من شواهد سييويه في الكتاب (ج ١ ص ١٤٨) ونسبه إلى العباس
ابن مرداس . قال الأعمى الشنتري في هامش الكتاب : هو شاهد على حذف
كان وعوض عنها بما [وهذا شرح في موضعه . وتكون نافية . فأما المصدرية
فبعضهم يجعلها إسماً وبعضهم يجعلها حرفاً .

فأما النافية فإنها حرف من حروف المعاني وفيها لغتان :

أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس فرفعوا بها الاسم وأصبوا بها الخبر فقالوا :
مازيد قائمًا . كما قالوا : ليس زيد قائمًا وقالوا أيضاً : مازيد بقائم كما قالوا : ليس
زيد بقائم . وهذا العمل حصل لما النافية بلغة أهل الحجاز بحق ما لشبه بليس
لابحق الأصل .

فأما بنو تميم فلا يعملونها ، يقولون : مازيد قائم ، زيد مرفوع بالابتداء وقائم
خبره ، وما يستفاد منها معنى النفي ، ولانعمل شيئاً البتة ، ولغتهم عند النحويين
أقيس : فإذا أدخل بين الإسم والخبر إلا فقيل : مازيد لإلا قائم ، بطل عملها في
المتن جميعاً وارتفع زيد بالإبتداء ، وقائم خبره ، ولم يجر في هذا مجرى ليس =

ومما يجري مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر ما في لغة أهل الحجاز وذلك قولهم : مازیدٌ ذاهباً ، وما عبدُ الله خارجاً ، وجعلوها بمنزلة ليس لمسابتها لها في نفي ما في الحال والدخول على الابتداء والخبر قال الله عز وجل : « ما هذا بشراً ^(١) » و [قال] (٢) : « ما هن أمهاتهم ^(٣) » وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر ليس وذلك قولهم : مازیدٌ بذهبٍ ، وما بكرٌ بمخارجٍ كما قالوا : ليس زيدٌ بمخارجٍ . فإن نقضت النفي فقلت : مازیدٌ إلا منطلقٌ لم يكن إلا الرفع قال عز وجل (٤) : « وما أمرنا إلا واحدٌ » (٥) .

ومما يجري مجرى نقض النفي : مازیدٌ قائماً بل قاعدٌ وقياس لكن

الأتري أنك تقول : ليس زيدٌ إلا قائماً ، فتنصب قائماً بليس هذا كما تنصبه في قولك : ليس زيدٌ قائماً . وذلك أن العمل لليس بحق الأصل ، والعمل لما الحجازية بحق التشبه . فهذا أضعف من ليس . فلما كان معناها النفي ، وبه شابهت ليس ثم دخل على الخبر ما انتقض به النفي بطل عملها . وكذلك يبطل عملها مع بل ولكن تقول : مازیدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وما عمرو مقياً لكن مسافرٌ وكذلك إن قدمت الخبر على الإسم لم تعمل ما فيه ، ولا في الإسم الذي بعده شيتاً من الإعراب تقول : ما قائمٌ زيدٌ ، وما مسيءٌ من أعتب . وكذلك إذا زدت على ما بطل عملها تقول : ما إن زيدٌ منطلق .

(١) سورة يوسف ١٢ : ٣١

(٢) زيادة من ب

(٣) سورة المجادلة ٥٨ : ٢

(٤) في أ ، ب : قال الله تعالى

(٥) سورة القمر ٥٤ : ٥٠

الخليفة أن تكون مثل بل تقول: ما زيدٌ قاعداً لکن قائمٌ . وكذلك إن قدمت الخبر فقلت: ما منطلقٌ زيدٌ ، وما مسيءٌ من أعتبٌ [لم يكن إلا الرفع لأنه إذا تقدم خبر ما على اسمها بطل عملها لضعفها ^(۱)] .

وقد زعموا أن قوماً ينصبون هذا والأكثر الأعراف غير ذلك وتقول: ما زيدٌ بأكلٍ طعامك ، وما زيدٌ طعامك بأكلٍ . فإن قلت: ما طعامك زيدٌ بأكلٍ ، لم يجز . وكذلك إن قلت: ليس طعامك (زيدٌ) ^(۲) بأكلٍ ، أو ليس طعامك زيدٌ آكلاً لم يجز لما تقدم من إنه لا يفصل بين الفعل وفاعله بالأجنبي . فإن أضمرت في ليس جازت المسألة ولا يجوز مع ما لأنها ليست بفعل فيضمرب فيها ألا ترى أنك تقول: زيدٌ ليس منطلقاً ولا تقول: عمرو ما منطلقاً .

وتقول: ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ أخوه ^(۳) فترفع قولك أخوه بذاهب .

(۱) زيادة من أ ، ب

(۲) ساقطة من ب

(۳) في حاشية الأصل: أعلم أن المعطوف ينزل منزلة المعطوف عليه ويتقدر تقديره . وإن كان الأول خبراً كان الذي يعطف عليه خبراً ولزم فيه ما يلزم في الخبر من الرواجع وغيره . فإذا قلت: ما زيد بقائم ولا خارج ، جاز في خارج الجر على اللفظ والنصب على الموضع فإن قلت: ما زيد بقائم ولا خارج أخوه جاز في خارج الجر والنصب والرفع . فاما الجر فعلي أن تعطفه على قائم =

ولو وضعت مكان الأخ أجنبياً قلت: ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ
عمرو لم يجز لأنك قد عطفت بالواو على عاملين مختلفين (١) ولو نصبت
قلت: ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهباً عمروً لجاز.

= ويرفع الأخ بخارج ارتفاع الفاعل بفعله . وجاز أن تعطف خارج أخوه على
قائم لأن في أخيه ضميراً يعود إلى زيد .

وأما النصب فعلى أن تعطف خارجاً على الجار والمجرور وهما في موضع
نصب فنصبه وارتفع أخوه بخارج على حد ارتفاع الفاعل بفعله واستقام أيضاً
هذا المعطف على خبر ما لأن فيه ضميراً يرجع إلى الأول وخارج في هذين الوجهين
أعنى الجر والنصب فارغ من الضمير لارتفاع الظاهر به . ولو ثبتت على هذا في
هذين الوجهين قلت أما الزيدان بقائمين ولا خارج أخوهما ولا خارجاً توحد
خارجاً لظهور ما ارتفع به . ولا يجوز تثنيته إلا في لغة من قال : أكلوني
البراعيث . فتقول على هذا : ما الزيدان بقائمين ولا خارجين أخوهما . ولا يكون
في خارجين أيضاً ضمير .

وأما من رفع فقال : ما زيد بقائم ولا خارج أخوه ، فإنه لم يعطف خارجاً
على قائم ، ولا على الجار والمجرور ، ولكنه جعل أخاه مبتدأ ، وخارجاً خبراً
عنه مقدماً عليه ، وفي خارج ضمير فاعل يرجع إلى الأخ لأن خبر المبتدأ المفرد
المشتق من الفعل لا بد فيه من راجع إلى المبتدأ فتقول : ما زيد بقائم ولا خارج
أخوه . فإن ثبتت المسألة قلت : ما الزيدان قائمين ولا خارجان أخوهما ، لأن
الأخوين في هذا الوجه غير مرتفعين بخارج . فيلزم توحيده . وكذلك تقول :
ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه ، فيجوز في خارج الجر والنصب والرفع على
ما شرحناه في باب ما .

(١) في حاشية الأصل : فإن قلت : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو جاز في
خارج الرفع والنصب إجماعاً وجاز فيه الجر على الخلاف وأما النصب فعلى أنك =

ولو جعلت موضع ليس ما قلت : ما زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهباً عمرو
لم يجوز كما جاز ذلك في ليس لأنك تميز في ليس تقدم الخبر على الاسم
فتقول : ليس ذاهباً عمرو ولا تقول : ما ذاهباً عمرو . فإذا لم يجوز تقديم
الخبر في ما في هذا النحو فكذلك لا يجوز فيما عطف عليه (١) .

==عطف عمراً على زيد وخارجاً على قائم فنصبت الخبر وإن كان مقدماً على اسمه
لأن ليس تنصب الخبر وإن كان مقدماً على اسمها تقول : ليس خارجاً عمرو . في
خارج على هذا ضمير يعود إلى عمرو وليس عمرو مرتفعاً بخارج البتة وليس
هذا عطفاً على عاملين لأن ليس هي الرافعة الاسم الناصبة للخبر وهي عامل واحد .
فأما من رفع فإنه يقول : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو ، عمرو مبتدأ وخارج
خبر عنه مقدم وفيه ضمير يعود إليه والجملة معطوفة على قولك : ليس زيد بقائم .
وأما من جر فقال : ليس زيد بقائم ولا خارج عمرو . فقد عطف على عاملين
عطف عمراً على زيد وخارجاً على قائم والعطف على عاملين مذهب
أبي الحسن وأصحابه فأما سيبويه فلا يجيزه .

(١) في حاشية الأصل : وتقول : ما زيد بقائم ولا خارج عمرو فلا يجوز
في خارج إلا الرفع على أن يكون عمرو مبتدأ وخارج خبره عنه مقدم عليه وفيه
منه ضمير يعود إليه والجملة معطوفة على قولك : ما زيد بقائم .

فأما الجر والنصب فيمتنعان في ما ألا ترى أنك إذا أردت أن ترفع عمراً
وتعطفه على زيد فتنصب خارجاً وتعطفه على موضع الجار والمجرور فقد قدرت
د ما ، بعد الواو وكأنت قلت : وما خارجاً عمرو وهذا غير جائز . كما لا يجوز :
ما قائماً زيد وقد تقدمت هذه المسألة . وكذلك إن جررت وعطف على المجرور
لم يستقم ذلك لأنك إن رفعت عمراً وعطف على زيد كنت قد عطفته على عاملين
كنت أيضاً بمنزلة من قال : ما بقائم زيد وكلاهما فاسد . فالجر يمتنع في هذه
المسألة إجماعاً أيضاً . وإن رفعت عمراً بخارج لم يستقم لأنه لا راجع فيه إلى زيد
فلا يجوز إلا الرفع على ما شرحناه .

باب إن وأخواتها

وهي إن وأن وأكن وكأن وليت ولعل . وهذه الحروف تدخل على المبتدأ (والخبر^(١)) فينتصب بها ما كان يرتفع بالإبتداء ويرتفع بها ما كان يرتفع بخبر الإبتداء^(٢) وذلك قولك : إنَّ عبدَ الله ذاهبٌ ، وكان عمراً أخوك ، وليت بكراً صاحبنا .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في حاشية الأصل : إذا دخلت إن وواحدة من أخواتها على المبتدأ وخبره بطل الإبتداء وزال الرفع وانتصب الاسم الذي كان مبتدأ من قبل إن وصار اسماً لإن وارتفع خبر المبتدأ بإن وصار خبرها فتقول : إن زيداً منطلقاً . واسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل لأن إن مشبه بالفعل وكذلك أخواتها فتقولك : إن زيداً منطلقاً يشبه فاعلاً قد تقدم مفعوله على فاعله كقولك : ضرب زيداً عمرو .

وحكى عن أهل الكوفة إنهم ينصبون اسم إن بإن ويدعون الخبر مرفوعاً على ما كان عليه مرفوعاً قبل دخول إن فيقولون : إن زيداً منطلقاً وهذا مخالف للقياس عندنا وذلك أن كل ما دخل على المبتدأ من العوامل اللفظية فعمل في أحدهما عمل في الآخر كقولك : ظننت زيداً منطلقاً ، وكان زيد منطلقاً ولا خلاف بيننا وبينهم إن زيداً يرتفع بكان ولا يرتفع بالإبتداء الذي كان يرتفع به قبل دخول كان عليه . وكل أداة دخلت على المبتدأ فلم تعمل في أحدهما لم تعمل في الآخر نحو : إنما وكانما تقول : إنما زيد منطلق ، وكانما عمرو خارج . ومن هذا ظننت إذا عملتها في المبتدأ وخبره جميعاً . وإذا ألغيتها ألغيتها عنهما جميعاً . فقد دل هذا كله على أن العامل اللفظي إذا عمل في المبتدأ عمل أيضاً في الخبر . وأنه لا يجوز أن يعمل في أحدهما دون الآخر .

ولا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب ، كما جاز في [باب (١)] كان
إلا أن يكون ظرفاً نحو : إن في الدارِ عمراً ، وإن أملك بكراً ،
لأن الظرف قد اتسع فيها فإن عطفت على إن ، وما عملت فيه اسماً
نحو : إن زيدا منطلقاً وعمرو جاز في عمرو الرفع والنصب . فالرفع
جوازه من وجهين :

أحدهما مستحسن . وهو أن تعطف على موضع إن ، وما عملت
فيه لأن موضعها (٢) رفع ، ولم يتغير معنى الابتداء عما كان عليه قبل .

والآخر أن تعطفه على الضمير المرفوع الذي في إسم الفاعل . فإن
حمل على هذا الوجه وجب أن تؤكد فيقال : إن زيدا منطلقاً هو وعمرو
كما جاء في قوله تعالى : « أسكن أنتَ وزوجك الجنة (٣) » و « إنه
يراكم هو وقبيله (٤) » .

والنصب أن تحمله على لفظ ما عملت فيه إن دون موضعها . ولكن
في هذا الباب بمنزلة إن .

فأما سائر الحروف فلا يجوز أن يحمل العطف معها على موضع
الابتداء لأن موضعه قد زال بدخولها من أجل ما تضمن من معنى

(١) زيادة من أ

(٢) في أ ، د : موضعها .

(٣) سورة البقرة ٢ : ٣٥ .

(٤) سورة الأعراف .

الفعل ولكنه يرفع على الحمل على الضمير الذي في الخبر وينصب فيثبع ما انتصب بهذه الحروف .

ويجوز دخول لام الابتداء على خبر إن وعلى اسمها إذا فصل بينهما ظرف ، فمثال دخولها على الخبر : إن زيداً لمنطلق ، وإن بكراً لأخوك (١)

(١) في حاشية الأصل : واعلم أن اللامات التي هي حروف معان ، لام الابتداء وهي أحد حروف المعاني وهي مفتوحة . وهي تدخل على المبتدأ تقول : لزيد منطلق وهي لا تغير الإعراب ولا معناه ولكنها تؤكد المعنى . وقد يتلقى بها القسم فيقال : والله لزيد منطلق . وليست هذه اللام هي التي في قولك : والله لأقومن ، والله لقد قام زيد لأنها لام القسم وهي أيضاً للتوكيد وغير مغيرة للإعراب والمعنى إلا أنها تدخل على الفعل فإن كان ماضياً كان معها قد ، فتقول : والله لقد قام . ويجوز حذف قد كما قال :

لناموا فالإن من حديث ولا صال

البيت لاسرى القيس (ديوانه ص ٣٢) وصدده :

حلفت لها بالله حلفة فاجر

وإن كان الفعل مضارعاً لم آخره النون الثقيلة ، أو الخفيفة نحو : والله لأقومن ولأقومن . وربما حذف القسم للعلم به . فتقول : لأقومن تريد والله لأقومن ، كما قال : دلنسفا بالناصية ، [سورة العلق ٩٦ : ١٥] ولام الابتداء تعلق الأفعال تقول : علمت لعمر و خارج ، فاللام علققت الفعل ، ومنعت علمت من نصب عمرو .

لام الابتداء يجوز دخولها على خبر إن المكسورة تقول : إن زيداً لمنطلق ، ويجوز دخولها وإن كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ، أو مجروراً تقول : إن زيداً لحلفك ، وإن عبد الله لمن الكرام ، وإن بشراً لوجهه حسن وكان أصل هذه اللام =

و [من قوله تعالى (١)] : « إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ (٢) » .

ومثال دخولها على الإسم : إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا ، وإِنَّ عِنْدَكَ لَبِكْرًا (٣) . فإذا دخلت هذه اللام على إِنَّ أو على خبرها علق الفاعل

== أن تدخل أول الكلام كما قالوا : لزيد منطلق فاقترض ذلك دخولها على إِنَّ ، فتقول : لإن زيداً منطلق ، ثم امتنع ذلك لأن اللام للتوكيد ، ولأن للتوكيد ، ولا يجوز دخول حرف موضوع لمعنى على حرف موضوع لذلك المعنى . كما لم يدخل حرف استفهام على حرف استفهام ، ولم يمكن دخولها على الاسم لأنهم لو قالوا : لإن زيداً منطلق لكانوا قد جمعوا بينهما أيضاً فزحلقتها فأدخلوها على الخبر فقالوا : لإن زيداً منطلق ، والأصل : لإن زيداً منطلق ، ولهذا العلة تقول : علت إن زيداً منطلق ، فتفتتح أن . فإذا أتيت بلام الابتداء قلت علت أن زيداً منطلق ، فكسرت لأنها تقدر قبل إن . فتعلق علت عن العمل . فيصير إن وما بعدها في تقدير المبتدأ ، كما كانت في قولك : علت لزيد منطلق .

وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع إذا وقع خبراً لإن فتقول : لإن زيداً ليقوم . ولا يجوز دخولها على الماضي لو قلت : لإن زيداً لقام ، لم يجوز ، وإنما جاز ذلك في الفعل المضارع لشبهه بالاسم ، ولم يجوز في الماضي لبعده شبهه بالاسم . وقد كان أبو العباس اعترض هذا الموضع فقال : لإن اللام تدخل على الماضي وأنشد :
لناموا فما إن من حديث ولا صال

فأنسك أصحابنا عليه وقالوا هذا لام القسم وتلك لام الابتداء .

(١) زيادة من ب . (٢) سورة العاديات ١٠٠ : ١١ .

(٣) في حاشية الأصل : واعلم أن أخبار لإن لا يجوز تقديمها على أسمائها إلا أن يكون الخبر مجروراً أو ظرفاً . فإن تقدم الخبر الذي هو ظرف أو مجرور بأحد حروف الجر على الاسم المنصوب فإن امتنع دخول اللام عليه لتقدمه وقربه من لإن وساخ دخولها حينئذ على الاسم المنصوب بأن لتأخره وبعده من لإن فتقول : لإن خلفك لزيداً ، وإِنَّ فِي الدَّارِ لَعَمْرًا .

الذى يلغى عنها فلم يعمل فيها وذلك نحو : علمت إن زيداً قائمٌ ، وظننت
إن في الدارِ كزيداً] وهذه الأفعال التي تعاقب وتلغى هي : ظننت
وأخواتها^(١) .

ولا تدخل اللام إلا على إسم إن أو على خبرها أو تقع قبل الخبر .
فثال وقوعها قبل الخبر قولك : إن زيداً لطعامك آكلٌ ، وإن بكراً
لغى الدارِ جالسٌ . ولو قلت : إن بكراً جالسٌ لغى الدارِ وإن زيداً
آكلٌ لطعامك لم يجوز لأنها دخلت على فضلة وشيء مستغنى عنه وإنما
تدخل على اسم إن أو خبرها لأنها لام الابتداء فحكمها أن تقع قبل
إن وإنما فصل بينهما كراهية اجتماع حرفين متفقين في المعنى^(٢) .

(١) زيادة من أ .

(٢) في حاشية الأصل : فصل واعلم أن لام الابتداء تدخل مع إن على
أربعة أشياء :

إما على الخبر إذا كان مؤخراً مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
أو فعلاً مضارعاً فتقول : إن زيداً قائمٌ ، وإن عمرأ ليذهب ، وإن عبد الله
لخلفك ، وإن جمعراً لمن الكرام ، وإن بكراً لوجهه حسن .

ولا تدخل على الخبر إذا كان فعلاً ماضياً لو قلت : إن زيداً لقام لم يجرز .
فإن جعلت اللام لام القسم جاز ويكون تقديره : لقد قام .

والوجه الثاني أن تدخل على الخبر وقد تقدم معمول الخبر وذلك كقولك :
إن زيداً خلفك قائمٌ . قائم هو الخبر وخلفك ظرف منصوب بقائم وقد تقدم
عليه . فيجوز في هذا أن تدخل اللام على قائم فتقول : إن زيداً خلفك قائمٌ .

والوجه الثالث أن تدخل على معمول الخبر إذا كان قبل الخبر كقولك : إن

زيداً لخلفك قائمٌ .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إن الذاهبة جاريتة صاحبها لأنك لا تفيد بالخبر شيئاً لم يستفد من المبتدأ وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ ومن ثم ضعف : سير به سيرٌ لأن قولك : سير به قد علم منه السير إلا أن تريد بقولك سير ضرباً من السير أى سير واحد لا سيران (١) .

== والرابع أن تدخل على الاسم إذا تأخر وتقدم خبره كقولك : إن خلفك زيداً ولزيداً ، وإن من الكرام عمراً ولعمراً .

ولا يجوز دخول لام الابتداء على معمول خبر إن إذا جاء بعد الخبر لو قلت : إن زيداً قائم خلفك ، لم يجز لأن خلفك ليس بالخبر ، وإنما هو معمول للخبر ، وقد وقعت متأخرة عن الخبر فلم يجز دخول اللام عليها وإنما جاز في قولك : إن زيداً خلفك قائم ، لأن خلفك وإن كان فضلة قد تقدم على الخبر ، فصار كأنه قد حل محله ، فدخله ما يدخل الخبر .

وهذه اللام قد بينا أن دخولها بحيث تدخل جاز سائغ لا واجب لازم . وأنها غير مغيرة للمعنى ، ولا للإعراب بل هي مؤكدة للمعنى فحسب : ولا تدخل في خبر أن المفتوحة ، ولكن وسائر أخواتها .

(١) في حاشية الأصل : إن الذاهبة جاريتة مولاها فساد هذه المسألة من قبل أن خبر المبتدأ من شرطه أن يفيد فائدة لم يفدها المبتدأ كقولك : زيد قائم ، ألا ترى أنك إذا قلت ، زيد فقد يجوز أن تخبر عنه بالقيام وبضده فقد علم أن زيداً لا يفيد ما يفيد الخبر وكذلك كل ركني جملة من شرط كل واحد من الركنين أن يفيد ما لا يفيد الآخر ولهذا قبح عند أصحابنا : سير عليه سير لأن سير قد دل على وقوع السير فليس في قولك : سير فائدة لم تستفد من سير . وسير أحمد الركنين . والسير الركن الثاني . فإن أردت بقولك : سير أى سير واحد لا سيران =

وإنما جاء في التنزيل : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ (١) » لأنه يفيد العدد متجرداً من الصغر والكبر . ولا يجوز : إن المصطلح وأخاه مختصم (٢) ،

== أو سير كله عنق أو ذميل أو غير ذلك استقامت المسألة لأن سيراً لا يدل على العنق وغيره وإنما يدل على جنس السير .

وكذلك الشرط وجوابه هما ركنا الجملة الشرطية فقد قالوا : العبد عبد والحر حر ، وإذا الناس ناس والبلاد بلاد وما أشبهه . فالجواب أن هذا لو حمل على ظاهره لم يجوز ولكمته محمول على المعنى . والمعنى : إن الحر على أخلاق الأحرار من العفة ، وما أشبه ذلك . والعبد على ما يعرف من لؤم العبيد وغيره . وإذا قد استقر ما ذكرنا لم يجوز : الذاهبة جاريتة صاحبها ، ألا ترى أن المعنى : الذى ذهبت جاريتة مولاه . فالذى مبتدأ . وذهبت فعل وهو من صلة الذى . وجاريتة ترتفع بذهبت . والهاء من جاريتة تعود إلى الذى وذهبت جاريتة صلة الذى . فصار قولك : الذى ذهبت جاريتة ، اسماً واحداً تاماً ، وصاحبها هو خبره وليس فى صاحبها فائدة لم تحصل من قولك الذى ذهبت جاريتة لأن الذى ذهبت جاريتة لا يكون إلا صاحبها . ألا ترى أنك لو قلت : الذى ذهبت جاريتة ليس مولاه ، كان فاسداً محالاً . وكذلك إذا أدخلت على المبتدأ وخبره كان ، أو إن ، أو ظننت ، أو أخواتها كان هذا حكمه .

(١) فى حاشية الأصل : قوله تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ » (سورة النساء ٤ : ١٧٦) فيه سؤال وهو أن يقال فهل يجوز أن يكونا أكثر من اثنتين ، أو أقل أو أن يكونا اثنتين . فالجواب أن القصد فى هذا إلى العدد مجرداً من الصغر والكبر ، كأنه قال : فإن كانتا اثنتين صغيرتين أو كبيرتين . أو إحداهما صغيرة ، والأخرى كبيرة فلهما الثلثان : فصار فيه من هذا الوجه فائدة .

(٢) فى حاشية الأصل : إن المصطلح وأخاه مختصم . تصحيح هذه المسألة أن تقول : إن المصطلح هو وأخوه وزيداً مختصمان . معنى الذى اصطلاح . فاصطلاح لا يكون فاعله إلا اثنين ، أو أكثر ، واختصم مثله . وفى اصطلاح اسم مضممر =

رفعت الأَخ أو نصبته . فإن زيد في المسألة اسم آخر وثني الخبر فقيل :
إن المصطلحَ [هو] (١) وأخوه وزيداً مختصمانِ استقامت [المسألة] (٢) .

وتقول : إنه زيدٌ منطلقٌ ، تريد إن القصة وإن الأمر . وقد يجوز أن
تحذف هذه الهاء في الشعر كما قال :

إن من لامٍ في بني بنتٍ حساً ن أئمه وأغصه في الخطوب (٣)

== فاعل يعود إلى الذي ، فهو ضمير واحد فيحتاج إلى أن يمطف على هذا المضمير
اسماً آخر فتقول : إن الذي اصطاح وأخوه . والأحسن أن يؤكد هذا الضمير
المرفوع ثم يمطف عليه فتقول : الذي اصطاح هو وأخوه . فإن جئت بخبر من
نحو : قائم ، وقاعد ، وعندك ، وفي الدار وما أشبهه جاز . فإن جعلت الخبر
مختصماً ، أو يختصم ، أو اختصم لم يصح حتى تقول : يختصم هو وعمرو ، وثني
مختصماً وغيره حتى يكون فيه ضمير الفاعل لاثنين إلا أنك تحتاج حينئذ أن تجعل
اسم إن اثنين لأنك لا تختبر عن الواحد باثنين لا تقول : إن زيداً قائمان .

(١) زيادة من ب ، د .

(٢) زيادة من ب .

(٣) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس (ديوانه شرح وتعميق د . محمد
حسين ، مصر ١٩٥٠ ص ٣٣٥) ويروي البيت في الديوان :

من يلني على ابنة حسا ن أئمه وأغصه في الخطوب

وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٣٩) قال الأعمى الشنتمري
في هامش الكتاب : الشاهد في جمل د من ، للجزء مع إضمار المنصوب بأن
ضرورة ، ولذلك جزم ألمه والتقدير : إن من يلني في تولى هؤلاء القوم ، والتعويل
عليهم في الخطوب ألمه ، وأعص أمره في كل خطب يصيبي .

وأشدنا على بن سليمان الأخفش :
فليتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ

وشركٌ عني ما ارتوى الماءُ مُرتوى (١)

ويروى وشركٌ بالنصب ومرتوٍ مرفوع والماء مرفوع إن حملتَ العطف
على كان كان مرتوٍ في موضع نصب وإن حملته على ليت نصبت قوله :
وشرك ومرتوٍ مرفوع .

= في حاشية الأصل : قوله : من لام في بنى بنت حسان ، يريد : لأنه من لام
ولا يجوز أن يجعل من اسمها لإن ، فتسكون في موضع نصب بها لأن من هذه مجازاة
الآتري أنه قد جزم جوابها ، فقال : ألمه . وأسما . المجازاة لا ينصبها ما قبلها
البتة . فلما بطل ذلك لم يستقم البيت إلا على حذف الهاء التي هي ضمير الأمر
والشأن . والضمير المنصوب المتصل يحسن حذفه إذا كان في الصلة ، كقوله تعالى :
« أهذا الذي بعث الله رسولا ، (الفرقان ٢٥ : ٤١) أي بعثه . ويجوز حذفه
في الصفة جوازاً معتدلاً ، كقولك : الناس رجالان رجل أكرمت ، ورجل أهنت
أي أكرمته وأهنته . ويقبح حذفه من الخبر إذا لم يكن في صلة ، ولا صفة
كقولك : زيد ضربت أي ضربته . وهو مع ذلك جائز في الشعر فلذلك أجزنا :
إن من لام .

(١) البيت ليزيد بن الحسك بن أبي العاص (شرح شواهد الكشاف لمح
الدين أفندي مصر ١٩٢٥ ص ١٤٩) .

في حاشية الأصل : قوله : فليت كَفَافًا . . . البيت تقديره : فليت أي فليت
الأمر والشأن كان خيرك كاه كفافاً ، فضمير الأمر والشأن هو اسم ليت وكفافاً
كان خيرك جملة مركبة من كان واسمها وخبرها وهي خبر ليت وهي خالية من
ضمير لأنها مفسرة لضمير الأمر والشأن . وكان هذه زمانية لها اسم وخبر =

== فاسمها خيرك وخبرها كفافا وقدم على كان وتقديمه جائز . فأما قوله : وشرك
عنى فيجوز رفعه ونصبه . أما الرفع فعلى أن تعطفه على خيرك حتى يصير المعنى :
فليت الأمر كان خيرك كفافا وكان شرك مرتوا عنى . وعلى هذا التقدير يكون
مرتوا فى موضع نصب لأنه خبر كان . ونظيره من الكلام : كان زيد قائما وعمرو
قاعداً وليس هذا عطفاً على عاملين لأنك إنما عطفت على كان وحدها وهى عامل
واحد إلا أنه يعمل عاملين الرفع والنصب . ومرتو خبر كان وسكن الياء ضرورة .
ويجوز أن يكون سكنها للقفية أيضا .

وأما النصب فقال : إن حملت العطف على كان كان مرتو فى موضع نصب
وإن حملته على ليت نصبت قوله شرك . ومرتو مرفوع وقوله إن حملت شرك على
كان بمعنى إن عطفت شرك على خيرك وقوله إن حملته على ليت نصبت مرتو .
وإن حملت شرك على ليت أخرى محذوفة فيكون التقدير : وليت شرك مرتو .
فنصبت شرك بليت هذه الثانية ، ويكون مرتو خبراً لها مرفوعاً بها . وجاز
حذف ليت لتقدمها فى صدر البيت ، وليس هذا إضماراً لليت ولكنه حذف لها
على نية الإعتداد بها كأنها فى اللفظ كقول روبة :

خير عفاك الله

[فى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، مصر
١٩٥٦ ج ٢ ص ١٦٩ : وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله وهو
ضربان مماعى ، كقول روبة : خير والحمد لله . جواباً لمن قال له : كيف أصبحت]
وأما عن فى قوله : عنى ، فتعلقة بمرتو . وعنى فى موضع نصب بمرتو وتقديره :
وليت شرك مرتو عنى . هذا إذا نصبت شرك . فإن رفعت فتقديره : وليت
الأمر كان شرك مرتو .

وأما : ما ارتوى الماء ، فوصولة مصدرية . فارتوى بمنزلة الارتواء . وهذا
كقولك : أعجبتني ما فعلت ، أى فعلك . وفى ماهذه المصدرية قولان لأصحابنا ، =

== أحدهما لأنها لمسم يعود إليها من صلتها راجع .
والقول الآخر إنها حرف بمنزلة أن الناصبة للفعل ولا يعود إليها من صلتها
راجع . وهاهنا مضاف محذوف تقديره : ومن الارتواء . فحذف المضاف ،
وأقيم المضاف إليه مقامه وهو المصدر فأعرب بإعراب المضاف المحذوف ، فنصب
نصب الظرف . فما أرتوى في موضع مصدر منضوب نصب الظرف ظرف الزمان .
فما هذه مصدرية ظرفيه زمانية .

وأما : ما أرتوى ، فعناه روى يقال : أروى وأرتوى بمعنى . وقد جاء
فعل ، واقتمل بمعنى من الصحيح والمعتل قالوا : رقيت في السلم ، وارتقيت .
وخطفه ، واختطفه . وقد جاء فعل ، واقتمل أيضا بمعنى قالوا . قدر ، واقتمس .
وعلا ، واعتلى فارتوى بمعنى روى . ومرتو بمعنى راو . وأما الماء ، فقد
أنشدوه رفعا ونصبا . فالرفع فيه هو الجيد المعتمد ، وعليه يجب أن يقع التعويل .
وأما النصب فله وجه وفيه بهد وأنا أي بينهما .
أما إذا رفعت الماء فله تأويلان :

أحدهما أن يراد به : ما أرتوى أهل الماء ، فحذف المضاف وأقام المضاف
إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه . ومعناه : ليت شرك مرتو عنى أبدا ما أرتوى
أهل الماء .

والوجه الآخر في رفع الماء ليس على حذف المضاف ، ولكن تقديره
ما أرتوى الماء نفسه أي روى . وصف الماء بالرى ، وجزله ذلك لأنه قد
وصف بضده قال :

وجبت هجيرا يترك الماء صاديا

[هذا عجز بيت لأبي الطيب المتينى (ديوانه ص ٤٤١) وصدده : لقيت

المروى والشناخيب دونه]

== وأما من نصب الماء فوجهه أن يضم في ارتوى فاعلا تقديره : ما ارتوى
الناس الماء . وإنما يضم وإن لم يتقدم ذكره للعلم به كما حكى سيديويه عنهم : إذا
كان غداً فأتى أى إذا كان ما نحن فيه من السلامه وغيرها غداً فأتى . ومثله :
فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضياً

[البيت لسوار بن المضرب . الكامل للبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
والسيد شحاته ، القاهرة ١٩٥٦ ج ٢ ص ١٠٢]

تقديره : فإن كان لا يرضيك شأنى وما أنا عليه . فأضمره ولم يجر له ذكر
للعلم به . كذلك أيضاً يجوز أن يضم في ارتوى أسماً فاعلاً مرتفعاً متصلاً
بالفعل مستتراً فيه لم يتقدم لفظه لكنه علم ، فأضمر ثم حذف الباء من قوله :
بالماء ، فصار ما ارتوى الماء ، كما تقول : تزوجت بفلانة ، وتزوجت فلانة .
وسميته زيداً . وسميته يزيد . وبعض من ينصب الماء في هذا البيت يخاطب فيه .
فيقول تقديره : ما ارتوى الماء مرتوياً أى شرب الماء شارب أى أبدأ . ولعمري لأنه
بمعنى الأبد إلا أن هذا التقدير فاسد لأنه يجعل مرتوياً فاعلاً لارتوى . وهذا فاسد
لأننا قد بينا أن مرتوياً يكون إما خبراً لسكان ، أو خبراً للبيت . وإذا كان خبراً
لسكان لم يكن فاعلاً لارتوى . وكذلك إذا كان خبراً للبيت لم يكن أيضاً فاعلاً لارتوى
وهذا واضح . فإن قلت فكيف علفت عن بمرتو ، وليس من كلامهم : ارتويت
عن كذا ، وإنما يقولون : ارتويت من كذا ، ورويت من الماء وبالماء . فالجواب
إن عن تعلقت بمرتو على طريق المعنى ، ولم يتعلق به على موجب لفظه وذلك
أنه أراد : بمرتو كاف ، كأنه قال : وايت شرك كاف عنى فعدى مرتوياً بعن
لما كان في معنى الكف . ونظيره قول الفرزدق :

قد قتل الله زباداً عنى

[صدره :

كيف تراني قالبا بجني

وقد تدخل ما على إنَّ فتكفها (١) عن عملها النصب وذلك نحو قوله :
« إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَحْشَاهَا (٢) » وكذلك كأن ، قال الله عز وجل :
« كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ (٣) » وكذلك لعل ، قال الشاعر :
« أَعْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا (٤) »

الاقْتِضَابُ فِي شَرْحِ أَدَبِ السَّكَانِبِ لِابْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ ص ٢٤٣] .
لأنه أراد : صرفه عنى . ومنه قوله تعالى : « الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ » (سورة
البقرة ٢ : ١٨٧) ولا يقال : رفثت إلى المرأة . وإنما جاز لأنه في معنى الإفضاء .
ومن ذلك : بمن حملن به . أى حملن به .
[هذه العبارة جزء من البيت لأبي كبير الهذلي (ديوان الهذليين دار الكتب
القاهرة ١٩٤٨ ، القسم الثاني ص ٩٢) ويروى :
من حملن به وهن عواقد حبك الثياب فثب غير مشقل]
(١) في أ : فتناغيها .
(٢) سورة النازعات ٧٩ : ٤٥ .
(٣) سورة الأنفال ٨ : ٦ .
(٤) البيت للفردق (ديوانه بيروت ١٩٦٠ ج ١ ص ١٨٠) .
أنشده شاهداً على أن ما إذا لحقت لعل كفتها عن العمل وأزالت اختصاصها
بالأسماء فجاز أن يليها الفعل والفاعل (شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ١١)
(شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٥٧) .

باب من إن وأن (١)

وعمل أن المفتوحة كعمل إن المكسورة . ومعناها مختلف لأن [أن (٢)] المفتوحة مع ما بعدها [من الإسم والخبر (٣)] في تأويل اسم تقول : بلغنى أنك منطلق . فيكون المعنى : بلغنى انطلاقك . فوضع أن وما بعدها من الإسم والخبر رفع بالفعل . وعجبت من أنك منطلق فيكون في موضع جر . وعلمت أنك منطلق ، فيكون في موضع نصب .

وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذى يتعاقب عليه الابتداء والفعل (٤) . فإن اختص الموضع بالإسم دون الفعل ، والفعل دون الإسم وقعت المفتوحة [فيه (٥)] دون المكسورة .

(١) في حاشية الأصل : إن ، وأن حرفان ربما عدتهما أصحابنا حرفاً واحداً لانفاق عملهما ، وتقارب لفظهما . وحقيقة الأمر فيهما إنهما حرفان اثنان يختص كل واحد منهما بموطن غير موطن صاحبه .

(٢) زيادة من أ ، ب .

(٣) زيادة من أ .

(٤) في حاشية الأصل : أما إن المكسورة فتقع في كل موضع يشترك فيه الابتداء والفعل وذلك كقوالك : إن زيدا منطلق . ألا ترى أنك لو أمصقت إن من الكلام لقلت : زيد منطلق ، أو كان زيد منطلقاً ، أو ظننت زيدا منطلقاً . وليست إن المكسورة مع ما بعد في تقدير انهم واحد ،

(٥) زيادة من أ .

فمن المواضع التي تكسر فيها قولك مبتدئاً : إنَّ زَيْدًا منطلقٌ

كسرت إن لأنَّ الموضع يصلح للاسم والفعل وكذلك إذا وقعت بعد الاسم الموصول كقولك : أَعْطَيْتُهُ مَا إِنَّ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيْدٍ مَا مَعَكَ وقال الله عز وجل : « وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ (١) » ألا ترى أن الموصول يوصل تارة بالاسم وتارة بالفعل وكذلك الحكاية كقولك : قال زيدٌ إن عمراً منطلقٌ .

وتقول : لولا أَنَّكَ جِئْتَنِي كَعَاقِبَتُ زَيْدًا ، فتفتح إنَّ لأنَّ الموضع يختص بالاسم . وتقول لولا أَنَّهُ جَاءَ لَأَكْرَمْتُهُ ، فتفتح لأنَّ الموضع يختص بالفعل (٢) .

فإذا وقعت المكسورة والمفتوحة في موضع فالتأويل مختلف ، تقول : أول ما أقول إني أحمدُ اللهَ (٣) . فتكسر الهمزة من إني وتفتحها .

(١) سورة القصص ٢٨ : ٧٦ .

(٢) في حاشية الأصل : وأما أن المفتوحة فتقع في كل موضع يختص بالابتداء أو الفعل ولهذا كانت مفتوحة بعد لولا التي لا تمنع الشيء لوجود غيره فتقول : لولا أَنَّكَ زَرْتَنِي لَهَجَرْتِكَ ، لأنَّكَ تقول : لولا زيد . ولا يقع بعد لولا هذا إلا المبتدأ . وتقول : لو أَنَّكَ زَرْتَنِي لَأَكْرَمْتِكَ فتفتحها أيضاً لأنَّ لولا يقع بعدها إلا الفعل .

(٣) في حاشية الأصل : وتقول : أول ما أقول إني أحمد الله . هذا الكلام يجوز فيه أن تفتح إن وتكسرهما على تقديرين مختلفين . أما إذا كسرهما فإنَّ إن ، وما عملت فيه في موضع نصب على القول أي أول قولِي هذا اللفظ أعني إني أحمد الله =

فإذا كسرتها كان كقولك : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره :
أولُ قولي إني أحمدُ الله ثابتٌ أو موجودٌ . وإذا فتحت الهمزة من إني
كان التقدير : أولُ قولي أني أحمدُ الله ، كأنه قال : أولُ قولي الحمدُ لله .
فجاز لأن الثاني هو الأول . كما تقول : أولُ شأني أني خارجٌ ،
فتفتح لأن الخروج شأن وأمر .

وتقول : ما رأيته مُذْ أَنْ اللهُ خَلَقَنِي (١) ، فتفتح أن بعد مذ

فإني أحمد الله ، متصل بالقول . والقول صلة لما . وما مجرورة الموضع بإضافة
أول إليها . فصار إني أحمد الله ، من جملة المبتدأ . والمبتدأ لا بد له من خبر ،
فيكون الخبر على هذا محذوفاً تقديره : ثابت أو موجود ، أو ما أشبه ذلك .
فيكون التقدير : إني أحمد الله ثابت .

وأما إذا فتحت إن ، فالمبتدأ قولك : أول ما أقول . انتهى المبتدأ ولم يبق من
الفاظه شيء . وقولك : أني أحمد الله ، في تقدير المصدر ، وهو في تقدير حمدي الله
فإني أحمد الله ، هو الخبر وهو في موضع مصدر مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي
هو : أول ما أقول . فالتقدير : أول قولي حمدي الله . ولا يحتاج في هذا إلى حذف
الخبر . وإذا قيل إن الخبر هو مضمرة عند هذا فإن المعنى : أول ما أقول قولي إني
أحمد الله كان هذا مذهباً واضحاً كأنه قال : أول ما أقول هذا القول .

١ - في حاشية الأصل : فأما قوله : ما رأيته مذ أن الله خلقني ، فلا يجوز
في أن هنا إلا الفتح . وتقدير الكلام : ما رأيته مذ خلق الله إياي . ولا بد من
تقدير مضاف محذوف ، وذلك إن مذ سواء جررت ما بعدها ، أو رفعت فلا
يكون إلا زماناً . فتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ويوم الجمعة . فإذا كان كذلك
احتجت أن تقدره بأحد أسماء الزمان ، وتضيفه إلى خلق الله إياي كأنك قلت :
ما رأيته مذ زمن خلق الله إياي ، بالرفع والجر ، ثم حذفتم المضاف وهو الزمن ،

[أى مذ زمن خَلَقِ اللهُ إِبْرَاهِيمَ (١)] ولا بد من أن تقدر حذف المضاف قبلُ إن جعلت مذ حرفاً ، أو إسما . [وإذا كان حرفاً لم يدخل إلا على أسماء الزمان ، وإذا كان مبتدأ كان من أسماء الزمان (٢)] .

ولو قلت : علمتُ أَنَّ يَقُومَ زَيْدٌ ، فنصب الفعل بأنَّ لم يحز لأن هذا من مواضع أنَّ لأنه مما قد ثبت واستقر . كما لا يحسن : أرجو إِيَّاكَ تَقُومُ ، وأطعمُ إِيَّاكَ تُعْطِينِي لِأَنَّهُ مما لم يثبت ولم يستقر ولكن تقول : أرجو أَنَّ تَقُومَ ، وأطعمُ أَنَّ تُعْطِينِي ، وفي التنزيل : « والَّذِي أَطْعَمُ أَنْ يَغْفَرَ لِي (٣) » فإن وقعت بعد علمت أن الخفيفة كانت مخففة من الثقيلة كقوله عز وجل : « أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا (٤) » [تقديره : إنه لا يرجع إليهم قولاً (٥)] .

وأما حسبت وأخواتها فتقع بعدها الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة وقد قرئ : « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً (٦) » رفعا ونصباً .

= وأقت المضاف إليه وهو المصدر مقامه فصار ما رأيته مذ خلق الله إِبْرَاهِيمَ ، ثم وضعت أن مع اسمها وخبرها في موضع المصدر فقلت : ما رأيته مذ أن الله خلقني .

- ١ - زيادة من أ .
- ٢ - زيادة من أ .
- ٣ - سورة الشعراء ٢٦ : ٨٢ .
- ٤ - سورة طه ٢٠ : ٨٩ .
- ٥ - زيادة من أ .
- ٦ - سورة المائدة ٥ : ٧١ .

باب ظننت وأخوتها

وهي ظننت وحسبت وأرى (١) وعلمت ورأيت إذا لم يرد [به (٢)]
إدراك البصر وزعمت [ونبتت (٣)] فهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر
فتنصب [الاسم (٤)] الذي كان مبتدأ بأنه المفعول الأول وتنصب
[الاسم (٥)] الذي كان يرتفع بأنه خبر الابتداء بأنه المفعول الثاني
وذلك قولك : ظننت عبدَ الله خارجاً . وِخَلْتُ بَكَرًا شَاخِصًا وَأَرَى
زيداً ذاهباً : وقد تقع في موضع المفعول الثاني الجمل التي وقعت اخباراً

١ - في حاشية الأصل : أرى بمعنى ظننت يتعدى إلى مفعولين . وتحقيق
الكلام أنها منقولة من رأيت التي تتعدى إلى مفعولين قبل النقل فلما نقلت تعدت
إلى ثلاثة كما تعدت أعلمت إلى ثلاثة ثم لما ردت إلى ما لم يسم فاعله تعدت إلى
مفعولين على قياس الباب ثم دلت من بعد على الشك فيه . وهذا يكاد يشهد لمن
قال إن الأفعال التي بنيت لما لم يسم فاعله أصول برءوسها غير مراعى بها ما يجوز
أن يكون منقولة عنه .

وأما من قال إنها فروع فله أن يقول إذا كان مثل حم وسل وزكم محمولاً على
أفعال بنيت لما سمي فاعله من طريق المعنى لم يتمتع أن تقول : هذا الفعل في الظاهر
منقول مما هو لليقين وفي المعنى مما يدل على الشك .

٢ - زيادة من أ .

٣ - زيادة من ب .

٤ - زيادة من أ .

٥ - زيادة من أ .

للمبتدأ وكذلك في باب كان وإنّ وذلك قولك : ظننتُ زيداً أبوه منطلقٌ
فموضوع الجملة التي هي : أبوه منطلقٌ نصب لوقوعها في موضع المفعول
الثاني ، قال [الشاعر (١)] .

فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكمُ
فإني شريتُ الحِلْمَ بعدكِ بالجهلِ (٢)

وإذا ابتدأت بهذه الأفعال ، فقلت : ظننتُ زيداً منطلقاً عملتها
في المفعولين (٣) . وإن وسطتها ، أو آخرتها كنت بالخيار في الإعمال
والإلغاء (٤) . وذلك قولك : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، وبكسرٍ حَسِبْتُ
شخصاً .

١ - زيادة من ب .

٢ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين القسم الأول ص ٢٦)
استشهد به أبو علي ، على وقوع جملة كنت أجهل مفعولاً ثانياً لتزعميني (إيضاح
شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٦) .

والبيت ، من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٦١)

٣ - في حاشية الأصل ظننت وأخواتها إذا تقدمت على المبتدأ وخبره
فقياسهما أن تعمل البتة ولا يجوز إلغاؤها لأن تقدمها عناية بها وترك عملها إنما
هو لأننا نعتقد فيها أنها بمنزلة اللغو في الكلام وهذا لا يكون مع عناية التقدم .
وقد قال سيديويه إنما يقدمون الذي شأنه أهم لهم وهم به أعنى فعلى هذا ليس إلا
الأعمال مع التقدم .

٤ - في حاشية الأصل : فأما إذا توسطت فأنت فيها بالخيار إن شئت
الغيت وإن شئت أعملت .

قال الشاعر :

أَبِالْأَرَاجِيْزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِي
وَفِي الْأَرَاجِيْزِ خَلْتُ اللُّؤْمَ وَالخَوْرُ (١)

= أما من ألقى فعلته أن يقول قد تقدم المبتدأ ولا بدله من خبر وخبره من شأنه أن يكون إلى جانبه وألا يفصل بينه وبينه . كما أن الفعل والفاعل كذلك . فصار تقدم أحدهما بمنزلة تقدميهما معاً والاختيار إذا تقدما معا أن تكون هذه الأفعال ملغاة .

وأما من عملها إذا توسطت فعلته أن يقول : إن المفعولين في هذا الباب بمنزلة المفعول الواحد في ضربت زيدا ، وكما أن المفعول الواحد يتقدم على ضرب ، ولا يخرجه ذلك عن عمله . كذلك ظننت وأخواتها إذا وقعت بين المفعولين وصار تقدم أحدهما بمنزلة تقدم الآخر لم يمنعها ذلك من العمل على أن ظننت وأخواتها تنفصل عن ضربت لأنه يضعف جواز عملها في المفعولين للتقدم . وذلك أن ظننت وأخواتها يغمان في المبتدأ وخبره ، وضربت ليست كذلك فقد شابهت من هنا الحروف ، وما يجرى مجراها . ألا ترى أن كان لا يجوز فيها أن يتقدم المرفوع على كان وهو مرفوع بها ، وإنما يرتفع بالإبتداء إذا تقدم ، وإنما يجوز تقديم الخبر وحده . وإن لا يجوز فيها أن تعمل مقدماً أجد الإسمين فيها على الآخر إلا إذا كان ظرفاً . فقد بان أن ظننت وأخواتها من باب ما يدخل على المبتدأ وخبره فلا يسوغ عملها فيهما مع تأخيرها عنهما إلا على ضعف وتأويل لا يقاس عليه .

فأما إذا تأخرت فإنها بمنزلتها في التقدم عليهما . فكما لا تكون مع التقدم عليهما ملغاة ولا يجوز ذلك ، كذلك لا يكون مع التأخر بعدها معاملة إلا على ضعف . (١) البيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٦١) ونسبه إلى اللعين المنقرى يهجو الحجاج .

الشاهد في « خلت » حيث ألقى عملها لتوسطها بين مفعوليهما .
(انظر فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعين ص ١٤٤) .

فقولك في الأراجيز إذا ألغيت خلت في موضع رفع بأنه خبر
 المبتدأ [ومقدم عليه (١)] ولو أعمت خلت كان في موضع نصب
 من حيث كان يكون (٢) في موضع المفعول الثاني . وتقول :
 زيدٌ ظننته منطلقاً ، فتجمل الهاء إن شئت ضميراً لزيد ، وإن شئت
 ضميراً للمصدر . فإن جمعت الهاء لزيد ، فإن زيدا يرتفع بالابتداء ،
 وقولك : ظننته منطلقاً في موضع خبره . وإن شئت نصبت زيدا في قول
 من قال : زيدا ضربتهُ ، فقلت : زيدا ظننته منطلقاً (فإن جمعت الهاء
 كناية عن المصدر نصبت فقلت : زيدا ظننته منطلقاً (٣) . كأنك
 قلت : زيدا ظننتُ ظناً منطلقاً . فإن ألغيت ظننت إذا عديته إلى
 المصدر ، كما تلغيه إذا لم تعده رفعت فقلت : زيدٌ ظننته منطلق ، كما
 تقول : زيد ظننتُ منطلقاً ، وأقبح من هذا أن تقول : زيد ظننتُ ظناً
 منطلقاً (٤) . فإن قدمت ظننته فقلت : ظننته زيدا منطلقاً ، لم يكن
 فيهما إلا النصب ، كما لم يكن إلا النصب إذا لم تعد الفعل إلى المصدر

(١) زيادة من أ

(٢) في ب : من حيث أن يكون .

(٣) ساقط من أ ،

(٤) في حاشية الأصل : قوله : وأقبح من هذا أن تقول : زيد ظننت ظناً
 منطلق ، لأنه يصير بمنزلة ظننت ظننت ، تم لا يعمل ، وهذا أقبح من الهاء التي
 هي ضميره . وإذا كنا قد استعجبنا الإلغاء ، فنحن بلفظ الفعل لا محالة أشد
 استعجاباً .

لأن الفعل إذا عدى إلى المصدر فقدم لم يبلغ . كما لا يلغى إذا لم يعد إليه .
وإذا قلت : ظننتُ ذاك كان ذلك إشارة إلى المصدر (١) ، كأنك قلت :
ظننتُ ذلك الظنَّ . ولو كان إشارة إلى غيره لم يكن من المفعول الثاني
بد إلا أن تجعل الظن بمعنى التهمة ، فإنه يجوز حينئذ الاختصار فيه على
مفعول واحد . وعلى هذا قوله تعالى : « وما هو على الغيبِ بظنينٍ (٢) »
أى بمتهم . ومن قرأ : بظنين بالضاد أراد أنه لا يبخل بما عنده من علم
الوحي ، فلا يعلم أحداً به حتى يأخذ عليه حلوانا كما يفعل السكهان .

(١) في حاشية الأصل : ظننت ذلك ، لا يخصلو أن يكون إشارة إلى المصدر
أو إشارة إلى أحد المفعولين ، وهذا ما قاله أحد . أو إشارة إلى المفعولين جميعاً
وهذا قول الفراء وهو فاسد لأن ظننت وأخواتها إنما تعمل في الجمل التي هي من
المبتدأ والخبر . وهذه الجمل بينها وبين « ذلك » مباينات ، فدل على أنها ليست
نائبة عنها ولا جارية مجراها . منها أن « ذلك » معرفة من حيث كان إسماً للإشارة .
والجمله نكرة بلا خلاف . ومنها أن ذلك مفرد وهذه جملة . ومنها أنها تقع في
موضع الحال ، وذلك لا يكون حالا البتة لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وذلك
معرفة . ومنها أن الجملة يستقل بها الكلام ، وذلك لا يفيد البتة .

(٢) سورة التكوين ٢٤: ٨١

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل

وذلك أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها ، والمصادر التي أعملت عمل الفعل ، والأسماء التي سميت بها الأفعال (١) .

(١) في حاشية الأصل : الذي ذكره مخالف ترتيب سيبويه لأنه ذكر أسماء الفاعلين ثم المصادر ثم الصفات المشبهة ثم الأسماء التي سميت بها الأفعال . أما أسماء الفاعلين فأولى الأشياء بالتقدم . وإنما كانت كذلك من حيث كانت على أوزان الأفعال في حركاتها وسكونها ، ومشتقة منها ومتحملة من الضمير ما تتحملة ، وتتعدى إلى مفعول واثنين وثلاثة . فإن قيل ألا كانت المصادر أولى بالتقديم لأنها أصل الأفعال . قيل هي وإن كانت أصلاً للأفعال فإنها فروع في العمل فلهذه العلة قدم اسم الفاعل وإن كان فرع الفرع . ثم المصادر لأنها أمكن في العمل من غيرها الذي بعدها ، ألا تراها تتعدى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة ، وتضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى ، وتحتمل الضمير إذا وقعت نائبة عن الفعل في الأمر عند أبي علي نحو : ضرباً زيداً ، وما أشبه ذلك . ثم الصفات أقوى من الأسماء التي سمي بها الأفعال لأنها وإن كانت لاتعمل في المفعول الصريح ، وإنما تعمل في التمييز الذي شبهه فإنها تجري مجرى اسم الفاعل في كونها جارية على المذكر بصورة ، وعلى المؤنث بصورة ، وتجمع بالواو والنون ، والآلف والتاء . فلما كانت كذلك كانت أقوى من أسماء الأفعال .

فأما وجه تقديم أبي علي الصفة على المصدر فإنما هو من حيث كانت محمولة على الفعل ، وجارية مجراه ، فصار كأنها معه أعني اسم الفاعل من باب واحد قدمها لفظاً .

باب أسماء الفاعلين والمفعولين

اسم الفاعل على ثلاثة أضرب : أحدها أن يكون لما مضى والآخر أن يكون للحال والثالث أن يكون للمستقبل .

فالذى يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو للمستقبل دون ما مضى وإنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان جارياً عليه في حركته وسكونه وتأنيته وتذكيره وإنه يشي ويجمع بالواو والذمن أو الألف والتاء كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع . واسم المفعول في ذلك كاسم الفاعل . وإنما يعمل عمل الفعل إذا جرى وصفاً [على موصوف (١)] أو خبراً لمبتدئاً أو حالاً لذى حال وذلك قولك : مررت برجل قائم أبوه ، وبغلام ضارب أبوه عمراً ، وبامرأة معط أبوها زيدا درهما . فقائم ، وضارب ومعط عملت عمل أفعالها التي يجرى اسم الفاعل عليها . وكذلك تقول : زيد قائم أبوه ، وبكره قائم جاريتيه ، وهذا زيد قائم غلامه . فقائم حال لزيد . وجاز ذلك للذكر الراجع من الصفة إلى الموصوف ومن الخبر إلى المبتدئ ، ومن الحال إلى ذى الحال .

واسم المفعول به في ذلك يجرى مجرى اسم الفاعل تقول : مررت برجل مضروب أبوه (٢) ، وبغلام معط أبوه درهماً كما تقول :

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) في أب ، ح ، د : أخوه .

مررتُ برجلٍ يُضربُ أخوه ، وبغلامٍ يُعطيُ أخوه درهماً . وما يجري
هذا الجري قولك : أفأثمُّ أخواك ، وما ذاهبُ غلاماك (١) . فإذا كان
اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل لو قلت : مررتُ برجلٍ
ضاربٍ أبوه زيداً أمس لم يحز . وقد أجاز بعضهم ذلك واحتج بقوله
عز وجل : « وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد (٢) » وقال من لم يحزه
إن هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك لأنها حكاية حال . قالوا
إنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل لمشابهته الفعل ، فكما أعرب المضارع
إذا كان للحال والمستقبل (٣) كذلك أعمل اسم الفاعل عمل الفعل .
وكالم يعرب الفعل الماضي كذلك لم يعمل اسم الماعل إذا كان للماضي .
وتقول : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو غداً ، فتحذف التنوين ليخف
اللفظ بالحذف ، والمعنى معنى الإعمال وثبات التنوين (٤) وعلى هذا قوله

(١) في أ، د : أذاهب غلاماك .

(٢) سورة الكهف ١٨ : ١٨ .

(٣) في د : الاستقبال .

(٤) في حاشية الأصل : واسم الفاعل يعمل على وجهين أحدهما أن يضاف
ويكون معناه معنى المنون . والآخر أن يكون منونا .

أما من ترك التنوين فإنه قائل : إن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل والفعل
لا تنوين معه فكذلك اسم الفاعل .

وأما من نون فإنه يقول : الفعل لم يبن على الإضافة ولا يجوز فيه ذلك وإنما
بني على أن يكون الفاعل والمفعول منفصلين لامتصلين ففصل بينهما بالتنوين
على أن الباب للتنوين لا الإضافة . والدليل على ذلك أنه إذا قال : مررت برجلٍ =

تعالى : « فلما رأوه عارضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قالوا هذا عارضٌ مُمَطَّرٌنا(١) »
وقوله عز وجل : « كلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ(٢) » وقوله عز وجل :
« إلا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا(٣) » وقال الشاعر :

سَلِّ الهمومَ بكلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَمِّسٍ(٤)
فالغنى فيه التنوين والنصب .

فأما قولهم : هذا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ درهما . فدرهم نصب(٥) على

ضارب عمرو غداً ، لا يخلو من إرادة التنوين ، أوتركه . فالذى يدل على أنه لا بد
من إرادته إن ضاربا مضاف الى عمرو . والمضاف الى المعرفة معرفة ، ورجل
نكرة ، وصفة النكرة لا تكون إلا نكرة . فلا بد من تقديم الانفصال حتى تكون
النكرة صفة للنكرة .

(١) سورة الاحقاف ٤٦ : ٢٤ .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ١٨٥ .

(٣) سورة مريم ١٩ : ٩٣ .

(٤) البيت من شواهد سيديويه في السكتاب (ج ١ ص ٨٥) ونسبه الى
المرار الأسدي .

الشاهد فيه اضافة اسم الفاعل على جهة التخييف ، وان كان بمعنى الاستقبال
مراعاة للإسمية التي هي أصله ، ومعناه الانفصال والعمل . ولذلك بقي معطى رأسه
على نكرته فوصف بالنكرة التي بعده والدليل على تنكيره أيضا دخول « كل » ،
عليه إذ لا تدخل إلا على النكرات (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٧) .

في حاشية الأصل : معطى رأسه أى غير جموح . والصهبة لون يضرب الى الخمر
إلا أنه لون يضرب الى البياض مع هذا ولأنه غالب عليه الخمر . وقوله : متعمس
يدل على هذا لأن العيس البياض .

(٥) في ب : يتنصب .

إضمار فعل دل عليه معطية . ومثل ذلك قوله عز وجل : « فالتى الاصباح
وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حساباً^(١) » ولو قلت :
هذا ضاربُ زيدِ اليومَ وغداً عمراً^(٢) ، لكان قبيحاً نصبت عمراً أو
جررته انفصلاً بين حرف العطف وما عطف به بالظرف . وقد جاء
ذلك في الشعر قال الأعشى :

(١) في حاشية الأصل : الذى رووه فى قوله تعالى : « جاعل الليل سكناً »
(سورة الأنعام ٩٦:٦) من أن سكناً منصوب بفعل مضمّر يقتضى أن يكون
جاعل هذا من جعل المتعدية الى المفعول واحد والمضمّر الذى قدره هو جعل
المتعدية الى مفعولين لأنه محال أن يقال : جعل سكناً وإنما الواجب : جعله سكناً
لا محالة . وإذا كان كذلك كان المضمّر من غير جنس المظهر فكيف يدخل عليه
وكأن تقول هذا وهم والله أعلم بالصواب .

(٢) فى حاشية الأصل : هذا بيان لما أدى إليه التأمل وكشف عنه النظر . واعلم
أنه لا يتم لنا أن نجعل الظرف اذا وقع بين الواو وبين المفعول فى قولنا : هو ضارب
زيداً اليوم وغداً عمراً ، فصلاً حتى تجعل الواو لا تعطف من جميع مفعولات
الفعل . وما يعمل عمل الفعل إلا شيئاً واحداً وأن تجعلها فى قولنا : أعطيت
زيداً درهماً وعمراً ديناراً ، لا تصنع شيئاً أكثر من أن يعطف عمراً على زيد ، ولا
تجعل لها فى نصب الدينار تأثيراً ولا تجعلها قد نابت عن أعطيت ، كما نابت عنه
فى نصب عمرو ، وذلك ما لا شبهة فى امتناع القول به . وإذا لم يصح القول بذلك
كان حال الظرف مع المفعول كحال المفعول الثانى مع الأول . وكما أنك اذا قلت :
أعطيت زيدا الدرهم والدينار عمراً ، لم يكن الدينار فصلاً بين الواو وما عطف
بها لسنن تقدماً لأحد معمولها على الآخر . كذلك اذا قلت : هو ضارب زيداً
اليوم وغداً عمراً ، لم يكن غداً فصلاً بين الواو ، وما عطف بها بل تقدماً لمعمول
ها على معمول ذلك . كما ينوب العامل فى نصب المفعول ، كذلك ينوب عنه فى نصب
الظرف ، ولبس الظرف معمول شيء غيرها حتى يكون فصلاً بينه وبين ما عطف به =

ولا هي عاطفة للمفعول وحده دون الظرف بل هي عاطفة لها جميعاً . وسبب
الشبهة في هذا إن العادة قد جرت بأن يوضع بين معمولات العامل على واحد غداً ،
فيقال قد عطفنا الواو كذا على كذا ولا يعرض لذكر الباقي .

وإذا قيل : ضربت زيدا أمس وعمراً اليوم ، قالوا عطفنا الواو عمراً على
زيد ، وانتصب اليوم على الظرف ، وذلك للتقريب على المتعلم ولو كان الحرف
لا يعطف من معمولات الفعل إلا واحداً ، وكان ما عدا ذلك الواحد غير داخل
في حكمه لكان ينبغي إذا قلت : أعطى زيد عمراً وبكر عبد الله ديناراً . أن
يكون لم نعطف بالواو إلا الفاعل على الفاعل ، ويكون المفعولان قد انتصبا
بأنفسهما ودخلهما الإعراب بغير دلييل ولا نائب عن عامله ، وهذا بين الفساد .
وإذا بينت هذا بينت صحة المسألة التي هي قوائنا : هو ضارب زيدا اليوم وغداً
عمراً ، وبأن أنه لا يكون غداً فصلاً بين الواو ومعمولها بل تقديماً للمعمول لها
على آخر ، وأنه لا فصل بين تقديم الظرف على المفعول المنتصب بالواو ، وتقديمه
على المفعول المنتصب بأسم الفاعل . فكم لا قبيح في أن تقول : هو ضارب اليوم
زيداً ، فتقدم اليوم على زيد ، كذلك لا قبيح في أن تقول : وغداً عمراً ، فتقدم
غداً على عمرو ، وذلك لأنك است بفصل في الحالين بين العامل ومعموله ،
ولكن تقدم أحد معموليه على الآخر . وإذا قد عرفت هذا فاعلم أن ليس الحال
مع الجر كذلك فلو قلت : هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمرو ، قبيح ، ولم يسغ
إلا في ضرورة شعر لأن الجرور كالجر من الجار فلا يجوز الفصل بينه وبينه
بأجنبي ولا بغير أجنبي . والنسكته أنا إذا قدمنا الظرف في مسألة النصب كننا
قد أجزنا في الواو شيئاً هو جائز لنا في اسم الفاعل الذي نابت الواو عنه .
وإذا قدمنا الظرف مع الجر كننا قد ارتكبتنا في الواو أمراً لا يسوغ لنا في اسم
الفاعل . تفسير هذا أنا إذا قلنا : هو ضارب اليوم زيداً ، ففصلنا بالظرف بين
اسم الفاعل والمفعول المنصوب به كان حسناً جميلاً . ولو قلنا : هو ضارب اليوم
زيد ، فصلنا بالظرف بين اسم الفاعل ، وما أضفناه إليه وجررناه به كان قبيحاً .

== كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

[البيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٩١) ونسبه إلى أبي حية النيرى .

الشاهد في قوله : بكف يوما يهودى حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودى بالظرف وهو يوما . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٢ ص ٢٣٢] .

وقد ذكر أبو العباس هذه المسألة في المقتضب على وفق ما شرحته لك قال :
وتقول : هذا ضارب زيد وعمرو غداً ، وينصبون عمراً إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوى النصب ، فاخترت نحو قولك : هذا معطى زيد اليوم الدرهم وعمراً الدنانير . والجر جيد بالغ يعنى أن تقول : وعمرو الدنانير ، فتجر عمراً عطفاً على زيد من قوله : هذا معطى زيد . ثم قال : ولو قلت : هذا معطى زيد اليوم الدراهم وغدا عمراً الدنانير ، لم يصلح إلا النصب لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله إنما أوقعت العطف على الظرف ، فلم يقو الجر . ألا ترى أنك تقول : مررت بزيد وعمرو ، ولا تقول : مررت أمس بزيد واليوم عمر . فإذا أعملته عمل الفعل جاز لأن الناصب ينصب ما تباعد عنه ألا ترى أنك تقول : هذا ضارب اليوم زيدا وغدا عمراً ، كما تقول : هذا يضرب اليوم زيدا وغدا عمراً انتهى كلام أبي العباس . وقد حكم كما ترى بأن لا قبح في أن يقع الظرف بين الواو وبين المفعول . وقاس اسم الفاعل في ذلك على الفعل وسوى بينهما . وقوله : لأن الناصب ينصب ما تباعد عنه ، معناه إنه قد ينصب شيئين وأكثر وإذا نصب أكثر من شيء واحد فلا بد من أن يتراخى بعض ما ينصبه عنه ، وأن يكون له نصب فيما تباعد عنه إذ لا يمكن أن يليه أكثر من شيء واحد . وليس كذلك حال الجار لأنه لا يعمل الجر في أكثر من شيء واحد لأن الجر يكون إما بحرف يوصل به فعل ، أو ما يجرى مجرى الفعل إلى اسم ، أو باسم يضاف إلى اسم . وليس يصح جر ==

== اسمين بحرف ، ولا إضافة اسم واحد إلى اسمين . وإذا كان كذلك كان محال أن يكون فيه ما كان في الناصب من عمله فيما تباعد عنه ، وفيما لا يليه ولا يتصل به وقد ذكر أبو بكر [محمد بن السرى بن السراج ت ٣١٦ عن نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ٣١٣] هذه المسألة في الأصول ، ونقل كلام أبي العباس ، أو أكثره على وجهه ولم يعترض على شيء منه ، ولم يذكر فيه خلافا .

فإن قال قائل إن الظرف الذى هو غدا فى قولك : هو ضارب زيدا اليوم وغدا عمرو ، يكون معمولا للوار مع الجر ، كما يكون مع النصب من حيث كنا نعلم أنها قد جملمت زمانا للضرب فى الحالين . وإذا كان كذلك كان حاله مع الجر كحالها فى النصب فى أنه يكون تقدماً لأحد معموليها على الآخر لافصلا بينهما وبين المعمول . قيل الجواب عن هذا قد تقدم وهو ما قلنا من أن سبب الفساد فى تقديم الظرف الذى هو غدا على عمرو فى قولك : هو ضارب زيد اليوم وغدا عمرو ، إذا جررت هو أن موضوع الجار على أن لا ينفصل عن المجرور وأن يكون محل المجرور فيه محل التنوين من الاسم . فالمعمول وغير المعمول فيه سواء ومحال أن يجوز فيما عطف بالوار ما لا يجوز فيما نابت عنه . فإذا كان لا يجوز أن يفصل بين اسم الفاعل نفسه ، وبين ما نضيفه إليه ، فنقول : هو ضارب اليوم زيد ، كان ألا يجوز الفصل بين الوار التى هى نائبة عنه ، وفرع عليه وبين المجرور بعدها أولى وأجدر هذا . وإذا حققنا وجدنا الظرف إذا نحن أضفنا اسم الفاعل إلى المفعول ، وجررناه به فى حكم الأجنبي ، وذلك أن أصل الجر للحروف ، ولا يجر اسم إلا على معنى حرف . ومن ثم قلنا إضافة بمعنى اللام ، وإضافة بمعنى من . وإذا كان كذلك كان ضارب فى عمله الجر فى حكم الحرف ، وفى عمله النصب فى حكم الفعل . وإذا كان كذلك كان ما انتصب به بينه وبين ما أتجر به بمنزلة أن نقول : مررت باليوم زيد فتنفصل ما انتصب بالفعل بين الحرف وبين ما أتجر به ، فأعرفه وأحسن تدبيره ففيه غموض .

يوماً تراها كَشِبَهُ أَرْدِيَةَ الْعَصَبِ سَبِ وَيوماً أَدِيمَهَا نَفِلاً (١)

فإن ثبت اسم الفاعل قلت : هذان ضاربان زيداً غدا . وإن
حذفت النون من التثنية كما حذفت التنوين من الواحد أضفت قلت :
هذان ضاربا زيد غدا والجمع : هؤلاء ضاربون زيداً ، وضاربو زيد
فإن ألحقت الألف واللام اسم الفاعل قلت : هذا الضاربُ زيداً ولا يجوز
إضافة الضارب إلى زيد . فإن ثبت قلت : هذان الضاربان زيداً

(١) وهو الأعشى الكبير (دبوانه ص ٢٣٣) . والبيت شاهد على الفصل بين
حرف العطف والمعطوف بالظرف . فيوم الثانية معطوفة على يوم الأولى
(لإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٧) .

ولنا كما ذهب ابن جنى (الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب
القاهرة ١٩٥٥ ، ج ٢ ، ص ٣٩٥) أن نجعل أديهما معطوفة على «ها» من تراها ،
والتقدير : تراها يوماً كمثل أردية العصب ، وأديهما يوماً آخر نفلاً . وروى
الشاهد الخس مكان العصب ، ومعناها واحد . وهو في اللسان (نفل) .
في حاشية الأصل : وإعلم أنه قد جاء تقديم الظرف على المفعول فيما بعد الواو ،
وعلى الوجه الذي تراه في بيت الأعشى . وفي التنزيل ، وذلك قوله تعالى : «ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» [البقرة ٢ : ٢٠١]
ثخسة الثانية مفعوله معطوفة بالواو الأولى . وقوله : في الآخرة ، قد وقع بينهما
وبين الواو كما ترى فهو إذن ظرف قد فصل بين الواو وبين المفعول مثل يوماً في :
ويوماً أديهما نفلاً سوا . وذلك لأن الواو كما تنوب عن الفعل الذي هو آتنا في
نصب حسنة الثانية . كذلك تنوب عنه في عمله في موضع الجار مع الجرور الذي
هو الآخرة ، وهذا ما لست أرى فيه موضعاً للشبهة ، فلا أدري كيف اتفق أن
وضع الشيخ أبو علي هذه المسألة على ما وضع عليه والله أعلم بالصواب .

فإن حذفت النون أضفت فقلت : هذان الضاربا زيد وكذلك الجميع .
وقد يجوز إذا حذفت النون من اسم الفاعل في الاثنين والجميع
إذا الحقتة الألف واللام أن تنصب فتقول : الضاربو زيداً، وهكذا
أنشدوا :

الحافظو عورةَ العشيِّرةِ لا

يأتيهم من ورائنا نَظْفُ (١) وَوَكْفُ

والأكثر الجر كما قال عز وجل : « والمقيمى الصلاة (٢) » فإن
حذفت النون بما لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلا الجر وكان النصب

(١) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٢٨) : البيت لقيس بن الخثيم
ويقال لعمر بن امرئ القيس الخزرجى وكذلك جاء فى اللسان (وكف) :
أنشد ابن السكيت لعمر بن امرئ القيس ، ويقال لقيس بن الخثيم (وذكر
البيت) . ونسبه ابن قتيبة (أدب الكاتب ، ليدن ، ١٩٠٠ ، ص ٣٤٩) لى قيس بن
الخثيم ، ونسبه سيديويه (الكتاب ج ١ ص ٩٥) لى رجل من الأنصار . والصحيح
أن هذا البيت من قصيدة طويلة لعمر بن امرئ القيس الخزرجى يخاطب فيها
مالك بن العجلان الخزرجى فى قصة مفصلة أوردها أبو الفرج فى الأغاني ، دار
الكتب ، القاهرة ١٩٢٩ ، ج ٢ ، ص ١٨) والقصيدة فى الخزانة (ج ٤ ، ص ٢٠٥)
منسوبة لى عمرو بن امرئ القيس الخزرجى .

الشاهد فيه حذف النون من الحافظين إستخفاً للطول الاسم ونصب ما بعده
على تقدير ثبات النون . ولو خفض على حذف النون للإضافة لجاز (إيضاح
شواهد الإيضاح لقيسى ق ٢٨) .

(٢) سورة الحج ٢٢ : ٣٥ .

لحنا . وقال أبو عثمان (١) قال أبو زيد (٢) كان أبو السمال (٣) يقرأ
حرقاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : « إنكم لذائقو
العذاب الأليم » .

-
- (١) هو بكر بن محمد بن بقمية المازني . توفي سنة ٢٤٩ هـ (عن وفيات الأعيان لابن خلكان ج ١ ، ص ١٦٢) .
- (٢) هو أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس . توفي سنة ٢١٥ هـ (عن نزهة الألبا لابن الأنباري ص ١٧٣) .
- (٣) هو قعنب بن أبي قعنب أبو السمال العدوي البصري . له اختيار في القراءة شاذ عن العمامة . روى عنه أبو زيد سعيد بن أوس (غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين محمد بن الجزري . عني بئثره ج . برجستراسر ، مصر ١٩٢٣ ج ٢ ص ٢٧) .

بابُ الصفة المشبهة باسم الفاعل

هذه الصفات مشبهة (١) باسم الفاعل كما كان اسم الفاعل مشبهاً بالفاعل وذلك نحو : حسن ، وشديد ، وكريم . وجهة (٢) شبهها باسم الفاعل أنها تذكر وتؤنث ، وتثنى وتجمع بالواو والنون ، والألف والتاء تقول : حسن وحسنة وحسان [وحسان (٣)] وحسنون وشديد وشديدة [وشديدان (٤)] وشديدون وشديدات . وتقتص هذه الصفات عن رتبة إسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل ، فلم تكن على أوزان الفعل كما كان ضارب في (٥) وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ وشديدٍ ساعدهُ ، وزيدٌ كريمٌ أبوه . فيرتفع الوجه والساعد والأب بهذه الصفات ولا يستحسنون : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، فيرفعون الأب بخير ، وإن كان صفة كما رفعوه بحسن وكريم لأن خيراً وإن كان صفة فقد تعرت من المشابهات التي بين هذه الصفات التي ذكرتها ، وبين الفعل [وذلك إنها لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث (٦)] . ولا بد في هذه الصفات من ذكر يعود

(١) في ب : مشبهات .

(٢) في أ ، ب : ووجه .

(٣) زيادة من ب .

(٤) زيادة من ب .

(٥) في أ : على .

(٦) زيادة من أ .

منها إلى الموصوف ، فقولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، قد عاد منه إلى الموصوف الذي هو رجل المذكور ذكر مما ارتفع بالصفة التي هي قولنا حسن والذكر هو الهاء في وجهه ، فإذا حذف الضمير من وجهه ، فقييل : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه (١) ، أو حسنٍ وجهه ، لم يمد هذا

(١) في جاشية الأصل : قوله : مررت برجل حسن الوجه، وصف رجلا وهو نكرة بقوله : حسن الوجه . وحسن هذا مضاف الى معرفة . وكان ظاهر الأمر بأن يكون معرفة بإضافته الى المعرفة . وإذا كان معرفة امتنع من وصف النكرة به إلا أن هذه الإضافة غير محضة لأن الأصل : مررت برجل حسن وجهه . فطلبوا الخفة فحذفوا التنوين ، ووضعوا مكان وجهه الوجه، وأضافوا الحسن إلى الوجه، والمعنى معنى : حسن وجهه ، فكان إضافة غير محضة، فلم يتعرف الأول فيها بالثاني بل بقي نكرة ، فساغ وصف النكرة به ، فلهذا قال : مررت برجل حسن الوجه . واعلم أن في حسن هذا ضميرا يعود الى الموصوف ، وذلك الضمير إسم مرفوع مضمَر متصل بحسن مستتر فيه ، وهو فاعل، وهو راجع الى رجل تقديره مررت برجل حسن هو . فأوجب الحسن للرجل وصبغه به ، ثم أنه بين موضع الحسن منه وهو الوجه ، فأضاف حسناً إليه إضافة غير محضة فقال : مررت برجل حسن الوجه وإنما جاز أن يصف الرجل بالحسن ، وإن كان الحسن للوجه لأن الحسن له لالتصير . وقد يحسن الإنسان بحسن أحد أعضائه ، أو غير ذلك من زيه ولباسه، والدليل على أن في حسن ضميراً فاعلاً أنك تقول: مررت بامرأة حسنة الوجه. فلو لم يكن فيه ضمير لما أنثته حيث أجرته على مؤنث ألا ترى أنه يجرى مجرى قولك : مررت برجل حسن ، وبامرأة حسنة ، وعبد قام، وجارية قامت . ويزعم الكوفيون أن هذا الباب قد نقل منه الوصف عن الثاني الى الأول واستدلوا على ذلك فإنك تقول : مررت برجل فاره البرذون والفرهة للبرذون لا للرجل لأنك لا تقول : مررت برجل فاره وتقول: مررت ببرذون فاره .

الذكر من الصفة إلى الموصوف ، فجعل حسن الرجل دون الوجه في اللفظ ، وصار الحسن شائعا في جماعته ، كأنه وصفه بأنه حسن العامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائره . والدليل على ذلك قولهم : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجه ، وتأنيثهم لحسنة . فلو كان حسن بعد حذف الضمير الذي كان في وجهه على حذفه قبل أن يحذف لما أنث حسنة في قولك : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجه ، كما لم تؤنث في قولهم : مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهها ، لسكن تأنيثهم الصفة إذ جرت على المؤنث تدل على ما ذكرت .

= فالغراهة للبردون لسكنها نقلت عنه إلى الأول وقالوا لأن الشيء قد يوصف بما لديه تعاقب وهذا الذي قالوه صحيح في المعنى مضطرب الألفاظ .

أما قولهم إن الشيء يوصف بما يكون لشيء من سببه فصحيح . وأما قولهم أنه نقل المعنى والوصف فلا وجه له لأن الغراهة أيضا ثابتة للبردون لم تنتقل عنه إلا أنك فصلت بين رجل بردونه فاره ، وبين رجل بردونه غير فاره . والدليل على أن حسن الوجهة نكروه دخول الألف واللام عليه ، فتقول : الحسن الوجه .

واعلم أن في حسن إذا لم يدخله الألف واللام خمسة أوجه :

الأول الأصل حسن وجهه .

والثاني حسن الوجه ، وهو أكثر في الاستعمال .

والثالث حسن وجهه .

والرابع حسن الوجه .

والخامس حسن وجهها .

فإذا أدخلت الألف واللام كان فيه أربعة أوجه : الحسن وجهه . والحسن

الوجه . والحسن الوجه . وهو عندهم مشبه بالضارب الرجل . والحسن وجهها ،

فهذه الوجوه كلها مختارة .

ولم يستحسنوا مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، ولا بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ
وأنت تريد لما ذكرت [لك ^(١)] من أن الصفة يحتاج فيها إلى ذكر
يعود منها إلى الموصوف . ولو استحسنوا هذا الحذف من الصفة ، كما
استحسنوه في الصلة لما قالوا : مررتُ بامرأةٍ حسنَةٍ الوجهِ . وأما قوله
عز وجل : « جناتٍ عدنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ^(٢) » فليس على مفتحة
لهم الأبواب منها ولا على الألف واللام . سد مسد الضمير العائد
من الصفة ، ولكن الأبواب بدل من الضمير الذى فى مفتحة . لأنك
[قد ^(٣)] تقول : فُتِّحَتْ الجنان إذا فتحت أبوابها ، وفى التنزيل :
« وَفُتِّحَتْ السَّمَاوَاتُ أَبْوَابًا ^(٤) » فصار ذلك بمنزلة قولك :
ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ : وتقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ ، فتصف
به النكرة ، وإن كانت الصفة مضافة إلى ما فيه الألف واللام ، لأن
الإضافة فى معنى الانفصال كما كان قولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدٍ غداً ،
كذلك فإن أردت أن تصف به معرفة أدخلت الألف واللام على الصفة
فقلت : مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ ، وبهتد الحسنِ الوجهِ . ويجوز
أن تنصب الوجه فتقول مررتُ بزيد الحسنِ الوجهِ ، تشبيهاً بالضاربِ
الرجلِ ، كما تقول : مررتُ بالضاربِ الرجلِ ، فتشبهه بالحسنِ الوجهِ .

(١) زيادة من ب .

(٢) سورة ص ٣٨ : ٥٠ .

(٣) زيادة من أ .

(٤) سورة النبأ ٧٨ : ١٩ .

بابُ المصادر التي أعملت عمل الفعل

المصادر التي تعمل عمل الفعل على ثلاثة أضرب . أحدها أن تنون
والآخر أن تضاف . والثالث أن تدخل عليه^(١) الألف واللام .

فثال ما أعمل من المصادر وهو منون قولهم : أعجبني ضربٌ زيدٌ
عمرًا وإن شئت : ضربٌ عمرًا زيدٌ^(٢) فزيد يرتفع بالمصدر كما يرتفع
بالفعل إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمرًا ، وينتصب به أيضًا . وما جاء من
ذلك في القرآن قوله عز وجل : « وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ
رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا^(٣) » وقوله : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي
مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا^(٤) » ويمكن أن يكون من هذا قوله عز وجل : « قَدْ أَنزَلَ

(١) في أ ، د : عليها .

(٢) في أ : زيداً . وهو خطأ والصواب الرفع لأنه فاعل كما يفهم من
سياق الكلام .

(٣) سورة النحل ١٦ : ٧٣

(٤) في حاشية الأصل : اعلم أن الفاعل يجوز حذفه مع المصدر ولا يجوز
حذفه عندنا مع الفعل من ذلك قوله تعالى : « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا
[البلد ٩٠ : ١٥ | تقديره : أَوْ إِطْعَامٌ أَنْتُمْ . فَأَنْتُمْ فاعل لإطعام وقد حذف ،
وليس بمضمَر في إطعام لأن المصدر لا يضمَر فيه عندنا . وقد أجاز بعض النحويين
إضمار الفاعل في المصدر وليس ذلك بصحيح .

فأما الفعل فيضمَر فيه الفاعل ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة . ولا يحذف الفاعل مع الفعل ، ولا مع اسم الفاعل ولا مع الصفة المشبهة .
وأجاز السكسائي حذف الفاعل مع الفعل .

اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا (١) « كأنه قال : لا يملك أن يرزق شيئاً أو أن
أطعم يتيماً وأن ذكر رسولاً .

ومما جاء في الشعر من ذلك قوله :

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالموارد (٢)
ولو قلت : أعجبنى ضرب زيد عمراً اليوم عند زيد فجعلت الظرفين
متعلقين بالمصدر لم يحز أن تقدمهما عليه . ولو جعلت اليوم متعلقاً بأعجبنى
كأنك أردت أن الإعجاب كان [في (٣)] اليوم و [جملة (٤)] قولك :
عند زيد من صلة المصدر لم يحز لأنك فصلت بين الصلة والموصول

= واعلم أن المصدر إذا صدر عن فعله قلت : ضربت ضرباً فإنه لا يعمل .
وهذه الحالة لأن معك فعلاً هو أحق بالعمل منه . فإن قلت ، ضربته ضرب زيد
عمراً ، أي مثل ضرب زيد عمراً ، فإنك تعمل هذا المصدر ، وتنصب به المفعول
لأنه ليس هو الضرب الذي في قولك : ضربته ضرباً ، بل ذلك قد حذف ،
وأقيمت صفته مقامه فصار : ضربته مثل ضرب زيد عمراً . ثم حذف المثل ،
وأقيمت المضاف إليه مقامه ، وهو : ضرب زيد عمراً ، فلهذا أعمل الضرب في
هذا الموضع . وإذا قلت : ضربته ضرب زيد عمراً ، فن البين إن هذا المصدر
ليس المتكلم ألا ترى أن فعل زيد لا يكون فعلاً لك .

(١) سورة الطلاق ٦٥ : ١٠

(٢) البيت قائله مجهول ، وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٧)
الشاهد فيه إعمال المصدر منونا فيما بعده ، وهو قوله : ورهبة عقابك ، على معنى :

وإن نرهب عقابك (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٩) .

(٣) زيادة من أ ، د

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

بشيء أجنبي [ليس (١)] منهما . وذلك أن اليوم إذا كان من صلة أعجبنى فلا ملابسة له بصلة المصدر . فإن جعلت ظرف المكان (٢) وهو قولك : عند زيد من صلة المصدر فقدّمته فقلت : أعجبنى ضرب زيد^٣ عمراً عند زيد^٤ اليومَ جاز . وإن جعلته متعلقاً بأعجبنى مع اليوم جاز أيضاً ولم يمتنع أن تقدمه على ضرب فتقول : أعجبنى عند زيد ضرب زيد^٣ عمراً اليومَ ويجوز أيضاً أن تقدمه على أعجبنى فتقول : عند زيد^٣ أعجبنى ضرب زيد^٤ عمراً اليومَ .

ومثال ما أعمل من المصادر عمل الفعل وهو مضاف قولك : ضربني زيداً حسن^٥ ، وسرني ضرب عمرو خالداً فما أضفت إليه المصدر من الفاعل والمفعول انجر بالإضافة إليه وجرى الإسم الآخر على أصله تقول : أعجبنى ضرب عمرو (٣) خالداً إذا كان عمرو فاعلاً وضرب عمرو خالد^(٤) إذا كان عمرو مفعولاً . فمن إضافته إلى الفاعل قوله عز وجل : « ولولا دفعُ اللهِ النَّاسَ (٥) » ومن إضافته إلى المفعول من غير أن يذكر معه الفاعل قوله تعالى : « لا بَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَلِيرِ (٦) » وقوله

(١) زيادة من أ ، ب ، د .

(٢) في أ : طرف الزمان .

(٣) في أ : عمراً وهو خطأ والصواب : عمرو فهو تمثيل لإضافة المصدر إلى

الفاعل ثم ذكر المفعول .

(٤) في أ : خالداً وهو خطأ والصواب : خالد لأنه تمثيل لإضافة المصدر إلى

المفعول ثم ذكر الفاعل .

(٦) سورة فصلت ٤١ : ٤٩ .

(٥) سورة البقرة ٢ : ٢٥١ .

تعالى : « لقد ظلمك بِسؤالٍ نَعَجْتِكِ إِلَى نَعَاجِهِ (١) » ومما جاء من إضافته إلى المفعول ومعه الفاعل في الشعر قوله :

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ

لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤْنِ وَكَيْفٍ (٢)

وإذا أضيفته إلى المفعول جاز أن تنصب المعطوف عليه وتحمله على المعنى ، كما قلت في اسم الفاعل : هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً ، وعلى هذا قوله :

(١) سورة ص ٣٨ : ٢٤

(٢) البيت مطلع قصيدة للحطيئة (ديوانه تحقيق نهمان أمين طه ، مصر ، ١٩٥٨ ، ص ٢٥٣) مدح بها سعيد بن العاص الأموي حين كان والياً على الكوفة لعثمان بن عفان .

الشاهد فيه : إضافة المصدر الذي هو رسم إلى المفعول ومعه الفاعل . (شرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٦٢) ، (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٩) في حاشية الأصل : قوله :

أمن رسم دار مربع ومصيف

رسم مصدر رسمه يرسمه أى عفاه ، وقد أضافه إلى الدار وهى المرسومة . ومربع مرتفع برسم ارتفاع الفاعل بفعله ، كقولك : عجبت من دق الثوب القصار . والمصيف معطوف على المربع وقوله : وكيف فى : لعينيك من ماء الشؤون وكيف ، هو المبتدأ وقوله : لعينيك تنزل منزلة الحال . ولو تأخر لكان صفة لو كيف وكان يكون التقدير : أمن أن رسم داراً مربع ومصيف وكيف لعينيك . فلما قدم الجار والمجرور وهو لعينيك امتنع أن يكون وصفاً فكان حالاً .

قد كنتُ داينتُ بها حسَّانًا

مخافةَ الإفلاسِ والليانا (١)

[يحسن بيع الأصل والقيانا (٢)]

ويجوز على هذا : أعجبتني ضربُ زيدٍ وعمروهُ ، فترفع عمراً بجملة

على المعنى إذا كان زيد فاعلاً لأن موضعه إذا كان فاعلاً رفع ،

وعلى هذا حمل وصفه على الموضع في قوله :

طلبَ المعقبِ حَقَّهُ المظلومُ (٣)

فالعقب في المعنى فاعل .

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٨) ونسبه إلى رؤبه .

ونسبه ابن يعيش (شرح المفصل ج ٦ ص ٦٥) إلى زياد العنبري .

الشاهد فيه نصب اللبان بالعطف على المعنى . المرجع السابق .

(٢) البيت الثالث من هذا الرجز زيادة من أ

(٣) هذا عجز بيت وصدوره :

حتى تهجر في الرواح وهاجها .

وهو من قصيدة لليبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ، رواية الطوسي ، فينا ، ١٨٨٠

ص ٩٩) .

الشاهد فيه : وصف المعقب على الموضع بقوله : المظلوم لما كان المعقب في

المعنى فاعلاً (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣٠) .

في حاشية الأصل : وقوله ليبيد :

طلب المعقب حقه المظلوم

الطلب مصدر طلبت ، وقد أضافه إلى المعقب وهو الذي يتبع أعقاب الشيء =

ومثال ما أعمل من المصادر وفيه الألف واللام قولك :
أعجبنى الضربُ زيدٌ عمرًا ، والشتمُ بكرٌ خالدًا قبيحٌ . ومما جاء
في الشعر من هذا قوله :

ضعيفُ النكايَةِ أعداءه يخالُ الفرارَ يراخى الأجلُ (١)

فهذا بمنزلة قولك : أَنْ شَتَمَ بَكْرٌ خَالِدًا قَبِيحٌ . وأقيس الوجوه
الثلاثة في الإعمال الأول ثم المضاف . ولم أعلم شيئًا من المصادر بالألف
واللام معملا في التنزيل . ومن قال : عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا ،
فأضاف المصدر إلى الفاعل لم يقل هذا إسم الفاعل [فتقول : عجبتُ
من ضاربِ زيدٍ كقولك : من ضربِ زيدٍ (٢)] لما يلزم فيه من
إضافه الشيء إلى نفسه . وذلك أن ضاربا هو زيد في المعنى وليس
الضرب إياه إنما هو غيره .

== من دين، أو ثار ، أو غيره . ونصب حقه بالمعقب ، كأنه قال : إن طلب المعقب
حقه المظلوم . فأما المظلوم فصفه للمعقب ، والوجه فيها الجر لأنها صفة لجرور ،
وقد يجوز فيها الرفع لأن المعقب هو الطالب ، فهو وإن كان مجرورًا ، فإنه في المعنى
فاعل . فإذا رفعت المظلوم ، فقد أجريت الصفه على المعنى وإجراؤها على المعنى
جائز تقول : عجبت من خيطة زيد الطويل ، وعجبت من خيطة الثوب الطويل :

(١) البيت من شواهد سبويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٩) وهو مجهول
القائل . هو شاهد على أن المصدر المحلى بأل يعمل عمل الفعل . وأعداءه مفعول
النكايه (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ١٤) .

(٢) زيادة من ب .

فأما قوله :

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغَيَّرَةِ أَنِّي

كُررتُ فلم أنكَلُ عن الضربِ مَسْمَعًا (١)

فمن أشد كررت كان على إعمال الضرب في مسمع . فإن قلت فهل يكون على أنه أراد : أنتى كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب فلما حذف الجار وصل كررت إلى مسمع فنصب كما قال :

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٩٩) ونسبه إلى المرار الأسدي ونسبه الجرمي (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣١) إلى مالك بن زغبة الباهلي .

في حاشية الأصل : نصب مسمعا بالضرب وفيه الألف واللام وقد بينا أن ذلك سائغ جائز . فإن قلت فهلا نصبت بكررت قلنا كررت لا تتعدى بنفسه وإنما تتعدى بحرف جر يقال : كررت عليه ، ولا يقال : كررته . فإن قلت قد يتسع بحذف حرف الجر إلى قول الشاعر :

كأنه واضح الأقرب في لفتح اسمي بين وعزته الأناصيل
أى عزت عليه فحذف على وأوصل الفعل . وكذلك قوله : لقضاني أى
لقضى على فمحل حملت هذا البيت على هذا فيكون التقدير : كررت على مسمع .
فالجواب أن هذا لا يحكم به ما وجد عنه مندوحة وقد وجدنا عنه مندوحة وهو
الضرب ، فنصبت به ولا يحتاج إلى هذا الحذف والاتساع .

فأما من ينشد : لحقت فلم أنكل . . . فإنه ينصب مسمعا بلحقت مسمعا فلم
أنكل عن الضرب .

رواية البيت في د : لحقت مكان كررت .

كَأَنَّهُ وَاضِحُ الْأَقْرَابِ فِي لُفْحٍ
أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتَهُ الْأَنْصَائِلُ (١)

يريد : عزت عليه . فلما حذف على أوصل الفعل فإن ذلك لا يحمل
عليه ما وجد مندوحه عنه .

(١) البيت للأخطل (شعره ، عناية الأب أنطون صالحاني اليسوعي ،
بيروت ١٨٩١ ص ١٤) وهو شاهد في اللسان (نصل) على أن الأناصيل : جمع
أنصولة .

في حاشية الأصل : أسمى بهن أى سلك بهن طريق السماء . والأناصيل : شوك
البهمى إذا نصل منها فيسقط وعزها لإباه إذا هاله لأنها تفرز جحفلته . والبهمى
اسم للواحدة والجمع . فإذا أريد إخلاصه للواحدة منه قيل : بهمى واحدة وعلى
هذا التفسير فقوله : وعزته الأناصيل . يحتمل تأويلين :

أحدهما لاشاهد له فيه ، ولا حذف حرف الجر وهو أن يكون المراد غلبته
من قوله عز وجل : د وعزنى في الخطاب ، [سورة ص ٣٨ : ٢٣] أى غلبته
على تناولها فلم يقدر عليها .

والآخر أن يكون : عزت عليه ، فحذف حرف الجر ، والأول من التأويلين
هو الوجه . فإنه رحمه الله ربما نزل الظاهر طلبا لشيء يتكلم عليه .

باب الأسماء التي سميت بها الأفعال

وهي رويد ونحوه . وأكثر ما تستعمل هذه الأسماء في الأمر والنهي لأن الأمر والنهي قد يستغنى عنهما إذا كانا للحاضر بدلالة الأحوال فيهما على الأفعال ألا ترى أنك قد تقول لمن أشال سوطاً ، أو شهر سيفاً : زيداً أو عمراً ، وتستغنى عن قولك : أضرب وأوجع ونحو ذلك بدلالة الحال عليه . فكذلك استغنى عن الأفعال بألفاظ هذه الأسماء التي سميت بها وذلك نحو قولك : رويد زيداً تريد : أرؤد زيداً ، و حبيلاً التريد ، و عليك زيداً أي أئمه ، ودونك عمراً ، وإيه وتراكمها ومناعها (١) .

(١) في حاشية الأصل : اعلم أن صه ورويد وحبيلاً وما أشبههن من السكلم أسماء عندنا وإن أشبهن الجمل من حيث جاز الوقوف عليهن فقول : صه ، وتسكت . وهذه السكلم أسماء للفاعل ومعنى ذلك أن العرب لتصرفها في الكلام ، واتساعها في الأسماء والأفعال كمنعت عن أفعال كثيرة بألفاظ جعلتها أسماء لها وعبارة عنها ، وترجمته عن معناها فحسن ذلك أن تقول : أسكت وهو فعل ثم قالوا : صه ، فجعلوا صه اسماً لقولهم : أسكت . وقالوا : مه ، فجعلوه اسماً لقولهم : اكفف . ولا تتمتع تسمية الأفعال لأن الاسم إنما يوضع ليبدل على مسمى هو غيره فلما كان أسكت غير صه في اللفظ وكان صه مترجماً عن معناه جاز أن يكون اسماً له . فإن قلت يلزم على هذا أن يكون أسد وضميغ أحدهما اسم الآخر لتغاير لفظهما واتفاق معناه ، قيل لا يلزم ذلك لأن كل واحد منهما هو اسم لصاحبه فليس أحدهما اسم الآخر بل كل واحد منهما قائم بنفسه ، وليس كذلك أسكت وصه . فإن أسكت فعل . وله تصرف الأفعال ، وصه اسم وليس على لفظ الأفعال =

ولا على طريقتهما في التصرف . ألا ترى أنك تقول : اسكت واسكتا واسكترا
واسكتي واسكتن ولا يتصرف صه هذا التصرف فقد اختلفا في هذا الوجه .

فإن قيل وما الدلالة على أنهما أسماء . قيل ذلك عدة أوجه : منهم من يستدل
على ذلك بلحاق ضمائر الفاعلين على حد احتمال الأسماء لها ، ألا ترى إلى استتار
ضمير الفاعل في صه ومه ، كما يكون في ضاربه وضاربهين . وضمير الفاعل يظهر في
الفعل والتثنية والجمع مثل : اسكتا واسكتوا . واستدل بعضهم على أنها أسماء
لوقوعها موقع الأسماء وذلك أنها وقعت موقع الفاعل في قوله :

إذا دعيت نزال . [هذه العبارة جزء من بيت لزهير بن أبي سلمى (ديوانه

ط . دار السكتب ، القاهرة ، ١٩٤٤ ص ٨٩) ويروى :

وانعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الدرع

والبيت من شواهد الكتاب ج ٢ ص ٣٧]

ألا ترى أن نزال في موضع المفعول القائم مقام الفاعل فإن دعيت مسند إلى
نزال إسناد الفعل إلى فاعله . والفاعل عندنا لا يقع في موقعه . فدل ذلك على أن
نزال مفرد لا جملة واسم لا فعل لإسناد الفعل إليه . وقد استدل بعضهم على أنها
أسماء أنه قد جاء منها شيء على صيغ تختص بالأسماء نحو : منع ، ونزال .
ألا ترى أن فعال ليس من أبنية الفعل ، وإنما هي من أبنية الاسم .

فإن قيل ولم سميت الأفعال بهذه الأسماء وما الداعي إلى ذلك قيل أرادوا
بذلك ضرباً من الاختصار وذلك أنك تقول في الفعل : افعل ، وافعلوا ، وافعلوا ،
وافعلوا ، وافعلوا . وهذه الكلم تكون على لفظ الواحد ، والواحدة ، وما فوقهما
على جرى الأمر في جمهور هذه الكلم ومعظمها ، فلم يخرج منه إلا قليل لا يبالي
به . وأكثر ما تجيء هذه الأفعال في الأمر والنهي لاختصاصهما بالفعل . وقد
جاء شيء في الخبر وذلك : هيات ، وسرعان ، وما أشبههما وهذه الكلم محتملة
لضمائر الفاعلين المرفوعين ولك أن تؤكد تلك الضمائر فتقول : رويدك أنت
نفسك . فيؤكد المضمر في رويدك بنفسك . ولك أن تعطف عليه فتقول :
رويدك أنت وزيد .

وأُشِدُّ أبو زيد :

أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقَيْوُنَ مَرَارَتِي وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَاذْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِي (١)

ومنه قولهم : بَلَّهَ زَيْدًا ، إنما هو بمنزلة دَعَا زَيْدًا . ومن قال : بَلَّهَ زَيْدًا ، جعله مصدرًا مضافًا إلى المفعول به ، كقوله عز وجل : « فَضْرَبَ الرَّقَابِ (٢) » ويدلُّ على أن هذه الكلم أسماء وليست بحروف إن الحرف والإسم لا يستقل بهما الكلام إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء . وقد جاء شيء من ذلك في الخبر وذلك قولهم : شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فهذا بمنزلة بَعْدَ زَيْدٍ وَعَمْرُو . وقالوا : سَرَّعَانَ ذِي إِهَالَةٍ ، وقالوا : هِيَهَاتَ زَيْدٌ ، يريدون [به (٣)] : بَعْدَ زَيْدٍ قال :

فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خل بالعقيق نُواصِلُهُ (٤)

(١) البيت لجرير يهجو الفرزدق وعياش بن الزبرقان (ديوانه ج ٢ ص ٦٢) الشاهد فيه قوله : دونك ، وهي من أسماء الأفعال بمعنى الزم :

(لايضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣٢)

(٢) سورة محمد ٤٧ : ٤

(٣) زيادة من أ ، ب ، د

(٤) البيت لجرير (نقائض جرير والفرزدق ، تحقيق بيغان ، ليدن ، ١٩٠٨ -

١٩٠٩ ، ج ٢ ، ص ٦٣٢) ويروى في النقائض : أهيات في المواضع الثلاثة من البيت .

الشاهد فيه : هيهات ، وهو اسم فعل بمعنى بعد (لايضاح شواهد الإيضاح

للقيسي ق ٣٤) .

ولا يجوز أن يتقدم مفعول شيء من هذه الكلام عليها لأنها ليست
كالأفعال في القوة وقوله : « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ^(١) » ليس على معنى :
عليكم كتاب الله ولكن كتاب الله مصدر دل على الفعل الناصب له
ما تقدم ، وذلك أن قوله : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ^(٢) » فيه دلالة
على أن ذلك مكتوب عليهم فانتصب كتاب الله بهذا الفعل الذي دل عليه
ما تقدمه من الكلام وعلى هذا قول الشاعر :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنِكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَىَّ الْمَحْمَلِ ^(٣)

(١) سورة النساء ٤ : ٢٤

(٢) سورة النساء ٤ : ٢٣

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي (ديوانه ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، القسم الثاني

ص ٩٣) وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ١٨٠)

الشاهد فيه نصب طى المحمل بما دل عليه ما قبله لأن معناه : طوى طى المحمل

أى طيا مثل طى المحمل (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ١٦) .

باب الأسماء المنصوبة

الأسماء المنصوبة على ضربين : أحدهما ما يجيء بعد تمام (١) الكلام ،
والآخر ما يجيء [منتصباً (٢)] عن تمام الإسم .

فما يجيء بعد تمام (٣) الكلام على ضربين : مفعول ، ومشبه
بالمفعول . والمفعول على ضرب : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول
فيه ، ومفعول له .

الأول من ذلك وهو :

المفعول المطلق

هو الذى لم يقيد بشيء من حروف الجر وهو أسماء الأحداث فالفعل
غير المتعدى إلى المفعول به والمتعدى يتعدى إلى المصدر تقول : قمتُ
قياماً ، ونمتُ نوماً ، وضربتُ ضرباً ، وعلمتُ علماً ، وظننتُ ظناً
فتعدى نمتُ إلى المصدر كما تعدى إليه ضربتُ . وإذا عرفت المصدر فهو
كذلك تقول : ضربتُ الضربَ الذى تعرفُ ، وقمتُ القيامَ الذى تعلمُ .
وكذلك إذا ثبتت ، أو جمعت تقول : ضربته ضربتين وضربات . ويتعدى
الفعل إلى ما كان ضرباً من الحدث ، وإن لم يشق من لفظه وذلك

(١) فى د : عن تمام .

(٢) زيادة من أ .

(٣) فى د : عن تمام .

[نحو قولك^(١)] : قَعَدَ القَرْفُصَاءَ ، واشتَمَلَ الصَّمَاءَ ، ورجَعَ القَهْمَقَرَى
لأن قعد إذا تعدى إلى القعود الذي يشمل القرفصاء وغيره فقد تعدى
إلى القرفصاء في الجملة إذا كان ضرباً من القعود وكذلك الاشتمال .

وإذا قلت : ضربته ضرباً زيداً عمراً ، وضرب الأَمِيرَ اللصَّ ،
فالصبي ضرباً مثلاً الأَمِيرَ اللصَّ ، ولا يجوز انتصابه على حد
ضربته ضرباً ، لأنى لا أفعل فعل غيرى ، ولكن قد أفعل مثل فعله
وعلى هذا قوله عز وجل : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ »^(٢) المعنى : كتابة مثل ما كُتِبَ عليهم . ومثل هذا
في الاتساع والحذف قولهم في صريح الطلاق : أنتِ واحدةٌ تقديره :
أنتِ ذاتُ تطليقةٍ واحدةٍ ، فحذف المضاف والمضاف إليه وأقيم صفة
المضاف إليه مقام الإسم المضاف .

(١) زيادة من أ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٨٣

باب المفعول به

الأفعال على ضربين أحدهما ما لا يتعدى إلى المفعول به والآخر ما يتعدى إلى المفعول به . فما لا يتعدى إلى المفعول به نحو : قَامَ ، وَغَابَ ، وَذَهَبَ . فإن أردت تعديته إلى المفعول به عديته بحرف الجر فتقول : ذَهَبْتُ بِهِ ، وَقَتُّ بِهِ ، وَحَلَلْتُ بِهِ وَإِنْ شئت قلت : أَذْهَيْتُهُ . وفي التنزيل : « يَكَادُ سَنًا بَرِّقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ (١) ، وفيه : « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ (٢) وكذلك : حَلَلْتُ بِهِ ، وأحللته وكذلك قوله [تعالى] (٣) : « لَتَنْوُو بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ (٤) » إنما هو نَأَتْ الْعُصْبَةُ وَأُثُوتُ بِهِمْ وكذلك قوله :

ديارُ التي كادتُ ونحن على منى تَحُلُّ بِنَا لولا نَجاءَ الرُكائبِ (٥)
أى تجملنا نَحُلُّ . وكذلك : جاء وأجأته وجاء به .

(١) سورة النور ٢٤ : ٤٣ .

(٢) سورة الأحقاف ٤٦ : ٢٠ .

(٣) زيادة من أ . وفي د : قوله جل وعز .

(٤) سورة القصص ٢٨ : ٧٦ .

(٥) البيت لقيس بن الخطيم (ديوانه تحقيق ناصر الدين الأسد القاهرة ١٩٦٢ ص ١٣٤) ولحمان بن ثابت (ديوانه ص ٣١٣) مثل هذا البيت مبنى ومعنى وأنشده :

ديار التي كادت ونحن على منى تَحُلُّ بِنَا لولا نَجاءَ الرُواحِلِ
الشاهد فيه عدى تحمل بالباء فقال : تَحُلُّ بِنَا بمعنى تحملنا لأن الباء معاقبة بالهمزة
(إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣٦) .

وقد تعدى الفعل الذى لا يتعدى بتضعيف العين ، وذلك قولك
فى غاب وفرح : غيَّبته وفرَّحته :

وأما الفعل المتعدى فعلى ثلاثه أضرب : أحدها ما يتعدى إلى مفعول
واحد . والآخر ما يتعدى إلى مفعولين ، والثالث ما يتعدى إلى ثلاثه
مفعولين .

فما يتعدى إلى مفعول واحد فقد يكون علاجاً ، وغير علاج . فما
كان علاجاً فنحو : ضربته ، وقتلته ، وأخذته ، وكسرتة ، ونقلته .
وما كان غير علاج فنحو : علمته ، وظفنته ، وفهمته ، وذكرتة ، وهويته
وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية نحو : رأيتة ، وشممتة ، وذقتة ولسنته ،
وسمعتة إلا أن سمعت يتعدى إلى مفعولين ، ولا بد من أن يكون الثانى
مما يسمع كقولك : سمعتُ زيداً يقولُ . ولو قلت : سمعتُ زيداً يضربُ

أخاك لم يحز . فإن اقتصر على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع
فإن قلت فقد جاء فى التنزيل : « هل يسمعونكم إذ تدعون (١) »
فاقتصر على مفعول واحد وليس مما يسمع فالقول إن المعنى : هل
يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما جاء فى
الأخرى : « إن تدعوهم لا يسمعوا دُعَاءَكُمْ (٢) » .

ومن الأفعال ما يتعدى بحرف جر فيتسع فيه ويحذف حرف الجر

(١) سورة الشعراء ٢٦ : ٧٢ .

(٢) سورة قاطر ٣٥ : ١٤

فيه مدى الفعل إلى المفعول بغير حرف [جر] (١) فمن ذلك قولهم :
دَخَلْتُ البَيْتَ ، والأصل [فيه] (٢) : دَخَلْتُ إِلَى البَيْتِ يدل على ذلك
أَن مصدره على فُعُول وإنك قد تنقله بالهمزة فتقول : أَدْخَلْتُهُ (٣) ،
وبحرف الجر فتقول : دَخَلْتُ به ، وأن مثله وخلافه غير متعدين . فخلافه
خَرَجْتُ ومثله غُرْتُ . وقد تزداد في الأفعال المتعدية حروف الجر ، وذلك
قولك : قرأتُ بالسورة ، وقرأتُ السورة ، وأتيتُ بيده ، وأتيتُ يده
وفي القرآن : « أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى » (٤) وفي موضع آخر : « وَيَعْلَمُونَ
أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ » (٥) .

(١) زيادة من أ ، ب

(٢) زياده من أ ، د

(٣) في حاشية الأصل : عند أبي العباس دخلت يتعدى .

(٤) سورة العلق ٩٦ : ١٤

(٥) سورة النور ٢٤ : ٢٥

بابُ الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين

الأفعال المتعدية إلى مفعولين على ضربين : أحدها يجوز الاقتصار فيه على أحدهما دون الآخر وقد تقدم ذكر هذا الضرب في باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر .

فأما ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما فنحو :

أعطيت زيدا درهما ، وكسوتُ عمراً ثوباً تقول : أعطيتُ زيدا

ولا تذكر ما أعطيته ، وأعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته . ومن هذا الباب كل فعل يتعدى إلى مفعول واحد ونقلته بالهمزة فيتعدى إلى مفعولين وذلك نحو : أضربتُ زيدا عمراً وتقول : أبي زيدٌ الماءُ وآبئتهُ الماءُ . قال :

قد أوييتُ كلَّ ماءٍ فهى ضاويةٌ مَهْمَا تُصَبُّ أُنْقَامًا مِنْ بَارِقٍ تَشْمُ (١)

ومن هذا الباب ما أصله أن يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر ثم يتسع فيه فيحذف حرف الجر فيتمدى الفعل إلى المفعول الثاني فمن ذلك قولك : اخترتُ زيدا من الرجالِ ثم يتسع [فيه] (٢) فتقول :

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي (ديوان الهذليين القسم الأول ص ١٩٨) وروايته في الديوان طاوية مكان ضاوية . وفي اللسان (أبي) يروى : صادية .
الشاهد فيه قوله : قد أوييت كل ماء عدى أوي إلى مفعولين لما نقله بالهمزة الأول منهما نائب عن الفاعل والثاني : كل ماء (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٧) .

(٢) زيادة من د

اخترتُ الرجالَ زبداً ، واستغفرتُ اللهُ من ذنبي ، واستغفرت اللهُ ذنبي
وكذلك : أمرتُ زبداً الخيراً ، وأمرتهُ بالخير . وفي التنزيل : « افعلْ
ما تُؤمَرُ^(١) » و« فاصدعْ بما تُؤمَرُ^(٢) » فهذا إن جعلت ما موصولة كان
على : أمرتُك الخيراً كان الأصل : تؤمرُ به . فلما بنيت الفعل للمفعول
به نقص مفعول من المفعولين وبقي مفعول واحد فعديت الفعل إليه
فقلت : تؤمرُهُ ثم حذفنا الراجع إلى الموصول كما حذفته من قوله :
« أهذا الذي بعث اللهُ رسولا^(٣) » وإن جعلت ما مع الفعل بمعنى المصدر
لم تحتج معه إلى راجع كما لم تحتج مع أن إلى راجع من صلتها .

(١) سورة الصافات ٣٧ : ١٠٢

(٢) سورة الحجر ١٥ : ٩٤

(٣) سورة الفرقان ٢٥ : ٤١

باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين

هذا الباب منقول بالهمزة أو بتضعيف العين من الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، فلما نقلته بالهمزة أو بالتضعيف صار الفاعل مفعولاً أولاً فتعدى الفعل إلى ثلاثة مفعولين وذلك قولك : أرى الله زيداً عمراً خيراً الناس ، وأعلم الله زيداً عمراً أخاك . وكذلك أنبأ ، ونبأ . وإنما تعدى نبأ ، وأنبأ إلى ثلاثة مفعولين لأن النبأ الخبرُ والإخبارُ إعلامٌ فأجرى مجرى أعلمت في التعدى . ولا يجوز : أعلم الله زيداً عمراً خالداً لأن المفعول الثالث في هذا الباب هو الثانى فى المعنى (١) . كما يكون الثانى فى باب علمت هو الأول فى المعنى . وعمرو لا يكون خالداً فإن كان الكلام الداخلى عليه : علمت عمرو خالداً أى يسد مسده ويقوم مقامه كما تقول : أبو يوسف أبو حنيفة أى يعنى غناه جاز ذلك لأن الثانى حينئذ فى حكم الأول وعلى هذا قوله عز وجل : « وأزواجه أمهاتهم (٢) » أى هنّ منهنّ فى التحريم . وليس المراد من أمهنّ والذات لأنه قد جاء فى الأخرى : « إن أمهاتهم إلا اللاتى

(١) فى حاشية الأصل : فأشبهه كقولك : سميت زيداً عمراً ، وبكراً كنية أبا عبد الله . فالأول على هذا القول هو الثانى وإذا كان الثانى لم يمتنع أن يدخل أعلمت عليه .

وَأَدْنَاهُمْ» (١) « فنفى أن تكون الأم غير الوالدة . وإن كان للرجل اسمان
جازت المسألة على ذلك أيضاً . وتقول : أعلمَ اللهُ زيداً هذا قائماً العلمَ
اليقينَ إعلاما . فالعلم اليقين ينتصب بفعل دل عليه أعلمَ ولا يجوز أن
ينصب بأعلمَ لأنه إذا تعدى الفعل إلى مصدر لم يحز أن يتعدى إلى آخر كما
أنه إذا تعدى إلى المفعول الذي يقتضيه لم يحز أن يتعدى إلى آخر
لاستيفائه ما كان يقتضيه مما يتعدى إليه . فإذا استوفت هذه الأفعال
التي ذكرناها في أبوابها مفعولياتها فتعدت إلى أسمائهم تعدت بعد ذلك
إلى المصادر وأسماء الزمان والمكان والمفعول له والحل تقول : ضربتُ
زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ زيدٍ تقويماً له مجرداً من ثيابه ضرباً شديداً .

وسائر الأفعال في التعدى إلى هذه الأشياء بمنزلة ضربتُ قال أبو عيَّان :
ولا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منه ولم يحز : أظننتُ
زيداً عمراً منطوقاً .

باب المفعول فيه

المفعول فيه على ضربين ظرف من الزمان . وظرف من المكان لجميع الأفعال تعدى إلى جميع ظروف الزمان نكرتها ومعرفتها ، وموقتها ومبهمها . وإنما تعدى (١) إلى جميع ضروب أسماء الزمان ، كما تعدى (٢) إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعهما في (أن (٣)) الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل ألا ترى أنه إذا قال : ضربَ ، أو يضربُ علم الزمان من صيغة الفعل وانظره كما علم المصدر منه لتضمنه حروفه . فلما اجتمعا في هذا المعنى اجتمعا في تعدى الفعل إلى جميع ضروبهما وذلك قولك : قتُ يوماً وليلةً ، وسرتُ الليلة التي عرفتَ ، وقدمتُ شهرَ رمضانَ ، وخرجتُ غدوةً ، وأقتُ شهراً ، وانتظرتهُ حيناً . والحين اسم مبهم يقع على القليل من الزمان [والكثير] (٤) كقولة :

تَنَادَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمَّهَا تُطَلِّقُهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ (٥)

(١) في أ ، ب : تعدت

(٢) في أ ، ب : تعدت

(٣) ساقطه من ب

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

(٥) البيت للناطقة الذبياني (ديوانه ص ٨٠) ويروى : تطلقه طورا وطورا

تراجع . والبيت من شواهد اللسان (نذر)

الشاهد فيه إستعمال (حيناً) بمعنى الزمان القصير (شرح شواهد الإيضاح

لابن بري ق ١٧) .

وقيل إنه يقع على ستة أشهر وعلى أربعين سنة .

ومن ظروف الزمان ما يستعمل اسما وظرفا ومنها ما يستعمل ظرفا ولا يستعمل اسما .

فما استعمل اسما وظرفا : اليوم والليلة والساعة والحين والشهر والسنة والعام ، تقول : اليوم يوم مبارك ، والليلة [ليلة ^(١)] أسير فيها ، ومضى حين لذلك ، وانساخ الشهر ، ودخلت السنة .

وما استعمل ظرفاً ولم يستعمل اسما فنحو : ذات مرة ^(٢) ، وبكرا [وبكرة ^(٣)] [وببيدات بين ^(٤)] وسحراً إذا عنيت سحراً بعينه ، ولم ترد سحراً من الأسحار وضحي (وضحياً ^(٥)) إذا أردت به ضحي يومك وعشية وعتمة إذا أردت عشية يومك ، وعتمة ليلتك . فهذه الأسماء لم تستعمل إلا ظرفاً وهذه الظروف ربما كان العمل فيها كلها وربما كان في بعضها . فما يكون العمل في بعضه قولك : أتيتك يوم الجمعة ، وقدمت شهر رمضان . فالإتيان في بعض يوم الجمعة والقدم في بعض

(١) زيادة من أ ، د

(٢) في حاشية الأصل : الظرف غير المتمكن هو الذي لا يرفع ولا يجر ولا ينصب على أنه مفعول به وإنما يكون منصوباً على الظرف فقط مثل : جئتكم ذات مرة ولا يكون هذا إلا نصباً على الظرف .

(٣) زيادة من د

(٤) زيادة من أ

(٥) ساقطة من أ ، ب ، د

شهر رمضان . وما كان العمل فيه كله فنحو : صمتُ يوماً . ومن ظروف
المكان : سرتُ فرسخاً وبريداً (وميلاً^(١)) فما كان من ذلك في
جواب كم كان العمل فيه كله وجاز ألا يكون موقفاً تقول : كم سرتُ
فيقول : عشرين فرسخاً ، وكم أفتت فيقول : ثلاثين يوماً . ولا يمتنع
أن تقول : الثلاثين يوماً فتضم إلى العدد التعريف لأن التعريف لا يخرج
عن أن يكون عدداً [محدوداً^(٢)] وما كان جواب متى فإنه لا يكون
إلا موقفاً ولا يقتضى أن يكون العمل فيه كله تقول : متى سرتُ
فيقول : يوم الجمعة واليوم الذي قدم فيه فلان وبومًا خرج فيه زيد
فتوته . ولو قال في جواب متى سرت : وقتاً أو حيناً أو زماناً أو
نحو ذلك لم يجز لأنه لم يزد السائل في هذا الجواب على ما كان عنده .
والصيف والشتاء يكون في جواب متى ويجوز أن يكون جواب كم من
حيث كان عدداً .

(١) ساقطة من ب

(٢) زيادة من أ

بابُ الظروف من المكان

الظروف من المكان ليست كالظروف من الزمان في أن جميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروبه (١) وإنما يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مبهماً منها . ومعنى المبهم أن لا تكون لها (٢) نهاية معروفة ولا حدود محصورة كالجئات الست . فأما ما لم يكن منها مبهماً فإن الفعل الذي لا يتعدى لا يتعدى إليه كما لا يتعدى إلى غير ذلك من أسماء الأشخاص الموقته تقول : قتُ أَمَامَكَ ، وسرتُ ورائِكَ وخلفَكَ [وقدَامَكَ (٣)] ويميَنِكَ وبسرتِكَ وشامةَ زيدٍ وكذلك عندَ لأنها أشد إبهاماً من خلفٍ وبابه .

فأما ما كان من الأماكن مخصوصاً فإن الفعل الذي لا يتعدى لا يتعدى إليه لا تقول : قتُ بغداداً ، ولا قعدتُ السوقَ ، ولا قمتُ المسجدَ لأن هذه الأماكن مخصوصة كزيد وعمرو وينفصل بعضها من بعض بصور وخلق فهي في ذلك كالأناسي ونحوهم من الجئث المختصة وكما لا يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى الأناسي كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناهم في الاختصاص .

(١) في أ : ضروبيها

(٢) في أ ، ب ، د : له

(٣) زيادة من ب

وقد يتسع فيحذف حرف الجر فيصّل الفعل الذى لا يتعدى إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن وذلك نحو قول الشاعر :

لَدُنْ بِهِزِّ الكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ^(١)
وقال الآخر :

فَلَا بَغِينَكُمْ قَنًا وَعُوارِضًا ولأفيلان الخيل لابةً ضرغند^(٢)

والمعنى : كما عسل في الطريق ، ولأبغينكم بقنا وعوارض . وقد استعملوا أسماء مخصوصة استعمال الظروف وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه وذلك قولهم : **هُما خَطَّانُ جَنابَيْ أَنفِها** . يعنى الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية . وزيدٌ مناطٌ الثريا ، وهو منى معقد الإزارٍ ومقعد القابلة وذلك إذا لصق به من بين يديه . وأما معقد الإزار فيريد به قرب المنزلة قال :

كان منّا بحيثُ تُعسكى الأزرّة^(٣)

(١) البيت لساعدة بن جؤبة الهذلى (ديوان الهذليين ، القسم الأول ص ١٩٠) وهو من شواهد سيديويه فى السكتاب (ج ١ ص ١٦ ، ١٠٩) قال الأعلم الشنتمرى فى هامش السكتاب : استشهد به على وصول الفعل إلى الطريق بدون حرف جر توسعاً . تشبهاً بالمسكان لأن الطريق مكان خاص .

(٢) البيت من شواهد سيديويه فى السكتاب (ج ١ ص ٨٢ ، ١٠٩) ونسبه إلى عامر بن الطفيل . قال الأعلم الشنتمرى فى هامش السكتاب : الشاهد فى نصب قنا وعوارضاً على إسقاط حرف الجر ضرورة لأنهما مكانان محتصان لا يتصبان إلتصاب الظروف . والبيت فى اللسان (ضرغند) .

(٣) قال ابن برى (شرح شواهد الإيضاح ق ١٨) : وأنشد وهو غفل :

كان منّا بحيث يعسكى الإزار

وقال آخر :

كانَ مكانَ الثَّوبِ مِنْ حَقْوِيهَا (١) .

وفسر أبو عمر (٢) الإزار هاهنا المرأة فسكانه يريد أن قربه منه

قرب المرأة وأنشد :

= يقال : عكا بإزاره يعكوه عكوا : أعظم حجزته وغلظها . الذي أنشده

أبو علي هو الحصين بن بكير الربعي إلا أنه غيره وهو :

كان منا بحيث تعكى الأزرة قعد عن كل لثيم طحرة

وقال ابن دريد : عكوت الشيء أعكوه عكوا شددته .

والمراد بهذا البيت قرب المنزلة .

في حاشية الأصل : بحيث تعكى الأزرة جمع إزار

(١) البيت لأبي جندب الهندلي (ديوان الهندليين، القسم الثالث ص ٨٦) وقبله

لأبي امرؤ أبكي على جاريه أبكي على السكبي والسكبييه

ولو هلسكت بكيسا عليه

ويروى الشاهد في الديوان : كانا مكان الثوب من حقويه

وصوب ابن برى في شرحه لشواهد الإيضاح هذه الرواية وقال : قال

أبو عبيدة وغيره : الحقو : الخاصرة . وقال الأصمعي : معقد الإزار من كل

فاحية يعني الوسط ، والجمع أحق . وفي كتاب العين الحقو : الإزار يقال : رمى

بحقوه أى بإزاره . وفي الحديث إن النبي - صلعم - أعطى النسوة اللاتي غسلن

ابنته حقوه وقال : أشعرنهما إياه . وقال الأصمعي : ضرب الحقو مثلاً للاستجارة ،

كأنه يأخذ بحقويه وهو قولهم : هو من معقد الإزار . أى بموضع

المنع والحفيظة .

الشاهد فيه ما أراده من قرب المنزلة (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣٩)

(٢) هو صالح بن إسحاق الجرهمي ت ٢٢٥ هـ عن نزهة الألبا لابن الأنباري

أَلَا أُبْلِغُ أَبَا حَفْصٍ رَسُولًا فَدَى لَكَ مِنْ أَخِي ثَقَّةً إِزَارِي (١).
واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتعصب نصب المفعول به. فإن (٢) كنيته عنه وهو ظرف قلت : الذي سرت فيه يوم الجمعة.

وإن كنيته عنه وقد اتسعت [فيه (٣)] ونصبته نصب المفعول به قلت : الذي سرتُه يوم الجمعة . وإذا أضفت إلى شيء منه فقلت : ياسرائرَ اليوم ، و**ياضاربَ اليوم** لم يسكن إلا إما ، وخرج بالإضافة إليه عن أن يكون ظرفاً لأنها إذا كانت ظرفاً كانت « في » مرادة فيها ومقدرة معها بدلالة ظهورها مع علامة الضمير . فإرادة ذلك فيها يمنع الإضافة إليها ألا ترى أنك إذا حُتَّ بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر نحو : غلامٌ لزيدٍ لم تصح الإضافة ومنع منها الحرف . فقوله تعالى : « بل مَكْرُ الْمَيْلِ وَالنَّهَارِ (٤) » قد خرج الليل والنهار في اللفظ بالإضافة إليهما عن أن يكونا ظرفين وعلى ذلك قول الشاعر :

تَرْوِحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا بِجَنَيْبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ (٥)

(١) البيت لأبي المنهال نغيلة الأكبر الأشجعي ، كما في اللسان (أزر)
استشهد به أبو علي ، على أن الإزار هاهنا المرأة (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ١٩)

(٢) في أ ، ب ، د : وإن

(٣) زيادة من أ ، ب

(٤) سورة سبأ ٣٤ : ٣٣

(٥) البيت لأحيمحة بن الجلاح (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد

للعميني ص ٢٧٦) .

في حاشية الأصل : غرضه من البيت أن يرينا أنه بما جاء على الإنساع في

الظرف وذلك أن التقدير : تروحي وأتى مكانا أجدر أن تقيلي . فأجدر صفة مكانا المحذوف والتقدير : أجدر أن تقيليه ، ثم حذف الهاء من تقيليه الذي هو الراجع من الصفة إلى الموصوف كما حذف من قولهم : الناس رجلان : رجل أكرمت ورجل أهنت والمعنى : أكرمته وأهنته . وهو أن لهم في قوله تعالى : و اتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ، (سورة البقره ٢ : ٤٨) مذهبين أحدهما إن التقدير : لا تجزى فيه ، ثم حذف فيه دفعة . والثاني إنه جاء على أن يكون الظرف قد اتسع فيه وإن التقدير : و اتقوا يوما لا يجزيه ، على أن يعاد الضمير إلى اليوم على حد إعادته إلى المفعول به كما أعيد في قوله عز وجل : « فليصمه » (البقرة ٢ : ١٨٥) وهذا المذهب هو إختيار أبي الحسن وعليه يضع الشيخ أبو علي المسائل . فلما كان الكلام قبل هذا البيت في ذكر الإلتساع في الظرف واستعماله استعمال المفعول به قال ومن ذلك البيت أى أنه ينبغي أن يكون التقدير فيه أنه أراد أن يقول : أتى مكانا أجدر أن تقيليه ، ثم حذف الهاء وأنه لا ينبغي أن يحمل على المذهب الآخر وهو أن يكون أراد : أتى مكانا أجدر أن تقيلي فيه ، ثم حذف فيه وإنما صار هذا المذهب الإختيار دون المذكور الأول لأن الحذف فيه أقل . وهو أننا نحذف شيئاً واحداً وهو الضمير وحده الذي هو الهاء في قولنا : يوما لا تجزيه ومكانا أجدر أن تقيليه . ونحن على المذهب الأول بحذف شيئين فهما « في » والضمير المجرور هكذا وقد رأينا الراجع الى الموصول اذا كان ضمير منصوب حذف حذفاً مطرداً نحو قوله تعالى : « وهذا الذي بعث الله رسولا ، (الفرقان ٢٥ : ٤١) وهو من الكثرة بحيث لا غاية . فإذا كان ضمير مجرور لم يحذفوه فلا يقولون : الذي مررت زيد على تقدير : الذي مررت به زيد . واذا كان كذلك كان أولى التقديرين في نحو الآية والبيت ما لا يحتاج معه إلى حذف الجار والمجرور وما لا يحذف فيه إلا ضمير منصوب .

تروحي أجدر أن تقيلي غداً بجنبي بارد ظليل

قال ابن جنى : فيه خمس مراتب وأصله : تروحي وأتى مكانا جديراً بأن =

ومثله قول الشاعر :

رُبَّ ابنِ عمٍّ سُلَيْمِيٍّ مُشَمَّعِلٍ

طباخ ساعاتِ الكرى زادِ الكسل^(١)

ومن ظروف المكان ما يستعمل إسمًا وظرفًا . ومنها ما يستعمل
ظرفًا ولا يستعمل إسمًا . فالأول كخلف وأمام . والثاني نحو :

عند ، وسوى ، وسواء . ويدل على استعمالهم إياه إسمًا قوله :

== تقيلي فيه . وينقل جسديراً إلى أجدد لأن كل واحد منهما للمبالغة ثم يحذف
حرف الجر فيصير :

تروحي أجدد أن تقيلي فيه ثم يحذف حرف الجر ويصير : تقيليه . ثم تحذف
الهاء فيصير : تقيلي . فهذه خمس مراتب لا بد منها .

(١) البيت من شواهد سيبويه في السكتاب (ج ١ ص ٩٠) ونسبه
لأبي الشماخ .

في حاشية الأصل : المشمعل : المسرع في الأمور . وطباخ ساعات الكرى
زاد الكسل : أراد أنه صاحب أضياف يطعمهم وأنه يطبخ في الليل زاد الكسل
الذي لا يفتنى عن نفسه شيئاً .

والشاهد في هذا البيت أنه أضاف طباخ إلى ساعات وهي ظرف من ظروف
الزمان وقد خرجت الإضافة من حكم الظرف . فأما من جر زاد الكسل وقال :
ساعات منصوبة فإنه فصل بين المضاف والمضاف إليه نحو قوله :

قرع القسي الكنائن

[هذه العبارة جزء من بيت للطرماح (ديوانه ، لندن ، ١٩٢٧

ص ١٦٩) و يروى :

يظفن بجوزى المرائع لم ترع بواديه من قرع القسي الكنائن

فَعَدَتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخِطَافَةِ خَلْفَتُهَا وَأَمَامُهَا (١)
وقالوا : مَنَازِلُهُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا . وقال عز وجل : « عن اليمين وعن
الشمالِ عَزِينَ (٢) » ومن ذلك قوله :
صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا (٣)

= الشاهد فيه فصل بين المضاف الذي هو قرع وبين المضاف إليه الذي هو

السكنان بقوله : القسى (فرائد القلائد للعيني ص ٢٤٤) [

(١) البيت للبيد بن ربيعة (المعلقات العشر تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي
مصر ١٣٣١ ص ٨٦) وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٢٠٢)
قال الأعلام الشتتمرى في هاشم الكتاب : الشاهد فيه رفع خلفها وأمامها لإتساعا
ومجازاً والمستعمل فيهما الظرف .

في حاشية الأصل : قوله :

فَعَدَتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخِطَافَةِ خَلْفَتُهَا وَأَمَامُهَا

يصف بقرة فعدت ولدها ، وكلا الفرجين مرفوع بالابتداء وخلفها وأمامها بدل من
كلا الفرجين . وتحسب أنه مولى الخفاة خبر كلا الفرجين والجملة في موضع نصب على
أنها خبر عدت . ومولى الخفاة أى أولى بالخفاة كقوله تعالى : « النار هى مولاكم

[سورة الحديد ٥٧ : ١٥] أى أولى بكم . (٢) سورة المعارج ٧٠ : ٣٧

(٣) البيت لعمر بن كلثوم (المعلقات العشر ص ٩٢) وهو من شواهد

سيبويه (الكتاب ج ١ ص ١١٣)

في حاشية الأصل : وقوله :

وكان الكأس مجراها اليمين

وجه كونها ظرفاً أن يكون مجرى مرفوعاً بالابتداء واليمين في موضع خبره
وهو منصوب نصب الظروف والجملة في موضع خبر كان ولإسم كان الكأس ووجه
كونها إسماً ما ذكره وذلك أنه قال : ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن
ينصب اليمين على وجهين أحدهما أن يجعل المجرى اليمين على الإتساع أو يريد

فمن رفع مجراها بالابتداء كان اليمين في موضع الخبر كقولك :
زيدٌ عندك . ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن ينصب اليمين
على وجهين :

أحدها أن يجعل المجرى اليمين على الإنساع أو يريد : المجرى مجرى
اليمين ، فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه .
والآخر أن يجعله ظرفاً ، فننصب اليمين نصب الظروف ولا تنصبه
بمكان ويكون في موضع نصب بأنه خبر كان .

= المجرى مجرى اليمين فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه على الوجه الأول
فنصبه نصب الأسماء على ما ترى من كونه خبراً لكان . وفي هذا الوجه جنوح
إلى مذهب أبي العباس وهو أنه يعتقد أن الشيء إذا كان بدلاً من الشيء كان الأول
في تقدير الطرح والمراد إنما هو الثاني دون الأول وأبو علي قد منع من هذا
واستدل على ضعفه بقول الشاعر أنشدته سيبويه
وكأنه لطق السراة كأنه ما حاجبيه معين بسواد
[البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلوها . كذا قال البغدادي (خزائن
الأدب ، بولاق ، ج ٢ ص ٣٧١) وقد ذكر في الكتاب (ج ١ ص ٨٠) منسوبا
إلى الأعشى .

فأما الأعلام الشنتمري فلم ينسب البيت في هامش الكتاب إلى قائل [.
ألا ترى أن حاجبيه بدل من الهاء في كأنه . وهو قد أخبر بالمفرد لا بالثنى .
ولو كان الأول في نية الطرح لقال : معينان وقد ترى ما وقع في كلامه من قوله :
ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن ينصب اليمين على الإنساع أى يجعله
خبراً لكان وهذا لا يكون إلا بعد أن يعتقد أن الأول مطرح حتى يصير المجرى
لإسم كان ، واليمين خبرها على الإنساع كما ذكر ويكون نصب نصب الخبر =

وبما لا يكون إلا على حذف المضاف منه قول الشاعر :

كأن مجرّ الرامساتِ ذبُولها عليه قضمٌ نَمَقتهُ الصوانعُ (١)

وكذلك قول ذى الرمة :

== لانصب الظرف . أو يريد المجرى مجرى اليمين ، فيحذف المضاف ويتم المضاف إليه مقامه وإذا أيضاً نصب المفعول لأنه لو ذكر مجرى كان في موضع نصب على أنه خبر كان . ولما حذفه وأوقع موقعه غيره جرى مجراه وانتصب نصبه وهذا بين .

وذكر وجهها ثالثاً إذا كان المجرى بدلا من الكأس ، وهو أن يكون اليمين ينتصب لانتصاب الظروف وهو في موضع خبر كان . وإن جعلت في كان ضمير الأمر والشأن كان حسنا غير ممتنع . والجملة في موضع الخبر . ولم يذكر هذا مع جوازه .

(١) البيت للناطقة الذبياني (ديوانه ص ٧٩) ويروى في الديوان حصير مكان قضم .

في حاشية الأصل: قوله: كأن مجرّ الرامسات تقديره: كأن آثار مجرّ الرامسات ذبُولها ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه فأعربه بإعرابه . فإن قلت فما الدليل على صحة هذا التأويل قلنا قد علمنا أنامتي لم نقدر هذا التقدير فسد الكلام . وذلك أن المجر في بيت الناطقة هو مصدر محض بدليل أنه قد نصب به ذبُولها وإذا نصب به لم يكن إلا مصدراً محضاً لأن المصدر يعمل عمل فعله . وإذا كان مصدراً فلو لم تقدر هذا التقدير لسكان الكلام على : كأن جرّ الرامسات ذبُولها قضم . والرامسات : الرياح . والقضم زعموا أنه حصير يعمل من جريد النخل أو ما أشبه ذلك . فلا يجوز أن يقال : كأن جرّ الرامسات ذبُولها حصير أو ما أشبه ذلك لأن الحركات أعراض فلا تشبه بالأجسام وإنما يستقيم المعنى في تقدير المضاف المحذوف الذي ذكرناه وهو الآثار . وآثار جرّ الرياح ==

فظلت بملقى واحف جرع المعى قياماً تفضلي مُصلحاً أميرها (١)

== ذبولها يشبه القضم . ألا ترى أن هذه الآثار بعينها تشبه الكتاب والسطور كما قال لبيد (المعلقات العشر وأخبار قائلها ص ٨٢) :

وجلا السيول عن الطلول كأنها زبر بجد متونها أقلامها
فإن قلت فهلا جعلت الحجر مكاناً مثل الملعب ، والمرتع وذلك أن الأفعال
الثلاثية قد تلحق الميم في أوائل مصادرهما فتكون أمكنة للفعل ، أو أزمنة له .
قلنا هذا لا يستقيم لأنه قد نصب ذبولها بالحجر . وإذا نصب به المفعول لم يستقيم
أن يكون مكاناً ولا زماناً ألا ترى أن الأمكنة والأزمنة وإن اشتقت لها أسماء
من الفعل فإنها لا تعمل عمل الأفعال . وإنما يعمل عمل الفعل المصدر ، واسم
الفاعل والمفعول ، وما أشبه ذلك . فانتصاب الذبول بالحجر منع أن يجعل الحجر
مكاناً وأوجب أن يكون بمنزلة الجر فاحتجنا إلى تقدير مضاف محذوف
(١) (ديوانه عن بتصحيحه كرليل هنرى هيس مكارنتي ، كبردج

١٩١٩ ص ٣١٠)

والبيت من قصيدة يصف بها ذو الرمة حيراً من حمر الوحش وقد ورد
البيت في اللسان والتاج (صلحهم) وفي الأساس (فلى) .
في حاشية الأصل : والتقدير في بيت ذى الرمة : فظلت بمكان ملقى واحف
جرع المعى . ففعل مثل فعل النابتة في بيته .

والبيت فيه روايتان : أما حذاق أصحاب أبي علي فأراهم يروونه : بملقى
واحف بضم الميم ، ويجعلونه مصدراً لقولك : ألقى يلقى القاء وملقى . وأما
أنا فسكنت أرويه من غير جهة أبي علي ملقى بفتح الميم وأجمله مصدراً لللقى يلقى
لقاء ولقيانا . وواحف والمعنى مكانان . والمجروح من الرمل معروف . وتقديره
فظلت بمكان ملقى واحف ، لا بد من تقدير هذا المضاف لأن ملقى مصدر محض
وكذلك ملقى ألا ترى أنه قد نصب به جرع المعى وإذا نصب به لا يكون
إلا مصدراً . وامتنع أن يكون الملحق والملقى مكانين على ما بيناه في بيت زياد .

فلو لم يقدر مضافاً محذوفاً لصار المعنى : فظلت الابل بالقاء واحف جرع المعى . =

وهذا فاسد لأنها إنما تظل في بعض الأماكن لاني المصدر الذي هو الحركة وكذلك لا يستقيم : فظلت بليقيان واحف جرع المعى . وإذا فسد هذا احتجت إلى تقدير المضاف .

فإن قيل فامعنى : إلقاء واحف جرع المعى . هل واحف والمعى مكانان وإلقاء أحدهما بالآخر لإمتداد أحدهما ، وإتقطاع الآخر بجبل أو غيره فهذا لإقاؤه له وتركه إياه .

وأما لقيان واحف لجرع المعى فهو لإتصاله به كأنه آخر أحد المسكانيين ، وأول الآخر وقد أنشد أبو علي في مثل هذا أيضاً في غيره :

وعهدى بدعد ألف صدق حبية لعوبا محل الحى أكشبة الفرد
فهذا على حذف المضاف أيضاً لأنه نصب أكشبة الفرد بمحل فاقضى ذلك
أن يكون مصدراً محضاً بمنزلة الحلول فتقديره : لعوبا وقت حلول الحى أكشبة
الفرد . ونظير ذلك بيت الكتاب :

وماهى إلا في إزار وعلقة

مغار ابن همام على حى خشعما

[البيت من شواهد سيديويه في الكتاب ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، ونسبه إلى

حميد بن ثور] .

والمغار مصدر أغار وقد علق حرف الجر وهو على بمغار فصار في موضع
نصب به فصار المغار عاملاً ناصباً فاقضى ذلك كونه مصدراً محضاً وقد وقع
موقع ظرف الزمان فاحتجت في تصحيح ذلك إلى مضاف محذوف فقال أصحابنا
تقديره : وقت إغاره ابن همام نقوله : مغار ابن همام كقولهم : لعوبا محل الحى
أكشبة الفرد .

بابُ المفعول معه

الإسم الذى ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذى قبله بتوسط الحرف^(١) وذلك قولهم : استوى الماءُ والخشبة^(٢) ، وما صنعتَ وأباك . فالعنى : استوى الماءُ مع الخشبةِ ، وما صنعتَ مع أباك .

(١) فى حاشية الأصل : واو المفعول معه فى أصل اللغة تدل على الجمع بين الشيئين ولهذا منعنا من التريب بها هذا الغالب عليها أعنى الجمع إلا أنها فى العطف تدل على الجمع بين الشيئين مع العطف وها هنا تدل على الجمع بغير العطف . والواو حرف يوصل ما قبله إلى ما بعده مثل الباء فى : مررت بزيد إلا أن الفرق بين الواو والباء أن الباء توصل وتعمل والواو توصل ولا تعمل . ولولا الباء لم يتعد الفعل إلى المفعول وكذلك الواو لولاها لم يكن مفعول معه وإنما منع الواو أن تكون عاملة وإن كانت بمنزلة الباء أنها فى الأصل للعطف وخروف العطف لا تعمل شيئاً البتة . فامتناع عملها مع إيصالها كما توصل الباء إنما هو لهذه العلة .

(٢) فى حاشية الأصل : إن سأل سائل عن قوله : استوى الماء والخشبة وقال : كيف جاز النصب فى هذا وقد علم أن الفعل مما يجرى هذا الجرى يكون من اثنين إذا كان فيه عطف نحو : اصطلمح زيد وعمرو ، وانفق بكر وخالد . فكيف يكون معطوفاً ومعدولاً عن طريقة الرفع إلى غيره . فالجواب عندنا إنا قد علمنا أن المفعولات تنوب عن الفاعل ألا ترى أنها كذلك فى باب الأفعال التى بنيت لما لم يسم فاعله يحذف الفاعل ويقام المفعول مقام الفاعل فلما كان الأمر كذلك كان هذا الإسم ينبغى أن يكون مرفوعاً فلما نصب وأقيم مقام المرفوع أفاد شيئين العطف من طريق المعنى ، والنصب بمعنى المفعول معه على اللفظ . والكوفيون يقولون أن الإسم المنصوب فى هذا الباب إنما ينتصب لوقوعه موقع «مع» على غير ما قدره أبو على ومن قبله من النحويين وهذا خطأ . ووجه فساده أنه قد علم أن «مع» إذا نطقت بها فى الكلام نحو : قام زيد مع عمرو ، =

وقال الشاعر :

فَأَلَيْتُ لَأَنْفَكُ أَحَدُ وَ قَصِيدَةً أَ كُونُ وَإِيَاهَا مَثَلًا بَعْدِي (١)

ومما يؤول على هذا في التنزيل قوله عز وجل : « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ
وَشُرَكَاءَكُم (٢) » حمله قوم على هذا حيث لم يجز أن يعطف على
ما قبله وذلك أنه لا يقال : أجمعتُ شركائي إنما يقال : جمعتُ
شركائي ، وأجمعتُ أمرى فلما لم يجز في الواو العطف جعلها بمنزلة مع

إنما ينتصب إنتصاب الظرف ومحال أن يكون الأسماء الأعلام وما أشبهها من
الجواهر منصوبة هذا النصب . وليس إذا كان المعنى يحمل على شيء فلا بد أن
يكون اللفظ عليه . ولو كان هذا على التحقيق لوجب أن يكون الإسم بعد الواو
ينجر لأن الواو وقعت موقع د مع ، مع الإسم .

وأعلم أن باب المفعول معه أن يكون فيما لا يتعدى البتة وإنما كان كذلك
لأنك إذا جئت به مع المفعول الصريح وأنت تريد المفعول معه ألبس بالعطف
وأنت في غير المتعدى لا يقع في كلامك لبس لمخالفة الإعراب . فإذا جاء موافقا
أدى إلى ما ذكرناه .

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ، القسم الأول ص ١٥٩) .
ويروى الشاهد في الديوان : فأقسمت مكان فأليت وأدعك مكان أكون .
الشاهد فيه قوله : أكون وإياها نصب على المفعول معه (لإيضاح شواهد
الإيضاح للقيسي ق ٤٥) .

في حاشية الأصل : والبيت ينشد على وجهين : لأنفك أحدو قصيدة أي
أغنى بها . وأراد : بقصيدة تحذف الباء . والوجه الآخر : أحدو قصيدة من
قولك : حدثت النمل بالنمل أي قابلت ذابذا . وإياها المفعول معه .

(٢) سورة يونس ١٠ : ٧١

مثل : جاء البردُ والطِيالسةُ . وقد يكون على قوله عز وجل : « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ »
يريد : فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم فيضمركم للشركاء فعلا يصح أن تحمل
عليه أسماؤهم كما قال :

يأليت زوجك قد غَدَا متقلداً سيفاً ورمحاً^(١)

(زوجك في الوغى^(٢)) يريد : متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً لأنه
لا يقال : تقلدت الرمح كما لا يقال : أجمعت الشركاء . قال أبو الحسن :
قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء وقوم ينصرونه على ما سمع
منه . وقوى هذا القول الثاني .

(١) البيت لعبد الله بن الزبير .

الشاهد فيه قوله : ورمحاً إذ لا يجوز هنا عطف الرمح على السيف لما كان
الرمح لا يتقلد (إيضاح شواهد الإيضاح للقيس ق ٤٦) .

(٢) رواية أخرى للبيت ساقطة من أ ، ب ، د

باب المفعول له

الإسم الذى ينتصب فى هذا الباب ينتصب بالفعل الذى قبله وإبما تذكره لتعرف الغرض الذى من أجله فعلت ذلك الفعل . فهو جواب لـه ، كما كان الحال جواب كيف . وذلك قولك : ضَرَبْتُهُ تَقْوِيماً لَهُ ، وَجِئْتُكَ إِكْرَاماً لَكَ ، وَأَكْرَمْتُهُ حَذَرَ شَرِّهِ . فالغنى : ضربته للتقويم ، وجئتك للإكرام ، وأكرمته للحذر . فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه .

ومما جاء فى الشعر من ذلك قوله :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ مَخَافَةً وَزَعَلًا المَجُبورِ

والهَوَلُ من تَهَوَّلِ المَهْجُورِ (١)

ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة . وما أنشدته قد جاء فيه الأمران جميعاً .

(١) الرجز للعجاج (ديوانه ، من مجموع أشعار العرب ، ليسينغ ١٩٠٣

ج ٢ ص ٢٨) .

الشاهد فيه نصب مخافة ، وزعل ، والهول على المفعول له والتقدير : للمخافة والزعل ، وللهول . لحذف الجار ، ووصل الفعل فنصب . (إيضاح شواهد الإيضاح للقبسى ق ٤٦) .

المجور يروى فى أ : القبور .

باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول

وهو على ضربين أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع والآخر ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع .

فالأول على ضرب من منها ما كان خبر كان وأخواتها وخبر ما واسم إن وقد تقدم ذكر ذلك . ومنها التمييز والحال .

بابُ الحال

الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك: جاءني زيدٌ راكباً ، وخرج عمروٌ مُسرِعاً فمغنى هذا : خرج زيدٌ في حالِ الإسراع [ووقت الإسراع (١)] فأشبهت ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف فقالوا : في الدارِ زيدٌ قائماً . فعمل فيها المعنى الذي هو : في الدارِ . ولم تكن كالظروف في عمل المعنى فيها تقدمت أو تأخرت لأنها مفعول صحيح والمفعول الصحيح إنما يعمل فيه الفعل المحض فلم يجيزوا : قائماً في الدارِ زيدٌ ، كما أجازوا : كلَّ يومٍ لك ثوبٌ فأعملوا المعنى الذي هو لك في الظرف الذي هو : كل يوم لأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض وإذا كان الفعل المحض يضعف عمله

(١) زيادة من أ ، د

فما تقدم عليه بدلالة قولهم : زيدٌ ضربتُ . وامتناعهم من رفع زيد لو آخر فأوقع بعد ضربت ، فَأَنْ يَضْعُفَ عمل المعنى فيما تقدم عليه أجدر فلذلك أجازوا : في الدارِ زيدٌ قائماً ، وفي الدارِ قائماً زيدٌ : ولم يميزوا : قائماً في الدارِ زيدٌ لما تقدم على المعنى لأن هذا مفعول صحيح في الأصل وإنما شبه بالظرف للمشابهة التي بينهما فلا يجب أن يسوى به كما أن ما لا ينصرف لما أجرى مجرى الفعل للشبه العارض منه فيه لم يجب أن يسوى بينه وبين الفعل في جميع أحواله . وفي الحال شبه من التمييز أيضاً . وذلك أن قولك : جاء زيدٌ ، يحتمل المجيء أن يكون على ضروب شتى وصفات مختلفة فإذا قال : راكباً ، أو ماشياً فقد بين بالحال الإبهام الذي كان في المجيء . كما أنه إذا قال : امتلاً الإناء ماءً ، فقد بين بالمفسر ما امتلاً منه الإناء فلذلك كان الحال نكرة ، كما كان المميز (١) كذلك . فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهديك وطاقتك ، ورجع عوده على بدئه ، وأرسلها العراكُ ، وهذه معارف وهي أحوال . فالقول إن هذه الأشياء ليست أحوالاً ، وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه فالتقدير : طلبته يجهدُ ، وأرسلها تعتركُ ، فدل جهديك والعراك على يجهد ، وتعترك . فالفعل هو الحال في الحقيقة وهذه الألفاظ دالة عليه . ويدل على صحة ذلك أن المضمر لم تقع أحوالاً في شيء لأنه لا دلالة فيها على لفظ الفعل كما في ألفاظ المصادر دلالة عليها . ألا ترى أنهم لم يميزوا : مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بمعروٍ

قبيح^(١) ، وإن كان هو ضمير مروى لأن هو لادلالة فيه على لفظ الفعل ، كما في لفظ المصدر دلالة على لفظه . وإذا كان الأمر على هذا فقول من ذهب إلى أن خبر كان ، والمفعول الثاني من ظننت أحوال فاسد لأنه قد يقع مضمراً في نحو : كفنته ، وظنته إياه .

وقد سد الحال مسد خبر المبتدأ في نحو : ضربني زيدا قائماً . وقولهم : هذا بُسرأً أطيّبُ منه نمرأً . فبسرأً وتمراً انتصبا على الحال ومعنى الكلام : هذا إذا كان بُسرأً أطيّبُ منه إذا كان رُطباً . ولو قال : هذا بُسرأً أطيّبُ

(١) في حاشية الأصل : قوله : مروى يزيد المرور مبتدأ ، وقد أضافه إلى ضمير الفاعل وهو ياء المتكلم . والباء من قولك يزيد متعلقة بالمرور . وزيد مجرور بالباء والجار والمجرور في موضع نصب بالمرور فهو معمول له ومتصل به وفي حيزه . فقوله : مروى يزيد كله مبتدأ . فإذا قال : مروى يزيد حسن وهو بعمره قبيح . فقوله : حسن هو الخبر ، وفيه ضمير فاعل يعود إلى المرور . وهذا كله كلام مستقيم .

فأما قوله : وهو بعمره قبيح ، فهو ضمير المرور . والباء من قوله : بعمره متعلقة به ، كما تعلقت الباء من قوله : يزيد بالمرور . فبعمره في موضع نصب به . وهو على هذا متصل به معمول له منصوب به . فيصير قولك : وهو بعمره مبتدأ . وقولك : قبيح خبره . وهذا فاسد لأن السكنايات والضمائر لا تعمل عمل الأفعال . وإنما عملت مظهرأً بها عمل الأفعال . فالمرور يعمل عمل مرت لأنه يناسبه بلفظه ومعناه . وأما هو من قولك : وهو بعمره قبيح ، فلا يجوز أن يعمل عمل المرور وإن كان ضميره لأنه لا يناسب الفعل بلفظ ولا معنى . فن هاهنا فسدت المسألة .

فأما الكوفيون فقد أجازوا تعليق باء الجر بضمير المصدر كما أجازوا تعليقها بمظهره لأنه في معناه وأنشده في ذلك :

= وما هو عنها بالحديث المرجم

منه عنبٌ لم يحز النصب في البسر والعنب ، كما جاز في البسر والرطب
لأن البسر لا يتحول عنباً كما يتحول رطباً .

والحال على ضربين ضرب منتقل كقولنا : جاء زيدٌ راكباً وضرب
غير منتقل كقوله عز وجل : « وهو الحقُّ مُصَدِّقًا (١) » .

= [من معلقة زهير بن أبي سلمى (المعلقات العشر وأخبار قائلها ص ٧٧)
وصدر البيت :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم]

فمن على ما ذكره متعلق بهو والمجروح في موضع نصب بهو . هذا مذهب
القوم ورأيت بعض أصحابنا البصريين لا يستبعد مذهبهم بل يقويه وينصره .
وقد يجوز عندي أن تعلق الباء من قولك : وهو بعمر وقبيح بقبيح أى مروى
بزيد قبيح بعمر . ومعناه ينبغي لعمر ألا يحوجني إلى زيد فيكون لها معنى
غير المعنى الأول لأن المعنى : يحسن منى أن أمر بزيد ويقبح منى أن أمر بعمر .
فالمعنى الذى ذكرناه آخرها هو : إن مروى بزيد يحسن من وجهه إلا أنه يقبح
بعمر أن أفعله أنا . كأنه يعذر نفسه في مزوره بزيد ويستحسنه من نفسه
ويستقبحه من عمرو .

ولعمري إن في هذا المعنى تعسفا وعدولا عن الظاهر إلا أنه على هذا
يتأتى ولا يستحيل .

(١) سورة البقرة ٢ : ٩١

باب التمييز

جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً فتيبته بأحدها . والعامل في التمييز يكون على ضربين فعل وغير فعل .

فما عمل فيه الفعل فنحو : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، وَتَصَبَّبَ بَدْنُ عَمْرٍو عِرْقًا ، وامتلاً الإناءُ ماءً فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى لأن المنصب هو العرق والذي ملأ الإناء هو الماء والذي تفقأ هو الشحم . فالرفوع هو المنصوب في هذا الباب كما كان الحال المنصوب في قولك : جاء زيدٌ راكباً هو المرفوع في المعنى . وسيبويه لا يجيز التقديم في هذا فلا تقول : شَحْمًا تَفَقَّأْتُ وأجاز غيره التقديم وأنشد في ذلك :

أَتَهَجَّرُ سَلْمَى لَلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ^(١)

قال أبو إسحاق^(٢) الرواية :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

(١) البيت للخبيل السعدي (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٦)

الشاهد فيه : تقديم التمييز (نفساً) على الفعل وهو (يطيب) .

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ت سنة ٣١١ (عن زهدة

الآلبا لابن الأنباري ص ٣٠٨) .

ومن هذا الباب قوله عز وجل : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا (١) » وَقَرَرْنَا بِهِ عَيْنًا. وَالْمَعْنَى : طِبَّنَ بِهِ أَنْفُسًا ؛ وَقَرَرْنَا بِهِ أَعْيُنًا ،
فوقع الواحد موقع الجميع .

وما كان العامل فيه غير فعل يذكّر في باب ما ينتصب عن
تمام الاسم .

باب الاستثناء (١)

ليس يخلوا الاستثناء من أن يكون في كلام موجب أو غير موجب.
فالاستثناء من الكلام الموجب نصب مثال ذلك : جاء القومُ إلا زيداً
وخرج أصحابك إلا عبدَ الله ، وانطلقَ الناسُ إلا اخوتك . فانصب الاسم
إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا كما أن
الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو .

فإن كان الكلام المذكور قبل إلا غير موجب فإنه لا يخلو من
أن يكون تاماً ، أو غير تام .

فمثال غير التام : ما جاءني إلا زيد ، وما ذهب إلا عمرو فهذا

(١) في حاشية الأصل : الأصل في الاستثناء عند النحويين أن يستثنى الأقل
من الأكثر وكذلك سمع في كلام العرب . فإذا قلت : جاء القوم إلا زيدا
نصبت زيدا على مذهب سيبويه بالفعل الأول وهو مشبه عنده بقولك : عشرون
درهما ، لأنه ينتصب على التمييز ولسكنه عمل فيه ما قبله كما عملت عشرون فيما
بعدها . وقد اختلف قوله في ذلك لأنه لما ذكر : ما رأيت أحداً إلا زيداً قال
فهذا على غير رأيت . وقال المبرد والزجاج : ينتصب ما بعد إلا بمعنى أستثنى .
وقال الكسائي : ينتصب ما بعد إلا لأن تقديرها : إلا أن زيداً . وقال الفراء :
ينتصب ما بعد إلا لأنها مركبة من أن ولا فلذلك عملت عملين يريد أنها عملت عمل
أن في قولك : جاءني القوم إلا زيداً وأنتك إذا قلت : ما جاءني أحد إلا زيد ،
فهو بمنزلة لا إذا قلت : جاءني زيد لا عمرو .

لا يكون فيه إلا الرفع لأن الفعل مفرغ لما بعد إلا فالعامل فيه ما قبل
إلا ، ونحو ذلك : ما ضربتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بعمرٍ .

ومثال التام نحو : ما جاءني أحدٌ ، وهل جاءك رجلٌ . فإذا استثنيت
من هذا رفعت الاسم الذي بعد إلا فقلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ
وهل جاءك رجلٌ إلا زيدٌ ، ورفعته لأنك أبدلت الاسم الذي بعد إلا
بما قبله فصار : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ بمنزلة : ما جاءني إلا زيدٌ .
وبالبدل من المنصوب والمجرور بمنزلة البدل من المرفوع . وإن شئت نصبت
ما بعد إلا ، كما نصبت في الإيجاب لأن الكلام قد تم ها هنا في النفي
كما تم في الإيجاب فقلت : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً . فإن قدمت المستثنى
فقلت : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ ، لم يكن في المستثنى إلا النصب لأن البدل
الذي كان يجوز في قولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ قد بطل بتقديم الذي
كان يكون بدلا على المبدل منه فبقى النصب على أصل الاستثناء ولم
يجز غيره .

وقد يحمل في هذا الباب البدل على الموضع لاستحالة حمله على اللفظ
وذلك قولهم : ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ ، فزيد محمول على موضع
الجار مع المجرور ، وموضعها رفع بأتاني ، وكذلك لا أحدٌ فيها إلا عبدُ الله
حات عبد الله على موضع لا مع أحد لأن الموضع رفع بالابتداء ، ولم يجز
الحمل على اللفظ لأن « لا » لاتعمل في المعارف ، وإنما تعمل في الأسماء الشائعة .

وكذلك من في قواك : ما جاءني من أحدٍ . وتقول : ما أكل أحدٌ
إلا الخبزَ إلا زيداً ، فلا يكون في زيد إلا النصب لأن المعنى : كل الناس
أكل الخبز إلا زيداً . وتقول : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً ، فترفع
أحد الاسمين ، وتنصب الآخر . ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا أن تدخل
حرف العطف فتقول : وإلا عمرو ، لأن فعلاً واحداً لا يرتفع به فاعلان
إلا على جهة الاشتراك بالحرف .

باب ماجاء بمعنى إلامن الكلم

قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف . فأما لإسم فنحو : غير
وسوى وسواء ولاسيا : وحكم غير إذا وقعت في الإستثناء أن تعرب
بالإعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد إلا تقول : أتانى القومُ غيرَ زيدٍ .
فتنصب غيراً نصبك الإسم الذى يقع بعد إلا فى قولك : جاءنى القومُ
إلا زيداً وكذلك : ماجاءنى أحدٌ غيرُ زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ غيرِ
زيدٍ وأصل غير أن تكون صفةً خلافٍ مِثْلٍ وأصل إلا أن تكون
للاستثناء ثم تدخل كل واحدة منهما على صاحبها فيجوز فى قولك :
جاءنى القومُ غيرَ زيدٍ أن تجعل غير صفةً للقوم فتقول : جاءنى القومُ
غيرُ زيدٍ وكذلك قوله عزوجل : « لايسْتَوِي القَاعِدُونَ من المؤمنينَ
غيرُ أُولى الضَّرَرِ (١) » . من رفعه جملة صفة للقاعدين ومن جر جملة
صفة للمؤمنين ومن نصب جملة إستثناء . وكذلك إلا تقول : جاءنى
القومُ إلا زيداً

فتنصب الإسم بعد إلا على الإستثناء ويجوز أن ترفعه إذا جعلت
إلا وما بعدها صفة فتقول : جاءنى القومُ إلا زيدٌ وعلى هذا قوله
عز وجل : « لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتَا (٢) » والمنصوب
والجورور فى هذا كالمرفوع .

(٢) سورة الأنبياء ٢١ : ٢٢ .

(١) سورة النساء ٤ : ٩٥ .

وما جاء من الأفعال فيه معنى الإستثناء فقولهم : لا يكونُ وليسُ
وعدداً . فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار إسم لا يستعمل
إظهاره وذلك قولك : أتانى القومُ لا يكونُ عمراً ، وأتوني ليسَ زيداً
تقديره : لا يكونُ بعضهمُ عمراً . وليسَ بعضهمُ زيداً . وكذلك خلا وعدداً

فأما الحرف (١) فحاشا وهو حرف فيه معنى الإستثناء تقول :
أتانى القومُ حاشا زيدٍ . فوضع الجار مع المجرور نصب . وكذلك خلا في
قول بعضهم تقول : أتانى القومُ خلا عبد الله . فإن أدخلت ماعلى خلا
فقلت : ما خلا عبد الله نصبت عبد الله ولم يجز فيه غير ذلك وكان
موضع ما وما بعدها نصيباً .

بابُ الاستثناء المنقطع (١)

الإستثناء المنقطع أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو : ما جاءني أحدٌ إلا حماراً . فالاختيار فيه النصب وإن كان الكلام غير موجب ومن ذلك قوله :

وما بالرَّبعِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَوَارِيٌّ (٢)

فالأواريُّ ليس من جنس أحد . ومن ذلك قوله عز وجل :

(١) في حاشية الأصل : الإستثناء المنقطع يحییء هلی أمعنی لکن وأعنی فی قول سیبویه . وبابه النصب فی لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يرفعون فيقولون : ما في الدار أحد إلا ظبي فيجوز أن تجمل أحدا هو الظبي على معنى التشبيه ويكون داخلا في باب قولهم : عتابه الضرب وتجيته السيف . ويجوز أن يذكر أحداً توكيداً . وأجاز المازني وجهاً ثالثاً وهو أن أحداً يقع على الإنس وغير الإنس فأجاز أن يقول : ما في الدار أحد إلا ظبي ، فتجعل ظبياً بدلاً من أحد الشيتين اللذين وقع عليهما أحد قال الراجز :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

[البيت لعماد بن الحارث المشهور بجران العود . وهو من شواهد سيبويه في السكتاب (ج ١ ص ١٣٣) . الشاهد في إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله : أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بني تميم . وأهل الحجاز يوجبون النصب (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني ص ١٨٧)]
تجعل اليعافير والعيس أنيس ذلك الموضع .

(٢) هذه العبارة جزء من بيتين للناطقة الذبياني (ديوانه ص ٣٠) وروايتها:

وقفت فيها أصبلانا أسائلها عيت جوا بابا وما بالربع من أحد

« لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ »^(١) « فعاصم فاعل ومن رحم معصوم والمفعول ليس بفاعل . ومنهم من يجعله [استثناء (٢)] متصلا فيقول إن عاصما معناه : لا ذا عصمةٍ إِلَّا مَنْ رَحِمَ .

ذكر الضرب الثاني من القسمة الأولى

وهو ما انتصب من الأسماء عن تمام إسم ولم ينتصب عن تمام كلام . أ كثر ما يكون هذا الضرب في الأعداد والمقادير . والمقادير على ثلاثة أضرب مَسْوُوحٌ وَمَكِيلٌ وَمَوْزُونٌ .

فما كان على معنى المساحة فقولهم : ما في السماء قدرُ راحةٍ سحَابًا .

= إلا الأوارى لا ياما أيبتها والنوى كالحوض بالماظومة الجلد

الشاهد فيهما : نصب الأوارى في النفي . وهو الوجه الجيد لأن الأوارى من غير جنس الأحدين فالبدل فيه ضعيف . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٧) .

(٢) في حاشية الأصل : ذكر سيويوه مواضع زعم أنه لا يجوز فيها إلا النصب كقوله تعالى : « لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ » ، [هود ٤٣/١١] لأن هذا مما لا يَحْتَمِلُ إِلَّا تَأْوِيلًا واحداً . وقال غيره : يجوز أن تجعل : من رحم في معنى راحم يراد بذلك الله تعالى كأنه قال : لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إِلَّا اللهُ . ويجوز أن يكون عاصم في معنى معصوم ، كما قال : « عيشة راضية » أي مرضية . وإن شئت جعلت عاصما واقعا على مفعول قد طرح كأنه قال : لا عاصمَ اليومَ لنفسه . وغير ممتنع أن تقول : عصم الرجل ، في معنى اعتصم .

فقدر الراحة مقدار يجوز أن يكون من السحاب ومن غيره فإذا قال :
سحابا بين به ذلك المبهم .

وما كان على معنى الكيل فقولهم : عندي قفيزان بُرًّا فالقفيزان
يكونان من البر و [من ^(١)] غيره كما كان قدر الراحة كذلك .

وما كان على معنى الوزن فقولهم : عندي مَنَوَان سَمْنًا وقالوا :
لى مثله رجلًا فنصبوا رجلا لحجز الإضافة بينه وبين مثل . وإن لم
يكن مما تقدم من المقادير ولكن لما كان مثله شائعا في أشياء مبهما
صار الناصب لذلك في التبيين كتبيين الناصب في المقادير .

وقول الأعشى :

يا جارتا ما أنتِ جَارَةٌ ^(٢)

يجوز أن يكون موضع جاره الموقوف آخرها نصبا بأنه تمييز يدل
على ذلك جواز دخول من عليها في نحو قول الآخر :

ياسيدا ما أنتَ من سيدٍ موطئ الأكناف رحب الذراع ^(٣)

(١) زيادة من أ

(٢) هذا صدر بيت للأعشى (ديوانه ص ١٥٣) ويرى البيت في الديوان

يا جارتى ما كنت جاره بانة لتحتزنا عفاره

الشاهد فيه جواز دخول من على قوله : جاره فهو في موضع نصب على التمييز

(إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٨) .

(٣) البيت للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي من قصيدة رثى بها يحيى

ابن شداد بن ثعلبة بن بشر ، أحد بني ثعلبة . وقال أبو عبيدة هي لرجل من بني =

ويجوز أن يكون موضعها نصبا على الحال والعامل فيها مافى الكلام
من معنى الفعل لأن معنى : ما أنت جاره كُنِبْتَ جاره [وكرمتِ
جاره (١)] فتنصب جاره [على الحال (٢)] كما انتصب آية في قوله
عز وجل : « هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ (٣) » وجميع ما يفسر من المقادير
والأعداد فمِن تدخل عليه نحو : مافى السماء قدرٌ راحةٍ من السحابِ،
ولى عشرون من الدراهم ، ولله درّه من الرجالِ . ومنه ما تدخل عليه من
فتقره على أفرادهِ كقولك (٤) : لله درّه من رجلٍ

== قريع رثى بها يحيى بن ميسره صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفى له حتى قتل
(ديوان المفضليات للنضبي ، بيروت ١٩٢٠ ج ١ ص ٦٣٠) .

ويروى البيت فى المفضليات :

يا فارسا ما أنت من فارس موطأ البيت رحيب الذراع
الشاهد فيه قوله : ما أنت من سيد على أن موضعه تمييز يدل على ذلك دخول
من عليه كما قالوا : لله دره من فارس وقالوا : لله دره فارساً (إيضاح شواهد
الإيضاح للفبسى ق ٤٨) .

(١) زيادة من أ

(٢) زيادة من أ ، ب

(٣) سورة الأعراف ٧ : ٧٣

(٤) فى ب : كقولهِ

باب تمييز الأعداد

أسماء الأعداد لإيهامها من حيث كانت تقع على جميع المدوداث بمنزلة المقادير في احتياجها إلى ما بينها كاحتياج المقادير إليه . وهذه الأعداد المبينة على ضربين أحدهما ما يلحقه تنوين والآخر ما يلحقه نون أو في حكم ما تلحقه النون .

فالذي لحقه التنوين هو ما كان من الثلاثة إلى العشرة فهذا يضاف إلى الجمع الذي بُنى لأدنى العدد وذلك ما كان على أَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٌ وَفَعْلَةٌ وذلك نحو : ثلاثةُ آياتٍ ، وخمسةُ أثوابٍ [وثلاثةُ أناسٍ ^(١)] وخمسةُ أجربة وأربعة غلّة .

وأقل العدد العشرة فما دونها ، وهكذا كان القياس في ثلاثمائة وأربعمائة أن يبين بالجمع فيقال : مئاة أو مئى ^(٢) ولكنه بما استغنى فيه بلفظ الواحد عن الجمع . وربما جاء في الشعر ثلاث مئاة وأربع مئين ونحوها مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك .

ومما يبين بالواحد من أسماء الأعداد المنونة قولهم : مائةُ ألفٍ ، ومائةُ

درهمٍ . وكذلك الألف تضيفه إلى المفرد فتقول : ألفُ درهمٍ ،

وألفُ ثوبٍ . فإن أردت تعريف شيء من ذلك بالألف واللام أحتمتهما

(١) زيادة من أ ، ب

(٢) في أ ، ب مئين

الإسم الثاني المضاف إليه فقلت : عشرة الأثواب ، وخمسة الأبواب ،
وألف الدرهم ، ومائة التوب . فإذا زاد على العشرة شيء جعلت
العشرة مع اسم العدد الذي زاد على العشرة إسما واحداً وبنياً على الفتح
وجعل الإسم الثاني بمنزلة ما تثبت فيه النون من أسماء الأعداد وذلك
قولك : أحد عشر درهماً ، وثلاثة عشر درهماً (١) :

فأما إثنا عشر ، فإن عشرا فيه بمنزلة النون في إثنين لمعاقبتها لها
وتعرب إعراب الإسم المضاف . ولا يجوز إضافة اثني عشر كما لا يجوز

(١) في حاشية الأصل : وأصل أحد عشر أحد وعشرة إلا أنهم حذفوا الواو
وجعلوا الاسم اسماً واحداً وبنوا الأول على الفتح لأن المصدر من كل اسمين
جملاً إسماً واحداً مقصور على الفتح نحو : حضرموت لأن الثاني زيادة ضمت إلى
الأول فهو كتمام التأنيت في قولك : ضارب وضاربة . فسكاً يفتح ما قبل تاء
التأنيت كذلك يفتح المصدر من الإسمين المجمعول أحدهما مع صاحبه شيئاً واحداً .
وأما الاسم الثاني فبقي على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الواو
وحركة الواو الفتح وحذفت التاء فلم تقل : أحد عشرة إذ كان لا يحتاج إليه
من حيث أن التاء في عشرة تدل على التذكير وأحد إذ لم يكن فيه علامة التأنيت
علم منه التذكير وكذا ثلاثة عشر إلى تسعة عشر تدل فيه التاء على التذكير .
ولا تطلب من اسم واحد أكثر من علامة واحدة . وإنما اختار ومزج أحد
الإسمين بالآخر ليسكون دالا على أن الأحد وقع دفعة واحدة . فإذا قيل : أخذت
خمسة عشر كان الظاهر أنه أخذها مرة واحدة . ولو قال : أخذت خمسة وعشرة
لم يكن الظاهر مقتضياً لذلك بل الغالب عليه أن تكون مأخوذة في دفعتين . ومع
كون الإسمين بمنزلة الاسم الواحد المبنى فهما بمنزلة اسم في التنوين والدليل على
ذلك انتصاب الاسم بعدهما على التمييز .

إضافة ما فيه نون التثنية ، ولا يجوز حذف عشر كما تحذف النون من
الإسم المثني لزوال معنى العدد بالحذف^(١)

فإذا ضعف أدنى العقود وهو العشرة اشتق [له^(٢)] اسم من لفظ
العشرة والحق الواو والنون ، أو الياء والنون وذلك نحو : عشرون ،
وكذلك ما بعده إلى التسعين . والذي يبين به يكون واحدا نكرة
نحو : عشرون درهماً . فإذا بلغ العدد المائة تركت التنوين وأضفت
فقلت : مائة درهم . فإن أردت التعريف عرفت الثاني فقلت : مائة درهم .
وإن عرفت : أحد عشر درهماً ونحوه قلت . الأحد عشر درهماً ، وعلى
هذا القياس ما بعده إلى العشرين .

(١) في حاشية الأصل : أعرب اثنا عشر من بين هذه العقود للدلالة على أن
أصل الباب الإعراب ولا يجب أن يعلل لاختصاصهم هذا الإعراب من بين الجمع
كما لا يجب أن يعلل لتصحيحهم العقود ، والقصوى دون الباب وذلك أن الغرض
الدلالة على الأصل فيجب أن يعرب واحد من الباب .

وأما الاسم الثاني في إثني عشر ، فإنما بنى لأنه عاقب النون في اثنين ولم يبن
على الكسرة وإن كان حركة النون إياها ليكون كأخواته . ولا يجوز أن تضيف
إثني عشر لأجل أنك لا تخلوا من أن تثبت عشر فتقول : اثنا عشر ، أو تحذف
عشر فلا يجوز أن تثبته فتقول : اثنا عشر ، كما تقول : خمسة عشر لأجل أن
عشر إذا كان قائماً مقام النون لم يجوز اجتماعه مع الإضافة كما أن النون كذلك . فن
حيث امتنع أن تقول : اثنا عشر ، امتنع أن تقول : اثنا عشر . ولو حذف عشر ،
كما حذف النون ، فقلت : اثنا عشر أ بطل العدد ولم يعلم الشئيين تريد أم الأشياء التي
عددها اثنا عشر .

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

بابُ كَم (١)

اعلم أن كَم تستعمل في موضعين في الخبر والاستفهام . فإذا استعملته (٢) في الخبر بينته (٣) بالواحد والجمع وأضفته (٤) إلى المعدود كما تضيف الأعداد المنونة وذلك قولك : كَم رَجُلٍ عِنْدَكَ ، وَكَم غُلْمَانٍ لَكَ . فكَم موضعها رفع بالابتداء وهي مضافة إلى غلمان وعندك ولك في موضع الخبر والقياس أن تبين بالواحد من حيث كان عدداً كثيراً (٥) . فأما تبيينهم له بالجمع فعلى القياس المتروك في ثلاثمائة ونحوها .

وتقول : كَم رَجُلٍ جَاءَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتُ : جَاءُوكَ عَلَى مَعْنَى كَم دُونَ لَفْظِهَا . فِي الْقُرْآنِ : « وَكَم مِّنْ مَّلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتَهُمْ شَيْئاً (٦) » ، « وَكَم مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا (٧) » ثُمَّ قَالَ : « أَوْهَم قَائِلُونَ » .

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : كَم اسْمُ مَوْضُوعٍ لِلتَّكْرَارِ فَيَعُودُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ عَلَى اللَّفْظِ مَرَّةً وَعَلَى الْمَعْنَى أُخْرَى فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ نَحْوِ قَوْلِهِ : د وَكُلُّ أُنُوهٍ وَآخِرِينَ ، (سورة النمل ٢٧ : ٨٧) عَلَى الْمَعْنَى وَعَلَى اللَّفْظِ قَوْلُهُ تَعَالَى : د وَكَلِمَهُمْ آتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ، (سورة مريم ١٩ : ٩٥) .

(٢) فِي أ ، ب ، د : اسْتَعْمَلْتَهَا .

(٣) فِي أ ، ب ، د : بَيَّنْتَهَا

(٤) فِي أ ، ب ، د : وَأَضَفْتُهَا

(٥) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَبِينُ بِالْجَمْعِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَوْضُوعٌ هَذَا الْبَابِ أَى مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ عَلَى أَنْ يُضَافَ إِلَى جَمْعٍ .

(٧) سَورَةُ الْأَعْرَافِ ٧ : ٤

(٦) سَورَةُ النَّجْمِ ٥٣ : ٢٦

وقد تجعل كم في الخبر بمنزلة عشرين فت نصب ما بعدها ويختار ذلك إذا وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك كقوله :

تَوَّمُّ سِنَانَا وَكُم دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحَدَّوْدَبَاغَارُهَا (١)

وأما كم إذا كانت بمعنى الاستفهام فهي بمنزلة عدد منون ولا تبين إلا بالأسماء المفردة في قول البصريين وذلك نحو : كم رجلاً جاءك ، وكم غلاماً ملكت . ولا يجوز : كم غلاماناً لك . كما لا يجوز : أعشرون دراهم لك (٢) .

(١) قال ابن بري في شرحه لشواهد الإيضاح (ق ٢٥) : البيت لزهير وقيل لابنه كعب . وذكر ابن جنى أنه للأعشى .
في حاشية الأصل : يقولون : كم في الدار رجلاً شكياً ، للفصل بين الجار والمجرور إذا قالوا : كم في الدار رجل ، كان قولك : في الدار فاصلاً بين الجار الذي هو كم وبين المجرور الذي هو رجل . فالتقدير : كم محدودبأغارها من الأرض ثم لما أوقع قوله : دونه بعد كم نصب محدودباً إذ لو جر لسكان قوله : دونه من الأرض فاصلاً بين كم ومحدوب المجرور به ومثله :

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

[البيت لأقطامي (ديوانه ص ٣٠) وهو من شواهد الكتاب (ج ١ ص ٢٩٥)]
لم يقصد الإستفهام (نما أراد أن فضاهم عشية كثير . ثم فصل نالني على أن يكون كم مبتدأ ، ويكون نالني فيه ضمير مستور فيه ، والجملة في موضع الخبر كأنه : كم فضل نالني إياي ، كما يقول : كم غلام ضارب لإياك ، ثم أنه لما أوقع نالني بين كم وفصل نصبه .

(٢) في حاشية الأصل : عند قوله : كما لا يجوز : أعشرون دراهم لك . كم في الاستفهام لا تمرى من معنى الكثرة . فإذا قلت : كم رجلاً جاءك فالعنى : أعشرون

فإن قلت : كم لك غلماناً^(١) جاز أن تنصب غلماناً على الحال ويكون العامل فيه ما في لك من معنى الفعل كأنك أردت : كم نفساً غلماناً حذف المفسر . وعلى هذا تقول : كم درهمك ، وكم درهم لك تريد : كم دابقاً أو كم قيراطاً درهمك .

== رجلا جاءك أم ثلاثون . ولما كان متضمناً لمعنى البكثرة واحتاجوا إلى الفصل بين الخبر والاستفهام نصبوا يميزها في الاستفهام وألزموها النكرة المفردة لأن المميز المنصوب لم يجيء في شيء من الأعداد مجوعاً . وقد غلب المفرد على التثنية حتى جاء فيما ليس بعدد نحو ما تقدم من قوله : « فإن طبن لسك من شيء منه نفساً » (النساء ٤ : ٤) وإنما جرى كم مجرى عشرين لأجل أنهم قدروا فيها التثنية من حيث كانت لإسماء وكافت الأسماء تستحق التثنية في الأصل . وإذا كان كذلك كان قريباً من قولهم : هم حواج بيت الله . لأنهم نصبوا به كما ينصبون بما فيه تثنية من حيث أنه إنما سقط لسبب وهو مشابهة الفعل كذلك أصل كم التثنية وإنما أوجب إسقاطه البناء لمشابهة الحرف فقد اجتمعا في أن أصل كل واحد منهما التثنية وإن كان ما لا ينصرف مفارق المبنى من حيث أنه ينون في الشعر نحو : قواطنا مكة من ورق الحمى .

[البيت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٨ ، ٥٦) ونسبه إلى العجاج] .

(١) في حاشية الأصل : إذا قلت : كم لك غلماناً فالتقدير : كم نفساً استقر لك غلماناً أو مملوكين . وحذف المفسر إذا دل الحال عليه كثير نحو : كم درهماً تريد ، كم دابقاً درهمك فدابقاً مفسر كم وحذف لدليل الحال عليه إنك إذا ذكرت الدرهم على أنك تسأله عن وزنه تريد الدائق وما أشبهه . وتقول : كم حنطتك ، وكم مالك تريد : كم جريماً أو كم قفيزاً حنطتك وكم درهم مالك .

وتقول أيضاً : كم غلمانك تريد : كم نفساً غلمانك . فإن قدمت غلمانك

وتسكون كم في موضعها من الخبر والاستفهام مبتدأة ومفعولة وفاعلة في المعنى . فمثال الإبتداء قد تقدم . ومثال المفعول كقولك في الخبر : كم غلامان قد رأيت . وإن شئت : كم غلام قد رأيت وفي الاستفهام : كم غلاماً رأيت . فموضع كم نصب بأنه مفعول به كأنك قلت : أعشرين غلاماً رأيت أم ثلاثين (١) ، فقام كم مقام أسماء العدد فانتظم جميع أسماؤها . ومثال كونها فاعلة في المعنى : كم غلاماً جاءك ، فكلم في موضع رفع بالابتداء . ولا يكون رفعاً بالفعل كما أن قولك : زيد جاءك ، لا يكون رفعاً بالفعل إنما يكون رفعاً بالابتداء ولا يتقدم الفعل على كم لأن الاستفهام لا يرتفع بما قبله .

== على لك قلت : كم غلامان لك لم يحز لأنك لو جعلته حالا كنت أعملت معنى الفعل في الحال مؤخراً عنها وذلك لا يجوز . ولو جعلته تمييزاً لم يحز كما لا يجوز : عشرون غلامان :

(١) في حاشية الأصل : إذا قلت كم غلاماً رأيت ، وكم رجلاً ضربت فكلم منصوب برأيت وضربت . كأنك قلت : أعشرين رجلاً ضربت أم ثلاثين : ويجاز ذلك لأن المفعول يتقدم على الفعل كقولك : زيداً ضربت ، فهو بمنزلة قولك : من رأيت . فتنصب من برأيت كأنك قلت : أى إنسان رأيت . وإذا قلت : كم غلاماً عندك ، فالمراد عشرون غلاماً عندك أم ثلاثون . فكلم مبتدأ ، وعندك الخبر . وقول في الجر : بكم رجلاً مرتت ، فتجرى مجرى قولك : بمن مرتت ، وبأيهم مرتت ، فهو بمنزلة قولك : بأعشرين رجلاً مرتت أم بثلاثين وحرف الجر يتصل بالجرور فيدخل على الاسم مع تضمنه الاستفهام وقدمت الهمزة هنا على الباء لأنهم لو قالوا : بأعشرين ، كان فصلاً بين الجار والجرور وليس في كم حرف يدل على الاستفهام ، وإنما هو موضوع على ذلك . وإذا كان متضمناً للاستفهام كان بمنزلة من في النصب والرفع والجر . ولا يكون كم ==

وتقول . كم تُرى الحُروريةَ رجلاً . إذا أعملت تُرى كأنك قلت :
أعشرين رجلاً تُرى الحُروريةَ . وإن شئت أُنيت فقلت : كم ترى
الحُروريةَ رجلاً (١) .

= نفسها فاعلة لأن الفعل لا يتأخر عن الفاعل والاستفهام يقتضى صدر الكلام .
 فلو جعلت كم مرفوعاً بالفعل وقدمته على ما يقتضيه حكم الاستفهام أبطلت حكم
 الفاعلية . ولو رفعتها وأوقعتها بعده على موجب حكم الفاعل فقلت : جاءك كم رجلاً
 أبطلت حكم الاستفهام ، فليس يصح طرف من العمل إلا بغساق طرف آخر .
 فإذا كان كذلك لم تكن فاعلة لفظاً ومعنى . وإنما يكون ضميرها فاعلاً تقول :
 كم رجلاً جاءك ، فيكون في جاء ضمير مرفوع بأنه فاعل كالواو إذا قلت : كم رجلاً
 جاءوك . فهذا يعنى بقوله يكون فاعله في المعنى . فكم في الخبر بمنزلتها في الاستفهام
 من جهة لزوم التقديم لها فلا يجوز أن تقول : يعجبني ضربك كم رجلاً ، ولا أعلم
 أنه جاءك كم رجلاً ، لأنهم أجروها مجرى واحداً في الحالين فلم يندأ بها : كم
 في موضعها من الخبر والاستفهام فسوى بينهما .

(١) في حاشية الأصل : أعلم أن ترى تلغى وتعمل إذا توسطت المفعولين
 كقولك : زيدا ترى منطلقاً ، وزيد ترى منطلقاً . فإذا قلت : كم ترى الحُرورية
 رجلاً فرفعت الحُرورية . فالحُرورية مبتدأ وكم خبره . ولزم تقديمه بعد الإلغاء
 من وجهين . أحدهما الاستفهام كما تقول : كيف زيد ، ومن زيد . والثاني رفع
 الحُرورية لأن ذلك لا يجوز إلا بعد تقدم أحد المفعولين كقولك : منطلق يرى
 زيد ولو قلت : يرى زيد منطلق ، لم يجوز ووجب الإعمال . وإن أعملت ترى
 ونصبت الحُرورية كان كم في موضع نصب بأنه المفعول الثاني كما تقول : أعشرون
 رجلاً ترى الحُرورية .

كم منع بعض ما لعشرين من التمكن فجعل هذا له عوضاً . ومعنى ذلك أن
 عشرين تكون فاعلة لفظاً ومعنى كقولك : أعجبني عشرون ، ومفعولة واقعة
 في نيتها نحو : ضربت عشرين . ولا يجوز ذلك في كم فلما منع بعض ما لعشرين
 من التصرف جعل له ضرب من التصرف لا يكون لعشرين ليحصل التماثل ؛

وقد يجوز أن يفصل بين كم وبين مميّزها في الكلام نحو :
كم في الدارِ رجلاً . ولا يجوز ذلك في عشرين ونحوها إلا في الشعر
كقوله :

على أنّي بعد ما قد مضى ثلاثون للهجرِ حولاً كميلاً
يُدّ كُرْبُكَ حنينُ العَجُولِ ونوحُ الحمامةِ تدعو هديلاً^(١)

وتقول . كم جاءك رجلٌ فتجعل كم مراراً فيكون موضعها نصباً
بأنها ظرف كأنك قلت : كم يوماً أو كم مرة جاءك رجلٌ . ومما ينتصب
الإسم بعده انتصاب الأسماء بعد العدد المذون قولهم : لي عنده كذا وكذا
درهماً . فكذا كناية عن العدد^(٢) وفصل قولك ذا من كذا بين الكاف
وبين الدرهم فانصب على التبيين .

ومما يجري مجرى كم في أن المراد بها تكثير قولهم . كآئين رجلاً

(١) قال البغدادي (خزائن الأدب سلفية ج ٣ ص ٣٧٤) : هما من الأبيات
الحسين التي استشهد بها سيبويه ولم يعرف لها قائل . أنظر الكتاب ج ١ ص ٢٩٢
ونسبهما العيني (فراند القلائد ص ٣٧٠) إلى العباس بن مرداس .
الشاهد في ثلاثون للهجرِ حولاً حيث فصل بين ثلاثون وبين مميّزه وهو حولاً
بالجار والمجرور للضرورة . المرجع السابق .

(٢) في حاشية الأصل : جرى كذا مجرى كم من حيث أنهم لما أدخلوا الكاف
على ذا كان بمنزلة اسم مضاف كقولك : لي ملوّه خلا فنصبته ما بعده فقلت :
ضدّي كذا وكذا درهماً . قال الخليل كأنه قال له كالعهد درهماً وإنما قصد أن
أن يبين كونه عبارة عن عدد مهم .

جاءك فالعنى : كم رجلا جاءك . وأكثر ما يستعمل مع من قال الله عز وجل : «وكأين من قرية حقت عن أمر ربها»^(١) وقال الشاعر .
وكأين بالأباطح من صديق يرانى لو أصبت هو المصائب^(٢)

(١) سورة الطلاق ٦٥ : ٨

(٢) البيت لجرير (ديوانه ج ١ ص ٩) الشاهد فيه أن معنى كأن بمعنى كم . في حاشية الأصل : في إنشاد هذا البيت وجهان : أحدهما أن تقول : أصبت بتاء مضمومة . والآخر أن تقول : لو أصيب بياء مفتوحة . فأما إذا أتيت بالياء وقتحتها فلا نظر في فتحها لأنه فعل ماض لم يسم فاعله .

وإعراب البيت أيضاً على هذا الإنشاد واضح سهل إلا أن في المعنى بعض الضعف وتجربتهما جر صديقا بمن وجعل قوله : يرانى صفة له . وفي يرانى اسم فاعل مضمرة يعود إلى صديق والياء من يرانى هو المفعول الأول والنون قبلها عماد . والمصاب مفعول يرانى الثانى وفي أصيب أيضاً ضمير مرفوع يقوم مقام الفاعل وهو توكيد لذلك الضمير كأنه قال : وكأين بالأباطح من صديق يرانى المصاب لو أصيب هو أى لو أصيب ذلك الصديق في نفسه . فطريقة الإعراب في هذا الإنشاد مستقيم واضح . فأما المعنى فإنه يضعف وكأنه غير ما أراد الشاعر . ألا ترى أن هذا الشاعر قد وصف أصدقاءه الذين بالأباطح أنهم إذا أصيب واحد منهم يرى هذا الشاعر كأنه مصاب في نفسه . وهذا يقتضى أنه وصف نفسه بصحة المودة وصدق المحبة وليس هذا هو الغرض وإنما غرضه أن يقول : إن هناك أصدقاء لى يحبوننى الحب الشديد وإذا أصبت بشئ كأنهم أصيبوا هم في أنفسهم .

وأما الإنشاد الآخر وهو أقوى في نفسى وواضح فهو أن يقول : لو أصبت بتاء مضمومة إلا أن البيت لا يستقيم إعرابه على هذا الإنشاد إلا بعمل . والعمل =

= أن تجعل قوله : ترانى مقلوباً أصله أراه فوضع يرانى مكان أراه كما قال :
أو بلغت سوآتهم هجر

[هذه العبارة جزء من بيت للأخطل (ديوانه ص ١١٠) ويروى :
على العيارات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوآتهم هجر
يروى صدره في الكامل للبرد (ج ١ ص ٣٧٠) :
مثل القنائف هداجون قد بلغت

استشهد به هنا على القلب في الحكم أى جعل الفاعل منصوباً والمفعول
مرفوعاً . فهجر هنا مفعول ومع هذا رفع ، وسوآتهم فاعل ومع هذا نصب] .
ونظائره كثير وإن كان خلاف وجه الكلام . فإذا حمله على القلب استقام
إعراب البيت ومعناه . ألا ترى أنه يكون المعنى : وكأن بالأباطح من صديق
أراه هو المصاب لو أصبت أنا في نفسى أى أجد عنده من صدق المحبة وصحة إغا
المودة ما إذا أصبت في نفسى كانوا كأنهم هم المصابون في أنفسهم .

فإن قلت فهو يكون تأكيداً لما إذا قلنا يكون تأكيداً للهاء من أراه في الأصل .
فأما بعد القلب فإنه تأكيد لفاعل يرانى لأن فاعل يرانى هو المفعول على الحقيقة
وهو الهاء من أراه . فإن قلت إذا حملت الكلام على القلب فكيف يستقيم لك
أن تؤكدوه وهو كلام على عكس المعنى . قلنا لما كانت هو وغيره يؤكد به المرفوع
والمنصوب والمجرور من المضمرات تقول : قت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت
بك أنت ، وزيد جاء هو ، وزيد رأيتة هو ، وزيد مررت به هو ، جاز أن يجعل
هو تأكيداً لفاعل يرانى وإن كان هو الفاعل في الحقيقة مفعولاً وهو
صاحب الهاء من أراه لأن لفظ هو في موضعه لا يتغير ألا ترى أن هو يؤكد به
المضمرة المنصوب والمضمرة المرفوع والمضمرة المجرور .

باب النداء (١)

الأسماء المناداة على ضربين مفرد وغير مفرد . فالمفرد على ضربين معرفة ونكرة .

فالنكرة منصوبة في النداء وذلك قولك : يارجلاً ، ويا غلاماً . فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به الشائع الذي لم يختص بالقصد إليه وتوجه الخطاب نحوه كما يقول الأعمى : يارجلاً خذ بيدي ، ويا غلاماً أجزني فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلاً .

وأما المعرفة فعلى ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والآخر ما كان متعرفاً في النداء لتوجه الخطاب إليه وتخصيصه به من بين جنسه . وكلا الضربين مبني على الضم^(٢) . فمثال الأول يازيد ، ويا عمرو . وقد

(١) في حاشية الأصل : أصل المنادى المفعولية على تقدير : أدعو . إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل وجعلوا يا ، كالحلف منه لدلالته عليه وكان في ذلك اختصار ورفع اللبس إذا لو قيل : أدعو زيداً لجاز أن يظن المخاطب قاصداً الاخبار بدعائه زيداً فيما يستقبل لأن أفعل لا يختص بالحال بل يكون مشتركاً بينه وبين الاستقلال . فلما كان كذلك ألزم ترك إظهار هذا الفعل وجعل يا كالتائب عنه فصار قولك : يا عبد الله يفيد أنك في حال دعائه .

(٢) في حاشية الأصل : والمعرفة في غير النداء نحو : زيد ، والنكرة نحو : رجل ، يستويان في التعريف إذا ضمنا كقولك يازيد ، ويارجل .

وسبب التعريف في رجل أنك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجزى بجزى أن تقول : يا الرجل ، وتأتي بلام التعريف وتقصّر الاسم على واحد

تُحذف « يا » من هذا النحو^(١) كما جاء في القرآن: « يُوسُفُ أَعْرِضْ
عن هذا^(٢) ». ومثال الثاني: يا رجلُ ويا غلامُ ، ويا امرأةُ .

من الجنس بعينه . وقد اختلف الناس في نحو زيد وعمرو هل يكون في حال
النداء باقيا على عليته أم لا فالذي يدل على أنه نسكر حتى جعل جنساً نحو قولك:
زيد من الزيدين كما تقول: رجل من الرجال ثم خص بالنداء من الجنس فقيل:
يازيد ، كما تقول يا رجل . أنا وجدنا « يا » تمتنع من أن تجتمع مع الألف واللام
نحو: يا الرجل ، كما يمتنع اجتماع حرفي تضعيف . وإذا ثبت أن يا في قولك:
يا رجل جار مجرى الألف واللام وجب ألا يدخل على نحو: زيد وعمرو مع
بقاء التعريف فيه كما أنهم أجمعوا أن العلم إذا أضيف نكراً إنما يقال . رأيت زيدكم
بعد أن تقلر زيد من الزيدبن كقوله:

علازيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان
[أورده المبرد في السكامل ج ٣ ص ١٥٧ ونسبه إلى رجل من طيء ورواه:
علازيدنا يوم الحى رأس زيدكم بأبيض مصقول الفرار يمان]

ولو قدر أن زيدا مخصوص بالواحد المعين حتى كأن أحدا لا يعرف غير هذا
الاسم كان إضافته محالا لأن الغرض من الإضافة التعريف . وإذا كان الاسم
متضمنا للتعريف كانت إضافته بمنزلة إضافة المعرف بالألف واللام .

(١) في حاشية الأصل: وقوله . وقد تحذف يا من هذا النحو يعنى أنه
لا تحذف من جميع الأسماء المناداة وإنما يسكون ذلك في الأعلام لا يقال: رجل
تعال ، ولا رجلا خذ يدي وإنما يجيء ذلك في الشعر . وإنما كان كذلك لأن فداء
الأسماء الأعلام أكثر فتطلب فيها من التخفيف ما لا يطلب في غيرها ولذلك
خصصت بالترخيم .

فهذان الضربان بنيا على الضم لوقوعهما موقع أسماء الخطاب (١) .
وأسماء الخطاب يغلب عليها معاني الحروف بدلالة أن كل موضع تقع فيه
أسماء يكون فيها دلالات على الخطاب . وقد تكون للخطاب مجردة
من معاني الأسماء وذلك مثل الكاف في ذلك ، وأوائك وهُنَّا لك
والنَّجاءك ، والناء في أنتَ . فلما وقعت هذه الأسماء في النداء مواقع
الحروف ، وما يغلب عليه شبه الحروف بنيت .

فأما المفرد النكرة فلم يبين لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة أن نداءه
شائع . وكذلك المضاف لأن تعرفه بالإضافة دون الوقوع موقع حروف
الخطاب . فإن وصفت المفرد بالمفرد كان في الوصف ضربان الرفع
والنصب . فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع . فمثال الرفع : يازيدُ

(١) في حاشية الأصل : قد سوى بين العلم والنكرة في أن كل واحد منهما
قد يعرف بوقوعه موقع أسماء الخطاب . ألا ترى أنه جعل سبب الثبات على الأصل
الذي هو سبب النصب في النكرة أنها لم تقع موقع أسماء الخطاب وقوع يارجل ،
ويازيد . وذلك أنها شائعة فلا تختص كما يكون الخطاب إذا قلت : يارجلا ،
فواحد من الأمة دون غيره . كما يكون إذا قلت : يارجل ، فلما لم يتعرف لم يجر
يجرى أنت وإياك . فلم يبين كما بنى : يارجل ، لما وقع موقع أنت ، وتنزل منزلته .
والمضاف لما لم يكن يسكتسى التعريف من الوقوع موقع المضمرات لم يبين كما بنى
يارجل ولو كان مذهب أبي علي إن زيدا في قولك : يازيد لم يتعرف بتخصيصه
بالخطاب من بين الزيدين كتخصيص رجل في قولك : يارجل من بين الرجال . لم
تجعل العلة في الثبات على الأصل في المضاف أنه لا يتعرف بالنداء إذ لو كان زيد
في قولك : يازيد باقيا على العلمية لم يبين لأنه كان لا يجرى مجرى المضمرات ، ولا
يسكتسى ما فيها من التعريف كما لم تسكتسه المضاف في قولك : ياغلام زيد .

الظريف^(١) ، ويا عمرو العاقل . ومثال النصب : يا عمرو العاقل .

فإن وصفته بمضاف لم يكن في الصفة إلا النصب وذلك : يا زيد غلام
عمرو ، ويا بكر صاحب بشر .

والدليل على جواز وصف المفرد المضموم في النداء وإن كان قد وقع
موقع مالا يوصف من حروف الخطاب أنهم كما أجروه مجرى [أسماء^(٢)]
الخطاب فقد أجروه مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة وذلك في قولهم :
يا تميم كلهم^(٣) ، فأضافوه إلى ضمير الغيبة ، كما أضافوه إلى ضمير الخطاب

(١) في حاشية الأصل : إنما جاز حمل الصفة على المنادى في قولك : يا زيد
الظريف ، لأجل أنه لما استمر الضم في كل منادى مفرد معرفة شابه الفاعل فجاز
اجراء الصفة على اللفظ . والصفة كالجزم من الموصوف بدلالة أنها لا تتقدم عليه
لا تقول : مررت بظريف رجل تريد : برجل ظريف . وإذا كان منزلتها من
الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه . فكما لم يسكن في
المنادى إذا كان مضافا إلا النصب كذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافة
إلا النصب كقولك : يا زيد أخا عمرو ، فكأنك قلت : يا أخا عمرو .

(٢) زيادة من أ ، ب

(٣) في حاشية الأصل : يا تميم كلهم ، كأن قائلا قال لأبي على كيف جوزتم
وصف المنادى المضموم مع قولهم أنه جرى مجرى أسماء الخطاب نحو : أنت ،
ولياك . وهلا امتنعتم من أن تصفوه كما لا يوصف المضمورات فلا يقال : أنت
الظريف خارج ، ولا لياك الظريف جزت ، فتجعل الظريف صفة لأنك ، ولياك .
فأجاب بأن المنادى المضموم وإن وقع موقع كلم الخطاب فلم يجر جراها في كل
حال واستدل على أنهم لم يصفوه عن حكم الغيبة رأسا . فقولهم : يا تميم كلهم ،
وذلك أنهم أعادوا الضمير على لفظ الغيبة إلى تميم مع أنه منادى مضموم ، كما
يقولون ذلك في غير النداء نحو قولك : جاءني تميم كلهم ، جريا على الأصل إذ لم =

في قولهم : يا تميمُ كلُّكم والتأكيـد في هذا كالصفة تقول : يا بكر
أجمعون وأجمعين وعطف البيان كالصفة (١) تقول : تقول : يا زيدُ زيدُ
على اللفظ . ويازيدُ زيداً ، على الموضع :

فأما البدل فإنك تقول : يا زيدُ زيداً قبل ، فلا تنون زيداً إذا أبدلت (٢) .

وكذلك [تقول (٣)] : يا زيدُ أخانا . وتقول : يا زيدُ وعمرو فتعطف

يكن المنادى من أعلام الخطاب في الأصل ألا ترى أن نحو : زيد وعمرو لم يوضع
للخطاب كإنت ، وإياك ، وإنما سرى فيه هذا المعنى في هذا الموضع الخصوص
فلا يجب أن يعدل به عن أصله عدولاً مستمراً . فكما أنهم جوزوا : يا تميم كلهم
وإن كان لا يجوز في المضمرة المختص نحو قولك : أنتم كلهم ، وضربتكم كلهم .
كذلك يجوز أن تقول : يا زيد العاقل ، وإن لم يجوز أن تقول : أنت
الظريف خارج .

(١) في حاشية الأصل : وعطف البيان كالصفة نحو : مررت بأبي عبد الله
زيد ، وبهذا زيد ، فهو مجانس للصفة لما فيه من البيان . فإذا قلت : يا زيد زيد
وياغلام زيد ، نونت ولم يترك التنوين لأنه غير مبني إذ ليس بنفس المنادى فيجب
بناؤه لوقوعه موقع المبنيات . والصفة في قولك : يا زيد العاقل ، غير مبنية أيضاً
لأن النداء لم يقع عليها فحركة العاقل حركة إعراب . وحركة زيد حركة بناء .

(٢) في حاشية الأصل : فأما البدل فإنك تقول فيه : يا زيد زيد أقبل ، فلا
ينون لأن البدل في حكم تكرير العامل . وقال الملا الذين استكبروا من قومه للذين
استضعفوا لمن آمن منهم ، [الأعراف ٧ : ٧٥] فقوله : لمن آمن بدل من قوله :
للذين استضعفوا وقد كرر فيه اللام الذي هو العامل في المبدل منه . فقوله : يا زيد
زيد إذا أبدلت بمنزلة : يا زيد يا زيد ، لأن المفرد المقصود بالخطاب إذا ولي د يا ،
لم يكن فيه إلا البناء على الضم . وكذلك : يا زيد أخانا ، يعني أن القول إذا كان
في حكم تكرير العامل كان بمنزلة قولك : يا زيد أخانا .

(٣) زيادة من أ ، ب .

بالواو عمراً على زيد . وتقول : يا زيدُ والحارثُ^(١) ، وإن شئت
نصبت فقلت : والحارثُ .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ^(٢) ، ويا أيُّها الناسُ ، فلا يجوز في الناس
والرجل إلا الرفع . وليس بمنزلة : يا زيدُ الظريفُ ، لأن الرجل ها هنا
هو المقصود بالنداء .

(١) في حاشية الأصل : قوله : يا زيد والحارث ، جاز أن يعطف ما فيه الألف
واللام على المنادى بيا وإن كان لا يجوز أن تقول : يا الحارث لا جل أن الواو
وإن كانت تنزل منزلة العامل فليس بمنزلة ديا ، فيكونه علماً للنداء الذي يفيد
التعريف فلا يمتنع أن يجتمع معه الألف واللام كما امتنع اجتماعهما مع ديا ، نفسه
لأن الواو إذا لم تسكن علماً كيا لأنه كما قام مقام يا فقد يقوم مقام سائر العوامل
نحو : ضربت زيدا وعمراً ، من حيث كان حرف عطف لم يجتمع علماً تعريف
في قولك : والحارث ، كما يجتمع في قولك : يا الحارث .

(٢) في حاشية الأصل : لما قصدوا نداء ما فيه الألف واللام وكرهوا الجمع
بين ديا ، والألف واللام أتوا بأى وجعلوه صلة إلى نداء ما فيه الألف واللام
من حيث جعلوا أى منادى مفرداً كقولك : يا أى ، كما تقول : يا عمرو .
وجعلوا الرجل صفة له ففسر في معنى النداء حتى كأنه قيل يا رجل وجعلوا دها ،
فصلاً بينه وبين الرجل كأنهم جعلوه تنبيهاً على أن المقصود بالنداء هو الرجل
ووجب الرفع فلم يجز فيه الوجهان كما جاء في : يا زيد الظريف ، لأميرين :

أحدهما أن الرجل ، وإن كان في اللفظ صفة لأي ؛ كما كان الظريف صفة
زيد فإنه المقصود بالنداء ، وليس أى باسم مقصود قصده فالترام الرفع في الرجل
مع كونه صفة لإيدان بأنه المقصود بالنداء ، ولفظه موافق لفظ المنادى إذ لا فصل
بين الضم والرفع ، فحركة لام الرجل في قولك : يا أيها الرجل ، بمنزلة حركته
في قولك : يا رجل من جهة اللفظ وإن كانت تلك حركة إعراب مثلها في قولك :
جاءني زيد . وهذه حركة بناء مثلها في قبل وبعد .

وأما غير المفرد من الأسماء المناداة فعلى ضربين : أحدهما ما كان مضافاً ، والآخر ما أشبه المضاف لطوله .

فالمضاف كقولك : يا عبدَ اللهِ ، ويا غلامَ بكرٍ ، ويا عبدَ امرأةٍ ويارجلَ سوءٍ . فإن وصفت المضاف بمفرد أو مضاف لم يكن إلا نصباً لأنه لا موضع هنا مخالفاً للفظ كما كان في المفرد المضموم . فإن أبدلت من المضاف مفرداً ضمنت المفرد فقلت : يا غلامنا زيدٌ ، فلم تنون زيداً لأن البدل في التقدير من جملة أخرى . فكأنك قلت : يا زيدٌ .

وأما المنادى المشابه المضاف لطوله ، فحكمه النصب كما كان المضاف كذلك . وذلك قولك : يا خيراً من زيدٍ ، ويا ضارباً رجلاً (١) فتنصب خيراً وضارباً معرفة أردت به ، أو نكرة . وإنما يكون معرفة إذا قصدت به إلى واحد بعينه ، كما تقصد بقولك : يا رجلٌ إلى مخصوص

== والثاني إن الصفة كالجزم من الموصوف وإذا لزمته قوى الاتصال فتجرى اللام من الرجل مجرى آخر الكلمة . فسكاً أن آخر الكلمة في نحو : يا جعفر يضم كذلك جعل حركة اللام في : يا أيها الرجل ، الرفع ليكون مشاكلاً لذلك في اللفظ . ويفصل بما لا يلزم نحو : يا زيد الظريف ، لأنك إذا قلت : يا زيد استغنيت عن الظريف وإذا قلت : يا أي لم يجوز لأن أي مهم لا يستقل بنفسه . (١) في حاشية الأصل : المشابه للمضاف مشابهته من ثلاثة أوجه :

أحدها أن الأول عامل في الثاني ألا ترى أن ضارباً قد نصب رجلاً وكذا خيراً من زيد لأنك إذا قلت إن حرف الجر من جملة الإسم المجرور كان الأول الذي هو خير قد عمل في موضع الجار مع المجرور ، كما تعمل مررت في زيد . ==

أو تجعله اسم شيء بعينه فيصير بمنزلة زيد في النداء . ألا ترى أنك لو سميت رجلاً ثلاثةً وثلاثين لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين فنصبت للطول . ولو ناديت جماعة هذه العدة عدتها لرفعت لقلت : يا ثلاثةً والثلاثون فيمن قال يا زيدُ والحارثُ . ومن نصب الحارث نصب الثلاثين [فقال : يا ثلاثةً والثلاثين^(١)] أو يا ثلاثةً ويا ثلاثون [ولا يجوز : يا ثلاثةً وثلاثون

== فموضع قولك : من زيد نصب بخير حتى كأنك قلت : يا فاضلاً زيدا ، كما كان : مررت بزید ، بمنزلة : جزت زيدا . وإن قلت إن من متعلقة بخير كان العمل ظاهراً وهو الجر . والنصل بين الموضعين أنك إذا جعلت من جملة خير كان عمله الجر في زيد حتى كأن جملة قولك : خير من ، عامل من حيث أن الحرف لا يكون له عمل مالم يتعلق بشيء . ألا ترى أنك لا تقول : من زيد ، من غير أن تأتي بشيء آخر وإذا جعلت من ، من جملة زيد من حيث أنه متصل به لفظاً كان عمل خير النصب في موضع الجار مع المجرور .

والوجه الثاني من المشابهة أن الثاني من تمام الأول ، ومتصل به ألا ترى أنك إذا قلت : يا خيراً ، أو يا خيراً من ، لم يتم حتى تذكر زيدا فتقول : من زيد . وكذا يا ضارباً رجلاً . لأنك لو قلت : يا ضارباً ، لم يتم وكان بمنزلة قولك : يا رجلاً . لأنه لا يعلم أي نوع ضرب ، ويكون شائماً وهذا بمنزلة : غلام زيد وعبد مرة لأن زيدا ، ومرة من تمام الأولين .

والوجه الثالث من المشابهة قريب من الثاني وهو أن الأول يتخصص بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه . ألا ترى أنك إذا قلت : يا ضارباً علي أن يكون ضرب امرأة أو رجلاً أو غير ذلك . فإذا قلت : يا ضارباً رجلاً خصصته بنوع ، وأزلت بعض شياعه . كما أنك إذا قلت : عبد مرة ، خصصت المضاف الذي هو : مرة . فإذا قلت : يا غلام زيد ، عرفته بزیده . فلما حصل بين هذا النوع المضاف هذه الوجوه من المضارعة أجرى مجراه في النصب .

لأنه يجرى مجرى قواك : يارجل و غلام وذلك لا يجوز لأن الألف واللام إنما يحذفان من الأول ولا يحذفان من الثاني^(١) [ووجه شبه هذا الضرب بالإضافة أن الثاني مخصص للأول كما أن المضاف إليه مخصص للمضاف والأول عامل في الثاني كما أن المضاف عامل في المضاف إليه وهو من تمامه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

فإن نعت المفرد بابن فلان ، أو بابن أبي فلان نصبت ابناً وجعلته مع الأول كالشيء الواحد قلت : يازيد بن عمرو ، ويا بكر ابن أبي زيد^(٢) . والسكنية في هذا الباب كالعالم . ولو أضفت الإبن إلى غير العلم لضممت الأول قلت : يازيد بن أخينا ، ويا بكر ابن صاحب المال ، وكذلك : يارجل بن زيد .

وقد تدخل اللام الجارة في الإسم المنادى وذلك نحو : يازيد

(١) زيادة من د .

(٢) في حاشية الأصل : الإبن إذا وقع بين علمين نحو : زيد وعمر جعل مع الأول شيئاً واحداً ، وبنياً على الفتح في النداء وذلك نحو قواك : يازيد بن عمرو . والأصل : يازيد بن عمرو ، على أن يكون زيد مضموماً لأنه منادى مفرد ، وابن عمرو منصوباً لأنه صفة له مضافة كأخا ورفقاء ثم قصدوا بناء الأول مع الثاني واتباعه لإياه فبنوهما على الفتح الذي هو حركة ابن المستحقة في حال الإعراب لأنه مضاف والمضاف لا يكون إلا منصوباً منادى كان هو في نفسه كقواك : ياغلام زيد ، أو صفة لمنادى كقواك : يازيد صاحب بشر . لأجل أنه إذا أريد بناء الأول مع الثاني كان الأول أن يبنى على إحدى الحركتين ولا يوتى بأجنبية لأنها حركة ابن في حالة الإعراب والضممة في زيد حركة بناء والحركة التي يكون لها في حال الإعراب أولى بأن تكون متبوعة من حركة البناء فقول : يازيد بن عمرو ففتحهما ولم يقل : يازيد بن عمرو ، فيضم الثاني ويعنى مع الأول لضم الأول .

ويا لعمرو . وإنما تدخل هذه اللام للاستغاثة أو التعجب (١) . فإن عطفت على هذا الإسم إما ألحقته اللام وكسرت اللام في المعطوف قلت : يا يزيد ولعمرو .

وقال : يا لكهول وللشبان للعجب (٢)

فاللام في : يا لكهول داخلة على مدعو . وفي : للعجب داخلة على مدعو إليه .

(١) في حاشية الأصل : فاللام تدخل للاستغاثة أو للتعجب نحو : يا الله للسلين ، فتح الأول وكسر الثاني للفرق بين المدعو والمدعو إليه . واللام المفتوحة خصت بالمستغاث دون المستغاث إليه لأجل أن المستغاث منادى . والمنادى جار مجرى المضمرات ولام الجر تفتح في المضمرات نحو : لك ، وله . فإن عطفت إسماً فيه لام الجر على المدعو قلت : يا يزيد ولعمرو بكسر اللام في المعطوف . وذلك أن موجب الفتح في الأصل هو الفصل بين المدعو والمدعو إليه . إذ لو قيل : يا يزيد لعمرو بكسر اللامين لم يعلم الفصل بين المدعو والمدعو إليه . وقولهم فتح في المنادى لتناسب المضمر فالقصد به أن المنادى كان بالمفتوحة أولى بعد أن أوجب حصول اللبس فتصح إحدى اللامين والواو تكفي مؤونة الالتباس . ألا ترى أنك إذا قلت : يا يزيد ففتحت اللام علم أنه مدعو : فإذا جئت بالاعطف قلت : ولعمرو دل الواو على دخول الثاني في حكم الأول فلا نفتقر إلى فتح اللام لرفع اللبس .

(٢) هذا عجز بيت وصدرة : يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥١) : البيت لأبي الأسود المدوئى وينسب إلى أبي زيد الطائي . وقال العيني (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ص ٣١٩) : قائله مجمول قاله اللخمي .

الشاهد في والشبان حيث كسرت فيه اللام والقياس فتحها حملاً على المعطوف عليه واسكن لما كان معلوماً أنه مستغاث به وذال اللبس ولم يكرر يا كسرت اللام . المرجع السابق .

بابُ الترخيم

الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة المعروفة في النداء . ولا يرخم مستغاث به ولا يرخم اسم مضاف ، ولا نكرة وإنما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداءُ البناء . فأما ما لم يُبْنَ للنداء فإنه لا يرخم .

والترخيم على ضربين : أحدهما أن تحذف آخر الإسم وتدعَ الباقي على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة أو السكون .

والآخر أن تجعله بمنزلة اسم مفرد لم يحذف منه شيء . فمثال الأول أن تقول في حارثٍ ، ومالكٍ ، وجعفرٍ ، وبرثنٍ وهراقٍ : يا حارٍ ، ويا جعفَ ، ويا برثُ ، ويا هراقُ أقبلُ . وتضم هذه الحروف كلها في القول الثاني . فإن كان في آخر اسم زيادتان زيدتا معاً حذفتهما معاً وذلك قولك في رجل اسمه مروانٌ وسعدانٌ : يا مروَ أقبل ، وياسعدُ أقبل . فإن كان قبل آخر الإسم حرف مد زائد أتبعته الزائد في الحذف إذا كان الإسم على أكثر من ثلاثة أحرف فقات في رجل اسمه منصور : يا منصورُ (١) . فإن كان اسمه سعيد ، أو نمود ، أو حمار

(١) في حاشية الأصل : منصور إذا رخم لم يخل من أحد أمرين .. إما أن تحذف الراء والواو جميعاً ، أو تحذف أحدهما . فإذا أردت حذف أحدهما وجب حذف الراء لأنه في آخر الاسم . والترخيم لا يكون خشواً . وإذا حذف الراء فقلت : يا منصور ، وجب حذف الواو أيضاً لأنها زائدة : وإذا حذف الأصل كان الزائد به أولي . قال أبو علي : أتبعته الزائد في الحذف يعني أن الزيادة هي =

قلت : ياسعى ، ياحمسا ، وياثمو ، فيمن قال : يا حار ، وياثمي
فيمن قال : يا حار . وتقول في رجل اسمه طائفية ، أو مرجانة
يا طائفي أقبل ، ويا مرجان تعال . فلا تحذف مع تاء التانيث غيرها
كما لا تحذف من نحو : حضر موت ، ومعدي كرب إلا الإسم الثاني
المضموم إلى المصدر .

= المقصودة في الحذف إلا أنه لما لم تتوصل إلى حذفها إلا بحذف الراء لوقوعها
قبله حذفاً جميعاً وأجرى مجرى الألف والنون في مروان إذا قلت : منص على قول
من يقول : يا حار بالكسر كانت الضمة هي التي في منصور لأن الاسم باق على
صورته . فإن قلت : يا منص على قول من يقول : يا حار بالضم كان التقدير أن الضمة
في الصاد غير التي كانت قبل الترخيم لأنك إذا وجدت آخر يا حار تختلف في الحالين
وجب أن تقدر ذلك للأصل خلاف في يا منص أيضاً ومثله الضمة في فلك مفردا
والضمة فيه جمعاً .

باب التنفي بلا

الأسماء المنكرة التي تنفي بلا هي الأسماء الشائعة التي يراد بنفيها نفي الجنس . والبناء على الفتح مطرد فيها إذا كانت مفردة ، كما كان البناء على الضم مطرداً في الأسماء المناداة المفردة المعرفة وذلك نحو : لا رجل في الدار ، ولا غلام عند زيد .

وقد يحذف الخبر مع لاهذه وذلك قولك : لا إله إلا الله . والمعنى : لا إله لنا إلا الله ، أو في الوجود . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

والنفي في هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام . مفرد ، ومضاف ، ومضارع للمضاف . فالمفرد على ضربين مفرد غير موصوف ومفرد موصوف . فالمفرد غير الموصوف نحو ما ذكرنا . والمفرد الموصوف يجرى إذا وصف على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تجرى الصفة على الموصوف في لفظه فتتكون وذلك نحو : لا رجل ظريفاً عندك ، ولا غلاماً صالحاً لك .

والوجه الثاني أن تجعل النفي وصفته إسمياً واحداً مثل خمسة عشر ونحوه فتقول : لا رجل ظريف عندك ، ولا غلاماً صالحاً لك .

ومثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً : يا زيد بن عمرو كأنك قلت : يا ابن عمرو .

والوجه الثالث أن تجرى الصفة على الموصوف على موضعه فتقول :
لا رجلَ ظريفٌ عندك . لأن موضع لا مع رجل رفع بأنه موضع ابتداء
فتجربه على الموضع وإن شئت حذف الخبر وقول الشاعر :

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحًا^(١)

وإن شئت جعلت مصبوحاً صفة على الموضع وأضمرت الخبر . وإن
شئت جعلته خبراً . والعطف فيما ذكرنا كالأصفة تحمله على اللفظ مرة وعلى
الموضع أخرى . فمن الحمل على اللفظ قوله :

(١) هو أحد ثلاثة أبيات قالها رجل جاهلي من بني النبيت (فرائد الغلاتد
للعيبي ص ١٣٧) اجتمع هو وحاتم والناطقة الذبياني عند مارية بنت عفرر خاطبين
لها فقدمت حاتما عليهما وتزوجته فقال هذا الرجل :

هلا سألت النبيتين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح
ورد جازرهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الإصلاء تمليح
إذا اللقاح غدت ملني أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح
والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٥٦) ولم ينسبه
إلى قائل .

وأورد الزمخشري عجز هذا البيت (المفضل ص ١٧) ونسبه إلى حاتم
الطائي . وقال القيسبي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٢) : وقيل هما لأبي ذؤيب
الهذلي ولم أرهما في شعره . يعني بذلك البيت الثاني والثالث .

الشاهد فيه قوله : مصبوح إن شئت جعلته خبراً للناطقة لأنها وما عملت
فيه في موضع اسم مبتدأ . أو تجعله نعتاً لاسم لا محمولاً على الموضع ويكون الخبر
مخدوفاً لعلم السامع تقديره : موجود والمجور الذي هو : من الولدان في موضع
الصفة لاسم لا متعلق بأجنبي كأنه قال : ولا كريم ثابت من الولدان مصبوح .
المرجع السابق .

ولا أَبَ وابنا مِثْلُ مَرَوَانَ وابْنِهِ (١)

ومن الحمل على الموضع قوله :

هذا لَعَمْرُكُمْ الصغائر بعينه لا أمّ لي إن كان ذلك ولا أَبُ (٢)

وتقول : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ فتجعل لا الثانية بمنزلة الأولى

وتضمير الخبر . فإن جعلت لا الثانية هي التي تزداد في النفي نحو : ليس

زيدٌ ولا أخوه عندك كان في الإسم الواقع بعدها النصب على اللفظ كما

جاء : لا أَبَ وابناً . وجاز أيضاً فيه الرفع على الموضع فتقول : لا حولَ

ولا قوةٌ كما قال : ولا أَبَ .

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٣) : البيت للسكيت ابن معروف وينسب للسكيت الأسدي . قال العيني (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ص ١٢٣) : هو لرجل من عبد مناه بن كنانة . وأورده سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٢٤٩) ولم ينسبه إلى قائل .

الشاهد فيه قوله : وابنا حمله على لفظ : لا أَبَ ونونه لأن المعطوف لا يجعل هو وما قلبه بمنزلة اسم واحد لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء والثلاثة لا تجعل أسماً واحداً فلا بد من كون المعطوف معرباً (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٣) .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٥٢) ونسبه إلى رجل من مدحج .

الشاهد فيه : عطف : ولا أَبَ على موضع الاسم المنفي مع لا (إيضاح شواهد الإيضاح القيسي ق ٥٣) .

بابُ النكرة المضافة

النكرة المضافة تنتصب بعد لا إنتصاباً صحيحاً كما تنتصب بعد إنَّ وذلك نحو : لا غلامَ رجلٍ عندك ، ولا صاحبَ سفرٍ لهُ : ويدل على انتصاب المضاف قولهم : لا خيراً من زيدٍ عنده . فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته في المعرب كذلك تكون الفتحة في : [لا (١)] غلامَ رجلٍ عندك ، فتحة إعراب لا متناع بناء المضاف مع غيره وجعله معه بمنزلة شيء واحد (٢) .

وقد تلحق لام الإضافة في الإضافة وذلك نحو : لا أبا لزيدٍ .
فالأب منصوب بلا واللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف

(١) زيادة من أ، د

(٢) في حاشية الأصل : إذا قلت : لا غلامَ رجلٍ عندك ، فالحركة للإعراب منزلتها في قولك : رأيت غلامَ رجلٍ . لأنها لو كانت للبناء لما قالوا : لا خيراً من زيدٍ بالتنوين وذلك أن هذا مشابه للمضاف . ألا ترى أنك تقول : يا خيراً من زيدٍ بالتنوين ، كما تقول : يا غلامَ رجلٍ . فإذا وجدت هذا الذي إعرابه إعراب المضاف منونا عدت أن الحركة في قولك : لا غلامَ رجلٍ إعرابه . وإنما امتنعوا من بناء المضاف مع لا لأن ذلك يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً إذ المضاف والمضاف إليه شيان ولا ثالث . فإن قلت فكيف زعمت في قولهم : لا رجلَ ظريفٍ عندك أن الصفة والموصوف يبينان مع لا . فالجواب أنا قلنا أن الصفة والموصوف يجعلان أسماً واحداً كخمسة عشر . ثم تدخل لا عليه ، وبين الصفة والموصوف من الانصال والامتزاج ما ليس بين المضاف والمضاف إليه لأن الصفة هي الموصوف في المعنى .

في الأب^(١) . ومن جهة تهئية الإسم لعمل لا فيه معتد بها . وعلى هذا تقول : لا غلامِي زَيْدٍ ، ولا يدئى بها لك فتحذف النون الاضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللام .

(١) حاشية الأصل : والأب إذا أضيف رد لام فعله كقولك : أبو زيد ، ورأيت أبا زيد . ولا لا تعمل في المعارف فلا تقول : لا غلام زيد عندك ، ولا صاحب الرجل الذى تعلم عندك ، لأن المضاف إلى المعرفة معرفة . فغلام زيد بمنزلة زيد . وغلام الرجل الذى تعلم بمنزلة الرجل ، فلا يجوز أن تقول : لا الرجل الذى تعلم عندك ، فتعمل لا في المعرفة . كذلك لا يجوز : لا غلام الرجل الذى تعلم عندك . وإذا كان كذلك كان اللام في قولهم : لا أبا زيد ، معتدا بها من وجه وغير معتد بها من وجه .

فوجد الاعتداد بها أن الأب لو كان مضافا على الحقيقة لكان معرفة . ولا لا تنصب المعارف . فلولا أن اللام غير داخلة في حكم الزيادة والاسقاط لما جاز أن ينصب الأب فتقول : لا أبا زيد .

وأما وجه عدم الاعتداد فثبات لام الفعل فيه لأنه يعود عند الإضافة ألا ترى أنك لا تقول : رأيت الأبا . وإنما تقول : رأيت الأب ، بغير لام الفعل فلولا أن اللام في تقدير الساقط من وجه ، ومقاراة د ل م ، في قوله سبحانه : « فبما رحمة من الله لنت لهم » [آل عمران ٣ : ١٥٩] . لما عاد لام الفعل الذى هو من أعلام الإضافة فهذا معنى قوله فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب لأن الألف هو لام الفعل . فإذا قلت : لا غلامى زويد ، كانت اللام غير معتد بها من جهة سقوط النون كما تسقط إذا لم تكن اللام نحو : غلاما زيد ، ومعتد بها من جهة عمل لا في الاسم لأنها لو كانت ساقطة البتة لما جاز أن تعمل لا فيه لأن اللام إذا كانت في حكم غير الملفوظ به كان الإضافة حقيقية فتعرف الاسم . والمعرفة لا تنصبه لا فإذا كان لا عاملة في قولك : لا غلامى زويد علمت أن الإضافة غير حقيقية من وجه ، وأن اللام مانعة لها من التعريف .

فإن قلت : لا غلامينِ ظريفينِ لك لم يجز حذف النون للإضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللام لأنك قد حلت بين المضاف والذي تقع الإضافة إليه بصفة المنفى فلم يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولم يجز حذف النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء في الاسم المنفى لا في صفته . وربما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة والتقدير بها الثبات قال :

أربالموتِ الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أبناكٍ متخوفيني (١)

(١) قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٤) : البيت لعنزة بن شداد العيسبي في رواية ابن السكيت ونسب إلى أبي حية النخري .
والبيت في اللسان (أبي) منسوب إلى أبي حية النخري .
الشاهد فيه حذف لام الجر وهو يريد لها ولو إرادتها وأنها في حكم الثابت في اللفظ لما عملت لأنها لا تعمل إلا في النكرة . والآلف في أبا لا يثبت إلا مع الإضافة . والإضافة هنا معرفة فلما أدت الإضافة إلى ذلك قدرت اللام الموجبة للإنفصال (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ٥٤) .

باب المنفى المضارع للمضاف

وذلك : لا خيراً من زيدٍ عندك ، ولا ضارباً بكرةً في دارك

ولا عشرينَ درهماً لك . فمضارعة هذا المضاف أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده والمعمول فيه من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف . وتقول : لا مرورَ بزيدٍ^(١) ولا نزولَ على عمرو .

وإن جعلت على والباء متعلقين بمحذوف كأنك قلت : لا مرورَ ثابتٌ بزيدٍ ، ولا نزولَ واقعٌ على عمرو . وعلى هذا قوله تعالى : « لا تريبَ

(١) في حاشية الأصل : قولك : لا مرورَ بزيدٍ يجرى على وجهين :

أحدهما : ألا ينون إذا أردت أن تنفى المرور على الإطلاق وجعلت بزيدٍ متعلقاً بمحذوف كأنه لا مرورَ بزيدٍ ، كما تقول : لا رجل في الدار تريد : لا رجل مستقر في الدار . وعلى هذا التقدير يكون المرور في قولك : لا مرورَ بزيدٍ بمنزلة رجل في قولك : لا رجل في كونه مفرداً فلا يكون فيه إلا البناء على الفتح .

والوجه الثاني أن ينون ويجعل زيدا متعلقاً بالمرور معمولا له حتى كأنك قلت : لا مروراً زيدا في كون ذلك مفعولاً للمرور كما تقول : لا ضارباً زيدا . وذلك أن بزيدٍ إذا تعلق بمرور وصار من جملة أشبه المضاف لطوله . ويكون الخبر محذوفاً كأنه : لا مروراً بزيدٍ عندي أو اليوم . وإذا قلت : لا مرورَ بزيدٍ فجعلت بزيدٍ متعلقاً بمحذوف يكون خبراً فلم يحتج إلى شيء آخر لفظاً ولا تقديرأ . فإذا قلت : لا مروراً بزيدٍ كان بمنزلة إسم واحد فيقتضى خبراً إما لفظاً وإما تقديرأ . والفرق بينهما إنك إذا قلت : لا مروراً بزيدٍ عندي فنفيته عن زيدٍ مروراً خصوصاً وفي الثانية عممت .

عليكم اليوم^(١) . فإن جعلت الجارين من صلة المصدر نصبت ونونت وأضمرت لهما خبراً وإن شئت أظهرته .

وتقول على الوجه الأول : لا أمرَ بالمعروفِ لك . و [على الوجه الثاني^(٢)] : لا أمراً يومَ الجمعةِ لك . إذا نفيت أمرى يوم الجمعة خاصة دون سائر أيام الأسبوع . فإن عمت بالنفي جميع الأمرين قلت : لا أمرَ يومَ الجمعةِ لك . فيوم الجمعة على هذا الوجه متعلق بك ومعنول له . وعلى الوجه الأول متعلق بأمر .

ويقبح أن تقول : لا زيدٌ عندك حتى تتبعه بشيء فتقول : ولا عمرو . وقالوا : لا نؤلك أن تفعل . فلم يكرروا لأنه صار بمنزلة لا ينبغي لك وأجروها مجراها حيث كانت بمعناها كما أجروا يذُرُّ مجرى يدعُ لا تفاقهما في المعنى . وكذلك إذا فصل بين لا والإسم بمشوكر لا لأن البناء فيها مع الفصل بينها وبين الإسم لا يجوز وذلك نحو : « لا فيها عَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ^(٣) » .

وتقول : لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ^(٤) . فيجوز أن تجعل الباء الخبير

(١) سورة يوسف ١٢ : ٩٢

(٢) زيادة من أ

(٣) سورة الصافات ٣٧ : ٤٧

(٤) في حاشية الأصل : وأعلم أنك إذا قلت : لا خير بخير بعده النار يتعلق المعنى فيه بالجملة التي هي قولك : بعده النار فإن جعلتها صفة للنفي حتى كأنك قلت : لا خير بعده النار بخير كانت الباء زائدة لتأكيد النفي كما تقول : =

كما تقول : لا عيبَ به . والجملة صفة الاسم المجرور . فإن جعلت
الجملة صفة لخبر المنفى كانت الباء في قولك : بخير للنفي كما تقول :
أست بزيد .

= لست بزيد وكأنه لاخير بعده النار بخير . بخير مع لا في حكم المبتدأ . وبعده
النار جملة مرفوعة بأنها صفة هذا المبتدأ . وقولك : بخير خبر المبتدأ كأنه : لاخير
بعده النار خير . ودخل الباء على المرفوع لتأكيد معنى النفي، ولهذا شبهه بقولك :
لست بزيد . غير أن زيدا في موضع النصب إذ تقول لست زيدا . وخير في
قولك : بخير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ كظريف في قواك : الرجل
ظريف . وإن جعلت الجملة التي هي قولك : بعده النار في موضع خبر بأنها
صفة خير المجرورة بالباء كان الباء غير مزيدة وكان بمعنى « في » كما تقول :
لا عيب به تريد : لا عيب فيه . فكأنه قيل : لاخير في خير هذه صفتة . ومعنى ذلك :
لاخير في نعمة بعدما النار . فالباء على هذا القول متعلق بمحذوف كأنه :
لاخير يوجد في خير هذه صفتة .

بابُ الأسماءِ المجرورةِ

الأسماءُ المجرورةُ على ضربين ضرب ينجر بحرف جر وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه .

فأما ما ينجر بحروف (١) الجر فنحو ما ينجر بعد مِن نحو : خرجتُ من الكوفةِ إلى البصرةِ . فهي (٢) لا ابتداءً الغاية . وتكون للتبغيض . وتكون زائدة في نحو : ما جاءني من أحدٍ . وإلى معناها الغاية . وفي معناها الوعاء وذلك نحو : المالُ في الكيسِ ، واللصُّ في الحبسِ . ويتسع فيها فيقال : زيدٌ ينظرُ في العلمِ ، وأنا في حاجتِكَ . والباءُ معناها الإصاق والاختلاط كقولك : كتبتُ بالقلمِ ، وعَمِلَ النجارُ بالقدومِ . وتكون زائدة في قولهم : كفى باللهِ ، وبمحبك أن تفعلَ ، وأتق يدَه وأتق يديه . واللام ومعناها التحقيق والملك . ومنها رب وهي في التقليل نظيرة كم في التكثير . فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمها الصفة .

وذلك قولك : رُبُّ رجلٍ يفهمُ ، ورُبُّ رجلٍ في الدارِ . فوضع رب مع الجرور بها في موضع نصب . والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جواباً وتقديره : رُبُّ رجلٍ

(١) في أ ، ب ، د ، بحرف

(٢) في أ ، د ، فن

يفهمُ أدركتُ أو أقيتُ . فتحذف كما حذف ما يتعلق به الجار للدلالة عليه في نحو قوله عز وجل : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوَاءٍ إِلَى فِرْعَوْنَ (١) » ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال على ذلك . وبما عمل فيه ربّ قول الأعشى :

رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ (٢)

فقوله : من معشر أقتال لا يكون إلا متعلقًا بمحذوف ولا يكون من صلة قوله : أسرى لأن الأسرى معطوف على رب فكما أن ما تعمل فيه رب لا بد له من صفة فكذلك ما يعطف عليه .

(١) سورة النمل ٢٧ : ١٢

(٢) ديوان الأعشى ص ١٣

الشاهد فيه حذف صفة معمول رب لدلالة الكلام عليه وهو قوله : وأسرى من معشر فهذا المجرور لا يصح أن يكون من صلة أسرى لأن وأسرى معطوف على رب وهي لا بد لها من صفة . فكذلك ما عطف عليها . ويدل على ذلك أنه أتى بنوعين فقال : رب رفد هرقته ورب أسرى أخذتهم من معشر أقتال (لإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٥٥)

في حاشية الأصل : من لا يجوز أن يتعلق بلفظ أسرى على قولك : أسرت منهم . لأنك إن علقها بأسرى صارت معمولة لآسرى ومن تمامه وبقى أسرى لاصفة له . ومن شريطة هذا الباب أن المجرور برب تلزمه الصفة ولا يستغنى عنها البتة فلذلك حكمها كما هو معطوف عليه يجب أن تلزمه أيضاً الصفة لأنه مجرور أيضاً برب نقول : رب رجل كريم ضربته . وإذا بطل تعلق من بأسرى علقها بمحذوف تقديره . وأسرى كائنين من معشر . وكائنين صفة لآسرى . في كائنين ضمير يعود إلى أسرى . ومن متعلقة بكائنين ثم حذف كائنون وأقيم الجار =

وقالوا : رُبُّهُ رجلاً ، فأضمرُوا معه قبل الذكر على شريطة التفسير كما فعلوا ذلك في : نَعَمَ رجلاً . وإنما دخلت رُبُّ على هذا الضمير وهي إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده فلما كان غير معين أشبهه النكرة فصار في حكمها .

وقد كفّوا رُبَّ بما في قولهم : رُبِّمَا . كما كفّوا بها غيرها ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى وجب أن تكون ربما كذلك أيضاً تدخل على الماضي كقوله :

رُبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنِّي ثَوْبِي شَمَالَاتٌ (١)

= والمجروز مقامه . فصار قوله : من معشر ، صفة لأسرى . كما أنك إذا قلت : مررت برجل من بني تميم فن بني تميم صفة لرجل . وأصل الكلام : مررت برجل كائن من بني تميم ، فحذف كائن ، وأقيم حرف الجر مع ما اتصل به مقامه وينتقل إلى حرف الجر الضمير الذي في كائن المحذوف . وكذلك في قوله : من معشر ضمير قد انتقل إليه من قوله : كائنين ففهي من إسم مضممر مرفوع فاعل يعود إلى أسرى . وهو ضمير لا ينتقل إلى من ، من ذلك المحذوف الذي هو : كائنون ، أو مستقرون أو ما أشبهه . فعلى هذا قد صار لأسرى وهو مجزوء على طريق التباعدة والعطف صفة . ولو علقت من بأسرى لم يكن لأسرى صفة ولا غناية عنها .

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب (ج ٢ ص ١٥٣) ونسبه إلى جذيمة الأبرش . واستشهد به على دخول نون التوكيد الخفيفة على ترفع ضرورة . والشاهد فيه عند أبي علي : دخول « ما ، على رب ، فكفتها عن العمل . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦١) (فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني ص ٢٢٤) .

وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك نحو قوله عز وجل : « رَبِّمَا يَؤُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(١) » وهذا حكاية حال تكون كما جاء : « فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ » . ولا يكون هذا على إضمار كان في قياس قول سيبويه . وقد أضمرنا رب بعد الواو في نحو قوله :

وقاتمِ الأعماقِ خاويِ المُخترِقِ (٢) .

(١) في حاشية الأصل : نصب أبو على قوله : « ربما يود الذين كفروا ، (الحجر ١٥ : ٢) بقوله : « هذا من شيعته وهذا من عدوه » (القصص ٢٨ : ١٥) من حيث أنه لما حكى هذه الحال الناصبة جرى مجرى الحاضر كما أن ذلك للمستقبل لما نزل بمنزلة الماضي من جهة تفرده في اليقين جرى مجرى المشاهد الموجود فلم يحمله على إضمار كان .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج (ديوانه، من مجموع أشعار العرب ج ٣ ص ١٠٤) وعجزه : مشتبه الأعلام لماع الخفق .

الشاهد فيه قوله : وقاتم هر مجرور بإضمار رب بعد الواو وهذا مذهب سيبويه وخالف في ذلك أبو العباس المبرد وقال : إن رب حذف وجعلت الواو عوضا منها فحرت ما بعدها على تأويل رب كما كانت عوضا من باء القسم واستدل على ذلك بهذا الشطر وقال لأن الواو للعطف وواد العطف لا تكون إلا بعد كلام يعطف عليه فدل هذا على أنها بدل من رب . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٢)

وهذا ضرب آخر من حروف الجر

وهو ما كان غير ملازم للجر . فمن ذلك الواو والتاء وحتى . فأما الواو فهي التي تستعمل في القسم وهي عندهم بدل من الباء التي توصل الحلف إلى المحلوف به نحو : أحافُ بالله . وإنما تستعمل مع الإسم المظهر . فإذا كنيت عن المحلوف به رددت الباء فقالت : به لأفعلن . وأنشد أبو زيد :

رَأَى بَرَقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍِ فَلَا بِكَ مَا أَسْأَلَ وَلَا أَغَامًا (١)

والتاء في نحو : تالله لأفعلن « وتالله لأكيدن أصنامكم (٢) » وهي عندهم بدل من الواو كما كانت في تجاهٍ بدلا من الواو في واجهتُ ولا تستعمل إلا في إسم الله تعالى كما لم تستعمل التاء في أسنتو إلا في خلاف الخصب ولا تدخل في غير اسم الله .

(١) نسبه أبو زيد (النوادر ، عنايه شعيب الخوري الشرتوني ، بيروت ١٨٩٤ ص ١٤٦) إلى عمرو بن يربوع وقد أورد فيه قصة مع زوجه الجنية (السعلاة) وترى القصة في الحيوان ج ١ ص ١٨٦ وقوله : ولأغاما ، كذا في أصول الإيضاح . وفي النوادر : وما أغاما . الشاهد فيه قوله : فلا بك لأن الباء أصل في حروف القسم لأنها من حروف الجر والواو بدل منها وهي تدخل على الظاهر فتقول : وزيد لأفعلن فإذا كنيت عنه رددت الباء فقالت : به لأفعلن (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٣)

(٢) سورة الأنبياء ٢١ : ٥٧

بابُ حتى

وهي تستعمل على ثلاثة أضرب :

أحدها أن تكون حرف جر كإلى وذلك نحو قوله عز وجل :
« سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ » (١) . وينتصب الفعل بعد هذه بإضمار
أن كما ينتصب بعد اللام بإضمار أن .

والآخر أن تكون عاطفة وذلك نحو [قولك (٢)] : ضربتُ القومَ
حتى زِيداً . فزيد من القوم . وإنما تذكر حتى للتعظيم أو التحقير أو قوة
أو ضعف . فالتعظيم نحو : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ . والتحقير نحو :
قدمَ الحاجُّ حتى المشاةُ .

والثالث أن تكون حرفاً من حروف الابتداء يستأنف بعدها
كما يستأنف بعد أمّا (وإذا (٣) وذلك نحو قوله (٤) :

وحتى الجيادُ ما يُقَدَّنَ بأرستانِ (٥)

(١) سورة القدر ٩٧ : ٥

(٢) زيادة من أ

(٣) ساقطة من ب

(٤) في د : وذلك قوله

(٥) البيت لامرئ القيس (ديوانه ص ٩٣) وصدده .

مطوت بهم حتى تسكل مطيهم .

ألا ترى أنها ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها ولا جادة
لارتفاع الإسم بعدها .

وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٤١٧) و يروى : سرية
بهم مكان مطوت بهم . ورواه ابن بري (شرح شواهد الإيضاح ق ٣١) : حتى
تسكل غزاتهم مكان : حتى تسكل مطيهم .

الشاهد فيه : إن حتى هنا ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها لأن
حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض لأن ذلك يوجب خروج أحدهما عن
معنى العطف فلا يجوز : جاءني زيد وشم عمرو لأنهما لا يخلو أن يكون إحداهما
هي العاطفة وأيتها ثبت لها الحكم استغنى بها عن الأخرى . (إيضاح شواهد
الإيضاح للقيسي و ٧٠) .

باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر

من ذلك على وعن وكاف التشبيه ومد ومنذ . تقول : على زيدٍ ثوبٌ

فهذا حرف ألا ترى أنه متعلق بالفعل كما أن قولك : في الدارِ
زيدٌ كذلك .

وأما استعمالهم لها اسماً فقول الشاعر :

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُهُوُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءِ نَجْمِهَا (١)

فدخول من عليه قد دل على أنها اسم . وتقول : رميتُ عن

القوسِ فتوصل الفعل بها إلى المفعول كما توصله بالباء في نحو : مررتُ

بزيدٍ [وقد استعملت اسماً (٢)] قال الشاعر :

جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيْهَوِجٍ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْخَطِّ أَوْ سَمَاهِجٍ (٣)

(١) نسب القيسى هذا البيت إلى مزاجم العقيلي (إيضاح شواهد الإيضاح

ق ٦٤) .

الشاهد فيه : كون على اسماً بدليل دخول حرف الجر عليه .

وأورده سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٣١٠) ولم ينسبه إلى قائل ورواه :

غدت من عليه بعد ما تم خمسها . ويروى في د : بزراء مكان بيدياء .

(٢) زيادة من أ

(٣) قال ابن بري (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٢) وأنشد لرجل من

بني سعد :

فأما كاف التشبيه فاللدلالة على أنها حرف وصلهم الذى بها كثيراً فى حال السعة وذلك قولهم : جاءنى الذى كزيد فصار ذلك بمنزلة : جاءنى الذى فى الدار ولم يكن عندهم بمنزلة : جاءنى الذى مثل زيد وقالوا : كُنْ كما أنتَ ومعناه : كُنْ كالذى أنتَ . ويجوز أن تكون ما كافة وقد استعملت اسما فى نحو قول الأعشى :

أَتَنَّهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ (١)

فالكاف فاعلة لأن الفاعل لا يحذف .

= يا دار سلبى بين دارات العوج جرت عليها كل ربح سيموج
هوجاء جماءت من جبال ياجوج من عن يمين الخط أو سماهيج
ورد هذان البيتان فى اللسان (سمهيج) قال : والسمهيج : السهل ولبن سمهيج :
حلو دسم . وأرض سمهيج : واسعة سهلة . ولم ينسبه إلى صاحبه .
الشاهد فيه استعماله عن إسماء بدليل دخول من عليها (إيضاح شواهد الإيضاح
للقيسى ق ٦٥) .

(١) ديوان الأعشى ص ٦٣ والبيت من قصيدته المشهورة التى مطلعها :
ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق فراقاً أيها الرجل
الشاهد فيه استعمال الكاف إسما من قوله : كالطعن فالكاف فى موضع إسم
مرفوع فكأنه قال : وان ينهى ذوى شطط مثل الطعن فرغمه بفعله (إيضاح
شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦٥) .

باب مذ ومنذ

مذ ومنذ يجوز أن يكون كل واحد منهما اسماً ويجوز أن يكون حرفاً جارياً (١) . والأغلب على مذ أن تكون اسماً للحذف .

أما الموضع الذى يكونان فيه حرفى جر فقولك : منذُ كم سرتَ .

فمنذ حرف لإيصالها الفعل إلى كم . كما كانت الباء فى قولك : بمن تمر ، كذلك . وكذلك إذا قلت : أنتَ عندنا مذ الليلة فقد أضفت السكون

إلى الليلة بمذ أو منذ لأن المعنى : أنت عندنا فى الليلة . فهذا للوقت

الحاضر . قال أبو بكر : والموضع الذى يكونان فيه اسمين يكون

على ضربين :

أحدهما أن يكون بمعنى الأمد فينتظم أول الوقت إلى آخره .

والآخر أن يكون أول الوقت .

فأما (٣) الأمد فقولك : لم أركَ مُذُ يومان . أى أمدُ ذلك

يومان . فمذ ابتداء موضعها رفع وهو اسم من أسماء الزمان ، ويومان خير

لها . ولا تستعمل اسماً إلا فى الابتداء خاصة . والنكرة يختص بها هذا

الباب [دون المعرفة (٣)] لأن الغرض السؤال عن عدة (٤) المدة التى انقطعت

(١) فى أ : حرف جر

(٢) فى ب : وأما

(٣) زيادة من أ ، د

(٤) فى أ ، ب : هذه

الرؤية فيها . وإن خصص لم يمتنع كما أنه إذا خصص ما في جواب كم لم يمتنع لأن التخصيص فيه ليس يخرجُه عن أن يكون عدة .

وأما أول (١) الوقت فقولك : ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة ، المعنى: (٢)
أولُ ذلك يومُ الجمعة . فهذا الضرب يحتاج إلى التوقيت وتخصيص وقت بعينه . والفصل بين الرفع والجر بمذ أنك إذا جررت بمذ كان الكلام جملة واحدة . وإذا رفعت كان الكلام جملةتين .

(١) في أ : الأول

(٢) في أ : أى

باب القسم

القسم جملة يؤكد بها الخبر . ولما كان في الأصل جملة من الجمل التي هي أخبار جاءت على ما جاءت عليه أخواتها من كونها مرة جملة من فعل وفاعل وأخرى من مبتدأ وخبر إلا أنها لا تستقل بأنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه . ونظيرها من الجمل الشرط في المجازاة في أنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم (١) إليها (٢) الجزاء . فالجملة التي من فعل وفاعل في القسم قولهم : أحلفُ بالله . وكثيراً ما يحذف أحلف للعلم به والاستغناء بذلك عنه . والتي من الابتداء والخبر قولهم : لعمرك لأفعلن ، وعلى عهد الله ، وأمينُ الله . وهذه الأقسام تتلقى باللام وإنَّ وبلا وبما وذلك قولك : الله إن زيدا منطلق ، وبالله كزيد منطلق ، والله لا يقوم ، وأمينُ الله لا فعلن .

والباء التي أضافت الحالف إلى المحلوف به في قولهم : أحلفُ بالله (٣) ،

(١) في أ : ينظم وهو تصحيف

(٢) في أ ، ب : لإيه

(٣) في حاشية الأصل : ثلاثة مواضع لا يستعمل فيها من أدوات القسم غير

الباء مع الفعل كقولك : أحلف بالله . ومع المضمرة كقولك : به لأقومن ومع

الطلب كقولك : بالله أزيد يقوم .

تجد تبدل منها الواو فيقال : والله . وتبدل من الواو التاء فيقال :
تالله . وفي القرآن : « تالله لأكيدن أحنامكم (١) » .

وتقول : والله لكذب [زيد (٢)] . وقولهم : لعمرك إن زيدا
منطلق . لعمرك [فيه (٣)] يرتفع بالابتداء وخبره مضمرة (٤) ولا يستعمل
إظهار هذا الخبر ، كما لم يستعمل إظهار خبر المبتدأ الذي بعد لولا .

وقد تحذف « لا » في النفي من اللفظ [وهي مرادة (٥)] وذلك قولهم :
والله أفعل يريدون به : لا أفعل .

وقال :

تالله يبقى على الأيام مُبْتَقِلٌ جونُ السَّراةِ رِباعِ سنه غَرْدُ (٦)
وجاز حذفها للدلالة عليها ، ألا ترى أنه لو كان إيجاباً لم يخل

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ٥٧

(٢) زيادة من أ

(٣) زيادة من أ ، ب ، د

(٤) في أ : وخبره مظهر . وهو تصحييف

(٥) زيادة من أ وفي ب : وهو مقدر في المعنى

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين القسم الأول ص ١٢٤)

وأورده صاحب اللسان في (بقل) ونسبه إلى مالك بن خويلد الخزاعي الهذلي .

الشاهد فيه قوله : تالله يبقى ، أراد : لا يبقى ، تحذف لا للدلالة عليها إذ لو كان

إيجاباً لم يكن بد من اللام والنون فيه مثل : والله لأضربن (أيضاح شواهد

الإيضاح للقيسي ق ٦٦) .

[الكلام^(١)] من اللام أو من النون أو منهما جميعاً . وألف أيمنٍ
ألف وصل كالتى تلحق لام المعرفة . وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل
إلى اسم المعلوم به وذلك قولك : اللهَ لَأَفْعَلَنَّ . وربما أضمر حرف
الجر فقول : اللهِ لَأَفْعَلَنَّ .

بابُ الأسماءِ المجرورة بإضافة أسماءٍ مثلها إليها

الإضافة على ضربين إضافة محضة وهي التي لا ينوى بها الإنفصال .
وإضافة غير محضة وهي ما نوى به (١) الإنفصال .

والإضافة المحضة تجيء على ضربين إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى من .
فالتى بمعنى اللام نحو قولك : دارُ زيدٍ ، وثوبُ عمرو ، وغلَامُ
بكرٍ ، وكلُّ الدراهم . فمعنى هذا : دارُ زَيدٍ ، وثوبُ العَمرو ، وكلُّ^١
للدراهم . « وكلُّ » اسم لأجزاء الشيء . وكما أنك إذا أضفت الأجزاء
إلى المتجزئ كان بمعنى اللام فكذلك إذا أضفت إليه كُلاً كان كذلك .
ولا تضيف (٢) المعارف إنما تضاف النكرات . فإذا أضفت النكرة إلى
المعرفة فاختصت بإضافة اكتسبت من المعرفة التعريف الذى فيها (٣)
نحو : غلامُ زيدٍ .

[والكاف فى أولئك وهناك حرف خطاب وكذلك فى جميع
الأسماء المبهمه ولا موضع لها من الإعراب . ولو أضفت شيئاً من المبهمه
لتنكر ولا يجوز تنكرها لقيام المعنى المعروف لها أبداً فيها وهو الإشارة (١)]

(١) فى د : بها

(٢) فى د : تضاف

(٣) فى ب ، د : فيه

(١) زيادة من أ

ولو أضفت معرفة إلى نكرة فقلت : هذا زيدٌ رجلٌ تنكر . وإذا أضفت نكرة إلى نكرة اختصت بالإضافة وإن لم تتعرف نحو : ركبُ حماري ، وغلَامُ رجلٍ . وفي (٢) الأسماء أسماء قد أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها وأنها لا تخص شيئاً بعينه فمن ذلك : غير ومثل وسوى . تقول : مررتُ برجلٍ غَيْرِكَ ، وبغلامٍ مِثْلِكَ فتصف بها النكرة .

وقد زعموا أن بعض العرب يجعل : واحدٌ أمّه ، وعبدٌ بطنه نكرة . ولأكثر أن يكون معرفة .

ومما يضاف أسماء الظروف (٣) وذلك نحو : خلفَ زيدٍ ، وفوقَ الأرضِ ، وتحتَ السقفِ وهذه الإضافة بمعنى اللام .

والإضافة التي بمعنى من [فهي (٤)] نحو قولك : ثوبٌ خزٌّ ، وبابٌ ساجٍ ، وكساءٌ صُوفٍ . فمعنى هذا : ثوبٌ من خزٍّ ، وبابٌ من ساجٍ . وبمفصل هذا من الباب الأول أن المضاف قد يقع عليه اسم المضاف إليه [هاهنا ولا يقع هناك اسم المضاف إليهم على المضاف (٥)] ألا ترى أن البابَ من الساجِ ساجٌ والحلقة من الفضة فضة وليس غلامٌ زيدٌ زيدٍ .

(٢) في أ ، د : ومن

(٣) في أ : ومما يضاف من الأسماء الظروف . وفي د : ومما يضاف من أسماء الظروف .

(٥) زيادة من ب

(٤) زيادة من د

بابُ الإضافة التي ليست بمحضة

وهي على أربعة أضرب :

من ذلك اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو : هذا ضاربٌ زيدٌ غداً والمعنى يضربُ يدل على أنها ليست بمحضة وأنها في تقدير الإنفصال أنك تصف به (١) النسكرة في نحو : هذا رجلٌ ضاربٌ زيدٌ غداً ، فلولا تقدير الانفصال فيه ما جرى وصفاً على النسكرة ولما انتصب على الحال (٢) .

والثاني الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه نحو : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ . والتقدير فيه الإنفصال لأن الأصل : حسنٍ وجهه . وقد تقدم ذكر ذلك .

والثالث إضافة أفعال إلى ما هو بعض له نحو قولهم : هو أفضلُ القومِ ، وأعلمُ الناسِ . فأفضل يضاف (٣) إلى جماعة هو أحدها ، والجماعة

(١) في د : بها

(٢) في حاشية الأصل : مقصوده أنك تقول : هذا زيد ضارب عمرو غدا . والحال لا يكون إلا نسكرة فلولا أن التقدير : ضاربا عمراً ، لم يكن كما لا يجوز أن تقول : جاءني زيد أخاك ، وإنما كان في تقدير الإنفصال من حيث أنه جرى بجرى الفعل . فالفعل لا يكون إلا نسكرة فلذلك ما يقوم مقامه .

(٣) في ب : مضاف . وفي أ : مضافا

تشارك في هذه الصفة إلا أن صفة زائدة على صفتهم . ومن فيها لابتداء الغاية لأن الجور بها هو الموضع الذي ابتداء منه فضله بالزيادة في قوله : أفضل منه ، وأفضل هذا المضاف هو الذي إذا لم يصف ولم تدخله الألف واللام وصل بمن ويكون المذكر والمؤنث على لفظ واحد تقول : هندٌ أفضل من دعدٍ ، وزيدٌ أعلم^(١) من عمرو . فإن دخلت الألف واللام تعاقبتاها ومن تقول : زيدٌ الأفضل ، والزيدانِ الأفضلان ، وهم الأفاضلُ قنيت وجمعت . وفي التنزيل : « إلا الذين هم أرادلنا (٢) » والمؤنث : الفضلى ، والفضليان ، والعُضْلُ ، والفضليكات وفي التنزيل : « فاولئك لهم الدرجاتُ العلى (٣) » ومنه قول ذى الرمة :

حتى إذا ما أنجَلت عن وجهه فَلَنتُ هاديه في أخريات الليل مُنتصب^(٤)

ولا يجوز : زيد أفضل أخوته^(٥) لأنك لما أضفت الإخوة إلى

(١) في أ ، ب

(٢) سورة هود ١١ : ٢٧

(٣) سورة طه ٢٠ : ١٥

(٤) البيت في ديوان ذى الرمة ص ٢٢

الشاهد فيه : جمع أخرى على أخريات (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٧) . ويجوز أن يجمع أخرى على آخر ومنه قوله تعالى : فعدة من أيام آخر .

(٥) في حاشية الأصل : لا يجوز : زيد أفضل إخوته لأن أفعال وبابه إنما يضاف إلى ما هو بمعنىه . فأخو زيد غير زيد وإخوته أغياره . فإذا قلت : زيد أفضل إخوته ، فقد جعلته بعض إخوته وليس ببعضهم وإنما هم أغيار له . ولو =

ضمير زيد أخرجه منهم بإضافتك إياهم إليه . ولما خرج منهم لم يجز
إضافته إليهم لخروجه عن جملتهم . كما لا يجوز: زيدٌ أفضلُ الحميرِ ،
لأنه ليس منها (١) . وأفعل هذا إنما يضاف إلى شيء هو بهضه .

والرابع إضافة الإسم إلى الصفة وذلك نحو : صلاة الأولى ، ومسجدِ
الجامع . فهذا كلام مخرج عن حده . والأصل فيه : الصلاة الأولى
والمسجد الجامع . فمن أضاف فينبغي أن يكون أراد صلاة الساعة الأولى
من زوال الشمس ، ومسجد الوقت الجامع ، أو اليوم الجامع .
وقال عز وجل : « قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ (٢) » وقال عز
وجل : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ (٣) » والآخرة صفة للدار . والإضافة على

قلت : زيد أفضل الإخوة لجاز لأن الإخوة تقع على أبناء الرجل كلهم . قال
أبو منصور الجواليقي : هذه المسألة قد نص على فسادها أبو إسحاق وأبو بكر
وغيرهما من الحدائق وقد أجازها بعض المتأخرين وتعلق فيها بشبهه قياسية وسماعية
وقد نقضتها كلها .

قال لو قلت : أحوج ما أنت لإليه النحو ، لم يجز وذلك أنك قد جعلت النحو
أحوج الأشياء التي أشرت إليها وهذا يقتضى احتياجه والنحو غير محتاج . قال
محمد بن إسماعيل يعنى مبرمان : هذا كلام قد أتى به على غير ترتيبه وترتيبه :
ما أنت لإليه أحوج النحو أى النحو أنت أحوج منك إلى غيره . فاختلف على
المتكلم فقال : أحوج ما أنت لإليه النحو .

(١) فى أ ، ب ، د : منهم

(٢) سورة البقرة ٢ : ٩٤

(٣) سورة يوسف ١٢ : ١٠٩

تقدير : دار الساعة الآخرة . وكذلك : « وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا^(١) » .

وقال الراعي :

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعَارَا^(٢)

فهذا على جانب المكان الغربي لا يكون على غير ذلك .

(١) سورة القصص ٢٨ : ٤٤

(٢) وهو الراعي النخري . والبيت في (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٧) منسوب إليه .

والشاهد فيه قوله : جانب الغربي يريد : جانب المكان الغربي فحذف الموصوف الذي هو المكان وأقام الصفة مقامه . المرجع السابق في لسان العرب (شعر) قال : والشعار الشجر الملتف ، قال يصف حماراً ولم يصرح باسم القائل . ثم قال في شرحه : يقول : اجتنب الشعار مخافة أن يرمى فيها ولزم مدرج السيل . وقيل : الشعار ما كان من شجر في لين ووطاء من الأرض يحمله الناس نحو الدهناء وما أشبهها يستدفئون في الشتاء ويستظلون به في القيظ .

باب توابع الأسماء في إعرابها

وهي خمسة أشياء تأكيد ، وصفة ، وعطف بيان ، وبدل ، وعطف بحرف . وجميع هذه التوابع يجرى عليه^(١) إعراب الإسم الذي تتبعه في الخفض والرفع والنصب .

فأما التأكيد فإنه يكون بتكرير الإسم بلفظه ، أو بمعناه . فمثال تكرير الإسم بلفظه [نحو (٢)] : رأيتُ زيداُ زيداُ . ومثال تكريره بمعناه نحو : رأيتُ زيداُ نفسه ، ومررتُ بكم أنفسكم . ويؤكد الإسم أيضاً بما يكون للإحاطة والعموم وذلك نحو : جاءني القومُ أجمعون وجاءني اخوتك كلهم . وكذلك : جاءني أجمعون ، وجاءوني كلهم . ولو قلت : جاءوني أنفسهم ، لم يحسن حتى تؤكد فتقول : جاءوني هم أنفسهم ، لأن أنفسهم اسم يلى العوامل نحو : جاءني نفسُ زيدٍ ، وأخرج الله نفسه . فلم يحسن لذلك أن تحمله على المضمرة حتى يؤكد . كما لم يحسن ذلك في العطف .

فأما كلهم فإنها وإن كانت تلى العوامل فإنها مشابهة لأجمعين من حيث كانت للإحاطة والعموم كأجمعين فحسن أن تجرى على المضمرة من غير أن يؤكد . والمضمرة والمظهر في التوكيد^(٣) بهما سواء تقول : جاءوني أجمعون ، كما تقول : جاءني اخوتك أجمعون ، وكذلك [جاءوني^(٤)] كلهم .

(١) في أ ، ب : عليها

(٢) زيادة من أ ، ب

(٣) في أ ، ب ، د : التأكيد

(٤) زيادة من ب .

بابُ الصفة الجارية على الموصوف

الصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره . فصفة المعرفة معرفة
وصفة النكرة نكرة . ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة
بالمعرفة لأن الصفة ينبغي أن تكون على وفق الموصوف في المعنى .
والنكرة تدل على العموم والشياخ ، والمعرفة مخصوص فمن حيث لم يجز
أن يكون الجميع واحداً والواحد جميعاً لم يجز أن يوصف كل واحد
منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه .

فأما النكرة فتوصف بخمسة أشياء :

الأول منها ما كان حالية للموصوف ، أو لشيء من سببه وذلك نحو :
مرتُّ برجلٍ أزرقٍ وأسودٍ . ووصفه بما كان لشيء من سببه . وذلك
نحو : مرتُّ برجلٍ طويلٍ أبوه .

والثاني ما كان فعلاً للموصوف أو لشيء من سببه وذلك نحو :
مرتُّ برجلٍ ذاهبٍ وقائمٍ . وتصفه بما يكون (١) لشيء من سببه
فتقول : مرتُّ برجلٍ ذاهبٍ أبوه وقائمٍ غلامه .

والثالث ما كان غير علاج ولا تحاية وذلك نحو : مرتُّ برجلٍ عالمٍ
وبرجلٍ فهمٍ أبوه ، وبرجلٍ ظريفٍ غلامه .

(١) في أ : بما كان

والرابع النسب وذلك نحو : مررتُ برجلٍ هاشمِيٍّ وبرجلٍ بَصْرِيٍّ .

والخامس ما وصف بِذِي الذي بمعنى صاحب لا بقولهم ذُو الذي بمعنى الذي لأن هذا لا يدخل في صفة النكرة لأنه معرفة وذلك نحو : مررتُ

برجلٍ ذِي مالٍ ، وهذا رجلٌ ذُو مالٍ ، وهذه امرأةٌ ذاتُ مالٍ

ورجلان ذوَا مالٍ ، ورجال ذوُوا مالٍ ، وامرأتان ذواتا مالٍ ، ونساء ذواتُ

مالٍ . ولا تضاف هذه الكلمة إلى المضمرة لأنها إنما تذكر ليتوصل بها

إلى الوصف بأسماء الأجناس . والمرفوع والمنصوب في إجراء الصفة

عليهما كالمجرور .

والنكرات توصف بالجل التي ذكرت أنها تكون أخباراً للمبتدأ

وتكون صلة للذي . فن ذلك قوله تعالى : « وهذا كتابٌ أنزلناهُ

مُبَارَكٌ ^(١) » فقوله : أنزلناه ، جملة من فعل وفاعل وهي صفة الكتاب

وموضعها رفع . يدل على أن موضعه ^(٢) رفع أن « مبارك » الذي بعده

ووصف به الكتاب وصفه بأنزلناه مرفوع ^(٣) ، فلو ظهر في أنزلناه

إعراب ، كما ظهر في المفرد كان رفعا .

وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة إلا الفعل

(١) سورة الأنعام ٦ : ٩٢

(٢) في أ : موضعها

(٣) في ب : رفع

«الماضى فإنه لا يكون حالا حتى يكون معه «قد» مضرة أو مظهره
أو تحمل الماضى وصفاً لمخذوف ، كقوله عز وجل : « أَوْ جَاءُوكُمْ
حَصِيرَتٌ صُدُورُهُمْ^(١) » (أى : جاءوكم قوماً حصرت صدورهم^(٢))
فخذف الموصوف المنتصب على الحال ، وأقام صفة مقامه : ولا يجوز
أن يكون « حصرت » دعاء .

(١) سورة النساء ٤ : ٩٠

(٢) ساقطة من ب

باب وصف المعرفة

المعارف^(١) خمسة أشياء : العلم الخاص نحو : زيد وعمرو ، والمضمر والمبهم ، وما دخله الألف واللام ، وما أضيف إلى أحد هذه الأشياء . فأما المضمر فلا يوصف بالأسماء المظهرة . وحكم الصفة أن تكون أعم من الموصوف .

فالعلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المهمة . فالمضاف نحو : مرتٌ يزيدٌ صاحبٌ عمرو ويزيدٌ أخيك ، وبعمرٌ والطويل . وبالمبهم^(٢) نحو : مرتٌ يزيدٌ هذا وبعمرٌ ذلك .

وأما المهمة فتوصف بأسماء الأجناس التي فيها الألف واللام نحو : مرتٌ بهذا الرجل . وقد تقام الصفة مقام الموصوف فتقول : مرتٌ بهذا الطويل . وأحسن [من^(٣)] ذلك أن تكون صفة مقصورة على جنس كالعاقل ، والكاتب ، والضاحك ولا يوصف المبهم بالمضاف لا تقول : مرتٌ بهذا ذي المال ، وأنت تريد الصفة .

(١) في حاشية الأصل : اختلفوا في أعرف المعارف ما هو . فنذكر أبو علي وأصحابه أن أعرف المعارف المضمرات . وسيبويه لم يقل ما هو غير أنه قدم الأعلام . وعندى أن الأعلام هي أعرف المعارف .

(٢) في أ : وبالمهمة

(٣) زيادة من أ ، ب ، د

فأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو : مررت بالرجل الجميل ، وبالغلام صاحب القوم .

وأما المضاف إلى المعرفة فيوصف بما أضيف كإضافته نحو : مررت بأخيك صاحب عمرٍ و . وبالألف واللام كقولك : مررتُ بصاحبك^(١) الظريف . وبالأسماء المبهمة كقولك : مررتُ بصاحبك ذاك ، وأخيك^(٢) هذا .

والعلم الخاص نحو : زيد وعمر . ولا يوصف بشيء منه لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم ولكن يجرى على الإسم عطف بيان كما جرى الوصف عليه .

(١) في أ ، ب ، د : بأخيك
(٢) في أ ، ب ، د : وبأخيك

بابُ عطف البيان

وعطف البيان أن يجرى الإسم الذي ليس بحليلة ولا فعل ، ولا
نسب على الاسم الذي قبله فيبينه كما يبين هذه الأشياء التي هي صفات
ما يجرى عليه (١) . وذلك نحو : رأيتُ أبا عبدِ اللهِ زبداً ، وضربتُ
صاحبك بكراً . فزيد ، وبكر قد بينا الأول ، وفصلا الإسمين من
غيرها كما يفعل الوصف ذلك ، ولأنه جار مجرى الصفة في البيان [فلذلك (٢)]
نزل في النداء منزلاته (٣) في التنوين ، والحمل على اللفظ مرة ، وعلى الموضع
أخرى وذلك نحو : يا [أبا (٤)] عبدَ اللهِ زبداً ، ويا نصرُ نصرُ نصرأ (٥)
فرفعته رفعاً صحيحاً كما فعلت ذلك بالعاقل من قولك : يا زيدُ العاقلُ .

(١) في حاشية الأصل : ما يجوز أن يوصف لا يكون عطف بيان . وعطف
البيان ما يوافق الاسم الذي يعطف عليه في التذكير والتعريف .
(٢) زيادة من أ (٣) في أ : منزلتها
(٤) زيادة من أ ، ب ، د
(٥) هذه العبارة جزء من بيت نسبه سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٣٠٤)
إلى روبة . كذلك نسبه ابن برى (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٤) إليه
ويروى البيت :

إني وأسطار سطران سطرأ اقائل يا نصر نصر نصرأ

قال ابن برى : فنصر الأول منادى والثاني إن لم ينفه كان بدلا مضموما وإن
نونه كان عطف بيان وجاز رفعه على اللفظ ونصبه على الموضع لأنه يجرى مجرى
الصفة وعلى هذا يكون الثاني هو الأول وبعضهم جعل الثاني غير الأول فنصبه على
المصدر وكرر تأكيده . وقال أبو عبيدة : الأول نصر سيار أمير خرسان . والثاني
حاجبه ونصبه على الإغراء أي عليك نصرأ

بابُ المبدل

والمبدل يعرب بإعراب المبدل منه . وهو إما أن يكون الأول في المعنى ، أو بعضه ، أو مشتملاً عليه ، أو يكون على وجه الغلط^(١) .

فالأول نحو : رأيتُ أخاكُ عمراً . وتبدل من المضمر مظهراً فتقول : رأيتُهُ زيداً ، وكذلك : ضربني الذي ضربته زيداً ، إذا أبدلت زيداً من الهاء التي في ضربته . ومثل ذلك قوله عز وجل : « اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ »^(٢) .

وبدل بعض الشيء من جميعه نحو : ضربتُ زيداً رأسه . فأما : ضَرِبَ زيدُ اليدُ والرجلُ^(٣) ، فنشل : ضَرِبَ زيدٌ رأسه . وقد يكون مثل الأول . ومثل ذلك : صَرَفْتُ وجوهها أولها . أبدل قوله : أولها من الضمير المحرور الذي أضيفت الوجوه إليه ، والأول بعض الإبل ، كما كان رأس زيد بعضه .

وبدل الاشتغال كقوله : سَابَ زيدٌ ثوبه ، ومنه قوله .

(١) في أ : على وجه اللفظ ، وهو تصحيف (٢) سورة الفاتحة ٦:١
(٣) في -أشية الأصل : ضرب زيد اليد والرجل ، يشتمل أن يكون بدل البعض لأن اليد والرجل بعضه . ويشتمل أن يكون بدل الكل لأن اليد والرجل طرفا زيد أي عم بالاضرب . كما تقول : مطرنا السهل والجبل . لأن الأرض إما سهل ، وإما جبل .

عز وجل (١) : « قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ (٢) » .
فالأخدود مشتمل على النار .

وبدل الغلط [نحو (٣)] : مررتُ برجلٍ حمارٍ . أراد : مررتُ

بحمارٍ فغلط بقوله : برجل فوضع حمار موضعه . وحق هذا أن يستعمل
فيه بل فتقول (٤) : مررتُ برجلٍ بل حمارٍ :

(١) في أ ، د : قوله تعالى

(٢) سورة البروج ٩٥ : ٤ : ٥

(٣) زياده من أ ، ب ، د

(٤) في أ : فيقال

بابُ حروفِ العطفِ

وصفة حروف العطف أن تشرك الإسم أو الفعل في إعراب ما قبله
وهي تسعة :

منها الواو في قولك : رأيتُ زيداً وعمراً . ومعناها الجمع بين
الشئين . وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخرأً في المعنى . وتقول :
اختصم زيدٌ وعمرو ، واشترك بشرٌ وبكرٌ . ولا يجوز بغيرها من
حروف العطف . وكذلك : المسألُ بين زيدٍ وعمرو ، لأنها تدل على
الجمع والمعنى فيه لا يصح إلا بها . ولو قلته بالفاء ، أو بضم لجمعت
الاختصاص والاشتراك من واحد . وكذلك : سيانِ زيدٌ وعمرو ، وسواءُ
عبدُ اللهِ وبشرٌ . وأما قول الشاعر :

وكان سيانِ الأيسرِ حواً نعماً أو يسرِ حوهٍ بها واغبرتِ السوح^(١)
فإنما يشبه بذلك أنك تقول : جالسِ الحسنِ أو ابنِ سيرينَ
فيستقيم له أن يجالسهما جميعاً .

(١) البيت لأبي ذؤيب . ويروى في ديوان الهذليين (القسم الأول ص ١٠٨)
وكان مثلين الأيسر حواً نعماً حيث استرادت مواشيمهم وتمسح وفي اللسان «سرح»
حيث استراحت مكان قوله : حيث استرادت .

في حاشية الأصل : كان لا نظر فيها بأنها زمانية محتاجة لها اسم وخبر .
وأجاز أبو علي في غير هذا الكتاب أن اسمها يجوز أن يكون مضمراً فيها وهو
ضمير الأمر والشأن وتقديره : وكان الأمر .

ومنها الفاء في قولك : دخلتُ البصرةَ فالكوفةُ . وهي تؤذن أن

الثاني منها بعد الأول ومن ثم وقعت في جواب الشرط نحو : إن دخلتِ

الدارَ فأنتِ طالقٌ . وثم مثل الفاء في هذا إلا أنها تؤذن بتراخ أزيد

جمافي في الفاء .

وأما سيان على هذا الوجه مرفوع على أنه خبر مبتدأ . وخبر المبتدأ قوله :
ألا تسرحوا . ومعناه أن تحبسوا نعمهم . أو يسرحوه معطوف عليه بقوله :
ألا يسرحوا نعماً . أن مع تسرحوا في تقدير اسم مصدر مرفوع بالابتداء . وقوله :
أو يسرحوه تقديره . أن يسرحوه . لأن يسرحوا الثانية معطوفة على الأولى فهي
تابعة لها في نصبها وهما اسمان مبتدآن كل واحد منهما في موضع رفع بالابتداء
وخبرهما سيان وقد قدم الخبر على المبتدأ . وتقديم الخبر على المبتدأ في هذا سائغ
جائز وقد تقدم ذكره في بابيه .

وهذه الجملة المركبة من المبتدأ وخبره وهو قوله : سيان ألا يسرحوا نعماً
أو يسرحوه ، وهي مجموعهما خبر لسيان وهي خالية من ذكر يعود منها إلى
اسم كان . وذلك لأن الجملة إذا وقعت خبراً لضمير الأمر والشأن لم يعد منها
إليه ذكر لأنها هي هو . ألا ترى أنها المفسرة . ولذا كان الخبر هو المبتدأ في
المعنى بعينه لم يحتج إلى ذكر يرجع منه إلى المبتدأ . وأجاز أيضاً أبو علي ألا
يكون في كان ضمير بل تكون فارغة وعلى هذا التأويل يرتفع عنده سيان بكان على
أن يكون سيان اسماً لسيان . وقوله : ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها هو الخبر .
فإن يسرحوا على هذا في موضع نصب . وكذلك قوله : أو يسرحوه بها ، وما بعد
أيضاً في موضع اسم منصوب لأنه معطوف على : ألا يسرحوا نعماً .

فإن قلت فسيان نكرة ، وألا يسرحوا معرفة لأنه بمعنى ترك تسريحهم ، قلنا
الأمر كذلك فإنما جاز هذا حملاً على ضرورة الشعر فهو مثل قوله :

ولايك موقف منك الوداعا

ولهذا اختار أبو علي الوجه الأول . وهو لعمري أولى من هذا الوجه لأنه

يستقيم من غير حمل على الضرورة .

ومنها أَوْ وهى لأحد الشئيين أو الأشياء فى الخبر وغيره تقول :
كُلَّ السَّمَكِ أو اشرب اللبن أى اعمل أحدهما ولا تجمع بينهما . ومن
ثم قلت : زبذ أو عمر قام . كما تقول : أحدهما قام ولا تقول : قاما .

= السبي : المثل . قال الخطيئة :

فأياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسبي

[البيت فى ديوانه (ص ٣٨) ويروى : حديد الناب مكان قوله : هموز الناب
أنظر أيضا أمالى ابن الشجرى (ج ١ ص ٣٤٢)] .

ووزنه فعل بمزلة جذع ، وشسع ، وهو من لفظ سواء وأصله : سوى ،
فقلبت الواو يا . حيث التقت والياء على هذه الصورة كما قالوا : طويته طيا . ولو
قلت ان سوى انقلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم ادغمت فى الياء
التي بعدها فقالوا : سبي لسكان قولنا سديداً . فإن قلت فلم حكمت على سبي بأن
أصله سوى وهلا حكمت عليه بأن عينه ولامه يا أن فيكون بمزلة حى ، وحية
وما أشبه ذلك . قلنا حكمتنا عليه بذلك من وجهين :

أحدهما أن باب طويت أكثر من باب حميت فحملناه على طويت ولم نحمله

على حميت .

والثانى أن السبي المثل وسواء بمعنى المماثلة تقول : سواء زيد وعمر أو
مثلان زيد وعمر ، فرأيناه يوافق فى المعنى ويقاربه فى اللفظ هذا فى الظاهر ثم
رمتنا توفيقهما فى اللفظ فأمكن وتأتى فلم يبعد تخكمتنا به . فإن قلت فاوزن سواء
قلنا فعال وأصله سواى فقلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما قالوا :
رداء وأصله : رداى . فإن قلت فهلا حكمت بأن أصل سواء سواو ، وأن الهمزة
فى سواء منقلبة عن واو قد تطرفت بعد ألف زائدة حتى تكون مثل كساء وأصله
كساو من كسوت . قيل باب طويت أكثر من باب القوة والحوة فحملناه على =

فإذا قلت : كُلُّ خبزاً أو لحماً أو تمرأ ، فأردت الإباحة فكأنك قلت كل هذا الضربَ فما ذكرته من كونه لأحد هذه الأشياء قائم فيه لأنه لو أكل واحداً من هذه الأشياء كان مؤتمراً . ولو كانت كالواو لم يكن قد إيتىر حتى تجمع بينها كلها .

== الأكثر الأوسع على أنا لو فعلنا هذا لأخرجنا سيبا وسواء عن الموافقة في اللفظ مع ما تراه من اتفاقهما في المعنى وتمازيهما في اللفظ على الظاهر وأن ذلك قد اقتضى الحكومة عليها بالاتفاق في اللفظ والمعنى لأنه أشبه بالطريقة في هذا وأقيس نظير ذلك قولهم : قى وقواء . فأصل قى بمنزلة سى . وقواء بمنزلة سواء . والأرض ألقى والقواء بمعنى واحد . فكما أن قيا من لفظ قواء كذلك سى من لفظ سواء وإنما أنشد أبو علي هذا البيت في الإيضاح لأن التماس أن يستعمل في هذا الموضع الواو لا أو . وكان ينبغي لهذا الشاعر إن يقول : وكان سيبان ألا يسرحوا نعما ويسرحوه كما تقول : سيبان عندي حبسهم النعم وتسريحهم لها ، لأن أو تقتضى أحد التبيين . فإذا كان المبتدأ واحداً لم يجوز أن يكون خبره مثني وسيبان اثنان فلا يجوز أن تكون خبراً عن أحد شيئين لأن الإثنين لا يكونان خبراً عن واحد فهذا وجه .

والوجه الثاني أن يكون سيبان أسما لكان ، وما بعده خبرها فذلك يقتضى أيضا الواو لأنه إذا كان اسم كان اثنين لم يكن خبرها إلا اثنين . فعلى كلا الوجهين يكون هذا الموضع للواو لا أو .

فأما البغداديون فنمذهبهم أن أو تكون بمعنى الواو على ذلك حملوا : وأرسلناه إلى مائة ألفاً أو يزيدون ، [الصافات ٣٧ : ١٤٧] وهذا الوجه مدفوع عند أصحابنا .

فالوجه إذن في البيت أن هذا الشاعر يأنس بقولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين أي هذا الضرب من الناس فلما رأى أن هذا الكلام يقال ويجوز معه أن =

وإمّا بمنزلتها في أنها تكون لأحد الأمرين أو الأمور إلا أنها
تؤذن بان مبنى الكلام كان على الشك . وأوقد يجوز فيها أن يكون
المبنى وقم على اليقين ثم أدرك الشك بعد . وليست إمّا بحرف عطف
لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة
على جملة وأنت تقول : ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً ، فتجدها عارية
من هذين القسمين . وتقول : وإمّا عمراً ، فتدخل عليه الواو ولا يجتمع
حرفان لمعنى .

== تجالس المأمور الحسن وابن سيرين معا استعمال أو ها هنا مثل قول لبيد

لسيان حرب أو تبوموا بخزية وقد يقبل الضمير الذليل المسير

وكان القياس : لسيان حرب وتبوموا . وزعم أبو علي أنهم لم يقولوا : سواء
زيد أو عمرو وإنما يقولون : سواء زيد وعمرو . فأما سواء فعلة كذا أم فعلة
كذا فقد جاء قال الله تعالى : سواء عليهم أأنزرتهم أم لم تنزهم ، البقرة ٦٠:٢)
قال ذو الرمة :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بصيداء أم أنحى لك السيف ذابح
(ديوانه ص ٩٩) .

قال وقد مر في الحماسة قريب من هذا وهو بما لم يتسكّم عليه أبو الفتح وهو
قول الشاعر :

والناس مبتغيان مح مود البناية أو ذميم

[البيت ليزيد بن الحكم ديوان الحماسة لأبي تمام ، القسم الثالث ص ١١٩١] .
كان ينبغي أن يقول . وذميم واسكنه بأنس أيضاً بقولهم : جالس الحسن
أو ابن سيرين .

ومنها لا وذلك قولك : ضربتُ زيداً لا عمراً . ولو قلت :
ما ضربتُ زيداً لا عمراً ، أو لم أشتم بـكراً لا خالداً ، لم يحز (١) لأبك
لم توجب للأول شيئاً فتنفيه بلا وأنت إنما تنفي بلا ما أوجبه الأول .
ومنها بل وهي تستعمل بعد النفي والإيجاب كقولك : رأيتُ زيداً
بل عمراً ، وما جاءني عمروٌ بل بـكراً ، فهي أعم في الاستدراك بها
من لكن .

ومنها لكن وهي الاستدراك بعد النفي نحو : ما رأيتُ زيداً لكن
عمراً ، فهي بعد النفي بمنزلة بل ، وأما بعد الإيجاب فإنها تدخل الترك
قصة إلى قصة تامة مخالفة الأولى (٢) نحو : جاء زيدٌ لكن عمرو لم يأت (٣) .

فأما أم فإنها لا تكون إلا في الاستفهام وهي تكون فيه على
ضربين : أحدها أن تكون متصلة . والآخر أن تكون منقطعة .

فأما المتصلة فإنها لا يستفهم بها حتى يحصل عند السائل العلم بما
يسأل عنه بأو بقول المستفهم : أزيدٌ عندك أو عمروٌ فيقول له الخبير
نعم . فإذا قال نعم علم به كون أحدها بغير عينه عنده لأن معنى :

(١) يشير إلى أن العطف بلا يشترط أن يكون مسبوفاً بإيجاب . أما قولنا :
ما جاء زيد ولا عمرو ، فالعطف هنا بالواو ولا زائدة لتأكيد النفي .

(٢) يشير إلى أن لكن لا تعطف إلا بعد نفي فإذا وقعت بعد إيجاب نكون
غير عاطفة وإنما تكون ابتدائية . أى يستأنف بها كلام جديد ليس له ارتباط
إعرابي بالأول .

(٣) عمر هنا ليس معطوفاً على زيد وإنما هو من جملة أخرى مكونة من
المبتدأ وهو (عمرو) ومن الخبر وهو (لم يأت) .

أزيدُ عندك أو عمرو أحدهما عندك . فإذا قيل له في جواب هذا نعم علم به ذلك فإن أراد المستفهم أن يعين له المسئول ما علمه بسؤاله [إياه (١)] بأو ويخصه له سأله بأمر فقال : أزيدُ عندك أم عمرو . فأجابه الخبير فقال : زيدٌ أو عمرو فتعین بخبير الخبر إياه ما كان قد علمه مبهما . ولو قال له في جواب : أزيد عندك أم عمرو لا أو نعم لكان قد أخطأ ولم يجبه على ما يقتضيه سؤاله كما أنه لو قال له : أيهما عندك ، فقال له لا أو نعم لم يكن جواباً لما سأله عنه .

وتقول : الحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم (٢) ابنُ الحنفيةِ . فيكون الجواب أحدهما بهذا اللفظ . ولا يجوز أن تقول : الحسنُ ولا الحسينُ لأن المعنى : أحدهما أفضلُ أم ابنُ الحنفيةِ ، فالجواب يكون على ما يتضمنه السؤال .

وأما [أم (٣)] المنقطعة فإنها تستعمل بعد الخبر والاستفهام جميعاً . فنال استعمالها بعد الخبر قولهم إنها لأبلٌ أم شاء . كأنه رأى أشخاصاً فسبق إلى نفسه برؤيتها أنها إبل وأخبر على ذلك ثم شك فقال : أم شاء فصار سؤاله بأمر مضرِباً (٤) عما كان أخبر به ، ومستأنفاً

(١) زيادة من أ ، ب .

(٢) في أ : أو ابن الحنفية . وهو تصحيف .

(٣) زيادة من أ .

(٤) في أ : منصوباً وهو تصحيف .

السؤال عنه فكأنه في التمثيل : بل أهي شاء ، لأن فيها دلالة على الإضراب كما في بل ، وفيها دلالة على الاستفهام كما في الهمزة . فترجوا أم هذه بيل ، والهمزة التي للاستفهام لاشتمال أم على معنييهما .

ومثال استعمالها بعد الاستفهام قولك : أعندك زيد أم عندك عمرو ،
أضرب عن استفهامه ^(١) عن زيد ، واستأنف ^(٢) الاستفهام عن عمرو ، كما
أضرب ^(٣) عن الخبر في الوجه الأول .

ومما لا تكون أم فيه إلا المنقطعة قولم : هل عندك زيد أم
عندك ^(٤) عمرو . فهذه لا تكون التي بمنزلة أي لأنك في أي نثبت
أحد الشئيين أو الأشياء ، وتدعى أحدها ^(٥) وهذا المعنى إنما يكون في
الهمزة بدلالة أنك قد تستفهم بها وأنت مثبت كقوله ^(٦) :
أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَدَسْرِي ^(٧)

(١) في أ : أضربت عن الاستفهام

(٢) في أ : واستأنفت .

(٣) في أ : أضربت

(٤) ساقطة من أ ، ب ، د

(٥) في ب : أحدها

(٦) في أ : كقولك

(٧) هذا صدر بيت للمعراج (ديوانه ، الجزء الثاني ، من مجموع أشعار العرب

ص ٦٦) ويجزه :

والدهر بالإنسان دوارى

= والبیت من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٨٥ ، ٤٨٦)

ولا يجوز أن تثبت بهل لو قلت : هل طرباً . فمن ثم لم يكن مع هل إلا المنقطعة .

ومنها حتى وذلك قولك : ضربتُ القومَ حتى زيدا وقد رواه سيويوه ، وأبو زيد وغيرها عن العرب . (١)

== في حاشية ب : الشاهد : إنه أدخل همزة الإستفهام وأراد بها التوبيخ . وهذا حكم يختص بالهمزة . ولو قلت : هل طرباً ، على هذا المعنى لم يحسن فأما قوله تعالى . « هل يسمعونكم إذ تدعون ، الشهرء ٢٦ : ٧٢ فالغرض منه الجواب بقولهم لا ، ولذلك قالوا بل وجدنا وليس كذلك في قوله : أطرِباً لأنه لا يجاب عن هذا بلا إذ غرضه توبيخه على الطرب . هذا يدل على أن الطرب وجد منه وقد زجره عنه . والطرب هو اللهو هنا . القنسرى الشيخ الكبير . (١) يشير إلى أن بعضهم لا يجيز العطف بحتى خلافاً لسيويوه وأبي زيد وغيرهما .

باب ما لا ينصرف

وصف الاسم الذى لا ينصرف قد تقدم فى أول الكتاب وهو أن يكون ثانياً من جهتين . ومعنى ذلك أن يجمع فيه سببان من أسباب تسعة أو يتكرر واحد منهما ^(١) فيه . وتلك الأشياء ^(٢) التسعة : وزن الفعل الذى يخص الفعل أو يقلب عليه . والصفة والتأنيث الذى يلزم ولا يفارق ^(٣) . والألف والنون المشابهتان لألفى التأنيث والتعريف والعدل والجمع الذى لا يكون على بناء الواحد ^(٤) والعجمة وأن يجعل الشيطان اسماً واحداً ^(٥) .

وجميع ما لا ينصرف فى المعرفة ينصرف فى النكرة إلا خمسة أشياء وهى ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة كانت أو ممدودة . وأفعال صفة وفعالان الذى له فعلى والجمع الذى بعد الألف منه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن والمعدول من النكرة ^(٦) مثل : مثنى وثلاث ورباع .

(١) فى أ ، ب : منها

(٢) فى أ ، ب ، د : الأسباب

(٣) أى التأنيث بالألف المقصورة والممدودة دون التاء .

(٤) أى صيغة منتهى الجموع .

(٥) أى المركب المزجى .

(٦) فى أ : والمعدول عن العدد .

باب ما كان على وزن الفعل

لو سميت رجلاً ضُرب ، أو ضورب ، أو ضُرب ، أو ضَرَّب لم تصرف لانضمام التعريف إلى وزن الفعل فإن (١) نكرت صرفت لزوال أحد السببين (٢) . ولو سميته بأحمد (٣) وبشكر ، ويعمر ، ويزيد وأنكل وأيدع ، كان كذلك أيضاً ولو سميت رجلاً بأجمع فنكرته صرفته . ولو سميته بأحمر ثم نكرته لم تصرفه (٤) .

(١) في أ : ولو

(٢) وهو العلية .

(٣) في أ : ولو سميت أحمد

(٤) لأن العلية التي كانت سبباً في منع الصرف خلفتها الوصفية عند

التنكير ، والوصفية مائة للصرف مع وزن أفعل .

باب الصفة التي لا تنصرف

من ذلك أفعل الذي له فعلاء نحو: أحرّ وحمراء . فأحرّ لا ينصرف في النكرة لقيام سببين فيه في [حال^(١)] التنكير . وهو الوزن الذي يقلب على الفعل ، والصفة^(٢) . وحمراء لا ينصرف أيضاً لاجتماع الوصف والتأنيث ولو كانت فيها مدة^(٣) التأنيث لم تنصرف ألا ترى أن صحراء وطرفاء ، ونحو ذلك من الأسماء لا ينصرف . وأحاد ، ومثنى ، وثلاث ورباع ، وثناء لا ينصرف لاجتماع العدل^(٤) والوصف فيه . فإن حقرت^(٥) ثناء ، وأحاد صرفت لئوال العدل بالتحقير . فإن حقرت أحر لم ينصرف لأن التحقير لم يزل بناء الفعل كما أزال العدل وذلك أنهم قد قالوا : ما أميَّحَه . فأملح ببناء فعل محقر [فإن سميت به منعته الصرف للتعريف ووزن الفعل وإن نكرته لم تصرفه أيضاً^(٦)] .

(١) زيادة من أ ، د

(٢) في أ ، ب ، د : الوصف

(٣) في أ ، ب ، د همزة

(٤) لأن أحاد ومثنى وثلاث ورباع معدولة عن أصل العدد المكرر ، فأحاد

معدولة عن واحد واحد ، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين وهكذا .

(٥) حقرت : صغرت .

(٦) زيادة من أ .

باب التأنيث

المؤنث على ضربين ضرب فيه علامة التأنيث وضرب لا علامة فيه وعلامة التأنيث علامتان الألف، والتاء التي تبدل منها في الوقف الهاء . فما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فإنه لا ينصرف في النكرة للزوم الحرف^(١) وبناء الكلمة عليه . وإذا لم ينصرف في النكرة كان انصرافه في المعرفة أبعد . وبُشْرَى ، وَسُمْدَى ، وَلِبْلَى ، وطرفاه وحمراه وجرراه لا ينصرف شيء منه في نكرة ولا معرفة . والمهمزة في حمراء منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، وإنما أبدلت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة يدل ذلك على ذلك أن هذه الصورة إذا زالت المهمزة وذلك في قولك في جمع صحراء : صحارٍ فزالت المهمزة وعاد حرف اللين^(٢) . وأما ما كان في آخره التاء فنحو : حمدة^(٣) ، وطلحة فإنك إن سميت رجلاً أو امرأة بشيء من ذلك لم تصرفه فإن نكرت^(٤) صرفت فقلت : مررتُ بطلحةٍ وطلحةٍ آخر ، ومررتُ بحمدةٍ وحمدةٍ أخرى^(٥)

فأما التأنيث الذي بغير علامة فلا يخلو الاسم [فيه^(٦)] من أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، أو يكون على ثلاثة أحرف .

فما كان زائداً على ثلاثة أحرف فإنه لا ينصرف في المعرفة وذلك نحو : زينب ، وجيآل ، وسعاد ونحو امرأة أو رجل يسمى^(٧) بعناق

(١) أي حرف التأنيث.

(٢) أي الياء المحذوفة في صحار وإنما قدر وجودها لأن المحذوف لعلته كالثابت والياء. حذفت لالتقاء الساكنين .

(٣) في أ ، ب : حمزة

(٤) في أ : نكرته

(٥) في أ : ومررت بحمزة وحمزة آخر (٦) زيادة من أ ، ب ، د .

(٧) في أ ، د : تسميه

أو أبان فهذه الأشياء^(١) لا تنصرف لغلبة التأنيث عليها ، وأن الحرف الزائد على الثلاثة يتنزل منزلة العلامة الثابتة فيه بدلالة أن علامة التأنيث لم تلحقه في التحقير إلا فيما لا اعتداد به من قولهم : ورَبِيَّةٌ ، وقُدَيْدِيَّةٌ . فصار من أجل ذلك بمنزلة ما فيه التعريف ، وثبت فيه علامة التأنيث . وما كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الحرف الأوسط منه متحركاً ، أو ساكناً . فإن كان متحركاً لم ينصرف كما لم ينصرف سعاد ، وجيال لأن الحركة فيه تنزل منزلة الحرف الزائد على ثلاثة [أحرف^(٢)] كما تنزل منزلته في جَزَى في الإضافة^(٣) حيث حذفوا معها الألف كما حذفوا من حُبَارِي فقالوا : جَزَى ، كما قالوا : حُبَارِي ولم يثبتها أحد كما ثبتت في نحو : حُبَلِي وذلك نحو امرأة سميتها بقَدَمٍ ، وما أشبه هذا الاسم^(٤) . فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط صرف ، ولم يصرف . فترك الصرف لاجتماع التأنيث والتعريف . والصرف لأن الاسم على غاية الخفة فتأومت الخفة أحد السببين . ومن زعم أن القياس في دعْدٍ كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ، ولوط وهما أعجميان ومعرفتان : فالزاهم الصرف لهما لخفتها يقوى قول من صرف هنداً ، ودعداً في المعرفة : ولو سميت رجلاً بقدم صرفته . ولو صرفته فقلت : قُدَيْمٌ ، فلم يؤنث لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى المذكر^(٥) . فأما قولهم [في^(٦)] أذْيَنَسَ في الاسم العلم فإنما سمي به مصغراً [وكذلك عينه سمي به مصغراً]^(٧) .

(١) أ : الأسماء .

(٢) في الإضافة : أى في النسب فإن الألف في جزى يجب حذفها عند النسب لسبقها بثلاثة متحركات فتقول : جزى وفي كندا : كندى . أما إذا كانت الألف بعد ثلاث أو سطرها ساكن فيجوز إبقاؤها وحذفها عند النسب فتقول في ملهى : ملهى ، وملهى . (٣) زيادة من أ ، ب ، د (٤) في ب : ذلك الاسم (٥) في أ : بالنقل إلى التذكير . (٦) زيادة من أ ، ب ، د (٧) زيادة من ب .

باب ما كان في آخره ألف ونون مضارعان لألف التأنيث

الألف والنون في آخر سكران تشبهان ألفى التأنيث لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه كما امتناعها ^(١) من الدخول على حمراء [وخضراء ^(٢)] وطرفاء وها زائدتان زيدتا معا كما أن ألفى التأنيث كذلك تقول في مؤنث سكران سَكْرَى فلا تلحق سكران الماء كما لا تلحقها حمراء ، ولهذا المشابهة لم تصرف رجلا يسمى سعدان ^(٣) ، أو عثمان لأن التعريف يمنع دخول علامة التأنيث عليه فيشبه سكران كما تشبه الألف من أرطى وتترى ، فيمن نون إذا سميت به ألف بشرى لأنك لا تقول في التسمية به أرطاه ، كما كنت تقول قبل النقل إلى التسمية فأشبهت ألف سكرى . ولو سميت رجلا برُمان ^(٤) لم تصرفه في قول الخليل وسيبويه وصرفته في قول أبي الحسن .

(١) في أ ، د : كما متناعهما

(٢) زيادة من ب

(٣) في ب : بسعدان

(٤) في حاشية الأصل : رمان عند سيبويه فعلان ، وعند أبي الحسن فعال

نحو : حماض ، وقلام .

باب التعريف

ومتى اجتمع مع التعريف سبب من الأسباب المانعة من الصرف لم ينصرف^(١) الاسم وذلك نحو [علامة^(٢)] التأنيث في حمدة^(٣) ، والألف والنون في سعدان ، وعُريان ، والمدل في [في^(٤)] نحو : عمر ، ووزن الفعل نحو : ضرب ، وما يذاب عليه نحو : أحمد ، ويعمر ، ويشكر ، والمعجمة نحو . إسحاق وإسماعيل . وإن سميت رجلاً سراويل^(٥) لم تصرفه^(٦) والقياس عندي ألا يصرف في النسكرة أيضاً قبل التسمية بها .

(١) في ب : لم يصرف

(٢) زيادة من ب

(٣) في أ ، د : حمزة

(٤) زيادة من ب

(٥) في أ . سراويل

(٦) في ب : لم تصرف

باب العدل

معنى العدل أن تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخر (١).
وموضع النقل فيه أن المسدوع لفظ والمراد به غيره . ويستوى العدل من
المعرفة والنكرة لاستواءهما فيما ذكرت . ولا يكون العدل في المعنى .
فالمدول عن النكرة نحو : مَثْنِي ، وَثُلَاثَ ، وَرُبَاعَ (٢) فالمانع
من الصرف العدل والصفة .

والمعدل عن المعرفة نحو : عمر ، وزُفْرٌ عدلا عن عامر وزافر العرفتين (٣)

(١) في حاشية الأصل : العدل أن نذكر لفظاً وتريد غيره نحو أن تقول :
عمر ، والمقصود عامر وهذا هو الفرعية من أجل أنك إذا لفظت بعمر ، وأنت
تريد عامراً كنت قد جمعت اللفظ دليلاً على معنى واسم ، وهذا هو عين لك
الدلالة على شيئين ، وليس الأسماء أصلاً في الدلالة على أكثر من شيء واحد وإنما
ذلك للفعل لأنه يدل على معنى وزمان . وإذا قلت : ضرب زيد ، دل على ضرب ،
وزمان ماض ، كما دل عمر على المسمى الذي هو الأصل . وإذا كان كذلك كان
خروجاً من حكم الأصول . وإذا خرج من حكمها بالعدل علمت أنه فرعية وليس
يعنى أبو على بقوله النقل نقل لفظ ، وإنما يريد بالنقل في هذا الباب الخروج عن
الأولية . فإذا حصل في الاسم العدل وسبب آخر امتنع من الصرف .

(٢) في حاشية الأصل : ومثني ، وثلاث ، ورباع ، نكرات لأن النكرة وصفت
بها في قوله تعالى : « أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع » [فاطر ٣٥ : ١] .

(٣) في حاشية الأصل : وعمر وزُفْرٌ عدلا عن المعرفة ولو كانا عدلا عن غير
معرفة لوجب أن يكون كل واحد منهما مستعملاً اسماً لنكرة . وليس هنا
شيء في النكرة يسمى عمر بإزاء رجل وفرس

ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات . ولو سعى رجلاً تُقرّاً
أو جُعلاً ، أو حُطماً لا يصرف في المعرفة والنكرة جميعاً لأن فيها التعريف
فقط دون العدل .

وما عدل للمؤنث على فعال فهو على ضروب :

أحدها ما كان من اسم الفعل نحو : نَزَلَ ، وَتَرَكَ [دَرَاكٍ (١)] .
والآخر ما كان وصفاً يختص النداء (٢) في حال السعة وذلك نحو :
يَا لِكَاكٍ ، وَيَا خِبَاثَ . وقد يكون في غير النداء نحو : جَمَارِ
وَقَتَامٍ يراد به (٣) الضَّبْعُ . وجاء أيضاً امماً للمصدر نحو : فَجَّارٍ ، وَجَمَادٍ
عَدَاتِنَا عَنِ النَّجْرَةِ وَالْجُودِ .

== وأما زفر في قوله :

يأبى الظلامة منه النوفل الزفر

[هذا عجز بيت وصدوره :

أخو رغائب يعطيها ويسألها

البيت في خزائن الأدب للبغدادي (سلفيه ج ١ ص ١٧٤ - ١٦٧) منسوب
إلى أعشى باهلة . أورده صاحب اللسان في زفر (وقال : والزفر : السيد . ونسبه
إلى نفس القائل] .

فإنه ليس بصفة كزافر ، وليس معدولا . كما لا يكون حطم معدولا عن
حاطم . فلو سميت رجلاً الآن بزفر هذا صرفته وعر أذهب فيما ذكرنا لأنه ليس
يوجد في غير الأعلام أبوجه فإذا لم يستعمل في النكرة علم أنه عدل عن
عامر معرفة .

(٢) في ب : يختص بالنداء

(١) زيادة من أ

(٣) في ب : يرید به

باب الجمع الذي لا ينصرف

هذا الجمع هو الذي يكون نائسه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف
أوسطها ساكن [أو حرف مشدد^(١)] وذلك نحو : مساجد ، ومنابر ودواب ،
ومداق [وشواب^(٢)] ودنانير ومقاتيح . وإنما لم يصرف^(٣) لأنه جمع
وليس في الأحاد الأول له مثال . فإن لحق شيئاً منه التاء
[التي^(٤)] للتأنيث انصرف في النكرة نحو صَيِّاقِلَةٌ ، وَمَوَازِجَةٌ لأنه
بدخول التاء عليه قد أشبه الأحاد ألا ترى أن فيها نحو الكراهية والحزابية
فصرفته كما تصرفه إذا دخلته ياء النسب نحو : مدائني . ولو سميت بمساجد
رجلا لم تصرفه لأنه شابه الأعجمي المعرفة حيث لم يكن له في الأحاد نظير .
فإن نكرته لم تصرف أيضاً في قول أبي الحسن كما تصرف أحمر
في قوله إذا نكرته بعد التسمية . فإن كان آخر شيء من ذلك ياء نحو
جوارٍ وِعَوَاشٍ حذفت الياء حذفاً فلحق التنوين في الرفع والجر
فإن نصبت فقلت : رأيت جَوَارِيَّ^(٥) ، أتمت فلم تلحق التنوين .

(١) زيادة من أ

(٢) زيادة من ب

(٣) في أ ، ب ، د . وإنما لم ينصرف

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

(٥) في حاشية الأصل : قال سيديويه تقول : هذه جوار ، ومررت بجوار ،
رأيت جوارى وهو قول الجماعة . وقد حكى عن بعضهم أنه يقول : نظرت إلى
جوارى وهذا يجوز عند سيديويه في ضرورة الشعر كقول الفرزدق : مولى مواليا

[هذه العبارة جزء من بيت للفرزدق يروى :

.....

== فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ٢ ص ٥٨) وأورده صاحب الخزانة (سلفية ج ١ ص ٢١٧) |
وأما في غير الضرورة فلا يجوز ذلك . ثم في حذف هذه الياء في حالة الرفع والجر وفي التنوين قولان :

أحد القولين أن هذه الياء حذفت حذفاً لغير علة موجبة سوى طلب الاستخفاف فنقص مثال الاسم عن مفاعل فانصرف فدخله التنوين للصرف . فالياء على هذا محذوفة للاستخفاف والتنوين تنوين الصرف وعلى هذا القول اعتمد أبو علي .
وأما القول الآخر فهو أن التنوين دخل عوضاً عما منعه هذا الاسم من حركة حرف إعرابه بالضم في الرفع ، وبالكسر في الجر فلما دخل التنوين عوضاً عن الحركة صادف الياء ساكنة فالتقى ساكنان الأول منهما ابن لحذف الأول لالتقاء الساكنين . فحذف الياء على هذا القول الثاني لأنها لو لالتقاء الساكنين لا طلباً للاستخفاف ، والتنوين على هذا القول عوض ، وليس بالتنوين الصرف .

بابُ الأسماءِ الأعجميةِ

الأسماءُ الأعجميةُ على ضربين . أحدهما ما أعرب (١) وهو اسم جنس .
والآخر ما أعرب وهو اسم علم مخصوص . فما كان من الأول انصرف (٢)
في المعرفة والنكرة لا ينعمه من الانصراف إلا ما يمنع العربي وذلك نحو :
الآجُرُ ، والشاهينُ ، والنيروزُ ، والفِرَندُ ، والإبريسمُ ، وللجاسمُ
وما أشبهها (٢) .

وما أعرب (٣) وهو اسم علم منقول في حال التعريف فإنه لا ينصرف
في المعرفة وينصرف في النكرة وذلك نحو : يعقوب ، وإسماعيل ، وجبريل
وإسرائيل . تقول : مررت بإسماعيلَ وإسماعيلَ آخرَ فتصرفه في النكرة .

(١) في أ ، ب ، د : فصرف

(٢) في أ ، ب ، د : وما أشبه ذلك

(٣) في ب ، د : وأما ما أعرب

باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحداً

حكم هذا الضرب ألا ينصرف في المعرفة وينصرف في الفكرة لأن الثاني منها بمنزلة تاء التأنيث في نحو: حمدة^(١) فكأن حمدة^(٢) لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فكذلك هذا الضرب وذلك نحو: حضرموت ، وبعلبك وقالي قلا ، ومعدي كرب .

فأما معدي كرب^(٣) فمنهم من يفتح الآخر من كرب فيجعل معدي مضافاً إليه إلا أنه فتحه لما لم يصرفه . ومنهم من يقول : معدي كرب مثل بعلبك . ومن أضاف لم يفتح الياء من معدي ولا من بادىء وقالي في بادىء بدا وقالي قلا جعلوا الياء في هذه المواضع مثل ألف مشى .

فأما خمسة عشر ونحوه فبنى الآخر على الفتح .

(١) في : حمزة .

(٢) في أ . حمزة

(٣) في حاشية الأصل: من ركب معدي كرب قال : هذا معدي كرب . ورأيت معدي كرب ، ومررت بمعدي كرب . الياء ساكنة في الأحوال الثلاثة والياء من كرب تضم في الرفع وتفتح في النصب والجر لال الإسم لا ينصرف للعلية والتركيب .

وأما من أضاف معدي إلى كرب ألزم ياء معدي أيضاً السكون وشبهها بألف مشى وجر كرب بالإضافة . فمنهم من لا يصرف كرب للتعريف والتأنيث لأن كرب عنده مؤنث . ومنهم من يصرف كرب لأنه يجعله مذكراً فيجره وينونه . فمن أنك كرب قال : جاء معدي كرب ، ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب .

ومن ذكر لم يصرفه فقال : جاء معدي كرب ، ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب . والياء من معدي كرب فيمن ركب ومن أضافه فصرف كرباً أو لم تصرفه ساكنة في الرفع والنصب أو الجر لا تفتح البتة .

بابُ إعراب الأفعال وبنائها

الفعل على ضريين مبنى ومعرب :

فالمبنى [منه ^(١)] أمثلة الأمر إذا كان للمواجهة ^(٢) ، ولم يكن في أوله حرف مضارعة وذلك نحو : اذهب ، وقم . وما وافقه في اللفظ جعل بمنزلة في اللفظ ، وإن لم يوافقه في المعنى وذلك [نحو ^(٣)] وقولك في التعجب : أَكْرَمُ زَيْدٍ وَأَسْمَعُ بِهِمْ وَأَبْصُرُ ^(٤) .

ومن المبنى أمثلة الماضي نحو : خَرَجَ ، وَعَلِمَ [وذهب ^(٥)] وَظَرُفَ ^(٦) . فهذا مبنى على الفتح كما كان الأول مبنياً على السكون ومن ذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النون الخفيفة أو الشديدة نحو : هل تَضْرِبُنْ [زِيداً ^(٧)] يا هذا ، وهل تَضْرِبُنْ يافتي .

(١) زيادة من أ ، د

(٢) للمواجهة : للخطاب .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سورة مريم ١٩ : ٣٨ : لأن أكرم وأسمع وأبصر ونحوها من صيغ

التعجب التي على أفعال ماضية أنت على صورته الأمر فالموافقة بينها وبين الأمر في اللفظ لا في المعنى .

(٥) زيادة من ب .

(٦) في أ ، ب ، د : ضرب .

(٧) زيادة من أ

باب الأفعال المرفوعة

الأفعال المضارعة ترتفع لوقوعها موقع الأسماء فلا يكون فعل مرتفع إلا بهذا الوصف مثال ذلك : مرتُّ برجلٍ يقومُ ، وهذا رجلٌ يقومُ ورأيتُ رجلاً يقومُ . فيرتفع يقوم في هذه المواضع كلها لوقوعه . وقع الاسم ألا ترى أن يقومُ في هذه المواضع واقع موقع الاسم المفرد في قولك : هذا رجلٌ قائمٌ ، ورأيتُ رجلاً قائماً ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ . وكذلك : كان زيدٌ يقومُ . فيرتفع يقوم لأنه في موضع اسم منصوب كقولك كانَ زيدَ قائماً .

بابُ الأفعال المنصوبة

النصب في الأفعال المضارعة لا يكون إلا بحروف وتلك الحروف :
أَنْ ، وَلَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ . وهذه الحروف التي تنصبها (١) على
ثلاثة أضرب :

حرف يظهر ولا يجوز أن يضم نحو : أَنْ ، وإِذَنْ [وكَيْ (٢)]
وحرف يظهر في موضع ولا يظهر في موضع آخر .
وحرف يضم في موضع ويظهر في ذلك الموضع .

فما ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز أن يضم ما انتصب بن . وإن (٣)
إنما تنفي الأفعال المستقبلية يقول القائل : سيقوم زيدٌ ، أو سوف يقومُ
زيدٌ فتقول : إن يقومَ :

(١) في ب : تتصل بها

(٢) زيادة من أ ، ب ، د .

(٣) في حاشية الأصل : إن أصله عند الخليل : لا أَنْ . لحذفت الهمزة ،
وسقطت الألف لاجتماع الساكنين . وسيبويه يجعله حرفاً على انفراد ويضعفه
بأنهم يقولون : أما زيداً فلن أضرب فيقدمون ما انتصب بالفعل بعد أن عليه .
ولو كان الأصل فيه أن لم يجز ذلك ألا ترى أنهم لا يقولون : زيداً أن تضرب
خير لك . يريد : أن تضرب زيداً خير لك . وقال المازني لا يلزم الخليل ذلك
لأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب ألا ترى أن لو معناه امتناع
الشيء لامتناع غيره . ولو لا معناه امتناع الشيء لوجود غيره .

وأما كي فتكون على ضربين (١) : أحدهما أن تنصب الفعل بنفسها .
والآخر أن تنصبه بإضمار أن . فقياس ما جاء من قوله عز وجل :
« لِكَيْلَا تَأْسَوْا » (٢) أن تكون ناصبة بنفسها بدلالة أنها لا تخلو من
أن تكون هي الناصبة بنفسها ، أو تكون بمنزلة اللام ينتصب الفعل
بعدها بإضمار أن فلا يجوز أن تكون في هذه الآية بمنزلة اللام لدخول
اللام عليها ولا يدخل حرف جر على مثله . فإذا لم يجز ذلك ثبت أن
انتصاب الفعل بعدها بها نفسها .

وأما من قال : كَيْمَةٌ . فقد جعلها بمنزلة اللام لدخولها على الاسم
وهي ما أتى للاستفهام . فالفعل على هذا القول ينتصب بعدها بإضمار
أن ، كما ينتصب بعد اللام بذلك .

ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضم إذن ، وإما تعمل

(١) في حاشية الأصل : كي عل ضربين أحدهما أن تكون حرف جر بمنزلة
اللام . والثاني أن تكون حرفا ناصبا . فإذا كان حرف جر كان الفعل منتصبا
بعدها بإضمار أن لأن الجارة لا تعمل النصب ، وإنما علم كونه حرفا جاريا بقولهم :
كيمه ، كما نقول : له . والأصل كيما على أن يكون دخل كي على ما الذي للاستفهام
ثم حذف الألف كما حذف من قولهم : فيم ، وعم ، ولم . ودخلها هاء الوقف ،
أن يكون أبدا الهاء من الألف في ما كما قالوا : أنه في أنا فلما ثبت في قولهم :
له أنه بمنزلة قولك : لأي ثبت أن اللام حرف جر ثم وجد كيمه بمعناه علم
أن كي يكون حرف جر كاللام . وإذا قلت : جئت كي يعطيني ، كان المعنى : كي
أن يعطيني بمنزلة قولك : لتعطيني تريد : لأن تعطيني غير أنه يجوز إظهار أن
بعد اللام وإضماره ولا يكون ذلك في كي .

في الفعل إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وذلك أن تقول للرجل (١) : أَنَا أَكْرَمُكَ ، فيقول : إِذْنُ أَجِيئُكَ . فإن اعتمدت بالفعل على شيء قبلها رفعت (٢) وذلك قولك : أَنَا إِذْنُ أَكْرَمُكَ ، ترفع لأن الفعل معتمد على الابتداء الذي هو أنا وكذلك : إِنْ تَكْرَمْنِي إِذْنُ أَكْرَمُكَ .

وإذا وقعت على فعل الحال ألفت أيضاً لأن أخواتها لا يعملن في فعل الحال . وذلك أن يتحدث (٣) بحديث فتقول : إِذْنُ : أَظْنُكَ كَاذِباً ، وأنت تجبر أنك في حال الظن .

(١) في أ ، ب ، د : أن يقول القائل .

(٢) في حاشية الأصل : إذا قلت لمن يقول : أنا آتيك أنا إذن أكرمك لم يجز النصب لأنه قد اعتمد الفعل بعدها على ما قبلها وهو أن قولك : أنا مبتدأ ولا كرمك خبره وهو أولى به لكونه خبراً عنه فبطل عمل إذن لأن خبر المبتدأ اسم والاسم إذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعاً فهو بمنزلة قولك : أنا إذن أكرمك وليس إذن بحرف ووضعت على العمل في الفعل البتة حتى يجوز إبطال عمله كما كان ذلك في أن لأنها تقع حيث لا يكون عمل كقولك : إذن أنا فاعل كذا . وإذا كان إذن مما يلفي ثم وقع المبتدأ قبله نحو : أنا إذن أكرمك ، كان المبتدأ بالفعل أولى من إذن . وكذلك إذا قلت : إن تكرمني إذن أكرمك ، لم يجز النصب ، ووجب الجزم لأن قولك : إن تكرمني يقتضي الجواب وهو قبل إذن فاستحقاقه للفعل أقوى من استحقاق إذن وإذا اقتضى الفعل الشرط جزمه وإذا جزم لم يكن لاذن فيه حظ لأن إذن يصح له معنى من غير نصب ، ولا يصح للشرط معنى من غير الجزاء . فأبطل عمل إذن ، وجعل الفعل مجزوماً بالجزاء لأن ذلك لا ينقص معنى إذن وإعمال إذن ينقص معنى الشرط .

(٣) في أ ، ب ، د أن يتحدث .

ومما ينتصب بحرف يجوز أن يضم في وضع ويظهر في ذلك الموضع قولك : يمعجني ضربُ زيدٍ ويفضِبَ تريد : وأن يفضِبَ . ومثل ذلك [قول الشاعر (١)] :

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ (٢)

ومما انتصب بحرف لا يجوز إظهاره فيه وإن كان قد أظهر في غير هذا الموضع الفعل الواقع بعد الفاء إذا كانت جواباً لستة أشياء [وهي (٣)]:
النفى والأمر والنهي والاستفهام والعرض والنهي . ويجمع ذلك كله أنه غير واجب ، والواجب الخبر المثبت دون النفي .

ومثال النفي قوله : ماتأتيني فأعطيك ، و « مأعليك من حسابهم من شيء فتطرُدُم (٤) » ومثال الأمر : إيتني فأعرف لك [ذلك (٥)] ومثال النهي :

(١) زيادة من أ ، د . وفي ب : قول من قال

(٢) نسب ابن بري البيت (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٥) إلى ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان . وهو من شواهد سيديويه في الكتاب (ج ١ ص ٤٢٦) .

قال الأعمى في هامش الكتاب : الشاهد فيه نصب تقرر بإضمار أن يعطف على اللبس لأنه اسم وتقرر فعل فلم يمكن عطفه عليه فحمل على إضمار أن لأن أن وما بعدها اسم فمظف اسماً على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً وهو أحب .

(٣) زيادة من أ .

(٤) سورة الأنعام ٦ : ٥٢ .

(٥) زيادة من أ ، د .

لا تنقطع عنا فنجفوك ، « ولا تظفوا فيه فيجعل عليكم غضبي (١) »
ومثال الاستفهام : أتأتينا فنحدثك . ومثال العرض : ألا تنزل
[عندنا (٢)] فتصيب خيراً . ومثال التثنية : أيتيه عندنا فيحدثنا . فهذا
الذي ينتصب بعد الفاء انتصابه بإضمار أن كأنه لما قال : لا تنقطع .
فكان هذا الكلام بمنزلة : لا يكن منك انقطاع . قدر إضمار أن
بعد الفاء فمطرفها على مصدر الفعل المتقدم فصار التقدير : لا يكن منك
انقطاع فإن نجفوك أى نجفاء . فما بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة
المتقدمة وإيها سماه النحويون جواباً وإن كانت جملة واحدة ولم تكن
كالجزء لمشابهته له فى أن الثانى سببه الأول ألا ترى أن المعنى : إن
انقطعت جفونك .

ولا يكون هذا فى الموجب (٣) لو قلت : يقوم زيد فيغضب
[عمرو (٤)] لم يمز ذلك إلا فى الضرورة كقوله :

سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً (٥)

فالمعنى : إن ألحق أستريح والتقدير على ما تقدم وإيها يكون النصب

(١) سورة طه ٢٠ : ٨١

(٢) زيادة من أ

(٣) فى أ : الواجب .

(٤) زيادة من أ .

(٥) نسب القيسى البيت (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٦٩) إل المغيرة

ابن حبياء .

في هذه الأشياء إذا خالف الثاني الأول في المعنى فإن وافقه في المعنى وافقه في الإعراب وذلك نحو : ما أقوم فأحدثك ترفع إذا نفيت فأحدثك كما نفيت أقوم .

ومن ذلك الواو إذا أردت بها نفي الاجتماع بين الشبثين . وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ولا يسمنى شيء ويعجز عنك . وقال الله عز وجل : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ^(١) » ويمكن أن يكون قوله تعالى « ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ^(٢) » من هذا الباب ويمكن أن يكون « تكتموا » جزءاً للاشتراك في النهي ومن ذلك قوله :

لا تنه عن مخلق وتأتى مثله عاراً عليك إذا فعلت عظيم ^(٣)

الشاهد فيه نصب فأستريحا بإضمار أن ضرورة . المرجع للسابق .
والبيت من شواهد سيبويه في السكتاب (ج ١ ص ٤٢٣) ولم ينسبه إلى قائل . قال الأعمى في هامش السكتاب : ويروى : لاستريحا فلا ضرورة فيه على هذا .

وروى البيت في أ : والحق بالعراق بدل الحجاز .

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٤٢ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ٤٢ .

(٣) قال القميسي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٧٠) : هذا البيت للمتوكل

ابن عبد الله بن نهشل ونسب إلى الأخطل ويروى لأبي الأسود الدؤلي .

الشاهد فيه نصب وتأتى بإضمار أن لأنه أراد لا تجمع بين النهي والإتيان .

المرجع السابق . والبيت من شواهد سيبويه في السكتاب (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه إلى الأخطل .

وكذلك: رُدَّنِي فَأزورك . ولا يجوز الجزم في قولك : فأزورك
لأنه لم يتقدم ما يحمله عليه ولو جاز ذلك لجاز أن تقول مبتدئاً :
تحدثنى^(١) تريد الأمر .

ومن ذلك أو في نحو ذلك : لَأُزِمَّكَ أو تُعْطِينِي [حتى^(٢)]
ولأشكوك^(٣) أو تُنصِفِينِي . وإنما انتصب الفعل لأن المعنى : لأزمنك
إلا أن^(٣) تعطيني . وزعموا أن في بعض المصاحف : تقاتلونهم أو
يُسَلِّمُوا وقال :

وكنْتُ إذا غَزَتْ قنَاة قوم . كسرتُ كعُوبِهَا أو تَسْتَقِيمًا^(٤)
وما ينتصب الفعل بعده حتى ، وذلك قولك : سرتُ حتى أدخلها .
فالفعل بعد حتى ينتصب بإضمار أن . كما ينتصب بعد اللام في قولك :
ما كان زيد ليفعل ، بإضمار أن . وذلك أن حتى هذه هي الجارة للاسم
في نحو قوله عز وجل : « سلام هي حتى مطلع الفجر^(٥) » كما أن اللام
كذلك . وإذا ثبت أنها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل [شيئاً^(٦)] وإذا

(١) في أ : تحدثنى .

(٢) زيادة من أ ، د

(٣) في أ : إلى أن .

(٤) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ، (ج ١ ص ٤٢٨) ونسبه إلى
زيد الأعمى . قال الأعمى الشنمري في هامش الكتاب : الشاهد فيه نصب تستقيم
على معنى إلا أن تستقيم .

(٥) سورة القدر ٩٧ : ٥ .

(٦) زيادة من ب .

لم تعمل فيه والنصب يقتضى عاملاً له ثبت أنه بإضمار أن إذ المعنى :
سرتُ إلى دخولِها . فأن المضمرة بعد حتى والفعل والفاعل جميعاً في موضع جر
بمحتى وحتى وأن المضمرة وما عملت فيه في موضع نصب بالفعل الواقع قبله
كما أن الجار والمجرور في قولك : ذهبتُ إلى زيدٍ كذلك .

والفعل المنصوب الواقع بعد حتى على ضربين : أحدهما أن يكون بمعنى :
إلى أن . والآخر أن يكون بمعنى كي .
الأول كقولك : سرتُ حتى أدخلها . فالدخول غاية لسيرك ، والسير
هو الذى أدى إلى الدخول .

والثانى كقولك ^(١) كلمته حتى يأمرَ لى بشيء . فالمعنى : كلمته كي
بأمرَ لى بشيء وكذلك : أسلمتُ حتى أدخل الجنة .

ويرتفع الفعل بعد حتى . فإذا ارتفع بعدها كان على ضربين :
أحدهما أن يكون السبب والمسبب جميعاً قد مضيا .
والآخر أن يكون السبب قد مضى والمسبب الآن ويشتمل على الضربين ^(٢)
جميعاً أن الفعل فيهما فعل حال .

وليس حتى [ها ^(٣)] هنا [هى ^(٤)] الجارة للاسم كما كانت إياها في

(١) فى ب : كقولہ .

(٢) فى ب : كقولہ .

(٣) زيادة من أ ، ب ، د .

(٤) زياده من أ ، ب ، د .

الباب الأول ولكنها التي يقع بعدها المبتدأ كإذا ، وأما كقوله :

وحتى الجيادُ ما يُقَدَّنَ بأرسانٍ (١)

فمثال الأول : سرت حتى أدخلها ، أخبرت أن السير قد كان .
وأن الدخول كذلك . ومن ذلك قوله عز ذكره : « وَزُلْزِلُوا حَتَّى
يَقُولُ الرَّسُولُ (٢) « في قول من رفع . فإن قلت فقد ذكرت أن الفعل
في الوجهين للحال فكيف يكون في هذا الوجه للحال وقد مضى فاقول
إنه على حكاية الحال ، والآية التي تلونهاها تدلك على ذلك .

ومثال الثاني وهو أن يكون السبب قد مضى وما يؤديه الآن
قولك (٣) : سرت حتى أدخلها إذا أردت أن سيرك كان فيما مضى وقد
انقطع ودخولك الآن . ومن ذلك : لقد رأى منى عاماً أوّل شيئاً حتى
لا يستطيع أن أكلمه العام بشيء . وكذلك قوله : مرض حتى
لا يرجونه ، وشربت حتى يجيء البعير يجرّ بطفه . ولو قلت :
أسرت حتى أدخلها ، لم يجز إلا النصب لأنك لم تثبت سيراً . فإن
قلت : أيهم سار حتى يدخلها ، جاز الرفع لأن السير هاهنا مثبت ، وإنما
الاستفهام عن صاحب السير لا عن السير . ألا ترى أنه يقال لك في

(١) قد تقدم ذكره في باب حتى . وكرره هنا شاهداً على أن حتى حرف
ابتداء . (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ٣٦) .

(٢) سورة البقرة ٢ : ٢١٤ .

(٣) في ب : كقولك : وفي د : فقولك . (٤) في أ : ودخول .

جواب ذلك زيدٌ ، أو عمرو ، ولا يقال لك سار ، ولا لم يسر .
وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ، إن جعلت كان التي بمعنى
وقع جاز الرفع والنصب في أدخلها . وإن جعلت كان المفتحة إلى الخبر
وجعلت أمس من صلة السير لم يجوز إلا النصب لأنك إن رفعت بقيت
كان بلا خبر ، فإذا نصبت كان قولك : حتى أدخلها في موضع الخبر .
وإن جعلت أمس متعلقاً بمحذوف ، ولم تجعله من صلة المصدر جاز أن
تنصب الفعل بعد حتى وأن ترفع لأن كان قد استوفت خبرها كما جاز
لك بعد كان المستغنية عن الخبر الرفع والنصب في قولك : حتى أدخلها :

بابُ الحروفِ الجازمةِ

والحروف التي تجزم : لم ، ولما ، ولا في النهي ، واللام في الأمر وإنّ التي للجزاء .

أما لم فإنها تدخل على افعال المضارع والمعنى معنى الماضي ألا ترى أنك تقول : لم يقم زيدٌ أمس . فلو كان المعنى كاللفظ لم يجوز هذا كما لا يجوز : يقوم زيدٌ أمس .

وأما لمّا فمثل لم في الجزم قال الله عز وجل : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ^(١) » فجزمت [لما ^(٢)] كما جزمت لم . وإنما هي لم دخلت عليها ما فتغيرت بدخول ما عليها عن حال لم فوقع بعدها مثال الماضي في قولك لما جئت جئت ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان كأنك قلت : حين جئت جئت ، فمن ثم جاز أن تقول : جئت ولما فلا تتبعها شيئاً ولا يجوز ذلك في لم ، ولولا دخول ما عليها لم يجوز ذلك فيها .

ولا في النهي كقولك : لا تأكل ولا تقعد .

واللام في الأمر كقولك : ليذهب عمرو . وفي التنزيل : « ثم ليقتضوا نفثهم وليؤفوا نذورهم ^(٣) » وربما دخلت اللام على فعل المخاطب كقولك : لتقم يا زيد .

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٤٢ .

(٢) سورة الحج ٢٢ : ٢٩ .

(٣) زيادة من أ

بابُ المجازاة

حرف الجزاء ^(١) إن المكسورة الهمزة الخفيفة ^(٢) تقول : إن تأتي
أتك ؛ وإن تذهب أذهب ، وإن تَمُرْ أمرز به فقولك : إن تذهب
وما أشبهه من الفعل الذي يلي إن شرط ، والجزاء قولك : أذهب
وما أشبهه .

وجزاء الشرط ثلاثة أشياء :
أحدها الفعل وقد ذكرناه .

والآخر الفاء في نحو : إن تأتي فأنت مكرمٌ محمول ^(٣) وإن تخرج
الدولَ فلك درهمٌ . وفي التنزيل : « فمن يؤمن بربِّه فلا يخافُ بخسًا ^(٤) » .

والثالث إذا في قوله عز وجل : « وإن تُصِبهُم سيئةٌ بما قَدِمْتُ
أيديهم إذا هم يقنطون ^(٥) » فموضع الفاء مع ما بعده جزم وكذلك موضع
إذا وما بعدها بدلالة أنه لو وقع موضع ذلك فعل لظهر الجزم فيه وعلى
هذا قرأ بعض القراء ^(٦) : « من يُضِلِّ اللهُ فلا هاديَ له ^(٧) »
فجزم يذرهم لعله إياه على موضع فلا هادي .

(١) في أ : وحروف المجازاة .

(٢) في ب : الخفيفة .

(٣) أ ، د : محمودة .

(٤) سورة الروم ٣٠ : ٣٦ .

(٥) سورة الجن ٧٢ : ١٣ .

(٦) في أ : وعلى هذا قرأ بعضهم .

(٧) سورة الأعراف ٧ : ١٨٦ .

وقد تقع أسماء موقع إن وتلك الأسماء منها ما هي غير ظرف ومنها ما هي ظرف (١).

فما كان غير ظرف (٢) فنحو : ما ، ومن ، وأيهم تقول : من تُسكروا أكرم ، وأيهم تعطى أعط ، وما تركب أركب . وفي التنزيل : « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (٣) » وقال عز وجل : « أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى (٤) » فعلامة الجزم في الفعل بعد أى حذف النون التي تثبت علامة للرفع في تفعلون . وقال عز وجل : مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين (٥) .

والظروف التي يجازى بها متى ، وأين ، وأنى ، وأى حين ، وحيثما وإذ ما . ولا يجازى بحيث ، ولا ياذ حتى يلزم كل واحد منهما ما تقول : متى يأتي آتية ، ومتى تأتني آتية ، وأنى تقم أقم ، وأين تذهب أذهب ، وأى حين تركب أركب . وهذه الأسماء التي جوزى بها إذا نصبت انتصبت بالفعل الذي هو شرط . ولا يجوز : زيداً إن تضرب أضرب لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط ولا بالجزاء .

(١) في أ ، ب ، د : منها ما هي غير ظروف ومنها ما هي ظروف .

(٢) في ب : ظروف .

(٣) سورة فاطر ٢٥ : ٢

(٤) سورة الإسراء ١٧ : ١٧٠ .

(٥) سورة الأعراف ٧ : ١٣٢ .

فإن قلت : إن زيدا تضرب أضرب كان زيد منتصباً بالفعل الذي هو .
شرط ، فإن شغلت الشرط بالضمير فقلت : إن زيدا تضربه أضرب عمراً .
كان زيد منتصباً بفعل مضمرة يفسره هذا الظاهر ، كما أن قولك . أزيداً
ضربته كذلك .

وقد يحذف الشرط في مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه .
وتلك المواضع : الأمر ، والنهي . والاستفهام ، والتنبي ، والعرض .
تقول : أكرمني أكرمك . والتأويل : أكرمني فإنك إن تكرمني
أكرمك . والنهي : لا تفعل يكن خيراً لك . والاستفهام : أتأتيني
أحدئك ، وأين بيتك أزرك ، والتنبي : ألا ماءً أشربه . والعرض :
ألا تنزل عندنا تصب خيراً . فمعنى ذلك كله : إن تفعل أفعل .

باب النون الثقيلة والخفيفة

النون الشديدة تلحق الفعل المستقبل للتأكيد فمن مواضعها أن تلحق مع اللام التي تدخل على الفعل لتلقى القسم نحو : والله لتفعلن . وقد يجوز ألا تلحق النون هذا الفعل . ولحاق النون معها أكثر . ومن مواضعها الأمر والنهي نحو : أضربن زيدا ، ولا نشتمن بكرا ^(١) . ولا تلحق هذه النون الماضي كما لحقت المستقبل . وتلحق فعل الاثنين في قولك : هل تفعلان ذلك ، وفي القرآن : « ولا تبعان سبيل الذين لا يعلمون » ^(٢) . وتلحق فعل الجميع أيضاً في نحو : هل تفعلن ذلك . وفعل المؤنث في نحو . هل تفعلن يا هذه . فتحذف النون في هذه المواضع الثلاثة لأنها علامة الرفع ، كما تحذف الضمة في قولك : هل تفعلن ذلك ، وتلحق في فعل جماعة النساء في نحو : هل تفعلنان ذلك فتدخل هذه الألف لتفصل بين النونات ، كما دخلتها في نحو : « آ أتم أشد خلقا » ^(٣) لتفصل بين الهمزتين . وتكسر النون لوقوعها بعد الألف وكل موضع تدخل فيه الثقيلة فالخفيفة تدخله إلا [في] ^(٤) فعل الاثنين ، وفعل جماعة النساء فإنها لا تدخل في هذين الموضعين في قول عامة ^(٥) النحويين لما يلزم من التقاء الساكنين على غير حده

(١) في أ ، د : عمراً .

(٢) سورة يونس ١٠ : ٨٩

(٤) زيادة من أ ، ب ، د .

(٣) سورة النازعات ٧٩ : ٢٧

(٥) في أ : جماعة .

في أكثر كلامهم . فمثال دخول الخفيفة على الفعل : اضرِبْ زَيْدًا .
وللجميع : اضرِبْ زَيْدًا وللمؤنث : اضرِبِي زَيْدًا . فإن وقعت هذه
النون في موضع فسكان ما قبلها مفتوحاً أبدت منها الألف وذلك نحو :
اضرِبِي زَيْدًا تقول إذا وقفت عليه : اضرِبَا ، وكذلك إذا وقفت
على قوله عز وجل (١) : « لَنَسْفَعَنُ بِالنَّاصِيَةِ (٢) » قلت لنسفتا .
وإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً حذفها تقول : هل تَضْرِبِي
يا قوم فإن وقفت عليه قلت : هل تضربون [يا قوم (٣)] فرددت
نون الرفع التي كنت حذفها للبناء لزوال ما كنت حذفته النون من أجله
فإن لقي هذه النون ساكن حذفتها فقلت في اضرِبِي يا قتي إذا وصاتها :
اضرِبِ القوم ، ولا تحركه لالتقاء الساكنين كما حركت التنوين في
نحو : أحدُ الله ، وزيدُ العاقلُ ولكن تحذفها جملاً لما يدخل الاسم
على ما يدخل الفعل فضيلة .

* * *

تم الجزء الأول بحمد الله ومنه ويتلوه الثاني بمشيئة الله وعونه
والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين
وافق الفراغ في يوم الأربعاء رابع عشر جمادى الآخرة من سنة ثمان
وعشرين وخمسة .

(١) في أ : قوله عز اسمه . وفي ب ، د : قوله تعالى

(٢) سورة العلق ٩٦ : ١٥

(٣) زيادة من ب

الفهرس

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	رقمها	السورة
٢٨٣	اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم	٦	فاتحة الكتاب
٥٥	الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرأ	٢٧٤	البقرة
	وعلانية فاهم أجرهم عند ربهم		
٦٥	وإذ ابلى إبراهيم ربه بكلمات	١٢٤	»
٧٨	عسى أن تكرر هوا شيئاً وهو خير لكم	٢١٦	»
١٠٩، ٨٩	إن تبدوا الصدقات فنعمما هي	٢٧١	»
٩٦	وإن كان ذو عسرة	٢٨٠	»
١١٦	اسكن أنت وزوجك الجنة	٣٥	»
١٢٧	الرفث إلى نساءكم	١٨٧	»
١٤٨	ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة		»
	وقنا عذاب النار	٢٠١	»
١٥٧	ولولا دفع الله الناس	٢٥١	»
١٦٨	كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم	١٨٣	»
١٨٥	وايقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً	٤٨	»
١٨٥	فمن شهد منكم الشهر فليصمه	١٨٥	»
٢٠٢	وهو الحق مصدقا	٩١	»
٢٧١	قل إن كانت لكم الدار الآخرة	٩٤	»
٢٨٩	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	٦	»
٣١٤	ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق	٤٢	»
٣٢٧	وزلزلوا حتى يقول الرسول	٢١٤	»

الصفحة	الآية	رقمها	السورة
٤٦	قل إن الأمر كله لله	١٥٤	آل عمران
٥١	لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد، متاع قليل	١٩٧، ١٩٦	•
١٠٩، ٢٤٤	فبما رحمة من الله لنت لهم	١٥٩	•
١٤٣	كل نفس ذائقة الموت	١٨٥	•
٣١٩، ٣١٤	ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين	١٤٢	•
١٣	خفيوا بأحسن منها	٨٦	النساء
٢٧٧، ٥٠	أو جاءكم حصرت صدورهم	٩٠	•
١٠٩	فبما نقضهم ميثاقهم	١٥٥	•
١٢١	فإن كانتا اثنتين	١٧٦	•
١٦٦	كتاب الله عليكم	٢٤	•
١٦٦	حرمت عليكم أمهاتكم	٢٣	•
٢٠٤، ٢٢١	فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا	٤	•
٢٠٩	لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر	٩٥	•
٧٨، ٧٥	فعدى الله أن يأتي بالفتح	٥٢	المائدة
١٣٢	وحسبوا ألا تكون فتنة	٧١	•
٣٢	وجعل الظلمات والنور	١	الأنعام
٤٠	تماما على الذي أحسن	١٥٤	•
٦٥	لأينفع نفسا إيمانها	١٥٦	•
١٤٤	فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس		
	والقمر حسبانا	٩٦	•
٢٧٦	وهذا كتاب أنزلناه مبارك	٩٢	•
٣١٢	ما عليك من حسابهم من شيء فطردهم	٥٢	•

السورة	رقمها	الآية	الصفحة
الأعراف	١٧٧	ساء مثلاً القوم الذين كذبوا	٨٨٠٨٧
د	٢٧	لأنه يراكم هو وقبيله	١١٦
د	٧٣	هذه ناقة الله لكم آية	٢١٤
د	٤	وكم من قرية أهلكناها	٢١٩
		قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين	٢٣١
د	٧٥	استضعفوا لمن آمن منهم	
د	١٨٦	ومن يضل الله فلا هادى له وينذرهم	٣٢٠
		مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها فما نحن	٣٢١
د	١٣٢	لك بمؤمنين	
الأنفال	٢٧	ويجعل الخبيث بعضه على بعض	٣٣
د	٦	كأنما يساقون إلى الموت	١٢٧
يونس	٢	أكان للناس عجبا أن أوحينا	١٠١
د	٧١	فأجمعوا أمركم وشركائكم	١٩٤
د	٨٩	ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون	٣٢٣
هود	٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٢١٢
د	٢٧	إلا الذين هم أراذلنا	٢٧٠
يوسف	٨٣	فصبر جميل	٥١
د	٣١	ما هذا بشرا	١١٠
د	٢٩	يوسف أعرض عن هذا	٢٢٩
د	٩٢	لا تثرى عليكم اليوم	٢٤٧
د	١٠٩	ولدار الآخرة خير	٢٧١
الحجر	٢	ربما يود الذين كفروا	١٠٩

الصفحة	الآية	رقمها	السورة
١٧٤	فاصدع بما تؤمر	٩٤	الحجر
٣٢	وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم		
	سراييل تقيكم الحر وسراييل تقيكم بأسمكم	٨١	النحل
٥٥	وما بكم من نعمة فمن الله	٥٣	"
١٥٥	ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا		
	من السموات والأرض شيئا	٧٣	"
٣٢١	أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	١١٠	الأسراء
٦٦	قال آتوني أفرغ عليه قطرا	٩٦	الكهف
٨٢	كبرت كلمة	٥	"
١٤٢	وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد	١٨	"
١٤٣	إلا آتى الرحمن عبدا	٩٣	مريم
٢١٩	وكلهم آتية يوم القيامة فردا	٩٥	"
٣٠٧	أسمع بهم وأبصر	٢٨	"
١٠٤	إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم	٤٦	طه
١٣٢	أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا	٨٩	"
٢٧٠	فأولئك لهم الدرجات العلى	٧٥	"
٣١٣	ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي	٨١	"
٢٠٩	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا	٢٢	الأنبياء
٢٦٤	تالله لا كيدن أصنامكم	٥٧	"
٥١	بشر من ذلكم النار	٧٢	الحج
١٠٤	فإنها لا تعمي الأبصار	٤٦	"
١٤٩	والمقيمى الصلاة	٣٥	"

الصفحة	الآية	رقمها	السورة
٣١٩	تم ليقضوا نفوسهم وليوفوا نذورهم	٢٩	الحج
٧٣	يسبج له فيها بالغدو والآصال رجال	٢٦	النور
٧٨	لم يكذبوا بها	٤	•
١٦٩	يكاد سنا يرقه يذهب بالأبصار	٤٣	•
١٧١	ويعلمون أن الله هو الحق المبين	٢٥	•
١٨٥، ١٧٤، ١٢٢	أهذا الذي بعث الله رسولا	٤١	الفرقان
١٠٥	أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل	١٩٧	الشعراء
١٣٢	والذي أطمع أن يغفر لي	٨٢	•
٢٩٣، ١٧٠	هل يسمعونكم إذ تدعون	٧٢	•
٩٩	فما كان جواب قومه إلا أن قالوا	٥٦	النمل
٢١٩	وكل أنود داخرين	٨٧	•
٢٥٢	وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من		•
	غير سوء إلى فرعون	١٢	•
١٦٩، ١٣٠	وآتيناه من السکنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة	٧٦	القصص
٢٧٢	وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا	٤٤	•
١٠٠	وكان حقاً علينا نصر المؤمنين	٤٧	•
٣٢٠	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذ هم يفتنون	٣٦	الروم
١٧٥، ٤٩	وأزواجه أمهاتهم	٦	الأحزاب
١٨٤	بل مكر الليل والنهار	٢٣	سبا
٦٤	إنما يخشى الله من عباده العلماء	٢٨	فاطر
١٧٠	إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم	١٤	•
٣٠١	أولى أجنحة منى وثلاث ورباع	١	•

السورة	رقها	الآية	الصفحة
فاطر	٢	ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها	٣٢١
الأحقاف	٢٤	قالوا هذا عارض ممطرنا	١٤٣
،	٢٠	أذهبتم طيباتكم	١٦٩
محمد	٢٢	فهل عسيتم	٧٥
،	٤	فضرب الرقاب	١٦٥
الفتح	١٦	تقاتلوهم أو يسلموا	٣٢٥
النجم	٥٦	وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا	٢١٩
القمر	٥٠	وما أمرنا إلا واحدة	١١٠
الحديد	٣٧	ورهبانية ابتدعوها	٣١
،	١٨	إن المصدقين والمصدقات	٢٥
،	١٥	النار هي مولاكم	١٨٧
،	٢٣	لكيلا تأسوا	٣١٠
المجادلة	٢	ما هن أمهاتهم	١١٠
،	٢	إن أمهاتهم إلا اللاتى ولذنبهم	١٧٥
الجمعة	٨	قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم	٥٦
،	٥	بدس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله	٨٧
الطلاق	١٠	قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولا	١٥٥
،	٨	وكأين من قرية عتت عن أمر ربها	٢٢٥
الحاقة	١٩	هاؤم اقرأوا كتابيه	٦٦
المعارج	٣٧	عن اليمين وعن الشمال عزين	١٨٧
الجن	١٣	فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً	٣٢٠
النبأ	١٩	وفتحت السماء فكانت أبواباً	١٥٤

الصفحة	الآية	رقمها	السورة
١٢٧	إنما أنت منذر من يخشاها	٤٥	النازعات
٣٢٣	أأنتم أشد خلقا	٢٧	»
١٣٧	وما هو على الغيب بضنين	٢٤	التكوير
٣١	والقمر قدرناه منازل	٣٩	يس
١٥٠	إنكم لذائقو العذاب الأليم	٣٨	الصفات
١٧٤	افعل ما تؤمر	١٠٢	»
٢٤٨	لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون	٤٧	»
٢٨٨	وأرسلنا، إلى مائة ألف أو يزيدون	١٤٧	»
٨٨	نعم العبد إنه أواب	٤٤	ص
١٥٤	جنات عدن مفتحة لهم الأبواب	٥٠	»
١٥٨	لقد ظلمك بسؤال نهجتك إلى نعاجه	٢٤	»
١٦٢	وعزني في الخطاب	٢٣	»
١٥٧	لا يسأم الإنسان من دعاء الخير	٤٩	فصلت
٤٥	ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور	٤٣	الشورى
٢٢	وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا	١٩	الزخرف
٣٠	إذا السماء انشقت	١	الانشقاق
١٥٥	أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما	١٥، ١٤	البلد
٢٨٤	قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود	٥، ٤	البروج
٣٢٤، ١١٧	لنسفعا بالناصية	١٥	العلق
١٧١	ألم يعلم بأن الله يرى	١٤	»
٣١٥، ٢٥٧	سلام هي حتى مطلع الفجر	٥	القدر
١١٨	إن ربهم يومئذخبير	١١	العاديات

الصفحة	الآية	رقمها	السورة
١٠٤	قل هو الله أحد	١	الإخلاص

فهرس الحديث

١٠١	كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ حتى يكونَ أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه
-----	---

فهرس الأمثال

٣٥	حكمتك مسمطا
٣٦	سواء هو والعدم
٤٩	اليوم خمر وغداً أمر
٧٦	عسى الغوير أبوسا
١٦٥	سرعان ذى إهالة

فهرس الشعر

البياء	الصفحة
وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة	٣٤
لضغمة ماها يقرع العظم نابها	٦٨
وكتا مدماة كان متونها	
جربى فوقها واستشعرت لون مذهب	
عسى الكرب الذى أمسيت فيه	٨٠
يكون وراه فرج قريب	١٢٢
إن من لام فى بنى بنت حسا	٨٦
ن ألمه وأعصه فى الخطوب	
فضحتم قريشا بالفرار وأنتم	٨٦، ٨٤
قدون سودان عظام المناكب	
فأما القتال لا قتال لديكم	٩٦
ولكن سيرا فى عراض المواكب	
سراة بنى بكر تسمى	١٦٩
على كان المسومة العرب	
ديار النى كادت ونحن على منى	١٨٢
تحل بنا لولا نجاء الركائب	
لدى بهز الكف يعسل متنه	٢٠٣
فيه كما غسل الطريق الثعلب	
أتهجر سلمى الفراق حبيها	٢٢٥
وما كان نفسا بالفراق تطيب	
وكائن بالأباطح من صديق	٢٣٦
يرانى لو أصبت هو المصابا	
يبيك ناء بعيد الدار مغترب	٢٤١
يا للكحول وللشبان للعجب	
هذا لعمركم الصغار بعينه	٢٧٠
لا أم لى إن كان ذاك ولا أب	
حتى إذا ما انجلت عن وجه فلق	
هاديه فى أخريات الليل منتصب	

التاء

ترفعن ثوبى شمالات	٢٥٣
ربما أوفيت فى علم	
الجسيم	

جرت عليها كل ربح سيموج	٢٦٠، ٢٥٩
من عن يمين الخط أو سماهيج	هوجاء جهات من جبال ياجوج

الصفحة	الحاء
٧٤	ليك يزيد ضارع لخصومة
٨٠،٧٨	ربع عفاه الدهر دأبا وامتحى
١٩٥	يا ليت زوجك قد غدا
٢٤٠	هلا سألت النبيتين ما حسبي
	ورد جازرهم حرفا مصرمة
	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها
٢٨٥	وكان سيان ألا يسرحوا نعما
٢٨٩	سواء عليك اليوم انصاعت النوى
٣١٣	سأترك منزلى لبني تميم
	الدال
٨٨	تزود مثل زاد أيبك فينا
١٢٧	أعد نظرا يا عبد قيس لعلمنا
١٥٦	فلولا رجاء النهر منك ورهبة
١٨٢	فلا بغيينكم قنا وعوارضا
١٨٨	وكانه لطق السراة كأنه
١٩١	وعهدى بدعد إلف صدق حية
١٩٤	فآليت لا أنفك أحذو قصيدة
٢١٢،٢١١	وقفت فيها أصيلا نا أسائلها
	إلا الأوارى لأيا ما أينها
٢٦٤	تألقه يبقى على الأيام مبتقل
	وختبظ مما تطيح الطوانح
	قد كاد من طول البلى أن يمصحا
	متقلدا سيفا ورمحا
	عند الشتاء إذا ما هبت الريح
	في الرأس منها وفي الإصلاء نمليح
	ولا كريم من الولدان مصبوح
	أو يسرحوه بها واغبرت السوح
	بصيداء أم أنحى لك السيف ذابح
	وألحق بالحجاز فاستريحا
	فنعم الزاد زاد أيبك زادا
	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
	عقابك قد صاروا لنا كالموارد
	ولأقيلن الخيل لابة ضرغد
	ما حاجبيه معين بسواد
	لعوبا محل الحى أكتبه الفرد
	أكون وإياها مثلا بعدى
	عيت جوابا وما بالربع من أحد
	والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد
	جون السراة رباع سنه غرد

الراء	الصفحة
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	٧٧ فابت إلى فهم ولم أك آتيا
ولسكن أعجازا شديدا ضريرها	٨٦،٨٤ فأما الصدور لا صدور لجعفر
وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور	١٣٥ أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدي
دعيت نزال ورج في الذعر	١٦٤ ولنعم حشو الدرع أنت إذا
قعد عن كل لثيم طحرة	١٨٣،١٨٢ كان منا بحيث تعكى الأزرة
فدى لك من اخي ثقة إزارى	١٨٤ ألا أبلغ أبا حنص رسولا
قياما تقالى مصلخما أميرها	١٩٠ فظلت بلمقى واحف جرع المعى
مخافة وزعل المحبور	١٩٧ يركب كل عاقر جمهور

والهول من تهول الهبور

بانث لتحنرنا عفارہ	٢١٣ يا جارتا ما أنت جاره
من الأرض محدودبا غارها	٢٢٠ تؤم سنانا وكم دونه
نجران أو حدثت سواآتهم هجر	٢٢٦ على العيارات هداجون قد بلغت
إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	٢٤١ ولا أب وابنا مثل مروان وابنه
مدب السيل واجتنب الشعارا	٢٧٢ وقرب جانب الغربى يادو
لقائل يا نصر نصر نصر	٢٨١ إنى وأسطار سطرن سطر
وقد يقبل الضيم الذليل المسير	٢٨٩ لسيان حرب أو تبوءوا بخزبة
ياأبى الظلامة منه النوفل الزفر	٣٠٢ أخو رغائب يعطيها ويسألها

السين

بالرقتين له أجر وأعراس	٢٠ ليث هزير مدل عند خيسته
تاج مخالط صهبة متعيس	١٤٣ سل الهموم بكل معطى رأسه

الصفحة
السين ٢١١ وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

الضاد ٩٤ جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني أباض

العين ٢٩ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
٢٨٦٠٩٩ قفي قبل التفرق يا ضباعا
١٠٩ أبا خراشة أما أنت ذا ففر
١٦١ لقد علمت أولى المغيرة أني
١٧٧ تناذرها الراقون من سوء سمها
١٨٩ كأن حجر الرامسيات ذيولها
٢١٣ يا سيدا ما أنت من سيد
بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا
ولا يك موقف منك الوداعا
فإن قومي لم تأكلهم الضبيع
كررت فلم أنكل عن الضرب مسمما
تطلقه حيننا وحيننا تراجع
عليه قضيم نقتته الصوانع
موطأ الأكتاف رحب الذراع

الفاء ١٤٩ الحافظو عورة العشيرة لا
١٥٨ أمن رسم دار مربع ومصيف
٣١٢ للبس عباءة وتقر عيني
يأتيهم من ورائنا نطف
لعينيك من ماء الشؤون وكيف
أحب إلى من لبس الشفوف

القاف ٢٥٤ وقائم الأعماق خاوي المحترق
مشتبه الأعلام لماع الخفق

اللام ٣٣ وقد جعلت إذا ما قتت يثقلني
٤٩ علين بكديون وأشعرن كرة
٦٧ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل
فهن إضاء صافيات الغلائل
كفاني ولم أطلب قليل من المال

الصفحة	اللام
٦٨	إذا هي لم تستك بعود أراكة
٩٤	لما دعاني السمهرى أجبته
٩٧	أنت تكون ماجد نبيل
١٠٢	من كان مرعى عزمه وهمومه
١٠٦	فليت رفعت الهم عنى ساعة
١١٨، ١١٧	حلفت لها بالله حلفه فاجر
١٢٧	من حملن به وهن عواقد
١٣٤	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم
١٤٦	كأ خط الكتاب بكف يوما
١٤٨	يوما تراها كشبه أردية العصا
١٦٠	ضعيف النكابة أعداءه
١٦٢، ١٦١	كأنه واضح الأقرباب في لقح
١٦٥	أعياش قد ذاق القيون مرارتي
	وأوقدت نارى فادن دونك فاصطلي
١٦٥	فهيهاث هيهاث العقيق وأهله
١٦٦	ما إن يمس الأرض إلا منكب
١٨٥، ١٨٤	تروحي أجدد أن تقبلي
١٨٦	رب ابن عم لسلمي مشمعل
٢٢٠	كم نالني منهم فضلا على عدم
٢٢٤	على أنني بعد ما قد مضى
	يذكر نيك حنين العجول
٢٥٢	رب رقد هرقته ذلك اليو
	تنخل فاستاكت به عود إسحل
	بأبيض من ماء الحديد صقيل
	إذا تهب شمال بليل
	روض الأمانى لم يزل مهزولا
	فبتنا على ما خيلت فاعمى بال
	لناموا فما إن من حديث ولاصال
	حبك الثياب فشب غير مثقل
	فإن شريت الحلم بعدك بالجهل
	يهودى يقارب أو يزيل
	ب ويوما أديمها فغلا
	يخال الفرار براخي الأجل
	أسمى بهن وعزته الأناصيل
	وهيهاث خل بالعقيق فواصله
	منه وحرف الساق طى المحمل
	غدا يجنبى بارد ظليل
	طباخ ساعات الكرى زاد الكسل
	إذ لا أكاد من الاقتار احتمل
	ثلاثون للهجر حولا كيلا
	ونوح الحمامة تدعو مديلا
	م وأسرى من معشر أقتسال

الصفحة	اللام
٢٥٩	غدت من عليه بعد ماتم ظموها
٢٦٠	أنلتهون ولن ينهى ذوى شطط
	المسيم
٦٦	قضى كل ذى دين فوفى غريمه
٦٨	ولسكن نصفاً لو سببت وسبني
٧٧	قم قائماً قم قائماً
٩٤	أبعد بعدت بياضاً لا بياض له
١٠٢	إذا ما المرء كان أبوه عيس
١٠٥	ولأنبئن بأن وجهك شأنه
١٥٩	حتى تهجر فى الرواح وهاجها
١٧٣	قد أويدت كل ماء فهمى ضاوية
١٨٧	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه
١٩٠	وجلا السيول عن الطلول كأنها
١٩١	وما هى إلا فى إزار وعلقة
٢٠٢، ٢٠١	وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم
٢٢١	قواطنا مكة من ورق الحمى
٢٥٥	رأى برقاً فوضع فوق بكر
٢٨٩	والناس مبتئبان محـ
٣١٤	لاتنه عن خلق وتأتى مثله
٣١٥	وكنت إذا غمزت قناة قوم

النون

٥٢	كلا يومى طوالة وصل أروى
	ظنون أن مطرح الظنون

الصفحة	النون
٧٣	قد علمت سلمي وجاراتها
٨٥، ٨٣	فنعيم صاحب قوم لا سلاح لهم
١٢٦	كيف تراني قالبا مجني
١٥٩	قد كنت داينت بها حسانا
	مخافة الإفلاس والليانا
	يحسن بيع الأصل والقيانا
١٨٦	يطفن بجوزي المرانح لم ترع
١٨٧	صددت الكأس عنا أم عمر
٢٢٨	علا زيدنا يوم التقا رأس زيدكم
٢٤٥	أبالموت الذي لا بد أني
٣١٧، ٢٥٧	مريت بهم حتى تكلم مطبهم
	وحتى الجياد ما يقدن بارسان
	الهاء
١٨٣	كان مكان الثوب من حقوبها
	الياء
٥٣	وقائله خولان فانكح فئاتهم
١٢٣	فليت كفافا كان خيرك كله
١٢٥	لقيت المرورى والشناخيب دونه
١٢٦	فإن كان لا يرضيك حتى تردني
٢٨٧	فإياكم وحية بطن واد
٢٩٢	اطربا وأنت قدسرى
٣٠٤	فلو كان عبد الله موثى هجوته
	وأكرومة الحيين خلوا كيا هيا
	وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى
	وجبت هجيرا يترك الماء صاديا
	إلى قطرى لا إخالك راضيا
	هموز الناب ليس لكم بسى
	والدهر بالإنسان دوارى
	ولكن عهد الله مولى مواليا

فهرس الأعلام والقبائل والأماكن

- أوس بن مغراء : ٨٥ .
أيوب : ٨٨ .
(ب)
ابن برى : ٣٤ ، ٥٣ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ،
١٦٦ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،
٢٢٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٨١ .
٣١٢ .
البصرة : ٢ ، ٣٢ ، ٢٥١ ، ٢٨٨ .
البصريون : ٤٢ ، ٥٢ ، ١٠١ ، ١٠٣ .
٢٠٢ ، ٢٣٢ .
البطليموسى (ابن السيد) : ٨٠ .
بغداد : ٣٢ ، ١٨١ ، ٢٨٨ .
البغداديون : ٢٨٨ .
(ت)
تأبط شرأ : ٧٧ .
التبريزى (أبو زكريا يحيى بن على
الخطيب) : ٢ ، ٣ ، ٢٧١ .
أبو تمام : ٧٧ ، ١٠٢ ، ٢٨٩ .
بنو تميم : ١٠٩ ، ٢١١ ، ٢٣٠ (فى
مثال) ٢٥٢ (فى مثال) ٣٢٢ (فى شعر)
توبه بن الحخير : ٨٦ .
(ث)
بنو ثعلبه : ٢١٣ .

- (١)
أحيحة بن الجلاح : ١٨٤
الأخطل : ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٣١٤
الأخفش (سعيد بن مسعدة) : ٣٧
٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٩٠ ، ١١٣ ، ١٨٥
١٩٥ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩
الأخفش (على بن سليمان) : ١٢٣
ازد شنوءه : ٤١
أبو الأسود الدؤلى : ٢٣٦ ، ٣١٤
الأشمونى : ٤١
الأصبهاني (أبو الفرج) : ٨٥ ، ١٤٩
الأصمعى (عبد الملك بن قريب) : ١٨٣
أعشى باهله : ٣٠٢
الأعشى الكبير : ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٨
١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠
الأعلام الشتمرى : ٣٤ ، ٦٧ ، ٦٨
٧٤ ، ٨٠ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٢٢
١٨٢ ، ١٨٨ ، ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥
ابن الأنبارى (أبو البركات) :
٦ ، ٨ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ١٤٧ ،
١٥٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٣
امرؤ القيس بن حجر : ٦٧ ، ١١٧
٢٥٧ .

- الحكم بن عبد الاعرج : ٣٣ .
الحمالى (سعيد بن الحاجب) : ٣ .
حميد بن ثور : ١٩١
أبو حيان الأندلسى : ٣٢ ، ٧٧ .
أبو حيه النيرى : ٣٣ ، ١٤٦ ، ٢٤٥ .

(خ)

- خثعم : (فى شعر) ١٩١ .
خراسان : ٢٨١ .
ابن خراسان : ١٠٢ ، ١٥٠ .
الخليل بن أحمد : ٢٩٩ ، ٣٠٩ .
خولان : ٥٣ .

(د)

- بن درستويه (عبد الله بن جعفر) : ٤٩ .

(ذ)

- ذو الرمة : ١٩٠ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ .
أبو ذؤيب الهذلى : ٢٠ ، ١٣٤ ، ١٩٤ .
٢٤٠ ، ٢٦٤ ، ٢٨٥ .

(ر)

- الراعى النيرى : ٢٧٢ .
الرمانى (على بن عيسى) : ٨ .
رؤبة بن العجاج : ٨٠ ، ٩٤ ، ١٥٤ .
٢٥٤ ، ٢٨١ .

(ز)

- الزباه : ٧٦ .

(ج)

- الجاحظ (عمرو بن بحر) : ٣٣ .
جذيمة الأبرش : ٢٥٣ .
جران العود (عامر بن الحارث) ٢١١
الجرمى (أبو عمر) ١٦١ ، ١٨٣ .
جرير بن عطيه الخطفى : ٢٩ ، ٨٨ ، ١٦٥ ، ٢٢٥ .

- ابن الجزرى (محمد) : ١٥٠ .

- جعفر بن كلاب : ٨٦ .

- أبو جندب الهذلى : ١٨٣ .

- ابن جنى (أبو الفتح عثمان) ٤٧ ،

- ١٤٨ ، ١٨٥ ، ٢٢٠ ، ٣٨٩ .

- الجوالقى (أبو منصور موهوب بن

- أحمد) ١ ، ٣٠ ، ٢٢ ، ٣٤ .

(ح)

- حاتم الطائى : ٢٤٠ .

- الحارث بن خالد المخزومى : ٨٦ .

- الحارث بن نهيك النهشلى : ٧٤ .

- الحجاج بن يوسف : ١٣٥ .

- الحجاز (أهل) ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢١١ .

- ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

- حسان بن ثابت : ٨٥ ، ١٦٩ .

- الحصين بن بكير الربعى : ١٨٣ .

- الخطيبة : ٥٨ ، ١٦٩ .

سوار بن المضرب : ١٢٦ .
سيلويه : ٢٠ ، ٢٣ ، ٣٤ ، ٢٧ ،
٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
٧٤ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٠ ،
٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،
١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ،
١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ،
١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ،
١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ،
٢١٢ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ ،
٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ،
٢٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ،
٣١٤ ، ٣١٥ .
السيوطي : ٢٧ ، ٤٩ .
(ش)
ابن الشجري : ٣٠ ، ٧٧ ، ٢٨٧ .
الشمخ : ٥٢ ، ٧٣ ، ١٨٦ .
(ص)
الصولي (أبو محمد) : ٧٦ .
(ض)
الضباب : ٨٦ .
(ط)
الطرماح بن حكيم : ١٨٦ .
طفييل الغنوي : ٦٨ .

الزجاج (ابراهيم بن السري) : ٣٨ ،
٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٧٠ .
الزجاجي (أبو القاسم) : ٨ ، ٩٤ ،
زفر بن الحارث : ٩٩ .
الزخشري (أبو القاسم جار الله
محمود بن عمر) : ٣٢ ، ٦٨ ، ٩٩ ،
١٠٢ ، ٢٤٠ .
زهير بن أبي سلمى : ٢٠٢ ، ٢٢٠ .
زياد الأعجم : ٣٢٥ .
زياد الغنبري : ١٥٩ .
أبو زيد الأنصاري : ١٥٠ ، ١٦٥ ،
٣٥٥ ، ٢٩٣ .
أبو زيد الطائي : ٢٣٦ .
(س)
ساعده بن جؤيه الهذلي : ١٧٣ ، ١٨٢ ،
السراج (محمد بن السري) : ١٤٧ ،
٢٦١ ، ٢٧١ .
بنو سعد : ٢٥٩ .
سعيد بن العاص الأموي : ١٥٨ .
السفاح بن بكير اليربوعي : ٢١٣ .
السكسكي (نوح بن عمر) : ١٠٢ ،
ابن السكيت : ١٤٩ ، ٢٤٥ .
سليمي (في شعر) : ١٨٦ .
أبو السمال (قعنب العدوي) : ١٥٠

عمرو بن امرئ القيس الخزرجي

. ١٤٩

عمرو بن معد يكرب : ٧٣ .

عمرو بن كلثوم ١٨٧ .

عمرو بن يربوع : ٢٥٥ .

عنتره بن شداد العبسي : ٢٥٤ .

عياش بن الزبرقاني : ١٦٥ .

العيني : ٣٣ ، ٣٤ ، ٧٧ ، ٩٦ ،

١٣٥ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢١١ ، ٢٢٤ ،

٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٣ .

(ف)

الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)

، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٧ ،

٥٣ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٥ ،

٨٦ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٢ ،

١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٦٥ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ،

١٩٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٥٣ ،

٢٥٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ،

٢٨٩ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ .

الفراء : ٩٦ ، ١٣٧ ، ٢٠٥ .

الفرزدق : ٦٨ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٣٠٣

(ق)

ابن قتيبة : ١٤٩ .

طوالة : ٥٢ .

طي : ٤١

(ع)

عامر بن الطفيل : ١٨٢ .

العباس بن مرداس : ١٠٩ ، ٢٢٤ .

عبدالله بن الزبيرى : ١٩٥ .

بنو عبد شمس : ٦٨ .

عبد قيس بن خباب البرجمي : ١٠٥ .

عبد مناه بن كنانه : ٢٤١ .

العبيدي (أبو طالب أحمد بن بكر)

. ٤٧

عبس : ١٠٢ .

أبو عبيده (معمر بن المنفى) :

١٨٣ ، ٢١٣ ، ٢٨١ .

عثمان بن عفان : ١٨٥ ، ١٥٨ .

العجاج : ١٩٧ ، ٢٢١ ، ٢٩٢ .

عدى بن زيد : ١٠٦ .

العراق : ٣٢٤ .

عضد الدولة : ٥ .

العقيق ١٦٥ .

العكبري (أبو القاسم عبد الواحد

ابن برهان) ٢ ، ٣ .

عمر بن أبي ربيعة ٦٨ .

عمر بن عبد العزيز : ٨٨ .

- الكيميت بن معروف : ٢٤١ .
الكوفة : ١٥٨ ، ٢٥١ .
الكوفيون : ٤٢ ، ٥٢ ، ٧٠ ،
١٠٠ ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٥٢ ، ١٩٣ .
٢٠٢ .
ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن
أحمد) : ٤٤ ، ١٠٠ .

(ل)

- لييد بن ربيعة : ٧٤ ، ١٥٩ ، ١٨٧ ،
١٩٠ ، ٢٨٩ .
اللخمي : ٢٣٦ .
اللعين المنقري : ١٣٥ .

(م)

- ماويه بنت عفرر : ٢٤٠ .
المازني (بكر بن محمد بن بقية) :
٥٩ ، ١٥٠ ، ١٧٦ ، ٢١١ ، ٣١٩ .
مالك بن خويلد الهذلي : ٢٦٤ .
مالك بن زغبة الباهلي : ١٦١ .
مالك بن العجلان الخزرجي : ١٤٩ .
المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١١٨ ، ١٢٦ ،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦ .
٢٢٨ ، ٢٥٤ .
ميرمان (محمد بن اسماعيل) : ٢٧١ .

- قريش : ٨٦ .
بنو قريش : ٢١٤ .
القصباني (أبو القاسم الفضل بن
محمد) : ٣ ، ٢ .
قصير اللخمي : ٧٦ .
القطاعي : ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٢٠ .
قيس بن الخطيم : ١٤٩ ، ١٦٩ .

- القيسي : ٢٠ ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٤ ،
٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٣٤ ،
١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ،
١٤٩ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٨٣ ،
١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ،
٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ،
٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ،
٣١٤ ، ٣١٣ .

(ك)

- أبو كبير الهذلي : ١٢٧ ، ١٦٦ .
كثير بن عبد الله بن العزيزة : ٨٥ .
كثير عزة : ٦٦ .
الكسائي : ٣٨ ، ١٥٥ ، ٢٠٥ .
كعب بن زهير : ٢٢٠ .
الكيميت بن زيد : ٨٦ ، ٢٤١ .

(ن)

- الناطقة الذيباني : ٤٩ ، ١٧٧ ، ١٨٩
٢٤٠ ، ٢١١ ، ١٩٠
بنو النبيت : ٢٤٠
نجران (في شعر) : ٢٢٦
نصر بن سيار : ٢٨١
نمشل بن حرى : ٧٣
(ه)

هاشم : ٦٨

- هدبة بن خشرم : ٨٠
ابن همام (في شعر) : ١٩١

(و)

الوليد بن نهيك : ٨٦

(ي)

- يحيى بن شداد بن ثعلبة : ٢١٣
يحيى بن ميسره : ٢١٤
يزيد بن الحكم بن أبي العاص :
٢٨٩ ، ١٢٣
ابن يعيش : ٨ ، ١٢٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩

المتنبى : ١٢٥ ، ٩٤

- المتوكل بن نمشل : ٣١٤
المخبل السعدى : ٢٠٣
مذحج : ٢٤١
المراد الأسدى : ١٤٣ ، ١٦١
المرزوقى (أبو على) : ٧٧
مزاحم العقيلي : ٢٥٩
المزرد : ٧٣
مصعب بن الزبير : ٢١٤
معاوية بن أبي سفيان : ٣١٢
مغلس بن لقيط الأسدى : ٣٤
المغيرة بن حبناء : ٢١٣
مكة (في شعر) : ٢٢٦
مناف : ٦٨
أبو المنهال الأشجعي : ١٨٤
الميداني (أبو الفضل أحمد) : ٧٦
ميسون بنت بحدل : ٣١٢

فهرس مصادر التحقيق

(١) المصادر العربية :

١ - ابن الأثير : على بن محمد

(١) الكامل في التاريخ ليدن ١٨٦٦ - ١٨٧٦

(ب) اللباب في تهذيب الأنساب القاهرة ١٢٦٧ - ١٢٦٩

٢ - أحمد بن الأمين الشنقيطي المعلقات العشر مصر ١٢٣١

٣ - الأختل : غيات بن غوث ديوان عناية الأب أنطون صالحان اليسوعى

بيروت ١٨٩١

٤ - الأشمون : أبو الحسن على نور الدين شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مصر ١٩٥٥

٥ - الأصفهاني : أبو الفرج على بن الحسين كتاب الأغاني دار الكتب

القاهرة ١٩٢٧ - ١٩٦٢

٦ - الأعشى : ميمون بن قيس ديوان تحقيق د. محمد حسين القاهرة ١٩٥٠

٧ - امرؤ القيس بن حجر ديوان تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

القاهرة ١٩٥٨

٨ - ابن الأنبارى : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد

(١) أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار دمشق ١٩٥٧

(ب) نزهة الألبا في طبقات الأدبا القاهرة ١٢٩٤

(ج) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

والكوفيين تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٤٥

٩ - ابن برى : أبو محمد عبد الله بن عبد الجبار المصرى . شرح شواهد

الإيضاح - مخطوط بدار الكتب - ٣٠ نحو

- ١٠- البطليوسى : عبد الله بن محمد . الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب
بيروت ١٩٠١
- ١١- البغدادى : عبد القادر بن عمر . خزنة الأدب القاهرة (بولاق) ١٢٩٩
وطبعة السلفية ١٣٤٨
- ١٢- ابن تغرى بردى : يوسف . النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة
القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٤٩
- ١٣- أبو تمام : حبيب بن أوس . ديوان بشرح الخطيب التبريزى تحقيق
د . محمد عبده عزام القاهرة ١٩٥٧
- ١٤- الجاحظ : عمرو بن بحر . الحيوان تحقيق عبد السلام محمد هارون
القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٧
- ١٥- جرير بن عطية الخطفي . ديوان القاهرة ١٣١٣
- ١٦- جرير والفرزدق . نقائض تحقيق بيفان ليدن ١٩٠٥ - ١٩١٢
- ١٧- ابن الجزرى : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد : غاية النهاية فى طبقات
القراء القاهرة ١٩٣٣
- ١٨- ابن جنى : أبو الفتح عثمان . الخصائص تحقيق محمد على النجار القاهرة
١٩٥٢ - ١٩٥٦
- ١٩- ابن حجر العسقلانى : أحمد بن على . لسان الميزان حيدر آباد ١٣٢٩
- ٢٠- حسان بن ثابت . ديوان عناية عبد الرحمن البرقوقى القاهرة ١٩٢٩
- ٢١- الخطيئة : جرول بن أوس . ديوان تحقيق نعمان أمين طه القاهرة ١٩٥٨
- ٢٢- أبو حيان الأندلسى : محمد بن يوسف . البحر المحيطة القاهرة
١٣٢٨ - ١٣٢٩
- ٢٣- الخطيب البغدادى : أحمد بن على . تاريخ بغداد القاهرة ١٩٣١
- ٢٤- ابن الخطيم : قيس . ديوان تحقيق ناصر الدين الأسد القاهرة ١٩٦٢

- ٢٥ - ابن خلدون : أحمد بن محمد . وفيات الأعيان القاهرة ١٢٩٩
- ٢٦ - ابن خير : أبو بكر محمد الإشبيلي . فهرست سر قسطة ١٨٩٤ - ١٨٩٥
- ٢٧ - الدلجى : شهاب الدين . الفلاكة والمفلوكون القاهرة ١٣٢٢ -
- ٢٨ - الذهبي : محمد بن أحمد . تذكرة الحفاظ حيدر آباد الدكن ١٣٣٣ - ١٣٣٤
- ٢٩ - ذو الرمة : غيلان بن عقبة . ديوان تصحيح كارليل هنرى هيس مكارتنى
كمبردج ١٩١٩
- ٣٠ - الزجاجى : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
(أ) الإيضاح فى علل النحو تحقيق د . مازن الميارك القاهرة ١٩٥٩
(ب) الجمل تحقيق محمد بن أب شلب باريس ١٩٢٧
- ٣١ - رؤبه بن العجاج ديوان تحقيق أهلوت ليبزج ١٩٠٣
- ٣٢ - الزبيدى : أبو بكر محمد بن الحسن . طبقات النحويين واللغويين تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٤
- ٣٣ - الزبيدى : محمد المرأتى . تاج العروس القاهرة ١٣٠٦ - ١٣٠٧
- ٣٤ - الزخشرى : محمود بن عمر
(أ) أساس البلاغة القاهرة ١٩٢٢ - ١٩٢٣
(ب) الكشاف القاهرة ١٩٢٥
(ج) المفصل الإسكندرية ١٢٩١
- ٣٥ - زهير بن أبى سلمى ديوان تحقيق أحمد زكى العدوى القاهرة ١٩٤٤
- ٣٦ - أبو زيد الأنصارى : سعيد بن أوس بن ثابت . النوادر فى اللغة عناية
سعيد الخورى الشرتونى بيروت ١٨٩٤
- ٣٧ - سيويوه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . الكتاب القاهرة
(بولاق) ١٣١٦
- ٣٨ - ابن سيده : على بن إسماعيل . المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة تحقيق
حسين نصار وآخرين القاهرة ١٩٥٨

- ٣٩- السيوطى : جلال الدين . بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة
القاهرة ١٣٢٦
- ٤٠- ابن الشجرى : هبة الله بن على . أمالى ابن الشجرى حيدر أباد
الدكن ١٣٤٩
- ٤١- شلبى : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل . أبو على الفارسى حياته ومكانته
بين أئمة العربية وآثاره فى القراءات والنحو القاهرة ١٣٧٧
- ٤٢- الشماخ بن ضرار العطفانى . ديوان شرح أحمد بن الأمين الشنقيطى
القاهرة ١٣٢٧
- ٤٣- شوقى ضيف (دكتور) . المدارس النحوية القاهرة ١٩٦٨
- ٤٤- الضبى : المفضل بن محمد . ديوان المفضليات تحقيق لايل بيروت ١٩٢٠
- ٤٥- الطرماح بن حكيم . ديوان نشر كرنسكو لندن ١٩٢٧
- ٤٦- العاملى : محسن بن عبد الكريم الحسينى . أعيان الشيعة دمشق
١٩٣٥ - ١٩٤٧
- ٤٧- العجاج : عبد الله بن رؤبه بن لبيد السعدى التميمى . ديوان نشر أهلوت
ليبزج ١٩٠٣
- ٤٨- ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصرى . شرح ابن عقيل على
ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٦٢
- ٤٩- ابن العماد الحنبلى : عبد الحى بن أحمد . شذرات الذهب فى أخبار من
ذهب القاهرة ١٣٥٠
- ٥٠- عمر رضا كحاله . معجم المؤلفين دمشق ١٩٥٧
- ٥١- العينى : محمود بن أحمد بدر الدين . فرائد القلائد فى مختصر شرح
الشواهد القاهرة ١٢٩٧
- ٥٢- فؤاد السيد : فهرس المخطوطات المصورة فى معهد المخطوطات بجامعة
الدول العربية الجزء الأول القاهرة ١٩٥٤

٥٣ - فهرس المكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥

الجزء الثاني دار المكتب القاهرة ١٩٢٦

٥٤ - الفارسي : أبو علي الحسن بن أحمد

(أ) المسائل البصريات شهيد علي باشا بالأستانة رقم ٢/٢٥١٦

(ب) المسائل البغداديات شهيد علي باشا بالأستانة رقم ١/٢٥١٦

(ج) المسائل الشيرازية راغب باشا بالأستانة رقم ١٣٧٩

(د) المسائل العسكرية شهيد علي باشا بالأستانة رقم ٤/٢٥١٦

(هـ) المسائل المشككة شهيد علي باشا بالأستانة رقم ١/٢٤١٦

(و) المسائل المنتوره شهيد علي باشا بالأستانة رقم ٥/٢٥١٦

٥٥ - أبو الفداء : إسماعيل بن علي . المختصر في أخبار البشر استانبول ١٢٨٦

٥٦ - ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري . أدب الكاتب تحقيق

جرنوت ليدن ١٩٠٠

٥٧ - القطامي : عمير بن شبيب . ديوان تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب

بيروت ١٩٦٠

٥٨ - الففطي : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (الوزير) . إنباء الرواة

علي أنباء النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥

٥٩ - القيسي : أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي . إيضاح شواهد

الإيضاح - مخطوط - الاسكوريال رقم ٤٥

٦٠ - السكتي : محمد بن شاكر بن أحمد . فوات الوفيات تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد القاهرة ١٩٥١

٦١ - ابن كثير : إسماعيل بن عمر . البداية والنهاية في التاريخ القاهرة ١٩٣٢

٦٢ - كثير بن عبد الرحمن الخزاعي المعروف بكثير عزة . ديوان الجزائر

١٩٢٨ - ١٩٣٠

- ٦٣ - لبيد بن ربيعة العامري . ديوان رواية الطوسي فينا ١٨٨٠
- ٦٤ - ابن مالك : محمد بن عبد الله . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة ١٩٥٧
- ٦٥ - المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد الكامل تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وسيد شحاته القاهرة ١٩٥٦
- ٦٦ - المتنبى : أبو الطيب أحمد بن الحسين . ديوان تحقيق عبد الوهاب عزام القاهرة ١٩٤٤
- ٦٧ - مجلة لغة العرب السنة السادسة الجزء الثاني بغداد ١٩٢٨
- ٦٨ - أبو المحاسن عبد الباقي بن علي . إشارة التعمين إلى تراجم النحاة واللغويين مخطوط بدار الكتب ١٦١٢ تاريخ
- ٦٩ - محب الدين أفندي . شرح شواهد الكشاف القاهرة ١٩٢٥
- ٧٠ - المرزوقي : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن . شرح ديوان الحماسة تحقيق أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون القاهرة ١٩٥١
- ٧١ - ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين بن مكرم . لسان العرب القاهرة (بولاق) ١٨٨١ - ١٨٩١
- ٧٢ - الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد . مجمع الأمثال القاهرة ١٣١٠
- ٧٣ - النابغة الذبياني : زياد بن معاوية . ديوان تحقيق كرم البستان بيروت ١٩٦٠
- ٧٤ - الهدليون : ديوان دار الكتب القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥٠
- ٧٥ - ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥٦
- ٧٦ - ياقوت بن عبد الله الحموي . معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الإيضاح ٢٣ - الإيضاح

الأديب تحقيق د. س. مرجيلوث القاهرة ١٩٠٧ - ١٩٢٦ أنظر أيضاً
طبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٥٥

٧٧ - يعيش بن علي بن يعيش : شرح المفصل المطبعة المنيرية القاهرة
بدون تاريخ

(ب) المصادر الأجنبية :

W. Ahlwardt Handschriften Verzeichnisse der Kôniglichen
Bibliothek Zu Berlin, Achtzehntes Verzeichnis
der arabischen Handschriften Bd. VI, Buch 15,
Berlin, 1894.

K. Brockelmann Geschichte der arabischen Litteratur, Supple-
ment band, Leiden, 1937.

Encyclopedia of Islam, Ist Edition.

“ “ , 2nd Edition.

Flûgel die grammatischen Schulen, Leipzig, 1862.

Otto pretzel Die Wissenschaft der Koranlesung (,llm al-
Qirala) , ihr Literarischen Quellen Und ihr
Aussprache grundlagen, In Is'amica, Zeitschrift
Für die Erfors chung der sprachen der
Geschichte und der Kulturen der Islamischen
Völker Bd. VI, Leipzig, 1934.

O. Rescher Mitteilungen Sus Stambuler Bibliotheken in
Melanges de La Faculte Orientale, Vol. V,
Fasc. 11, Beyrouth, 1912.

H. J. Roeiger De nominibus Verborum Arabicis, Halis, 1870.

id. Uber eine arabische Handschrift der Kôniglichen
Bibliothek iu Berlin, ZDMG, XXIII Bd.
Leipzig Brockhaus, 1869.

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
أ - غ	مقدمة المحقق
٥	مقدمة المؤلف
٦ - ٨	الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم ، وفعل ، وحرف
٩	باب ما إذا إيتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا
١١ - ١٤	باب حد الإعراب
١٥ - ١٦	باب البناء
١٧ - ١٩	باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة
٢١ - ٢٢	باب التثنية والجمع
٢٣ - ٢٥	باب إعراب الأفعال
٢٧	باب إعراب الأسماء
٢٩ - ٣٦	باب الابتداء
٣٧ - ٥٢	باب خبر المبتدأ
٥٣ - ٥٦	باب من الابتداء بالأسماء الموصولة
٥٧ - ٦٢	باب الاختيار بالذئ وبالآلف واللام
٦٣ - ٦٨	باب الفاعل
٦٩ - ٧٣	باب الفعل المبني للمفعول به
٧٥ - ٨٠	باب الأفعال التي لا تنصرف
٨١ - ٨٨	باب نعم وبئس
٨٩ - ٩٤	باب التعجب
٩٥ - ١٠٧	باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر

الصفحة	الموضوع
١١٣ - ١٠٩	باب ما
١٢٧ - ١١٥	باب إن وأخواتها
١٣٧ - ١٣٣	باب ظننت وأخواتها
١٣٩	باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل
١٥٠ - ١٤١	باب أسماء الفاعلين والمفعولين
١٥٤ - ١٥١	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٦٢ - ١٥٥	باب المصادر التي أعملت عمل الفعل
١٦٦ - ١٦٣	باب الأسماء التي سميت بها الأفعال
١٦٨ - ١٦٧	باب الأسماء المنصوبة : المفعول المطلق
١٧١ - ١٦٩	باب المفعول به
١٧٤ - ١٧٣	باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين
١٧٦ - ١٧٥	باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين
١٧٩ - ١٧٧	باب المفعول فيه
١٩١ - ١٨١	باب الظروف من المكان
١٩٥ - ١٩٣	باب المفعول معه
١٩٧	باب المفعول له
١٩٩	باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول
٢٠٢ - ١٩٩	باب الحال
٢٠٤ - ٢٠٣	باب التمييز
٢٠٧ - ٢٠٥	باب الاستثناء
٢١٠ - ٢٠٩	باب ما جاء بمعنى إلا من الكلم
٢١٢ - ٢١١	باب الاستثناء المنقطع

الصفحة	الموضوع
٢١٤ - ٢١٢	ذكر الضرب الثان من القسمة الأولى
٢١٧ - ٢١٥	باب تمييز الأعداد
٢٢٦ - ٢١٩	باب كم
٢٣٦ - ٢٢٧	باب النداء
٢٣٨ - ٢٣٧	باب الترخيم
٢٤١ - ٢٣٩	باب النفي بلا
٢٤٥ - ٢٤٣	باب النسكرة المضافة
٢٥٥ - ٢٥١	باب الأسماء المجرورة
٢٥٨ - ٢٥٧	باب حتى
٢٦٠ - ٢٥٩	باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر
٢٦٢ - ٢٦١	باب مذ ومنذ
٢٦٥ - ٢٦٣	باب القسم
٢٦٨ - ٢٦٧	باب الأسماء المجرورة بإضافة أسماء مثلها إليها
٢٧٢ - ٢٦٩	باب الإضافة التي ليست بمحضة
٢٧٢	باب توابع الأسماء في إعرابها
٢٧٧ - ٢٧٥	باب الصفة الجارية على الموصوف
٢٨٠ - ٢٧٩	باب وصف المعرفة
٢٨١	باب عطف البيان
٢٨٤ - ٢٨٣	باب البدل
٢٩٣ - ٢٨٥	باب حروف العطف
٢٩٤	باب ما لا ينصرف
٢٩٥	باب ما كان على وزن الفعل

الصفحة	الموضوع
٢٩٦	باب الصفة التي لا تنصرف
٢٩٧ - ٢٩٨	باب التأنيث
٢٩٩	باب ما كان في آخره ألف وفون مضارعتان لألف التأنيث
٣٠٠	باب التعريف
٣٠١ - ٣٠٢	باب العدل
٣٠٣ - ٣٠٤	باب الجمع الذي لا ينصرف
٣٠٥	باب الأسماء الأعجمية
٣٠٦	باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا
٣٠٧	باب إعراب الأفعال
٣٠٨	باب الأفعال المرفوعة
٣٠٩ - ٣١٨	باب الأفعال المنصوبة
٣١٩	باب الحروف الجازمة
٣٢٠ - ٣٢٢	باب المجازاة
٣٢٣ - ٣٢٤	باب النون الثقيلة والخفيفة

تصويب

ص	السطر	الخطأ	الصواب
١	٩	الأديب	الأريب
٢	٥	٤٣١	٤٢١
٩	٥	سُرَّ	سُرَّ
١٣	٧	أبجر	أبجر
٣٤	١٦	مفلس	مغلس
٣٥	١٦	حلبك	حكلك
٣٧	٦	عمر	عمرو
٣٨	١٨	لعرفخ	لعرفج
٢٩	٢٠	لمن هوله	لغير من هوله
٤٢	٢١	مقام من مكسوها	مقام الفاعل من مكسوها
٤٥	٩	اللائئ	واللائئ
٤٦	١٨	عبه	عنه
٤٧	١٧	ما شبهه	ما أشبهه
٨١	٨	المتعجب	التعجب
٨١	١٧	لم تشتق	لم يشتق
٨٤	٩	فأما	فأما
٨٥	١٧	نادات	نارات
٨٦	١٠	عار	عاد
٨٦	١٣	قول أبي على الإيضاح	قول أبي على في الإيضاح
٩٠	١	فنعمان هي	فنعمما هي

الصواب	الخطأ	السطر	ص
فلهاذا	فلهاذا	٢٢	٩٢
الثابتة	الثانية	٣	٩٤
ذو عشرة	ذا عشرة	١٥	٩٦
منطلق	منطق	٣	٩٨
عبس	علبس	٣	١٠٢
إذا ما المرء	إذا المرء	٢٢	١٠٢
هذا زيد	هو زيد	٨	١٠٤
جعلها خبراً	جعلها خبر	١٥	١٠٥
ولأنين	ولأنين	٦	١٠٥
إلا واحدة	إلا واحد	٨	١١٠
ما الزيدان	أما الزيدان	١٠	١١٢
خبر عنه	خبره عنه	١٥	١١٣
قولك	كولك	١	١٣١
فموضع	فموضوع	٢	١٣٤
فقياسها	فقياسهما	١٦	١٣٤
فائق الإصباح	فالتى الإصباح	١	١٤٤
تعطف عمراً	يعطف عمراً	١٦	١٤٤
معمولها	معمولها	٢١	١٤٤
إنه قد ينصب الناصب شينين	إنه قد ينصب شينين	٢٠	١٤٦
كان محالاً	كان محال	٢	١٤٧
نغلا	نغلا ١٣، ١٢		١٤٨
لطول	للطول	١٨	١٤٩

ص	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٣	٨	إذ	إذا
١٥٤	١٠	الوجهه	الوجه
١٥٩	٢١	يتبع	يتتبع
١٦٠	٨	لم يقل هذا اسم الفاعل	لم يقل هذا في اسم الفاعل
١٦٣	١٨	وضغيم	ضغيم
١٦٣	٢٠	اسم	اسما
١٦٨	٥	مثل الأمير اللص	مثل ضرب الأمير اللص
١٧٨	٢	يستعملى	يستعمل
١٨٤	١	فدى	فدى
١٨٤	٥	يا سرائر	يا سائر
١٨٧	١	خلففها	خلفها
١٨٩	٥	وإذا	وذا
١٩٠	٤	بجد	تجد
١٩٥	٧	ينصرونه	يقصرونه
٢٠٠	١٣	العراكُ	العراك
٢١٥	٣	بينها	بينها
٢١٩	١٢	وأخرين	داخرين
٢٢٠	١٧	عشية	عليه
٢٢١	٢٢	درهم	درهما
٢٢٥	١٨	وصف نفسه بصحة المودة	وصف نفسه بصحة المودة
		وصدق المحبة وليس هذا	وصدق المحبة ولم يفهمهم بصدق
		هو الغرض	المحبة وليس هذا هو الغرض

الصواب	الخطأ	السطر	ص
الاستقبال	الاستقلال	١٥	٢٢٧
إذا جعلت من° من جملة خير	وإذا جعلت من جملة خير	٨	٢٣٤
زال	ذال	٢٤	٢٣٦
الصدر	المصدر	٥	٢٣٨
ردّ	ردّ	٤	٢٤٠
جازرهم	جاذرهم	١٢	٢٤٠
قبله	قلبه	١٦	٢٤١
ولولا إرادتها	لو إرادتها	١٠	٢٤٥
جر	خبر	٩	٢٤٩
للتبويض	للتبغيض	٥	٢٥١
التباعة	الثباعة	١٥	٢٥٣
ربما	ربماً	٢	٢٥٤
وواو	وواد	١٧	٢٥٤
جارة	جادة	١	٢٥٨
العرض	العرض	١٥	٢٦١
أرادلنا	أرادلنا	١٠	٢٧٠
فلق	فلق	٧	٢٧٠